الإرهاب
والتنمية البشرية
في البلدان العربية

صادق جبر المعموري




مكتبة
mohamed khatab

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

صدق الله العظيم

الإرهاب والتنمية البشرية في البلدان العربية

الإرهاب والتنمية البشرية
في البلدان العربية

صادِقْ جَبُر المَعُمورْي

الطبعة الأولى

2016م - 1437هـ



دار الرضوان للنشر والتوزيع - عمان



للنشر والتوزيع

رقم التصنيف: 303.625

الإرهاب والتنمية البشرية في البلدان العربية

صادق جبر المعموري

الواصفات: الارهاب /التنمية البشرية//البلدان العربية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2015/5/2303)



المملكة الأردنية الهاشمية

عمان – الأردن – العبدلي – شارع الملك حسين

قرب وزارة المالية – مجمع الرضوان التجاري – رقم 118

هاتف 4611169 6 962+ هاتف 4616436 6 962+ فاكس 4616435 6 962+

ص ب 926141 عمان 11190 الأردن

E-mail: info@daralredwan.com
www.redwanpublisher.com

شكر وعرفان

أتقدم بخالص الشكر والتقدير

الى الأستاذ الدكتور حسن لطيف الزبيدي

لما قام به بمراجعة الكتاب ولما ساهم به من ملاحظات علمية قيّمة.

الإهداء

الى .. القناديل المضيئة في عنان السماء..

نبراس الأمل والحياة الأبدية..

أصحاب الكرامة النفوس الأبية..

الذين طُهرت الأرض بدمائهم الزكية..

شهداء العراق الأبرار ..

أهدي ثمرة جُهْدي المتواضع

صــادق

المحتويات

الفصل الثاني

الأداء التنموي في البلدان العربية

الفصل الثالث

العلاقة بين الإرهاب والتنمية البشرية في البلدان العربية

المقدمة

لقد برزت في النصف الثاني من القرن العشرين العديد من الظواهر والمفاهيم خصوصاً بعد الثورة العلمية أو كما تدعى « ثورة المعلومات والاتصالات »، والتي عبرت عن تطور علمي وفكري كبير، وأحد المجالات التي طرأ عليها التطور هو ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية من حيث المفاهيم وطرق القياس، بيد ان موضوعة التنمية الاقتصادية كانت محل اهتمام العديد من المفكرين والعلماء، اذ برزت حاجة ملحة بعد منتصف القرن المنصرم؛ لأن حياة الإنسان أصبحت أكثر تعقيدا من ذي قبل بسبب ظهور عوامل ومتغيرات أخرى كثيرة، اذ ظهر في عقد الخمسينيات من القرن الماضي مفهوم رأس المال البشري « Human Capital »، الا ان ما حظي به من اهتمام جاء باعتبار الإنسان أحد عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية، وليس الاهتمام بالإنسان بحد ذاته. وتطور بعد ذلك المفهوم ليصبح في السبعينيات « تنمية الموارد البشرية» Human Resources Development » أي تطوير الكوادر البشرية وتأهيلها بهدف مشاركة الإنسان بشكل فعال في عملية التنمية.

لقد بقي الاهتمام مقتصراً في النظر للإنسان بوصفه وسيلة بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى، حتى جاء الاقتصادي الباكستاني محبوب الحق والذي يُعد رائد التنمية البشرية برفقة الاقتصادي الهندي امارتيا سن بعد عملهما في البرنامج الانمائي للأمم المتحدة بنهج جديد في التنمية يختلف عن المناهج والنظريات السابقة من حيث المفاهيم والأبعاد وطريقة القياس ألا وهي نهج « التنمية البشرية »، وذلك في مطلع تسعينيات القرن الماضي الذي تمخض عنها اصدار تقرير سنوي من قبل البرنامج الانمائي للأمم المتحدة يصف حال التنمية البشرية وأهم التطورات في مختلف بلدان العالم وكل سنة تقريباً. ويُعد هذا النهج الجديد بخلاف المناهج السابقة القاصرة؛ لما جاء به من خلال النظر للإنسان ليس بوصفه وسيلة في عملية التنمية فحسب، بل

تتعداه لكونه غاية التنمية ووسيلتها، وحظيت التنمية البشرية باهتمام واسع؛ لأنها أقامت دعائم لمنهج جديدة في التنمية، فهو قابل لاستيعاب أغلب متغيرات الحياة وبذا فهو متطور وديناميكي باستمرار من جهة، وانه حظي باهتمام بالغ ودعم مؤسسي حيث تم تبنيه من قبل البرنامج الانمائي للأمم المتحدة من جهة أخرى.

عرف تقرير التنمية البشرية للبرنامج الانمائي للأمم المتحدة لعام 1990 بان التنمية البشرية هي «عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس» فبما ان الشاغل الرئيس لعملية التنمية - وفقاً لهذا المفهوم - هو الناس والخيارات المتاحة أمامهم، وبما ان الأخيرة متعددة ولا تحدها حدود، كما ان تلك الخيارات تؤثر وتتأثر – سلباً وايجاباً - بالعديد من المتغيرات والظواهر والأحداث التي تمس حياة الإنسان، وأحد تلك الظواهر هي ظاهرة الإرهاب التي تتسبب في زعزعة الأمن والاستقرار وأثرت سلبياً على جوانب الحياة المختلفة والتي تؤدي الى تعثر مسيرة التنمية الاقتصادية والبشرية، اذ يقوض الإرهاب من الخيارات المتاحة أمام الناس، كالتمتع بحياة صحية ومديدة، وأن يكونوا متعلمين، والتمتع بمستوى معيشي لائق، والعديد من الخيارات الأخرى كالحريات العامة وحقوق الإنسان والديمقراطية.. وغير ذلك. من هنا نؤكد على أهمية هذا الكتاب والتأثيرات التي يمارسها الإرهاب على التنمية البشرية من خلال تدهور قيمة دليل التنمية البشرية ومكوناته الفرعية المتمثلة بدليل الصحة، دليل التعليم، دليل الدخل. فضلاً عن تأثيراته المختلفة على أمن الإنسان وحقوقه المختلفة والديمقراطية والحوكمة.. الخ.

وبالرغم مما يتسم بهِ الإرهاب من تعقيد وغموض سواء ما يتعلق بالمفهوم والتعريف لعدم قبول تعريف متفق عليه، أم بالإحصاءات والبيانات المتعلقة بهِ لعدم وجود احصاءات دقيقة وشاملة بشكل يُعتمد عليها، بيد انها ظاهرة تطورت بمرور الزمن لوجود عوامل متعددة تقف خلفها؛ لذا اتخذت أشكال مختلفة ومعقدة، الا ان

أهمية الموضوع تستدعي التغلب على جميع الصعاب وتذليلها؛ من أجل التعرف على العلاقة بين الإرهاب وآثاره على التنمية البشرية، ومعرفة حجم ذلك التأثير الذي يُخلفه على أوضاع التنمية البشرية. كما ان هذا الكتاب يفتح الباب لتناول ظاهرة الإرهاب ليس كظاهرة بحد ذاتها فحسب، بل كظاهرة لها ارتباطات أمامية وخلفية بظواهر أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية.

ان هناك العديد من العوامل والمتغيرات المؤثرة على مسار العملية التنموية ومن هذه العوامل الارهاب لأنه يُعد من أكثر المؤثرات تأثيراً على مؤشرات التنمية البشرية في البلدان العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص.

وبالرغم من ان الارهاب يُعد ظاهرة ذات جذور قديمة، الا ان تناوله بالبحث الاكاديمي ظل قاصرا ومرتبطا في ذلك بحجم الاهتمام به، لكن ومنذ احداث 11 أيلول (سبتمبر) 2001 اخذت هذه الظاهرة تحتل مساحة مهمة من اهتمام الباحثين في رصد جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية والدولية، وأصبحت تأثيراتها الاقتصادية واحدة من المشكلات التي تستدعي المعالجة والبحث العلمي.

لقد اختيرت عينة البلدان العربية بوصفها أحد أكثر المناطق في العالم نالت نصيبها من العنف والنزاع الإرهاب، مع عدم احرازها تحقيق مستويات متوافقة عند الأخذ بعين الاعتبار الموارد الطبيعية والبشرية التي تتمتع بها غالبية تلك البلدان والتي تمكنها من احراز مستويات أعلى مما هي في ظل الامكانيات المتاحة. ويُعد العراق أحد أكثر البلدان العربية التي عانت في الآونة الأخيرة من أعمال العنف والإرهاب التي تسببت في زعزعة الأمن والاستقرار نتيجةً لتفاقم العمليات الإرهابية؛ لذا ستتم الاشارة اليه بشكل مفصل، ولا سيما في حقبة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 التي تُشكل انعطافة كبيرة في تأريخ العراق الحديث التي أسفرت عن تبدلات اقتصادية واجتماعية كبيرة. وقد تم اختيار مدة تناول المدة الزمنية لغاية عام 2010-

2011 وعدم تناول الفترة التي تلتها وما رافقها من تبدلات على الساحة العربية؛ نظراً للمدة الزمنية التي يُظهر فيها التغييرات التي تطرأ في الأدلة الفرعية لدليل التنمية البشرية التي تشمل الصحة، التعليم، والدخل والتي تشكل دليل التنمية البشرية.

ان أهمية الموضوع تكمن من خلال الاثر الكبير الذي يخلفه الإرهاب على امن الإنسان وتأثيرهما على التنمية البشرية في ظل اشتداد التدهور في هذا الامن نتيجة تفاقم الارهاب الذي اصبح ظاهرة تعاني منها مختلف البلدان وتتأثر سلبا بها. بحيث باتت تلفت اهتمام الكُتاب الباحثين والمهتمين بقضايا التنمية. كما تكمن اهمية الموضوع أيضاً في كونه واحد من أولى المحاولات في دراسة العلاقة السلبية بين الارهاب والتنمية البشرية في البلدان العربية وتم تمت الاشارة الى العراق باعتباره من أكثر البلدان العربية ضرراً من الارهاب الذي اجتاح البلدان العربية خلال العقد والنصف الأخير.

والله من وراء القصد

صادق جبر فيحان المعموري



الفصل الأول

المفاهيم والأطر النظرية

المبحث الأول

التنمية البشرية :تأصيل نظري

رغم حداثة مفهوم التنمية البشرية، الا أنه تطور منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي ليستوعب مضامين جديدة تتناول جوانب مختلفة ومتنوعة من حياة الناس التي تعد التنمية أداة لتحسين واقعهم. بعدما كانت غاية في ذاتها، في ظل مفهوم التنمية البشرية كأداة الى غاية أسمى هي « تنمية الناس بواسطة الناس ومن أجل الناس ». لذا يتناول هذا المبحث مفهوم التنمية البشرية وأبعاده وقياسه حسبما جاءت به تقارير التنمية البشرية.

تعد التنمية البشرية من المفاهيم الحيوية التي شاعت في الاستخدام الأكاديمي والسياسي منذ مطلع التسعينيات في القرن الماضي بعدما تكامل مفهومها مع الاضافات النظرية والتطبيقية التي توصل اليها برنامج الانمائي للأمم المتحدة فأخرجت من الحيز المادي الضيق الى اطر أوسع ترتبط بتوسيع خيارات الناس وتمكينهم. يتصدى هذا المبحث للتعرف على مفهوم التنمية البشرية وما انتهى اليه كما طرحته تقارير التنمية البشرية منذ عام 1990.

أولاً : تطور مفهوم التنمية البشرية

تُعرف التنمية بانها « الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن » [1]، وبهذا المعنى فهي تعبر عن الزيادة السنوية في الناتج القومي الإجمالي. لذا يتم قياس التنمية باستخدام متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وأستخدم للقياس وللمقارنة بين سنة وأخرى، وبين بلد وآخر، بالرغم من ان هذا القياس الكمي يتمتع بدقة أكبر، ومن الممكن أن يوضح الجانب الايجابي من الوضع

(1) ابراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، ط 2، دار الشروق، القاهرة، 2001، ص 13.

الاقتصادي؛ الا انه لا يعكس المعنى الحقيقي لنوعية حياة الإنسان. لـذا طرحـت أولى الإشكالات النظرية حول جدوى استخدامه للدلالة على الاتجاهات الحقيقة لأوضاع التنمية في البلدان النامية.

وبالرغم من إن الدخل يُعد بديلاً هاماً لجميع خيارات الإنسان الأخرى؛ اذ ان الزيادة المتحققة في الدخل تتيح ممارسة كل الخيارات الأخرى لكن يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار بان الدخل هو وسيلة وليس غاية. حيث ان رفاه المجتمع يعتمد على الدخل واستخداماته، وليس على مستوى الدخل بحد ذاته، وهذا ما تبينه تجربة العديد من البلدان من خلال حالات الارتفاع في مستويات التنمية البشرية بمستويات دخل بسيطة ومستويات متواضعة للتنمية البشرية بمستويات مرتفعة من الدخل إلى حد ما. كما ان الدخل الحالي للبلد ربما لا يشير الى توقعات النمو في المستقبل ! اذا ما استثمرت بالفعل في الناس، والدخل المحتمل قد يكون أعلى بكثير مما يظهره مستوى الدخل الحالي، والعكس بالعكس. بالإضافة الى مضاعفة المشاكل البشرية في كثير من الدول الصناعية الغنية تبين أن ارتفاع مستويات الدخل، في حد ذاتها، ليست ضمانة لتقدم البشرية؛ والحقيقة البسيطة هي أنه لا توجد هناك صلة تلقائية بين نمو الدخل وتقدم التنمية البشرية. حيث أن الشاغل الرئيسي لتحليل التنمية ينبغي أن يكون كيف يمكن إنشاء مثل هذه العلاقة وتعزيزها [1].

الا ان النمو الاقتصادي ليس قرينة كاملة ولا كافية على حـدوث تنميـة بهـذا المعنى الواسع ويعزى ذلك الى انه من الممكن أن يتحقق نمـو اقتصـادي سـريع، بينمـا يحدث تباطؤ في عملية التنمية، وذلك لعدم اتمـام التحـولات الجوهريـة الـتي تواكـب عمليـة التنميـة أو تسـبقها في مختلـف المجـالات والـتي تـؤدي الى انطـلاق الطاقـات

([1]) United Nations Development Programme, Human development report 1990, United Nations, New York, 1990, p 21.

والقدرات الابداعية للناس التي تساعد على ان يكتسب المجتمع قدرات جديدة تمكنه من مواصلة التقدم على كل الجبهات، بالإضافة الى امكانية أن يتحقق نمو اقتصادي من دون تنمية عندما ينشأ عدم توازن بين تطور الاقتصاد واحتياجات المجتمع متمثلا في تزايد الاختلالات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. وأيضا عندما يكون النمو الاقتصادي مصحوبا بتقليص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكبت الحريات والجور على الحقوق المدنية للمواطنين وما الى ذلك، بينما تتطلب التنمية اشراك المواطنين على أوسع نطاق كهدف بحد ذاته من أجل تحقيق الذات، كوسيلة لاستقطاب جهودهم وتعبئتها في عمليات اعادة البناء الوطني [1].

ويرى امارتيا سن ان النمو الاقتصادي لا يُسهم في زيادة الدخول فحسب، بل يوفر للدولة امكانية تمويل التأمين الاجتماعي والتدخل النشط للمصلحة العامة، والتوسع في الخدمات الاجتماعية والتي تشتمل على امور كثيرة من بينها شبكات الضمان الاجتماعي، وهي نتائج يهيئها لنا النمو الاقتصادي [2]. وبذلك يمكن توظيف الزيادة في الدخول التي ينتجها النمو الاقتصادي في تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية بين أبناء المجتمع التي تؤدي بدورها الى نتائج ايجابية من خلال زيادة معدلات الاستهلاك.

ان التنمية عملية مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها المهمة، ولكنها تتضمن حدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق

([1]) ابراهيم العيسوي، مصدر سبق ذكره، ص 18 – 19.

([2]) امارتيا سن، التنمية حرية: مؤسسات حرة وانسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة: شوقي جلال، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2004، ص 55.

زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر الزمن، الى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية [1]، فضلاً عن ان قصور التطور الاجتماعي يعوق بشدة مدى نطاق التنمية أو التطوير الاقتصادي [2].

لقد ظهر في منتصف خمسينيات القرن الماضي النموذج الاقتصادي المتمحور حول تكوين رأس المال، من خلال النظر الى العنصر البشري بوصفه وسيلة للتنمية، وتم اغفال انه هدف لها. بحجة ان النمو الاقتصادي المستمر كافٍ بحد ذاته لتوفير المكاسب الاجتماعية لأفراد المجتمع كافة. الا انه مع بداية عقد الستينيات اتجهت نماذج النمو الاقتصادي للاستثمار في البشر من خلال اعطاء الاولوية للتعليم والتدريب وظهر في تلك السنوات مفهوم « تنمية الموارد البشرية » ويتضح ان هذا المفهوم الشائع قد أولى البشر عناية خاصة من حيث توفير المستلزمات الضرورية لتمكينهم من ممارسة انتاجهم ورفع مستوى انتاجيتهم. وبالرغم من ان مضمون هذا المفهوم تطور بمرور الزمن ليشرك البشر في بعض ثمار نتاجهم، من خلال توفير المسكن اللائق والغذاء الصحي.. الخ، الا انه بقي بعيدا عن النظر الى البشر بوصفهم هدف التنمية النهائي. وفي عقد السبعينيات عالج الفكر التنموي مسألتين مهمتين بعد تبنيهما من قبل منظمة العمل الدولية والبنك الدولي ودعمهما: الأولى تتعلق بعدالة توزيع الدخل وظاهرة الفقر، والثانية ترتبط بأهمية تأمين « الحاجات الاساسية » لأفراد المجتمع كافة [3].

([1]) ابراهيم العيسوي، مصدر سبق ذكره، ص 18.

([2]) امارتيا سن، مصدر سبق ذكره، ص 305.

([3]) جورج القصيفي، التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون في: ندوة التنمية البشرية في البلدان العربية، التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبرنامج الامم المتحدة الانمائي (القاهرة: 6-9 كانون الأول/ ديسمبر 1993)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 83 - 84.

ومع نهاية عقد الثمانينيات تزايد اهتمام مفهوم تنمية الموارد البشرية بالبشر على كونهم وسيلة التنمية وغايتها أيضا، وان بقي هذا على المستوى النظري ولم يتبلور في مضمون عملي [1]، الى ان حلَّ عام 1990 عندما أصدر البرنامج الانمائي للأمم المتحدة أول تقرير للتنمية البشرية وهو يمثل نهجا جديدا أعطى بعداً بشرياً واهتماماً بالإنسان باعتباره هدف التنمية ووسيلتها والاهتمام بنوعية حياة الإنسان وحريته وتطلعاته وتمكينه من اختيار الحياة التي يريدها.

لقد شهد الفكر التنموي تطورات مهمة أعادت الإنسان الى موضعه الصحيح في محور الجهود التي تسعى للتعرف على أبعاد العملية التنموية والنهوض بوسائل تحقيقها بعد ان ثبت ان المناهج والنظريات التي كانت سائدة في الماضي والتي هدفت الى تعظيم النمو الاقتصادي لم تكن قادرة على تعظيم رفاه الإنسان، فالتنمية البشرية ليست مجرد افصاح عن أبعاد انسانية لعملية التنمية فحسب، بل هي منهج بديل لما ساد عبر عقود التنمية التي وضعت الإنسان على هامش العملية مقابل وضع الجوانب المادية في المحور[2]. بالرغم من ان هذا المنهج البديل لم يأتِ دفعةً واحدة ولم يظهر خلال وقت قصير وانما مرَّ بمراحل متعددة عبر ما يقارب اربعة عقود من الزمن الى حين الوصول الى منهج شبه متكامل أخذ على عاتقه وضع الإنسان في مكانته المتميزة. وهذا ما شكل انعطافة مهمة في مسيرة الفكر التنموي، اذ انه أقام توازنا ما بين الجوانب البشرية والجوانب المادية الأخرى التي قللت من دور الإنسان من خلال النظر اليه كأحد عناصر الإنتاج وأهملت الإنسان كونه غاية وهدف تسعى الى تحقيقها عملية التنمية.

(1) المصدر السابق نفسه، ص 85.

(2) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبيت الحكمة، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، بغداد، 2008، ص 17.

ومن دون شك ان التركيز على نوعية الحياة والحريات الموضوعية، قد يبدو كأنه بمثابة خروج عن التقاليد الراسخة في الاقتصاد. وانها كذلك بمعنى من المعاني – خاصة اذا كانت التحليلات قاصرة في تركيزها على الدخل دون العوامل الأخرى، والتي يمكن أن نجدها في الدراسات الاقتصادية المعاصرة – اذ ان هذا النهج المتسق مع تلك التحليلات، كانت جزءا غير رصين من دراسات اقتصادية منذ البداية[1].

ويقوم نهج التنمية البشرية على ان الرفاه لا يقتصر على المال فحسب. فمن الضروري أن يحظى الإنسان بالإمكانات لتحقيق الأهداف التي ينشدها في الحياة، وللدخل أهميته على هذا الصعيد، لكن الحصول على التعليم والقدرة على عيش حياة مديدة وصحية، والتأثير في قرارات المجتمع، والعيش في مجتمع يحترم الجميع، هي مسائل لا تقل أهمية عن الدخل [2]. ومن هنا عدّ نهج التنمية البشرية هو نقطة تحول مهمة على صعيد الفكر التنموي من خلال تخليه عن الفكر الضيق للتنمية بوصفه أداة، والانتقال نحو الفكر الواسع للتنمية بوصف الإنسان هدف التنمية وغايتها.

ثانياً: تعريف التنمية البشرية

لقد عرف أول تقرير للتنمية البشرية لعام 1990 الصادر عن البرنامج الانمائي للأمم المتحدة بانها « عملية توسيع الخيارات أمام الناس ». وتتمثل هذه الخيارات في أن يعيش الناس حياة مديدة وصحية، وأن يكونوا متعلمين ويتمتعوا بمستوى معاشي لائق. وخيارات اضافية أخرى تشمل الحرية السياسية وحقوق الإنسان واحترام الإنسان لنفسه [3].

([1]) امارتيا سن، مصدر سبق ذكره، ص 37.

([2]) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2010، الأمم المتحدة، نيويورك، 2010، ص 116.

([3]) United Nations Development Programme, Human development report 1990, Op, cit, p 21.

ومصطلح التنمية البشرية هنا يدل على عملية توسيع الخيارات أمام الناس ومستوى تحقيق رفاهيتهم. كما أنه يساعد على التمييز بوضوح بين جانبين للتنمية البشرية. أحدهما هو تشكيل القدرات البشرية، مثل تحسين الصحة أو المعرفة. والآخر هو استخدام الناس لقدراتهم المكتسبة، في وقت العمل أو الفراغ [1]. فنلحظ بان مجموعة من الكتاب مثل امارتيا سن وكيث غريفين قد بينوا من خلال الجمع بين القدرات والخيارات الى ان التنمية هي توسيع لقدرات البشر، لذا فهي أبعد من مجرد زيادة السلع والخدمات، أو زيادة المنافع أو تلبية الحاجات الأساسية، فالتنمية في رأيهم هي عملية احداث تغييرات اقتصادية يجري عن طريقها توسيع قدرات الناس، بكونها هدفا بحد ذاته وأداة لتحقيق مستوى أعلى للناتج والدخل [2].

ويذهب محبوب الحق الى القول بأنه « مصطلح يهدف الى زيادة فرص الاختيار، وما الدخل الا واحدا من هذه الفرص، وليس كل ما تنطوي عليه الحياة الإنسانية، فهو يعني: تنمية الناس، من أجل الناس، بواسطة الناس أنفسهم » [3].

وبالتالي فان مفهوم التنمية البشرية هو مفهوم واسع وشامل. وهو يغطي جميع الخيارات في جميع المجتمعات البشرية وفي جميع مراحل التنمية. فإنه يوسع حوار التنمية من مجرد مناقشة الوسائل (نمو الناتج المحلي الإجمالي) لمناقشة الغايات النهائية. كما يتعلق بتوليد النمو الاقتصادي كما هو الحال بالنسبة لتوزيعه، كما يُعنى بالاحتياجات

---

(1) United Nations Development Programme, Human development report 1990, Op, cit, p 21.

(2) محمد محمود الامام، التنمية البشرية من المنظور القومي في: ندوة التنمية البشرية في البلدان العربية، التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبرنامج الامم المتحدة الانمائي (القاهرة: 6-9 كانون الأول/ ديسمبر 1993)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 415.

(3) ابراهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية (الانسانية) بين النظرية والواقع، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 15.

الأساسية كما هو الحال مع طائفة شاملة من تطلعات البشر، مثل التخلص من الحرمان البشري. حيث ان مفهوم التنمية البشرية ينسج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية [1].

وأكد تقرير التنمية البشرية لعام 1993 على التنمية البشرية مجدداً وأن يكون الناس هدفا وغاية ووسيلة منشودة تسعى الى تأكيد دور الإنسان المحوري في عملية التنمية والذي من غير الممكن اغفاله بأي شكل من الاشكال، بالإضافة الى ان تحقيق التنمية من أجلهم بوصفهم بشرا يستحقون العيش الكريم اللائق. عليه فإن تنمية الناس تعني الاستثمار في القدرات البشرية، سواء في التعليم أم الصحة أم المهارات، وذلك حتى يتمكنوا من الحصول على عمل مثمر وخلاق. والتنمية للناس تعني ضمان أن يتم توزيع النمو الاقتصادي الذي يحققه الناس على نطاق واسع [2].

ان الاستثمار في البشر باعتبارهم غاية ووسيلة للتنمية من خلال تحسين المستوى التعليمي والارتقاء بالمستوى الصحي وارتفاع مؤشرات التنمية البشرية لبلد ما يبني أرضية خصبة من أجل البناء التراكمي من خلال الرقي بالإنسان والانطلاق منه قدما نحو تحقيق الأهداف المنشودة وعلى كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.. الخ، ويتضح ذلك جليا من خلال تجارب بعض الدول خصوصا ما اتبعته بلدان النمور الأسيوية بالإضافة الى اليابان التي تعد رائدة في هذا المجال من خلال اتباعها برامج تعليمية وصحية وفرت الأرضية المناسبة لبناء الاقتصاد الوطني بخطى سريعة، وجعلت منه تجربة ناجحة يحتذى بها من قبل أغلب البلدان.

---

(1) United Nations Development Programme, Human development report 1992, United Nations, New York, 1992, p 13.

(2) United Nations Development Programme, Human development report 1993, United Nations, New York, 1993, p 2.

ان نهج التنمية البشرية بما انه وضع الإنسان في صلب عملية التنمية، لقد أحدث تحولاً كبيراً في مفهوم الأمن، من المفهوم التقليدي وهو ما يُعنى بأمن التراب الوطني -بالرغم من أهميته- الى الأمن البشري وتركيزه على الإنسان، باعتباره غاية التنمية ووسيلتها، وتحرير الإنسان من التهديدات التي تواجه أمنه المتمثلة بالأبعاد السبعة التي حددها تقرير التنمية البشرية لعام 1994 وهي: (الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي، الأمن السياسي) [1].

كما أعطى تقرير التنمية البشرية لعام 1995 اطاراً أوسع لنهج التنمية البشرية من خلال تأكيده على الاستدامة بما يضمن نصيب الأجيال الحاضرة والمستقبلية على حدٍ سواء [2].

ان التنمية البشرية بالرغم من تركيزها على الصحة والتعليم والدخل، الا انها لم تغفل العديد من المتغيرات الاقتصادية الأخرى ومنها النمو الاقتصادي، فتقرير التنمية البشرية لعام 1996 استعرض طبيعة وقوة الترابط بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية. فالتنمية البشرية هي غاية ووسيلة النمو الاقتصادي. لذلك، فإن الغرض من النمو يجب أن يكون في إثراء حياة الناس. ويتم ذلك من خلال تكريس اهتمام أكبر لهيكل النمو ونوعيته وبما يضمن ويوجه لدعم التنمية البشرية والحد من الفقر، وحماية البيئة وضمان الاستدامة [3]. فعلى المدى القصير فان التقدم المحرز في

---

(1) كانتي باجبال، الأمن الانساني المفهوم والقياس، ترجمة: ابراهيم عبد الرزاق، بيت الحكمة، بغداد، 2007، ص 11- 13.

(2) United Nations Development Programme, Human development report 1995, United Nations, New York, 1995.

(3) United Nations Development Programme, Human development report 1996, United Nations, New York, 1996, p1.

التنمية البشرية هو أمرٌ ممكن، ولكنه لا يكون مستداما دون تحقيق المزيد من النمو. وعلى العكس، فإن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام لا يتحقق بدون التنمية البشرية[1].

أما تقرير التنمية البشرية لعام 1997 فقد استعرض تحدي القضاء على الفقر من منظور التنمية البشرية، حيث ان الأخيرة لا تركز على فقر الدخل فقط، بل على الفقر كحرمان من الخيارات والفرص المتاحة لعيش حياة كريمة. وعليه يتوجب على صانعي السياسات اعطاء الأولوية لفقر الخيارات والفرص، والذي غالبا ما يكون أكثر أهمية من فقر الدخل؛ لأنه يركز على أسباب الفقر التي تؤدي مباشرة إلى استراتيجيات التمكين والإجراءات الأخرى لتعزيز الفرص للجميع [2].

ولما كان الاستهلاك أحد الخيارات المهمة أمام الناس فقد تناوله تقرير عام 1998 من منظور التنمية البشرية بيّن بانه على الرغم من حدوث تصاعد كبير في الاستهلاك في كثير من البلدان، الا انه لم يسرِ بالشكل الحسن؛ لأن الناس يفتقرون إلى فرصة الاستهلاك بطرق من شأنها أن تسمح لهم بتلبية احتياجاتهم الأساسية. اذ يتم الاستهلاك بطرق لا تكون مستدامة بيئيا أو اجتماعيا والتي تنتقص في كثير من الأحيان من رفاهية الناس. فان بعض أوجه الاستهلاك قد تقوض آفاق التنمية البشرية المستدامة لجميع الناس؛ بسبب احتياجات الناس، وهذه ستنتقص من الاحتياجات المشروعة للحياة في المجتمع [3].

---

(1) Ibid, p 5.

(2) United Nations Development Programme, Human development report 1997, United Nations, New York, 1997, p 5.

(3) United Nations Development Programme, Human development report 1998, United Nations, New York, 1998.

ويشير تقرير التنمية البشرية لعام 1999 بأن البشر هم الثروة الحقيقية للأمة. والهدف من التنمية هو خلق بيئة ملائمة أمام الناس للتمتع بحياة طويلة وصحية وإبداعية. غالبا ما يتم نسيان هذه الحقيقة البسيطة ولكنها حقيقة قوية في السعي لتحقيق الثروة المادية والمالية [1].

كما أضاف تقرير التنمية البشرية لعام 2000 اضافة مهمة تتعلق بحقوق الإنسان، فأكد بأن التنمية البشرية هي ضرورية لتحقيق حقوق الإنسان، والأخيرة ضرورية لتحقيق التنمية البشرية الكاملة. وذلك من خلال التعرف على طائفة واسعة من جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع الناس[2]. ولا يتم صون تلك الحقوق الا عندما تكون هناك دولة تقوم على أساس الحكم الرشيد والذي يكفل حقوق جميع الناس والحفاظ عليها، وارساء الدعائم الكفيلة التي تعزز حقوق الإنسان.

ان التنمية البشرية لم تكن بمنأى عن العوامل السياسية فقد كانت محور تقرير التنمية البشرية لعام 2002، فقد أوضح التقرير العلاقة بين السياسات والتنمية البشرية. فتناول الكيفية التي تعمل بها السلطة السياسية والمؤسسات -الرسمية وغير الرسمية، الوطنية والدولية- والتي تساهم في التقدم البشري. وما يجب أن تتخذه الدول لإقامة أنظمة الحكم الديمقراطي التي ترفع من شأن التنمية البشرية لجميع الناس في العالم. فالقضية هنا سياسية، من أجل تحقيق التنمية البشرية لأن الناس في كل مكان يريدون أن يكونوا أحراراً في تحديد مصيرهم، والتعبير عن آرائهم والمشاركة

(1) United Nations Development Programme, Human development report 1999, United Nations, New York, 1999, p 1.

(2) United Nations Development Programme, Human development report 2000, United Nations, New York, 2000, p 2.

في اتخاذ القرارات التي تصوغ حياتهم. وهذه القدرات مهمة من أجل التنمية البشرية وتوسيع الخيارات الشعبية [1].

وعرف تقرير التنمية البشرية لعام 2010 التنمية البشرية بأنها « هي توسيع لحريات البشر فيعيشوا حياة مديدة ملؤها الصحة والابداع ويسعوا الى تحقيق الاهداف التي ينشدونها ويشاركوا في رسم مسارات التنمية في اطار من الانصاف والاستدامة على كوكب يعيش عليه الجميع، فالبشر افرادا وجماعات هم المحرك لعملية التنمية وهم المستفيد منها » [2].

أما تقرير التنمية البشرية لعام 2011، فلم يختلف كثيراً عن سابقه. الا انه ركز على الاستدامة والإنصاف معاً، وبما يجعل الفئات المحرومة في صلب مفهوم التنمية البشرية، ولا تُستثنى من ذلك الفئات التي ستعاني في المستقبل أشد العواقب التي تخلّفها أفعالنا نحن اليوم [3].

وأكد مؤتمر ريو المنعقد في البرازيل في حزيران/ يوليو2012، على ان الناس هم محور التنمية المستدامة من خلال السعي الى عالم عادل منصف يسع الجميع، والعمل على تحقيق النمو الاقتصادي المطرد الشامل والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، بما يعود بالنفع على الناس كافة. والتأكيد أيضاً على أهمية الأمن والسلام والحرية واحترام حقوق الإنسان، ومن ضمنها الحق في التنمية والحق في مستوى معيشة لائق، وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والالتزام عموماً بإقامة مجتمعات ديمقراطية عادلة [4].

---

[1] United Nations Development Programme, Human development report 2002, United Nations, New York, 2002, p 1.

[2] البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2010، مصدر سبق ذكره، ص 25.

[3] البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2011، الأمم المتحدة، نيويورك، 2011، ص 1.

[4] الجمعية العامة، الدورة السادسة والستون A/RES/66/288، تقرير مكتب الأمين العام للأمم المتحدة بعنوان "المستقبل الذي نصبو اليه"، الأمم المتحدة، نيويورك، 2012، ص 2.

بعد هذا الاستعراض لمفهوم التنمية البشرية ولأهم ما ورد في تقارير التنمية البشرية العالمية، يتضح بان نهج التنمية البشرية قد استوعب متغيرات كثيرة وما زال هناك الكثير، وفقاً لأهم التطورات والتحولات التي تؤثر في سيرورة العملية التنموية، وبما يُساهم في نجاح تلك العملية بجميع أبعادها، وبذلك يتمتع نهج التنمية البشرية بمرونة كبيرة ومتجدد دائما. وهذا ما سيتم توضحيه في الموضوع التالي.

ثالثاً: التنمية البشرية مفهوم متجدد لكل عصر

ان حاجات الإنسان – المادية والمعنوية – متعددة ولا تحدها حدود، ويطمح الإنسان دائما وعلى نحو مستمر الى زيادة الخيارات المتاحة ليبقى دائما عند مستويات مرتفعة من الرفاهية أو ينتقل الى مستويات أعلى من ذلك، بمعنى آخر ان هناك ديناميكية بالنسبة الى حاجات الإنسان بمرور الزمن، ويتميز نهج التنمية البشرية بديناميكية تجعله متجدداً ومتطوراً يتناسب مع تطور الإنسان وحاجاته غير محدودة ويمكن توظيف هذا النهج لكل ما من شأنه أن يزيد من الفرص المتاحة أمام الإنسان ليرتقي يوما بعد آخر وعلى مختلف جوانب الحياة، مما يؤدي الى ارتفاع مؤشرات التنمية البشرية وبذلك تؤدي الى نتائج أفضل وبشكل مضطرد.

ان ربط التنمية البشرية بزيادة الخيارات المتاحة أمام البشر قد أضفى لهذا المفهوم ديناميكيته، اذ ان الخيارات البشرية غير محدودة وتتطور باستمرار [1]. لذا فهو منذ نشأته، وسيلة تتيح لنا فهم العالم الذي نعيش فيه، ومواجهة التحديات والتهديدات التي تحيط بنا، اليوم وفي المستقبل [2].

---

(1) جورج القصيفي، مصدر سبق ذكره، ص 89.

(2) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2011، مصدر سبق ذكره، ص 1.

تُعد المرونة أحد أبرز المزايا التي تتسم بها التنمية البشرية فهي ليست ثابتة، فهناك قائمة من الأبعاد أو القدرات تسمح للتنمية البشرية أن تكون وثيقة الصلة في السياقات الثقافية والوطنية المختلفة، كما يمكن تطبيقها في البلدان الفقيرة والغنية وكذلك الحال بالنسبة للأشخاص الفقراء والأغنياء [1]. كما ان التحليل المبني على منهج التنمية البشرية يهتم بالقدرات البشرية على الابداع للمستقبل وليس مجرد قيام البشر باستيعاب المعارف السابقة وترجمتها الى جهد يسهم في انتاج مادي يترك للأفراد تحويله الى سلع وخدمات وفق الميول التي تعبر عن دوال المنفعة الخاصة بهم. لذلك فان المدخلات تتخذ شكل عطاء بشري تفرزه الطاقات الابداعية للبشر التي تعد من خلال مخرجات التنمية البشرية ذاتها، تجسيدا للصفة الديناميكية التي يتسم بها هذا النموذج التنموي البديل [2].

ان مفهوم التنمية البشرية لا يخضع لأي قيود، ويتمتع بما يكفي من القوة والحيوية والتكيف ليكون نموذجا للقرن الجديد، وهو مفهوم لكل عصر ينطبق على جميع الايديولوجيات والثقافات والطبقات الاجتماعية المختلفة. غير ان مسار هذه التنمية يختلف باختلاف الواقع بين مكان وآخر، كما انه موضوع بحث وتطوير دائم ومناقشة عامة [3].

ينظر امارتيا سن الى التنمية بوصفها حرية، وان الاهمية الجوهرية للحرية الإنسانية باعتبارها الهدف الأسمى للتنمية، كما يمكن النظر للتنمية باعتبارها عملية توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس، وان التركيز على الحريات الإنسانية

([1]) Sabina Alkire, Human Development: Definitions, Critiques, and Related Concepts, Research Paper 2010/01: Human Development Reports, United Nations Development Programme, June 2010, p15.

([2]) محمد محمود الامام، مصدر سبق ذكره، ص 418.

([3]) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2010، مصدر سبق ذكره، ص22.

يتناقض مع النظريات ضيقة الافق في التنمية. وتستلزم التنمية ازالة جميع المصادر الرئيسة لافتقاد الحريات، وان ما يراه سن أساسيا للغاية هو ان الحريات السياسية والمدنية أمور مهمة بشكل مباشر في ذاتها، وليست بحاجة الى تبرير في ضوء نتائجها على الاقتصاد، ومن الملاحظ ان الشعب المفتقد للحرية السياسية أو غير حاصل على حقوقه المدنية، اذا لم يكن يعوزه الأمن الاقتصادي فانه يكون محروما من حريات مهمة تهيئ له مسؤولية قيادة حياته وتوجيهها، ويكون محروما من فرصة المشاركة في اتخاذ القرارات الحاسمة المتعلقة بالشؤون العامة. حيث ان هذا المنظور المعني بالوسائل والغايات والذي يتخذ من الحرية محورا هو جدير بالاهتمام [1].

بناءًا على ما سبق فان نهج التنمية باعتباره قائما على الحرية الإنسانية لابد بأن يكون نهجا حيويا قابلا لاستيعاب جميع المتغيرات والتطورات وفي كل زمان ومكان؛ لان التمتع بالحرية يجعل الإنسان ينطلق بدون قيود تحكمه وتعيق من ابداعه، وبذلك يمضي قدما في سلم الارتقاء نحو الأفضل.

ان آفاق التنمية البشرية ما تزال رحبة، اذ يصعب التسليم بأن المفهوم قد وصل لمبتغاه، وان التنظير فيه انتهى وان هناك حاجة الى اعادة النظر في الكثير من المفاهيم المرتبطة به، والتي تتطور باستمرار بسبب ما تفرضه العولمة من نتائج. ومن ذلك، اعادة التركيز على قضايا مثل أوضاع الاطفال والنساء والشباب في البلدان التي تشهد نزاعات عنيفة فضلا عن التفاوت الصارخ واتساع الفجوات بين بلدان العالم، واعادة النظر بمفهوم (الحكم الرشيد) وتعزيز دور الدولة في تجاوز الفساد والتخلف البيروقراطي، وأهمية أمن الإنسان في جميع البلدان، سواء تلك التي تشهد نزاعات أم لا تشهد، بالإضافة الى ظاهرة النزوح والتهجير القسري وأثر الارهاب ووسائل مكافحته في التنمية البشرية. وعليه فإن الدروس التي تعلمها ويتعلمها الإنسان من

(1) امارتيا سن، مصدر سبق ذكره، ص 15.

نهج التنمية البشرية كبيرة وكثيرة، وسيظل الكثير لنتعلمه في المستقبل أيضا، وستأتي معظم تلك الدروس من البلدان النامية التي حاولت الأخذ بهذا المنهج والتفتت الى أهمية الاستثمار في مواطنيها وفهمت الالتزام بجوهر التنمية البشرية، وهو ما سيؤدي الى نهوض البعض من البلدان النامية ونجاحها في تحسين مستويات التنمية البشرية الى تأكيد نجاعة هذا المنهج [1].

رابعاً: أبعاد التنمية البشرية

ان أي فرد اذا ما أعطي الخيار، سيفضل بلا شك حياة أطول، ودخلا أكبر، ومستوى تعليمي أعلى. وتمثل هذه الخيارات القدرات الأساسية التي تتيحها التنمية البشرية، فيما تشمل القدرات الأخرى المشاركة الاجتماعية والسياسية في المجتمع. وهناك أبعاد أخرى للتنمية البشرية، لا تدخل ضمن الأنموذج الأساسي بصورة مباشرة، بسبب الشكوك في جودة المؤشرات التي تصفها والمدى الذي تفلح فيه في عكس هذه الأبعاد، فالحرية الإنسانية، ظروف الحياة البيئية، و أمن الإنسان، لا تزال غير مضمنة في الأنموذج الأساسي [2]. وفيما يلي الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية:

- **المشاركة (Participation)**: تعني المشاركة أن الناس يشاركون بفعالية في الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تؤثر في حياتهم. والشيء المهم أن يتمكن الناس وعلى نحو ثابت من الوصول إلى عملية صنع القرار. وفي هذه الحالة تصبح المشاركة ضرورية لتحقيق التنمية البشرية. وجديرٌ بالذكر أن المشاركة كانت سابقا تشير فقط إلى مشاركة الناس في مشروعات أو برامج محددة، لكن منظور التنمية البشرية يضع المشاركة في محور استراتيجية التنمية فتوسع خيارات الناس، وتمكنهم من زيادة الفرص وتوسيع نطاقها. ويمكن

---

(1) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبيت الحكمة، مصدر سبق ذكره، ص 21.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 19.

للناس المشاركة كأفراد وكمجموعات، فالأفراد في ظل النظام الديمقراطي يمكن أن يكونوا ناخبين أو نُشطاء سياسيين، أو في السوق بوصفهم منظمين أو عمال. وكمجموعات يمكن أن يكونوا أكثر فاعلية كأعضاء في المنظمات الاجتماعية، وربما في الأحزاب السياسية. والمشاركة من منظور التنمية البشرية هي وسيلة وغاية في الوقت نفسه [1].

- **التمكين (Empowerment)**: يجب أن تكون التنمية من قبل الناس، وليس من أجلهم فحسب. اذ يجب ان يشارك الناس مشاركة كاملة في القرارات والعمليات التي تصوغ حياتهم. فيما تبقى التنمية ضعيفة وغير متوازنة إن لم تراعِ الفروق بين الجنسين في أنموذج التنمية [2]، وتعزيز قدرة الأفراد والمجموعات على المشاركة في العملية السياسية والانمائية والتأثير فيها والاستفادة منها في الأسر والمجتمعات والبلدان، وأن يكونوا أحرارا في ممارسة خياراتهم في ظل أسواق سليمة ويجب أن يكون لديهم صوت حاسم في رسم الاطر السياسية، كما يرتبط التمكين والذي يُعد ذو قيمة جوهرية بالعديد من نتائج التنمية وثمارها [3].
- **العدالة (Equity)**: تأخذ الاهتمامات المتعلقة بالإنصاف دورا محوريا في منظور التنمية البشرية، وغالبا ما يقتصر تطبيق مفهوم الإنصاف بين الثروة أو الدخل فقط. لكن التنمية البشرية تؤكد الانصاف أيضا في القدرات الأساسية والفرص المتاحة للجميع من حيث المساواة في الحصول على التعليم، وفي الحصول على

---

(1) حسن لطيف كاظم الزبيدي، المرأة والتنمية البشرية في العراق الجديد: مقاربة من منظور إسلامي، مجلة الملتقى، العدد 4، 2007، ص 132.

(2) United Nations Development Programme, Human development report 1995, Op, cit , 1995, p 12.

(3) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2010، مصدر سبق ذكره، ص 66.

الصحة، وفي الحقوق السياسية [1]. وبما ان التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات الناس، وليس فقط لجزء واحد من المجتمع [2]، فيجب ان لا تفرق بين جميع أبناء المجتمع بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين أو العنصر أو الهوية الثقافية.

- **الاستدامة (Sustainability):** أكدت التنمية البشرية على الاستدامة، فهي لا تقتصر على وضع الناس في محور عملية التنمية فحسب، بل تذهب الى أبعد من ذلك من خلال الدعوة الى حماية فرص الحياة للأجيال الحالية، فضلا عن الاجيال المقبلة واحترام النظم البيئية التي تعتمد عليها الحياة واعطاء الأولوية لتجديدها، وتمكين جميع الاجيال الحاضرة والمستقبلية [3]، كما تتحقق التنمية البشرية المستدامة من خلال توسيع الحريات الحقيقة للذين يعيشون اليوم مع الحرص على عدم المساس بحريات من سيعيشون في المستقبل [4].
- **الحرية (Freedom) :** ان التنمية البشرية معنية جوهريا بالحرية؛ ومعنية ببناء قدرات البشر، أي بمدى الأمور التي يستطيع الناس أن يقوموا بها، وما يستطيعون أن يكونوا. ومع ان للحريات والحقوق الفردية أهمية كبيرة جدا، الا ان الناس مقيدون بما يمكنهم فعله بتلك الحرية؛ اذا كانوا فقراء، أو مرضى، أو أميين، أو ضحايا التمييز، أو مهددين بنزاعات عنفية، أو محرومين من الصوت السياسي [5].

---

(1) United Nations Development Programme, Human development report 1998, Op, cit , p 14.

(2) United Nations Development Programme, Human development report 1995, Op, cit , p 1.

(3) Ibid, p 12- 13.

(4) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2011، مصدر سبق ذكره، ص 2.

(5) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2005، الامم المتحدة، نيويورك، 2005، ص 18.

لذلك جاءت التنمية البشرية من أجل التحرر من التمييز من أجل المساواة، التحرر من الفاقة لمستوى معيشي لائق، فالحرية تتضمن تطوير وتحقيق إمكانية الفرد البشري، التحرر من الخوف بدون تهديدات لأمنهم الشخصي، التحرر من الظلم، حرية التعبير والمشاركة وتكوين الجمعيات، والحرية للعمل اللائق من دون استغلال [(1)].

- **الأمن (Security)**: يتركز مفهوم الأمن من منظور التنمية البشرية على أمن البقاء على قيد الحياة، وتجاوز أخطار الأوبئة والأمراض والقمع السياسي أو الأحداث التي تصدع الحياة اليومية وتؤدي إلى الاضطرابات والتشوش والتشرد. وللأمن الإنساني وجهان، الأول: المَنجاة من التهديدات المزمنة، مثل الجوع والمرض والقمع، والثانية: الحماية من التعطيلات الفجائية في أنماط الحياة اليومية. والتنمية البشرية كعملية لتوسيع خيارات الناس، يعني الأمن الإنساني في ظلها أن بإمكان الناس اختيار خياراتهم بأمان وحرية غير منقوصة [(2)].
- **التعاون (Cooperation)**: أي الاعتراف بان الانتماء للجماعة يشكل مصدر انجاز وراحة وسعادة وهدف ومعنى على المستوى الشخصي. وعليه فالتنمية البشرية تهتم بإيجاد السبل الكفيلة بتوفر التعاون والتفاعل بين أفراد المجتمع [(3)]، لأنها قائمة على أساس أخلاقي يتمثل في تجاوز المصلحة الذاتية، وتعزيز فكرة ان الناس مستعدون للتعاون فيما بينهم من أجل تحقيق الأهداف العامة [(4)].

([1]) United Nations Development Programme, Human development report 2000, op, cit, p 3 - 5.

([2]) حسن لطيف كاظم الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص 133.

([3]) المصدر السابق نفسه، ص 132.

([4]) باسل البستاني، تمويل التنمية البشرية في البلدان العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم 3، الأمم المتحدة، نيويورك، 1996، ص 16.

خامساً: تمويل التنمية البشرية

تعاني الدول النامية العديد من المشاكل التي تعيق العملية التنموية وتعرقل نجاحها وأحد أهم تلك المشاكل هي مشكلة تمويل عملية التنمية؛ حيث تعاني من الافتقار الى مصادر التمويل الكافية التي تمكنها من النهوض بالعملية التنموية وتحقيق أهدافها المنشودة.

ان الدولة يمكن ان تلعب دورا محوريا في تمويل التنمية البشرية وتقديم ما تتطلبه من دعم ومتابعة ذلك عن كثب، وفي اطار الشراكة مع القطاع الخاص، في ظل ما يجري اليوم من تصاعد أصوات العولمة والتوجه نحو اقتصاديات السوق وخصخصة الكثير من المشاريع وتحويلها من القطاع العام الى القطاع الخاص كأحد بوادر الاصلاح في البلدان النامية، حيث يجب ان تلعب الدولة الدور الأكبر بحيث تبقى مؤسسات التعليم والصحة تحت سلطتها، بالإضافة الى وجود القطاع الخاص بجانب الدولة وما يمكن أن يقدمه من تلك الخدمات وبمساندة القطاع العام من جهة، ومن جهة أخرى تجعل من الدولة المتحكم الرئيسي في الأسعار من خلال دورها في تقديم تلك الخدمات.

ان وجوب تمويل الدولة للتنمية البشرية ودعمها من خلال توفير سلع التنمية البشرية والخدمات الأساسية (الرعاية الصحية الأساسية، التعليم الأساسي، المياه الصالحة والصحة العامة)؛ يمكن ارجاعه الى أولا: ان هذه الخدمات تُعد سلعاً عامة والسوق وحده لا يلبي الحاجة الفعلية منها والمنافع العامة المتوقعة من استهلاكها. ثانيا: التأكد من توفر هذه السلع بكميات كافية، وتوزيعها بعدالة بين أبناء المجتمع. ثالثا: لكونها تُعد من الحقوق الإنسانية [1].

([1]) ابراهيم مراد الدعمة، مصدر سبق ذكره، ص 59 – 60.

ان تقرير التنمية البشرية لعام 1991 قد أكد ان عدم وجود الالتزام السياسي، هو غالبا ما يكون السبب الحقيقي لإهمال البشر، وليس الموارد المالية [1]. ولقد تعمق هذا التقرير في دراسة تمويل التنمية البشرية من خلال تخفيض الانفاق على التسلح، وتفعيل مؤسسات القطاع العام والحد من استشراء الفساد الاداري، والابتعاد عن تنفيذ المشاريع الضخمة غير الجدية والحد من هروب الأموال الوطنية الى الخارج وتخفيف عبء المديونية الخارجية [2]، حيث ما زالت المديونية الخارجية تشكل تحديا حقيقيا للنمو وللاستثمار في التنمية البشرية، الأمر الذي يتطلب السعي الى تقليصها وتخفيف وطأتها [3]، و تُعد تلك من مصادر التمويل المحلي.

في حين تلجأ الدول عادةً الى مصادر التمويل الخارجي عندما يكون هناك عجز في موازنتها العامة والتي لا تستطيع تغطيته من مواردها المحلية، بحيث ينعكس عجزا في موازين مدفوعاتها، ويتم عادة تغطية هذا العجز بطريقتين: اما عن طريق الاقتراض، أو المساعدات الخارجية، أو بكلاهما بحسب حاجة استراتيجيات التنمية البشرية الى توفير التمويل اللازم لتغطية متطلباتها [4]. الا ان المساعدات الخارجية لا يمكن التعويل عليها، وهي في أحسن الأحوال لها دور هامشي بحيث لا يكون لها دور مبادر وتوافر المساعدات الأجنبية في الغالب يؤدي الى تفضيل الخيارات السهلة، واستمرار الاعتماد على البلاد الأجنبية [5]، أو على بعض المؤسسات الدولية. أما بالنسبة الى الاقتراض الخارجي فهو لا يخلو من العيوب؛ فانه في أغلب الأحيان لا يتم بدون

(1) United Nations Development Programme Human development report 1991, United Nations, New York, 1991, p 1.

(2) جورج القصيفي، مصدر سبق ذكره، ص 97.

(3) أسامة عبد المجيد العاني، المنظور الاسلامي للتنمية البشرية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2002، ص 24.

(4) ابراهيم مراد الدعمة، مصدر سبق ذكره، ص 68.

(5) المصدر السابق نفسه، ص 72.

مقابل وانما ببعض الشروط التي تنال من استقلالية البلاد وتجعلها عرضة للاستغلال والمساومات من قبل بعض تلك الجهات المقرضة مما يجعل العملية التنموية غير مستقلة وغير قادرة على النهوض بالواقع على النحو المخطط له مسبقا. فضلاً عن انه عملية تسديد الديون وخدمتها تهدد مكاسب التنمية البشرية لأن تلك الالتزامات غالباً ما تطال برامجها وتقليص الإنفاق العام عليها مقابل التركيز على الاستدامة المالية والإنفاق المحفز للنمو قصير الأجل.

سادساً: قياس التنمية البشرية

على الرغم من تشابك وشمولية عملية التنمية، كان السعي متواصلاً من اجل استخدام مقياس واحد لتحديد مستوى ما حققه البلد من تنمية مهما كان المفهوم المستخدم. ولا شك في ان قصور المؤشرات المستخدمة من قبل يرجع في الحقيقة الى ان كلاً منها كان يقيس جانبا واحدا دون سواه، ومن ثم فقد نعمد الى تلخيص انجاز التنمية بواسطة متوسط دخل الفرد (مقياس النمو الاقتصادي) ويتم التعقيب عليه باستخدام عدد آخر من المؤشرات دفعة واحدة من دون أن نتمكن عندئذ من الوصول الى تحديد لنتيجة الجهد التنموي المبذول، خصوصا عندما يشير كل مؤشر الى درجة مختلفة من درجات النجاح، أو يظهر بعضها تأخرا ملحوظا في مجال آخر. ويكمن الاسهام الحقيقي الذي صاحب تقدم مفهوم التنمية البشرية في تطوير دليل التنمية البشرية (Human Development Index)[1] .

[1] عثمان محمد عثمان، قياس التنمية البشرية: مراجعة نقدية في: ندوة التنمية البشرية في البلدان العربية، التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبرنامج الامم المتحدة الانمائي (القاهرة: 6-9 كانون الأول / ديسمبر 1993)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 115- 116.

ان دليل التنمية البشرية يساعد في الاجابة على بعض الأسئلة الأساسية حول التقدم الذي تحققه المجتمعات [1]، اذ ان التقدم الحقيقي يكمن في تحسن نوعية الحياة التي يعيشها البشر بمعنى انه لا يمكن الاقتصار على زيادة الدخل باعتباره معبرا عن تقدم حقيقي من دون الأخذ بنظر الاعتبار أبعاداً اخرى تصف التطور في نوعية الحياة كالصحة والتعليم، وهذا ما جاء في هذا الدليل ليشمل مؤشرات الصحة والتعليم بالإضافة الى الدخل.

ان قياس التنمية البشرية في أي نظام يستدعي ان يشمل العديد من المتغيرات، كي يعطي صورة شاملة قدر الإمكان [2]. وعليه فقد تم بناء دليل التنمية البشرية ليعكس أهم أبعاد التنمية البشرية وهو دليل مركب، يحتوي على ثلاث مؤشرات رئيسة هي: العمر المتوقع عند الولادة، هو ما يمثل حياة صحية ومديدة، والتعليم، وهو ما تمثله المعرفة، ونصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي (بتعادل القوة الشرائية للدولار) [*]، وهو ما يمثل مستوى معيشي لائق [3].

([1]) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2010، مصدر سبق ذكره، ص 25.

([2]) United Nations Development Programme, Human development report 1990, Op, cit , p 11.

([*]) نظرا لاختلاف العملات وأسعار صرفها فإنه يتم تحويل الدخل عادة الى ما يُعدله بالدولار الأمريكي وذلك باستخدام معدلات الصرف في السوق أو معدلات السوق بعد تكييفها مع الاختلاف في القدرة الشرائية داخل كل بلد وهو ما يُطلق عليه معدلات صرف معادل القوة الشرائية (ppp) أو (Purchasing power parity).

([3]) United Nations Development Programme, Human development report 1995, Op, cit , p 12.

وللمزيد يُنظر:

United Nations Development Programme, Human development report 2000, United Nations, New York, 2000, p 169. and United Nations Development Programme, Human development report 2005, United Nations, New York, 2005, p 333. and United Nations Development Programme, Human development report 1990, United Nations, New York, 1990, p 11-13.

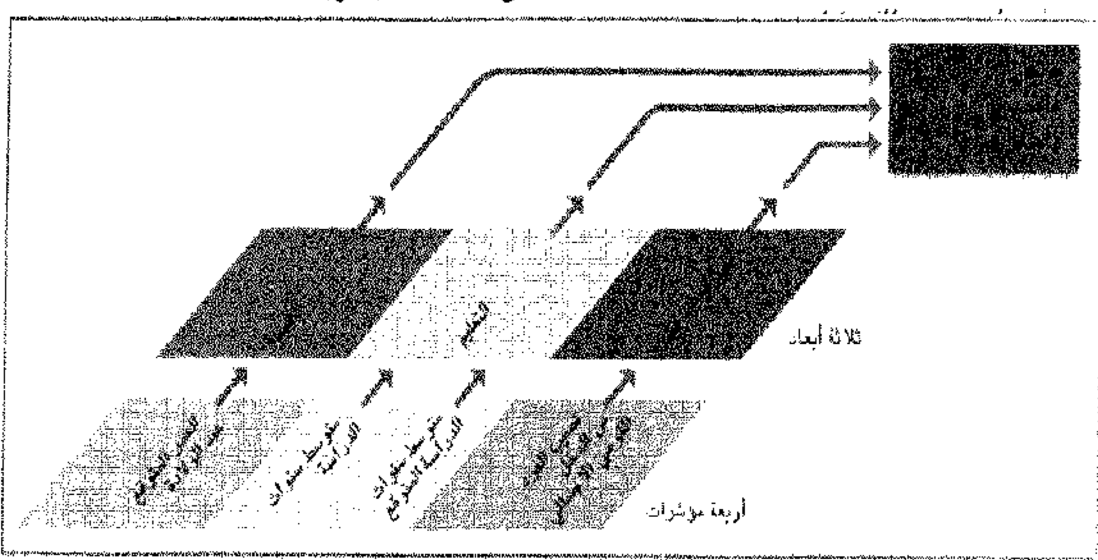
أدخل تقرير التنمية البشرية لعام 2010 تعديلات جديدة على دليل التنمية البشرية مع الحرص على ألا تمس هذه التعديلات بما يتميز به من بساطة ووضوح. حيث يبقى دليل التنمية البشرية مقياسا للتقدم في الأبعاد الثلاثة. ولكن التغيير الذي أدخل عليه ذلك العام يتعلق بالمؤشرات المستخدمة لقياس التعليم والدخل وبطريقة تجميعها [1].

ولقياس بُعد التعليم حل متوسط سنوات الدراسة محل الالمام بالقراءة والكتابة. ويُقاس المعدل الاجمالي للالتحاق بالمدارس على أساس السنوات المتوقعة في الدراسة أي مجموع السنوات التي يتوقع أن يقضيها طفل في المدرسة على أساس معدلات الالتحاق الحالية. ويقدر متوسط سنوات الدراسة لعدد أكبر من البلدان ويمكن أن يساعد على التمييز بين البلدان. بينما تستخدم السنوات المتوقعة في الدراسة لقياس البُعد المتعلق بالتعليم بالسنوات. ومقاييس بهذا البُعد تتجاوز مجرد تقدير الكمية الى تقويم النوعية. أما بالنسبة الى قياس القدرة على التمتع بحياة صحية فلم يطرأ عليه تغيير لان التقرير لم يجد مقياسا أفضل من متوسط العمر المتوقع عند الولادة. ولقياس مستوى المعيشة يستخدم نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي بدلا من الناتج المحلي الاجمالي؛ وفي عالم تجتاحه العولمة تلاحظ فوارق كبيرة بين دخل سكان البلد الواحد والناتج المحلي [2]. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل (1):

(1) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2010، مصدر سبق ذكره، ص 14- 15.

(2) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2010، مصدر سبق ذكره، الاطار (2.1) ص 15.

الشكل (1) عناصر دليل التنمية البشرية



المصدر: البرنامج الانمائي للأمم المتحدة **2010**، تقرير التنمية البشرية لعام **2010**، الامم المتحدة، نيويورك، **2010**، ص **13**.

وتم أيضا اعادة النظر في مجموع الأبعاد الثلاثة، والتغيير المهم الذي أدخل في تقرير 2010 هو التحول الى المتوسط الهندسي (الذي يقيس القيمة النموذجية لمجموعة من الارقام). وهكذا يكون الدليل عبارة عن متوسط هندسي للأبعاد الثلاثة. وضعف الأداء في أي بُعد من الأبعاد ينعكس مباشرة على الدليل بأبعاده الثلاثة. وتقيس هذه الطريقة مستوى الاداء في كل بلد في الابعاد الثلاثة وكأساس لمقارنة الانجازات. تأخذ هذه الطريقة في الحسبان الفوارق بين الأبعاد بدلا من الاكتفاء بمتوسط عام. كما تحولت الحدود القصوى في كل بُعد الى حدود قصوى مسجلة فعلا، بدلا من افتراض حد فاصل لا يحسب بعده أي انجاز [1].

بالإضافة الى ان التغيير الذي طرأ في قيمة الدليل فقد استخدمت في تقارير سابقة أرقام مطلقة، الا انه في تقرير التنمية البشرية للعام 2010 استخدمت أرقام

([1]) المصادر السابق نفسه، المكان نفسه.

نسبية، فقد تم تصنيف البلدان وفقا لدليل التنمية البشرية الى أربعة فئات، ومن الأعلى الى الأدنى فهناك بلدان ذات تنمية بشرية مرتفعة جدا، وتنمية بشرية مرتفعة، وتنمية بشرية متوسطة، وتنمية بشرية منخفضة. ويصنف أي بلد في الفئة المرتفعة جدا اذا كانت قيمة الدليل 0.75 فما فوق، وفي الفئة المرتفعة اذا كانت بين 0.51 و 0.75، وفي الفئة المتوسطة (0.26- 0.50)، وفي الفئة المنخفضة اذ كانت قيمة الدليل أقل من 0.26 [1].

يمكن حساب دليل التنمية البشرية وكما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2011 من خلال مرحلتين هما [2]:

المرحلة الأولى: تبدأ ببناء أدلة فرعية لكل بُعد وتحدد قيمة قصوى وقيمة دنيا (أي معالم مرجعية للقياس) لكل مؤشر أساسي لتحويل المؤشرات الى دليل تتراوح قيمته بين صفر وواحد. وقد حددت القيمة القصوى التي سجلتها المؤشرات خلال الفترة 1980- 2011. أما القيمة الدنيا، فتعتبر الحد الأدنى اللازم للاستمرار في الحياة، أو القيمة التي تعادل الصفر. وقد حددت القيمة الدنيا على النحو التالي، 20 سنة لمتوسط العمر المتوقع عند الولادة وصفر من الأعوام لكل من المتغيرين في التعليم، و100 دولار أمريكي لنصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي، ويعزى انخفاض القيمة المعتمدة للدخل الى وجود كمية كبيرة من الإنتاج غير المسجل وغير المحسوب في البيانات الرسمية في الاقتصادات القريبة من الحد الأدنى، ويمكن توضيحها من خلال الجدول (1):

([1]) البرنامج الانماني للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2010، مصدر سبق ذكره، ص 25.

([2]) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2011، مصدر سبق ذكره، ص 172.

الجدول (1): معالم قياس دليل التنمية البشرية لعام 2011

البعد	الحد الأقصى المسجل	الحد الأدنى
متوسط العمر المتوقع عند الولادة	83.4 (اليابان، 2011)	20.0
متوسط سنوات الدراسة	13.1 (الجمهورية التشيكية، 2005)	0
متوسط سنوات الدراسة المتوقع	18.0 (محدد)	0
دليل التعليم المركب	0.978 (نيوزيلندا، 2010)	0
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بمعادل القوة الشرائية محسوبا بالدولار الأمريكي)	107,721 (قطر، 2011)	100

المصدر: البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2011 الامم المتحدة، نيويورك، 2010، ص 172.

بعد تحديد القيمة القصوى والدنيا، تحسب الأدلة الفرعية الخاصة بكل بُعد على النحو التالي:

$$\text{Dimension index} = \frac{\text{actual value} - \text{minimum value}}{\text{maximum value} - \text{minimum value}}. \quad (1)$$

بالنسبة لبُعد التعليم، تستخدم المعادلة (1) لكلا المتغيرين، فيحسب المتوسط الهندسي للأدلة الناتجة لكل منهما ثم نطبق المعادلة (1) ثانية على المتوسط الهندسي للأدلة باستعمال الصفر كحد أدنى والمتوسط الهندسي الاقصى للأدلة الناتجة عن العملية الحسابية للمدة قيد الدراسة كحد أقصى. وهذا يعادل تطبيق المعادلة (1) مباشرة على المتوسط الهندسي للمتغيرين.

وبما ان دليل كل بعد من الأبعاد هو مؤشر افتراضي يقيس الامكانات في كل بُعد، من المرجح أن تكون دالة التحول من الدخل الى الامكانات المقعرة. لذلك يستخدم اللوغاريتم الطبيعي (ln) للقيم الفعلية والقصوى والدنيا للدخل.

أما المرحلة الثانية: فبعد حساب دليل كل بُعد من الأبعاد الثلاثة يتم تجميع الأدلة الفرعية لتكوين دليل التنمية البشرية والذي هو المتوسط الهندسي لأدلة الأبعاد الثلاثة كما في المعادلة التالية:

(2) $(I_{Life}\ 1/3 .\ I_{Education}\ 1/3 .\ I_{Income}\ 1/3)$

ومما تجدر الاشارة اليه ان هناك أدلة أخرى مساعدة لدليل التنمية البشرية مثل دليل الحرمان البشري، دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس، دليل التنمية البشرية المعدل حسب توزيع الدخل، مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس، دليل الفقر البشري (2) وهو يركز على أساس الدخل فقط، دليل الفقر البشري في البلدان المتقدمة (2) ويركز على الأبعاد الثلاثة بالإضافة الى الاستبعاد الاجتماعي، دليل الانجاز التقني، بالإضافة الى ما تضمنه تقرير التنمية البشرية لعامي 2010 و 2011 من مقاييس جديدة وهي، دليل الفوارق بين الجنسين، دليل الفقر المتعدد الأبعاد الذي طورته مبادرة اوكسفورد (*)، ودليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة.

سابعاً: دليل التنمية البشرية في ميزان النقد

بالرغم مما حظي به نهج التنمية البشرية من دعم مؤسسي من قبل البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، واهتمام الكثير من الاقتصاديين بهذا النهج البديل الذي يعتبر

(*) يُنظر في ذلك:

Sabina Alkire and Maria Emma Santos, Acute Multidimensional Poverty: A New Index for Developing Countries, United Nations Development Programme, Research Paper 2010/11.

بخلاف النُهج التنموية التي سبقته الا انه لم يسلم من النقد من قبل البعض، وهنا يمكننا تلخيص أهم الانتقادات الموجهة اليه من خلال ما يأتي:

1. يقتصر الدليل على مكونات محدودة وعدم شموله على مكونات أخرى لا تقل أهمية عن المكونات الثلاثة، بل ان العلاقة بين هذه المكونات كانت موضع اعتراض على ادخالها في مؤشر تركيبي واحد [1]، ويرى امارتيا سن بانه لا يوجد مبرر في الاصرار على استخدام هذه المؤشرات الثلاثة فقط في بناء الدليل على الرغم من عدم نجاعة قياسه، ويرى ضرورة البحث عن بديل، خصوصا ان مؤشرات التنمية البشرية التي يتضمنها تقرير التنمية البشرية تضم معلومات قيمة[2]. الا ان تبرير ذلك كما جاء في تقرير التنمية البشرية الأول عام 1990 ان اقتصاره على المؤشرات الثلاثة هو بسبب عدم وجود إحصاءات قابلة للمقارنة الحالية ذات الصلة يحول دون ذلك، كذلك فان استخدام مؤشرات كثيرة جدا يمكن أن ينجم عنها صورة محيرة ومن الممكن ان تشتت صانعي السياسات من مجمل الاتجاهات الرئيسة [3].
2. ركز النقاد على مشكلة الأوزان المستخدمة في ترجيح مؤشرات الدليل؛ وقد انتفع واضعو تقرير التنمية البشرية من ذلك، في دفاعهم عن جدوى استخدام هذه المؤشرات، وتحسين البيانات وتحسين استخدام الدليل نفسه كي يصبح أكثر دقة في التعبير عن مستوى التحسن في الخيارات المتاحة للناس. وكما أشرنا سابقاً فقد خضع الدليل لبعض التعديلات على مؤشراته، فضلا عن ابتداع مؤشرات مساعدة تكمل الصورة عن أوضاع التنمية البشرية في العالم. كما ظهرت الى

([1]) عثمان محمد عثمان، مصدر سبق ذكره، ص 119.

([2]) ابراهيم مراد الدعمة، مصدر سبق ذكره، ص 43 - 44.

([3]) United Nations Development Programme, Human development report 1990, Op. cit, 1990, p 11.

جانب دليل التنمية البشرية أدلة أخرى، يعنى كل واحد منها بجانب معين من جوانب التنمية البشرية [1].

3. ان الدليل ليس مؤشرا شاملا للتنمية البشرية لأنه يركز على الاعتراض على العناصر الثلاثة، ولا يحيط بجميع أبعاد التنمية البشرية، لذا فلا غنى عن استكماله ببيانات ومعلومات مؤشرات أخرى [2].

4. البعض يرى انه يفتقر الى عنصر مهم وهو الهدر في تنمية الموارد البشرية والمتمثل خصوصا في ظاهرة البطالة وفئات المهاجرين، وانه يُقدم عناصر على المستوى الدولي، على انها تتصف بنفس الأهمية على مستوى بلدان العالم، والتطور فيها يتبع نمط واحد في جميع البلدان [3].

5. نظر البعض الى الناحية القياسية فمنهم من يؤكد ان المؤشرات المتوسطة محدودة الدلالة، وربما تكون خادعة بسبب الفروق الصارخة في توزيع الدخل والثروات بين الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة والتي تؤدي بدورها الى فروق مماثلة في نصيب الفرد من تلك المؤشرات بسبب انتمائه الاجتماعي [4].

6. بالرغم مما يتميز به دليل التنمية البشرية بمكوناته الثلاثة على غيره، باعتباره يضم مؤشرات الغايات والخيارات المتاحة أمام الناس، الا ان البعض يرى ان الدليل يقيس «الرصيد»، أي مستوى التنمية البشرية لحظة معينة. بمعنى ان دليل التنمية البشرية يشتمل اساسا على مؤشرات «مخرجات» ويستبعد مؤشرات «المدخلات»، ولا يعكس مدى ما يقوم به المجتمع حاليا لتحسين أوضاع التنمية البشرية [5].

([1]) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبيت الحكمة، مصدر سبق ذكره، الاطار (1.1) ص 32.

([2]) المصدر السابق نفسه، المكان نفسه.

([3]) ابراهيم مراد الدعمة، مصدر سبق ذكره، ص 42-43.

([4]) المصدر السابق نفسه، ص 43.

([5]) عثمان محمد عثمان، مصدر سبق ذكره، ص 127 – 128.

كما تبنى تقرير التنمية البشرية لعام 1995 الرد على بعض من هذه الانتقادات، حيث أكد على ان دليل التنمية البشرية المعتمد حاليا يُعد مقياسا جزئيا للتقدم البشري في دول العالم المختلفة، ويستلزم استكماله بدراسات أخرى لتعزيز هذا المفهوم والمؤشرات التي يمكن أن تضاف الى هذا الدليل، حيث لا يعكس الدليل الحالي الصورة الحقيقية لأحوال التنمية البشرية. وانما هو دليل مبسط لإعطاء صورة عامة لمؤشرات أساسية تعكس جهود دول العالم لتحقيق التنمية البشرية، ومن أجل إعطاء صورة حقيقية للتنمية البشرية لابد من استكماله بمؤشرات أخرى [1]. وبذلك كما ذكرنا سلفا بان مفهوم التنمية البشرية هو مفهوم متجدد لكل عصر حيث انه يمكن أن يتكيف مع الظرف والوقت من خلال الدراسات التي تأخذ على عاتقها تطوير دليل التنمية البشرية يتناسب وما وصلت اليه من تطور العملية التنموية.

وجاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2010 بان دليل التنمية البشرية حتى ولو لم يكن كافيا للتعبير عن ما يختزنه من غنىً. اذ يُقوّم مستويات ودرجات التقدم بالاستناد الى مفهوم انمائي أوسع من الدخل، وهو كأي مقياس اجمالي آخر يستخدم لغرض المقارنة الدولية، لا يغطي سوى جزء مختصر مما تعنيه التنمية البشرية [2].

ومع ذلك يبقى دليل التنمية البشرية اداة مهمة لمتابعة اتجاهات التنمية البشرية عبر الزمان والمكان، واداة مكنت من لفت الانتباه الى أوضاع الناس ونبهت صناع القرار والحركات الاجتماعية والسياسية الى كيفية صياغة مطالبهم بسبب وضوح وبساطة الدليل والفكرة التي يقوم عليها.

([1]) ابراهيم مراد الدعمة، مصدر سبق ذكره، ص 44.

([2]) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2010، مصدر سبق ذكره، ص 13.

المبحث الثاني
الارهاب وعلاقته بالتنمية البشرية

الارهاب ظاهرة قديمة جديدة، ظهرت في عصور ماضية وما زالت حاضرةً حتى يومنا هذا، الا انها اتخذت أشكالاً وصوراً مختلفة عبر الزمان والمكان وبشكل متغير على الدوام؛ لأنها ظاهرة تتمتع بديناميكية، اذ تبدلت بسبب تطور الكثير من متغيرات الحياة ومنها اسلوب تفكير الإنسان وتصوراته بسبب تنوع المدارس الفكرية وما وصلت اليه اليوم من تطور، وتنوع الهويات والديانات والقوميات المختلفة، واختلاف الأيديولوجيات والخلفيات الثقافية.

ذكر بروس هوفمان ان أول من أرسى نظام الحكم بالإرهاب عن طريق التخويف وفقا للتوجيهات التي قام بها الحزب الحاكم خلال الثورة الفرنسية بين عامي 1789 – 1794، وهذا النظام اتبع سياسة الرعب ضد معارضيهم [1]. ومن هنا يمكن اعتبار ان مصطلح الارهاب ظهر لأول مرة كمصطلح سياسي أستخدم ابان تلك الحقبة، بالرغم من قدم ظاهرة الارهاب. الا انه لم يتبلور كمصطلح الا بعد الثورة الفرنسية.

أما في المنطقة العربية فقد ظهر الارهاب يهوديا، ضد الانكليز أولاً كي يعجلوا برحيلهم عن فلسطين حتى تخلو لهم، وثانياً ضد أصحاب الأرض الحقيقيين، وكان ذلك في الأربعينيات على يد عصابات شتيرون وآرجون وغيرهما، اذ مارسوا جميعاً ارهابا، كان نصيب الانكليز منه تفجير مكاتبهم في القدس عام 1946، فقتل أكثر من مئة شخص، ثم تحول ارهابهم بعد اعلان دولة اسرائيل الى الفلسطينيين علانية في

(1) Bruce Hoffman, Inside Terrorism, Edition2, Columbia University Press, New York, USA, 2006, p 2.

دورات متصلة من العنف والذبح والقتل الجماعي [1]. وما زالت الممارسات قائمة الى يومنا هذا ضد الفلسطينيين وبكافة الوسائل غير الإنسانية.

ان ظاهرة الارهاب تطورت كثيراً بمرور الزمن وبتطور الوسائل والأدوات والافكار، حيث لعبت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً مهما جدا في بلورة ظاهرة الارهاب بأشكال ووجوه مختلفة وجديدة، وأدت الى زيادة وتفاقم هذه الظاهرة وزيادة آثارها السلبية الناتجة عنها وفي كافة الجوانب سواء أكانت خسائر مادية أم بشرية، حيث أضافت هذه الثورة الهائلة وسائل وأدوات جديدة في ممارسة العمليات الارهابية بسبب سهولة وسائل الاتصال بين الافراد والجماعات المختلفة مما يمكن من ايصال أفكار الارهابيين المريضة الى شرائح كبيرة من الناس حتى ولو كانوا في أماكن بعيد ونائية فقد تم تجاوز الحواجز الجغرافية والمكانية، وسهولة وسائل النقل والوصول الى مراكز التنظيم من بلد لآخر وداخلياً أيضا الانتقال الى مواقع تنفيذ العمليات الارهابية بسهولة، وظهور أدوات جديدة وأسلحة متنوعة في تنفيذ تلك العمليات، بالإضافة الى ما ترتب على هذه المسألة من بروز ظاهرة أخرى وهي ظاهرة العولمة والتي قد اتخذت من نتائجها الايجابية وسيلة تسهل عملهم وتنوع أشكاله، واتخذت من نتائج وآثار العوامل السلبية للعولمة وتوظيفها في اقناع الآخرين بأن هناك مؤامرات وبرامج اقتصادية وسياسية واجتماعية ودينية وأيديولوجية من قبل جهات معينة تنسج ضدهم وتسعى الى الحيلولة دون تطورهم نحو الأفضل وابقائهم في دائرة الفقر المفرغة، وتغليب ثقافة الغرب على دينهم وثقافتهم وغيرها من الحجج والذرائع المختلفة التي تستغل في استقطاب الارهابيين والمتطرفين ووقوعهم في براثن الظلال.

[1] هشام الحديدي، الارهاب: بذوره وبثوره وزمانه ومكانه وشخوصه، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000، ص 38.

وبذلك أضافت هذه الثورة أشكالاً ووسائلاً أخرى جديدة لم تكن مسبوقة من قبل مما أدى الى زيادة وتفاقم ظاهرة الارهاب.

وظاهرة الإرهاب التي يعيشها العالم المعاصر يُعدها المفكرون والساسة واصحاب الرأي أنها عالمية المظهر عقائدية المحتوى والجوهر، ولكنها في حقيقة الأمر اقليمية، لأن هناك من يميز بين ارهاب الغرب والشرق. فالأول، هو تمرد للفائض عن الحاجة وعصيان على الرفاهية، وتحطيم للزيادة في مستلزمات الحياة للخروج من دائرة الفراغ المتخم، والراحة المطلقة والرفاهية المملة، وعلى تكنولوجيا العصر التي يسرت الحياة، مما قلص دور الإنسان في العمل وأحلت الآلة ففقد هويته وقيمته ودوره في المجتمع. أما ارهاب الشرق، فهو ارهاب الحاجة والثورة على الفقر، وصعوبات الحياة والسعي وراء المساواة والى اعادة توزيع الثروات، والبحث عن مكان في الحياة يستطيع به الفرد أن يتنافس مع مستلزمات وحركة المعيشة الدائرة؛ ليحقق ذاته ويعلن عن كينونته ووجوده وهو ارهاب التمرد على عدم الاستفادة من تطور الحياة ومن ثم التكنولوجيا وعدم التوافق مع سرعة ايقاع العصر الذي هو جزء منه [1].

نستنج من ذلك أهمية العامل الاقتصادي في بروز وتفاقم ظاهرة الارهاب، لأنه يحتل مكانة مهمة من حياة الإنسان، فالإنسان يسعى دائما الى العيش الكريم واللائق به وبإنسانيته والذي يمكنه من استمرار حياته من خلال توفر مقوماتها الأساسية، وعندما لا يجد ذلك ستتوفر له الارضية الخصبة للتطرف والكسب غير المشروع.

ويرى جاك فونتانال ان الأسس الاقتصادية للإرهاب قلمًا تم تحليلها حتى وان كانت غير معروفة بما فيه الكفاية. ومع ذلك فمن الصعب عادة أن نعتبرها - الأهم

(1) مصطفى محمد موسى، التكدس السكاني العشوائي والارهاب، جامعة نايف للعلوم العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص 157 – 158.

في نهاية المطاف - لأن الارهاب يحدد في الأول وفقاً لمطالب سياسية ولاعتبارات دينية [1]. الا اننا بالرغم من ذلك سوف نركز على تحليل ظاهرة الارهاب من وجهة نظر اقتصادية، وما يترتب عليها من آثار، بالرغم من طابعها السياسي الغالب.

أولاً : الإرهاب لغةً

ورد في لسان العرب لأبن منظور: رَهِبَ بالكسر، يَرهِبُ رهبةً، ورُهبًا، بالضم، ورَهبًا أي خاف ورهب الشيء رهبًا ورهبةً: خافه، والاسم الرهب والرهبى، والرهبوتُ، والرهُبوني، ورجل رهبوتٌ يقالُ: رهبوت خير من رحموت، أي لأن تُرهب خير من أن تُرحم. وترهب غيره إذا توعده. والرهبة : الخوف والفزع جمع بين الرغبة والرهبة. وأرهبه رهبة :أي أخافه وفزعه وأسترهبه: استرعى رهبته حتى رهبه الناس [2]؛ وبذلك فسر قوله عز و جل { وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرٍ عَظِيمٍ } [3] أي أرهَبُوهُم.

كما جاء أيضاً في العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ان الارهاب هو مشتق من الفعل رهب : رَهِبْتُ الشَّيءَ أرْهَبُهُ رَهَباً ورَهْبَةً، أي : خفته. وأرْهَبْت فلانا . والرَّهْبانِيّةُ: مصدرُ الرّاهب، والتَّرَهُّبُ: التَّعَبُّدُ في صَوْمَعةٍ، والجميع: الرُّهبان والرَّهابِنةُ خطأٌ . والرَّهْبُ جزم لغة في الرَّهَب، والرَّهْباءُ: اسمٌ من الرَّهَبِ، تقول: الرَّهباء من الله، والرَّغْباءُ إليه، والنَّعْماءُ منه. ورَهَبُوت خَيْر من رَحَمُوت، أي: أن تُرْهَبَ خيرٌ من أن تُرْحَمَ. والرَّهابةُ: عُظَيْمٌ في الصَّدْر يُشْرِف على البطن كأنه طَرَف لسانِ الكَلْب وناقة رَهْبٌ: مهزولةٌ جداً. والرِّهابُ: الرِّقاقُ من النِّصالِ [4].

---

(1) جاك فونتانال، العولمة الاقتصادية والأمن الدولي مدخل الى الجيواقتصاد، ترجمة: محمود براهم، ط 2، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر العاصمة، 2009، ص 83.

(2) أبو الفضل ابن منظور، لسان العرب، المجلد الأول، ط 3، دار صادر، بيروت، 2003، ص 436 – 437.

(3) سورة الأعراف / 116.

(4) الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ترتيب وتحقيق : عبد الحميد هنداوي، الجزء الثاني، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، 2003 ، باب الهاء والراء والباء معهما، ص 155 .

وجاء في المنجد: الإرهابي من يلجا إلى الإرهاب لإقامة سلطته. الحكم الإرهابي : نوع من الحكم يقوم على الإرهاب والعنف تعمد إليه حكومات أو جماعات ثورية [1]. فيما أطلق مجمع اللغة العربية في معجمه الوسيط على الارهابيين أنه وصف يطلق على اولئك الذين يسلكون سبيل العنف والارهاب لتحقيق أهدافهم السياسية [2].

يشير البعض الى ان الرهبة في اللغة العربية عادة تستخدم للتعبير عن الخوف المشوب بالاحترام وهي تختلف عن الارهاب الذي يعني الخوف والفزع الناتج عن تهديد قوة مالية أو طبيعية [3] ، وهو ما ينطبق على العديد من الآيات التي وردت في القرآن الكريم [*]، ومن هذه الآيات في قوله تعالى : (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم) [4]. ومن الجدير بالذكر ان المقصود هنا بالرهبة ليست ما يصطلح على ظاهرة الارهاب اليوم، فتشير الرهبة هنا الى اللجوء الى التخويف والتهديد لغرض الاستجابة الى تعاليم السماء ، وليس الى استخدام القوة والبطش والفزع ، فهناك فارقٌ كبير يجب تمييزه بوضوح؛ من أجل تحاشي اللبس في هذا الخصوص.

أما في اللغة الانكليزية فمصدر كلمة (Terrorism) هو الفعل اللاتيني Ters الذي اشتقت منه كلمة Terror ومعناها الرعب أو الخوف الشديد. ويعرف قاموس

---

(1) راند قاسم، الارهاب والتعصب عبر التاريخ، دار المحجة البيضاء، بيروت، 2005، ص 27.

(2) نبيل احمد حلمي، الارهاب الدولي، وفقا لقواعد القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون تاريخ، ص 20.

(3) المصدر السابق ، ص 20 .

(*) وردت في الآيات التالية :(البقرة ، آية 40) ، (النحل ، آية 51) ، (الاعراف ، آية 116) ، (الأعراف ، آية 154) ، (الأنبياء ، آية 90) ، (الحشر، آية 13) ، (القصص ، آية 40) ، (الأنفال ، آية 60).

(4) سورة الانفال ، آية 60 .

اكسفورد الانكليزي كلمة الارهاب بأنها «استخدام العنف و التخويف بصفة خاصة لتحقيق أغراض سياسية» [1].

كما عرفه القاموس الفرنسي لاروس بأنه « مجموعة أعمال العنف التي ترتكبها مجموعات ثورية أو اسلوب عنيف تستخدمه الحكومة » [2].

ثانياً : الارهاب اصطلاحاً

ان إمكانية ايجاد تعريف متفق عليه للإرهاب أمر صعب، ويُعزى ذلك الى عدد من الاسباب منها تضارب المصالح بين الجهات المختلفة واختلاف وجهات النظر، وتنوع الخلفيات الإيديولوجية بشكل كبير واختلاف العقائد والأفكار، واختلاف النظم والبيئة الاجتماعية التي تلعب دورا مهما في صياغة رؤى واتجاهات الباحثين في هذا الميدان.

يرى بروس هوفمان انَّ الإرهاب هو مصطلح ازدرائي وذا دلالات سلبية في جوهرها يتم تطبيقها بصفة عامة على أحد الأعداء والمعارضين ، أو على أولئك الذين لا يتفق مع احدهم، ومن هنا جاء قرار دعوة شخص ما أو تسمية بعض المنظمات الإرهابية [3].

وان هناك الكثير من الجهات الدولية المُغرضة تتعمد اللبس والغموض في هذا المفهوم ليبقى يدور في حلقة مبهمة وغير واضحة المعالم من أجل تحقيق أهدافها؛ لأن التوصل الى تعريف واضح ولا يعتريه اللبس والغموض هو أمر لا يصب في مصالحها وتطبيق استراتيجيتها وأهدافها.

---

(1) حسنين المحمدي بوادي، العالم بين الارهاب والديمقراطية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص 41.

(2) المصدر السابق، ص 40 - 41.

(3) Bruce Hoffman, Op, cit , p 23.

وهناك عدة إشكاليات أخرى تعيق الوصول لمفهوم متفق عليه للإرهاب تتمثل فيما يلي ذكره [1]:

1. إشكاليات على المستوى النظري وهي تتصل بالمفاهيم والمعاني والأطر، ومنها عدم وجود إجماع بين الباحثين حول مفهوم الإرهاب بسبب تباين الثقافات والأهداف، وتداخل مفهوم الإرهاب مع عدد من المفاهيم القريبة في المعنى مثل التطرف والعنف والاصولية والمقاومة [*].. الخ، كما أن مفهوم الإرهاب ديناميكي ومتطور تختلف صوره وأشكاله ودوافعه باختلاف الزمان والمكان.
2. إشكالية على المستوى المنهجي فغالبية ما كتب حول الظاهرة من بحوث ودراسات تتصف بأنها ذات طابع نظري عام يصف الظاهرة دون استخدام المناهج العلمية الدقيقة التي يتمكن معها التوصل الى نتائج عملية حول الظاهرة.

(1) فرغلي هارون، الارهاب العولمي وانهيار الامبراطورية الأمريكية، مراجعة وتقديم: سامي فريد، دار الوافي للنشر والطباعة، القاهرة، 2006، ص 20.

(*) التطرف: يقصد به « تجاوز حد الاعتدال وعدم التوسط » فهو يعني الخروج عن قواعد العقيدة والشريعة الصحيحة والقانون الذي أقرته السلطة والعرف الذي ارتضاه المجتمع، فالمتطرف هو: من تجاوز حد الاعتدال ولم يتوسط وهو شخص يتصف بالتصلب والتمسك والجمود الفكري أو العقائدي والتعصب، وربما يميل لأن يمارس أفعالاً ارهابية. فالمتطرف لا يمارس نشاطاً ارهابياً في حين ان الارهابي هو شخص متطرف.

أما العنف: فيعني ايقاع الأذى الجسماني أو النفسي أو كليهما معاً بشخص ما أو بكائن ما، أو جماعة ما وصولا الى اراقة الدماء والقتل، وقد يمارس العنف ضد الأشياء عن طريق تحطيمها عن طريق أو اتلافها، فالعنف هو المرحلة النهائية لمشاعر عدوانية، أو وسيلة تعبير عن نزعات عدوانية، وبذلك يمكننا القول بان العنف جاء نتيجة للإرهاب والذي يُحدث السلبية التي تلقي بظلالها سواء كانت معنوية أو مادية.

المصدر: مصطفى محمد موسى، مصدر سبق ذكره، ص 155.

أما المقاومة: فتعني استخدام الكفاح المسلح وبشكل علني من قبل شعب ما يقطنون ارض معينة تربطهم روابط مشتركة ومصير مشترك، ضد جهة خارجية – دولة ما - تقوم باحتلال ارضهم وبلادهم والسيطرة على مقدرات ذلك البلد.

3. إشكالية غياب الموضوعية في تحليل ظاهرة الإرهاب. وهو ما يمكن ان يُعزى الى طبيعة الدارسين لهذه الظاهرة.

4. إشكالية غياب التكوين المعرفي حول هذه الظاهرة فالدراسات حولها ذات طابع سياسي وقانوني فقط، ولذا لابد من قيام تخصص جديد يستند الى التداخل المعرفي والمنهجي بين مختلف العلوم، لرصد وتحليل الظاهرة من أبعاد منهجية متعددة للكشف عن ماهيتها وأسبابها وطرق التصدي لها.

بالرغم من كل ما سبق الا أن هناك بعض التعاريف الاجرائية للإرهاب والتي نورد بعضها فيما يأتي:

1) تعريف الارهاب بحسب الاتفاقيات والمنظمات الدولية والاقليمية

- تعد أول محاولة لتعريف الإرهاب ما ورد في الفقرة الأولى من المادة الأولى من اتفاقية عصبة الأمم عام 1937 بأن الإرهاب هو « الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ما وتستهدف أو يقصد منها خلق حالة من الرعب في أذهان أشخاص معينين أو مجموعة من الأشخاص أو عامة الجمهور » [1].
- المعاهدة الأوربية لمكافحة الإرهاب عام ١٩٧٧ لم تضع تعريفا محددا للإرهاب إلا انها ذكرت عدد من الجرائم التي عدتها واقعة تحت مظلة الإرهاب منها ما كان مجرما في اتفاقيات دولية سابقا ومنها ما كان القانون الجنائي الدولي قد حرمها وأضاف إليها كل الأفعال الخطرة التي تهدد حياة الأشخاص أو أموالهم، إلا أن هذه الاتفاقية في نظر العديدين تبقى غامضة لأنها تفتح ثغرة في التأويل من جانب بعض الدول لاتخاذ تقدير تعسفي فيما يُعد إرهابا وما هو ليس كذلك [2].

(1) Ben Saul, The Legal Response of the League of Nations to Terrorism, university of Sydney, Legal Studies Research Paper, No. 11/50, 2011, p 9.

(2) رائد قاسم، مصدر سبق ذكره، ص 24.

- الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب سنة 1998 عرفته الفقرة الثانية من المادة الأولى من الاتفاقية بأنه: « كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر » [1].
- معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب 1999 عرفت الفقرة الثانية من المادة الأولى من المعاهدة، الإرهاب بأنه: « كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو أعراضهم أو حريتهم أو أمنهم أو حقوقهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية أو المرافق الدولية للخطر أو تهديد الاستقرار أو السلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية أو سيادة الدول المستقلة » [2].
- اتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الإرهاب 2004 التي حددت مفهوم الارهاب جاء في الفقرة الثانية من المادة الأولى بأنه: « كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به، أياً كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد

(1) الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية www.arableagueonline.org

(2) مصطفى محمد موسى، مصدر سبق ذكره، ص 149.

المرافق أو الممتلكات العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر » [1].

- تعريف التقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير بعنوان (عالم أكثر أمناً: مسؤوليتنا المشتركة) والذي شكله الأمين العام للأمم المتحدة 2004 قد وصف الارهاب على أنه « أي عمل إلى جانب الأعمال المحددة فعلا في الاتفاقيات القائمة بشأن جوانب الإرهاب، واتفاقيات جنيف، وقرار مجلس الأمن 1566 (2004)، يراد به التسبب في وفاة مدنيين أو غير محاربين أو إلحاق إصابات جسمانية خطيرة بهم، عندما يكون الغرض من هذا العمل، بحكم طابعه أو سياقه، هو ترويع مجموعة سكانية أو إرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بأي عمل أو الامتناع عنه » [2].
- تعريف الأمم المتحدة للإرهاب 2005 « الارهاب يضم أعمال العنف الخطيرة التي تصدر عن فرد أو جماعة بقصد تهديد أشخاص أو التسبب في اصابتهم أو موتهم، سواء كان العمل فرديا أم بالاشتراك مع أفراد آخرين وموجها ضد أشخاص أو منظمات أو مواقع سكنية أو حكومية أو دبلوماسية أو ضد أفراد دون تمييز أو ممتلكات أو تدمير وسائل نقل ومواصلات بهدف المساس بعلاقات الصداقة بين الدول أو بين مواطنيها، لذلك فان التآمر على ارتكاب أو محاولة ارتكاب أو الاشتراك أو التحريض على ارتكاب الجرائم يشكل وجها من أوجه الارهاب الدولي » [3].

---

(1) الموقع الرسمي لدول مجلس التعاون الخليج العربية www.gcc-legal.org

(2) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة التاسعة والخمسون A/59/565، تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير بعنوان " عالم أكثر أمنا: مسؤوليتنا المشتركة "، نيويورك، 2004، ص 65.

(3) محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011، ص 84.

وبناءً على ما تقدم نجد ان الاتفاقيات الدولية أضفت بُعداً اجرائياً على تعريف الإرهاب واتجهت الى وصف الأفعال التي تدرج تحت مسماه دون تركيز على بواعثه وأسبابه.

2) **التعريف الأمريكي للإرهاب**

- تعرف وزارة العدل الأمريكية عام 1984م الإرهاب بأنه « أسلوب جنائي عنيف يقصد به بوضوح التأثير على حكومة ما عن طريق الاغتيال أو الخطف » (1).
- تعريف وزارة الخارجية الأمريكية: حيث جاء في تعريف الوزارة لعام 2001 بان مصطلح الارهاب: « يعني العنف المتعمد والذي تحركه دوافع سياسية ويجرى ارتكابه ضد اطراف غير محاربة بواسطة جماعات شبه قومية أو عملاء سريين، والمقصود بغير المحاربة أنه يتضمن المدنيين والعسكريين الذين يكونون وقت الحادث غير مسلحين أو خارج الخدمة وكذلك المنشآت العسكرية أو العسكريين في حالة عدم وجود أعمال عدائية في تلك المواقع مثل التفجيرات ضد القواعد الأمريكية في أوروبا والفلبين وغيرها » (2).
- تعريف استراتيجية الأمن القومي الأمريكي للإرهاب 2002 « هو العنف المتعمد، لدوافع سياسية ضد الأبرياء » (3).
- تعريف قانون المواطن الامريكي 2002 للإرهاب على انه « الأنشطة التي تنطوي على أعمال تشكل خطرا على حياة البشرية والتي تعد انتهاكا للقوانين

(1) رائد قاسم، مصدر سبق ذكره، ص 26.

(2) محمود المراغي، حرب الجلباب والصاروخ: وثائق الخارجية الأمريكية حول الإرهاب، دار الشروق، القاهرة، 2002، ص 49-50.

(3) Edward P.Halibozek, Gerald L. Kovacich, Andrew Jones, The corporate security professional's handbook on terrorism, Edition 3, Elsevier, oxford, UK, 2007, p 5.

الجنائية للولايات المتحدة أو لأية دولة، وتهدف الى تخويف أو إكراه السكان المدنيين او التأثير على سياسة حكومة من خلال التخويف أو الإكراه، والتأثير على ادارة الحكومة من خلال الدمار الشامل والاغتيال أو الخطف، ويحصل أساسا ضمن الأحكام القضائية للولايات المتحدة » [1].

- تعريف الجيش الأمريكي من خلال اصدار كتيب يُعنى بمحاربة الارهاب بأنه « الاستخدام المحسوب للعنف، أو التهديد بالعنف، للحصول على مآرب سياسية أو دينية أو أيديولوجية في طبيعتها، ويحدث من خلال التخويف والاكراه أو غرس الخوف » [2].
- تعريف وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) 2010 بان الارهاب «هو استخدام العنف المتعمد بدوافع سياسية ضد اهداف مدنية من قبل جماعات شبه قومية أو عملاء سريين» [3].
- تعريف مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي 2010 الإرهاب بأنه : « الاستخدام غير المشروع للقوة أو العنف من قبل مجموعة من الأفراد، لهم صلة ما بدولة أجنبية، أو تتجاوز أنشطتهم الحدود القومية، ضد أشخاص وممتلكات، لترويع أو إكراه حكومة ما والسكان المدنيين أو أي جزء منها، لتعزيز أهداف سياسية أو اجتماعية » [4].

---

(1) Elizabeth Martin, CRC report for congress, Terrorism and Related Terms in Statute and Regulation: Selected Language, USA, 2006, p3.

(2) نعوم تشومسكي، ارهاب الأباطرة وارهاب القياصرة قديما وحديثا، ترجمة: أحمد عبد الوهاب، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2005، ص 142.

(3) الموقع الرسمي لوكالة المخابرات الأمريكية www.cia.gov

(4) Edward P.Halibozek, Gerald L. Kovacich, Andrew Jones, Op, cit , p 5.

- تعريف وزارة الدفاع الأمريكية بحسب تقرير عام 2010 بأن الإرهاب هو « الاستخدام غير القانوني للعنف أو التهديد بالعنف لغرس الخوف والضغط على الحكومات أو المجتمعات، وغالبا ما يدفع الارهاب عن طريق عوامل سياسية أو دينية، أو ايديولوجية ومعتقدات أخرى، التي ارتكبت لغرض تحقيق أهداف سياسية عادةً » [1].

ومن التعريفات السابقة أعلاه نجد ان الولايات المتحدة ركزت فيها على الصفة غير القانونية لاستخدام العنف والأغراض التي يسعى اليها الإرهابيون واستخدامهم التخويف والإفزاع.

3) **تعريفات أخرى**

- تعريف قانون المملكة المتحدة الصادر عام 2000 « وهو أي عمل ينطوي على عنف خطير ضد شخص ما، أو أضرار جسيمة في الممتلكات، أو تعريض حياة شخص ما للخطر، ويخلق خطرا جسيما على صحة أو سلامة الجمهور أو قسماً منه [*]، من خلال استخدام القوة أو التهديد بغرض التأثير على الحكومة أو لترويع الجمهور أو قسماً منه، لغرض خدمة قضية سياسية أو دينية أو أيديولوجية » [2].
- تعريف بلجيكا خلال اجتماع وزراء الاتحاد الأوربي في هولندا في 16/ تشرين الثاني 2001 والذي نص علىٰ هو مختلف الأفعال الاجرامية التي ترتكب بنية

([1]) The National Counterterrorism Center, 2010 NCTC Report on Terrorism, Washington, USA, 2011, p v.

([*]) كما اضاف القانون الصادر عام 2000 أي تدخل خطير يؤدي الى تعطيل نظام إلكتروني خطير، إذا كانت تلك الأعمال مصممة للتأثير على الحكومة أو لترويع الجمهور أو قسماً منه تعين القيام به لغرض القيام بخدمة قضية سياسية أو دينية أو أيديولوجية.

([2]) موقع التشريعات الرسمي التابع لوزارة العدل للمملكة المتحدة www.legislation.gov.uk

الارهاب الجسيم للعامة، بهدف اجبار سلطة مثل دولة أو منظمة دولية على التصرف على نحو معين أو بهدف تدمير هياكل دولة أو مجتمع أو منظمة دولية[1].

- تعريف قانون مكافحة الارهاب العراقي (13) لسنة 2005 بان الارهاب هو « كل فعل اجرامي يقوم به فرد او جماعة منظمة استهدف فردا او مجموعة افراد او جماعات او مؤسسات رسمية او غير رسمية اوقع الاضرار بالممتلكات العامة او الخاصة بغية الاخلال بالوضع الامني او الاستقرار والوحدة الوطنية او ادخال الرعب او الخوف والفزع بين الناس او اثارة الفوضى تحقيقا لغايات ارهابية »[2].

ونرى ان أغلب التعريفات قد جاءت مقتصرة على وصف الظاهرة بما يتناسب ورؤى أصحابها وان اشتركت في الإشارة الى العنف المستخدم وأشكاله، في حين نجد بعضها قد أغفل الإشارة الى ضحايا العنف وأبقت الإرهاب قاصراً على ذلك الموجه ضد الدولة والأجهزة الحكومية أو انها لا تذكر الدوافع والأسباب التي يهدف اليها العنف، ومنها من لا ينظر الى الإرهاب بوصفه ظاهرة لها جوانب متعددة ويقتصر على بُعدها السياسي.

ومع الأخذ بنظر الاعتبار صعوبة الوصول الى تعريف الإرهاب، الا اننا نقول ولو توفيقاً انه: استخدام العنف أو التهديد من قبل أفرد أو جماعات، منظمات أو حكومات، ويستهدف المدنيين أو أجهزة الدولة بما يُحدث أضراراً معنوية أو مادية مختلفة من خلال اثارة الرعب والفوضى وفقدان الأمن وعد الاستقرار التي تؤثر على حياة الناس ومصالحهم وخياراتهم، ويكون ذلك بدوافع سياسية أو اقتصادية أو دينية أو أيديولوجية.

---

(1) يوسف محمد صادق، الارهاب والصراع الدولي، دار سرديم للطباعة والنشر، العراق- السليمانية، 2013، ص 27-28.

(2) الوقائع العراقية، العدد 4009، تاريخ 2005/9/11، ص 1.

ثالثاً : الحرب على الارهاب : الوسائل والبدائل

أطلقت تعبير ما يُسمى بـ « الحرب على الإرهـاب » لأول مـرة في أربعينيـات القرن الماضي على يد عصابات شتيرون وآرجون في فلسطين، كما ورد فيما سبق، الا انه لم يلقِ رواجاً الا في نهاية السبعينيات وتحديداً بعد عام 1977[*]، ودخلت في حيز التطبيق منذ عهد الرئيس الأمريكـي ريغـان عـام 1981، حيـث شـرعت الولايـات المتحدة الأمريكية بالحرب علـى الارهـاب، وتسـمى تلـك الحـرب الـتي سـبقت 11 أيلول/ سبتمبر 2001 بالحرب الأولى على الإرهاب، والثانية التي تلت أحداث أيلول « سـبتمبر » أي في عهـد الـرئيس الأمريكـي جـورج بـوش الابـن، وتخلـت الإدارة الأمريكية في تموز « يوليو » 2005 عن تعبير « الحرب على الإرهاب » واستخدمت بدلاً منه مصطلح « الصراع الدولي ضد التطرف العنيف» [1].

ان مكافحة الارهاب أصبحت تحتل مكانة مهمة في رسم السياسـات مـن قبـل جميع الجهات، فعلى صعيد الأمم المتحدة قامت بمكافحـة الارهـاب بوسـائل مختلفـة، وعلى صعيد الحكومات والدول خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية وما يتبعها من دول مختلفة على مستوى العالم.

يشير تقرير التنمية البشرية لعام 2003 ان البعض ربما يحـاول اثبـات وجـوب ابقاء الحرب على الفقر في منزلة ضئيلة الشأن الى حين تحقيق النصر في الحـرب علـى الارهاب، لكنهم مخطئون في ذلك، فالحاجة الى استئصال الفقر لا تتنـافى مـع الحاجـة الى جعل العالم أكثر أمناً، بل على العكس من ذلك؛ اذ يجب أن يسـهم القضـاء علـى

(*) وردت في مقال نُشر عنوانه في الصفحة الرئيسية لمجلة الـ (Time) الأمريكية، العدد الصادر في 10 تشرين الأول/ اكتوبر 1977، وكان المقال تحت تسمية (War on Terrorism) بمعنى " الحرب على الإرهاب".

(1) للمزيد يُنظر:

Alice E. Hunt, Beyond Bullets :Strategies for Countering Violent Extremism, Center for a New American Security, Washington, D.C, June 2009.

الفقر في الوصول الى عالم أكثر أمناً، وهذه هي رؤية اعلان الألفية [1]. وأكد ذلك تقرير التنمية البشرية لعام 2005 مجدداً بأن الحرب على الارهاب لا تكسب أبداً، ما لم يُنشر ويُعزز الأمن البشري فالاستراتيجيات الأمنية المتبعة اليوم تعاني تعاظماً في الردّ العسكري على الأخطار الأمنية الجماعية، وتخلفاً في الاستجابة لاحتياجات الأمن البشري [2].

ولا يمكن أن تكون الحرب على الارهاب من خلال القوة العسكرية حلاً ناجعا، كما يرى الكاتب الأمريكي نعوم تشومسكي[*] وان الولايات المتحدة يجب أن تسعى الى تخفيف الظروف المولدة للعنف والارهاب والحد من مخاطر الارهاب ولا يمكن تحقيق ذلك ما لم تتم معالجة الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تُفرخ تنظيمات مثل القاعدة وشريكاتها، والمدخل الى اضعاف القاعدة استراتيجيا هو تجويف ركائز اسنادها المتفرخة – أي فطم مؤيديها ومؤيديها المحتملين [3]، فمن خلال تحسين الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لشعوب البلدان التي يتقوقع فيها الارهابيين وتكون بمثابة المنطلق لهم، من الممكن أن يُنتشل هؤلاء من الانخراط في تنفيذ الأعمال الارهابية، والحد من تفاقم ظاهرة الارهاب على نطاق واسع، وأحد السبل الكفيلة بذلك هو رسم سياسات تنموية تهدف الى الارتفاع بمؤشرات التنمية البشرية.

([1]) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2003، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص 1.

([2]) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2005، مصدر سبق ذكره، ص 151.

(*) نعوم تشومسكي Noam Chomsky: هو أستاذ اللغويات والفلسفة في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في الولايات المتحدة، ولد في ولاية بنسلفانيا عام 1928 وهو أمريكي الجنسية يهودي الديانة، يُعد من أبرز الكتاب والمفكرين الرائدين على المستوى العالمي ومن المتخصصين في دراسة ظاهرة الإرهاب، من خلال الكثير من النتاجات العلمية والمؤلفات ذات الصلة بالموضوع.

([3]) نعوم تشومسكي، الهيمنة أم البقاء السعي الأمريكي الى السيطرة على العالم، ترجمة: سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004، ص 247 – 248.

ان الكثير من الأموال الطائلة تصرف بحجة الحرب على الارهاب ومكافحة الجماعات الارهابية الا انها على مدى أكثر من عقد من الزمن بعد اعلان الحرب الثانية على الارهاب، أي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، لم نشهد أي تحسن ملموس في الحد من العمليات الارهابية بالرغم من الأموال التي بُذلت وما زالت تبدل وتهدر في برامج التسليح العملاقة التي تقوم بها الولايات المتحدة والتي تخصص مليارات الدولارات سنويا، حيث ان الالتزامات الخارجية للولايات المتحدة في دول العالم المختلفة بازدياد متواصل وتفاقم المديونية للولايات المتحدة بسبب هذه الحرب.

ومن الممكن القضاء على الارهاب والحد من العمليات الارهابية بوسائل أخرى من خلال بديل آخر غير الحروب العسكرية التي لا طائل منها والباعثة على الاضطراب والفوضى واثارة القلاقل أكثر فأكثر، ويتم ذلك من خلال الالتفات الى تحسين الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المختلفة التي تتمركز فيها الجماعات الإرهابية من خلال القروض المقدمة لتلك الدول أو على شكل مساعدات ومنح مختلفة تمكنها من النهوض بواقعها الاقتصادي والاجتماعي، وهنا سوف تتحسن الظروف المعيشية والحد من الفقر في تلك البلدان من جانب، ومن جانبٍ آخر ستتمكن من الحد من تفاقم ظهور ظاهرة الارهاب بسبب تحسن الظروف المعيشية. وهذا يعتبر حلا ناجعا على المدى البعيد بسبب قطع الجذور لظاهرة الارهاب التي تنمو فيها وتترعرع على العكس من العمليات العسكرية التي تقوم بها للقضاء على الارهاب لأنها تكون أكثر كلفةً ولا تمثل سوى حل لوقت قصير تعود الظاهرة فور انتهاء العمليات العسكرية.

رابعاً: تمويل الارهاب

عرفت اتفاقية الامم المتحدة الدولية لمكافحة تمويل الارهاب 1999 في الفقرة الثانية من المادة الأولى بان تمويل الإرهاب« هي تلك الجريمة التي يرتكبه أي شخص بأي وسيلة، مباشرة أو غير مباشرة، وبصورة غير مشروعة عمدا بتقديم أو جمع أموالا بنية استعمالها أو مع العلم بأنها سوف تستخدم، كليا أو جزئيا، من أجل تنفيذ عمل يكون القصد منه التسبب في وفاة أو إصابة جسدية خطيرة لأحد المدنيين، أو إلى أي شخص آخر لا يشارك مشاركة فعلية في الصراع في حالة نزاع مسلح، عندما يكون الغرض من هذا العمل، بحكم طبعته أو سياقه، هو ترويع مجموعة سكانية أو لإرغام حكومة ما أو منظمة دولية إلى القيام بعمل ما أو الامتناع عن القيام بأي فعل » [(1)].

ويُعد موضوع تمويل الارهاب من المواضيع التي لاقت اهتماما على صعيد السياسات المتبعة من قبل الحكومات المختلفة، والمنظمات الدولية الرسمية ومراكز البحوث والدراسات وغيرها، خصوصا بعد اعلان الحرب على الارهاب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من دول العالم ممن ساندها في ذلك. كما ان هناك محاولات لتجفيف المنابع الرئيسة للإرهاب وقطع الجذور التي يتغذى عليها ومن جوانب مختلفة [(2)]. ومما لا شك فيه ان معالجة موضوع تمويل الارهاب يُعد أمراً غاية الأهمية لأنه يسلط الضوء على الوضع الاقتصادي القائم.

وتنوعت مصادر تمويل الارهاب من دولةٍ لأخرى، ومن منظمة ارهابية لأخرى؛ بحسب توفر السبل والوسائل والمصادر المختلفة التي تتمكن من خلالها

(1) متاح على الموقع الرسمي للأمم المتحدة على الرابط: www.un.org

(2) للمزيد يُنظر: محمد شحرور، تجفيف منابع الارهاب، مؤسسة الدراسات الفكرية المعاصرة، بيروت، 2008. و محمد المدني بوساق، الارهاب وأخطاره والعوامل المؤدية اليه وأساليب مكافحته، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2004.

الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ عملياتها الارهابية. وعموماً يمكن التمييز بين نوعين من التمويل.

الأول: هو التمويل المباشر بالأموال النقدية والعينية المقدم من بعض الدول، فمما لا شك فيه ان بعض الجماعات الارهابية تتلقى دعماً مالياً من أجهزة وحكومات أجنبية، بحيث تتمكن بواسطة هذا الدعم من الاستمرار في نشاطها والمحافظة على بقائها والحصول على الاسلحة اللازمة للقيام بعملياتها الارهابية، وتوفير التدريب الملائم والمستمر لأعضائها، وتجنيد بعض العناصر التي تقتنع بأفكارها في مختلف الدول لتستعين بها عند اللزوم في تنفيذ مشروعاتها الارهابية [1]. ويُعد تنظيم القاعدة مثالاً لهذا النوع من التمويل، إذ تلقى التنظيم دعم الولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى ابان الغزو العسكري السوفيتي لأفغانستان وبعده [2].

النوع الثاني: هو التمويل المباشر التي يقدمها بعض الأفراد والجماعات والمؤسسات، إذ تقوم شبكات التمويل التي تنتشر في المجتمعات الداعمة، كما ان هناك التمويل الذي يتخذ صورة تدريب للجماعات الارهابية على القيام بأعمالها التخريبية، والتمويل من الفدية، والتمويل من السطو المسلح على خزائن الشركات الكبرى والبنوك التجارية، والتمويل من الهبات والتبرعات، والتمويل من التهديد والابتزاز لبعض الدول لإجبارها على اتخاذ موقف معين أو التصرف بطريقة معينة[3].

ويتم بعض الأحيان تمويل الارهاب من خلال غسيل الأموال العكسي، والمتأتي من خلال مصادر مشروعة قانونياً وأخلاقياً، وتوظيفها مرةً أخرى في تمويل العمليات الارهابية.

---

(1) محمد السيد عرفه، تجفيف مصادر تمويل الارهاب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2009، ص 74.

(2) يُنظر في ذلك: عبد الباري عطوان، القاعدة التنظيم السري، الطبعة الأولى، دار الساقي، بيروت، 2007.

(3) محمد السيد عرفه، مصدر سبق ذكره، ص 73.

خامساً: إشكالية العلاقة بين الارهاب والتنمية البشرية

ما من شك ان العلاقة تبدو قوية بين الارهاب والتنمية البشرية فكلاهما يؤثر بالآخر ويتأثر بهِ. وسنحاول ضمن هذه الفقرة بيان اتجاهي هذه العلاقة:

الارهاب يقوض التنمية البشرية

ان واقع عدم الاستقرار وعدم الشعور بالأمان يحدثان آثارًا ضارة على التنمية البشرية، ويأسران مليارات السكان في ظروف عسيرة تفتقر إلى الأمان والاستقرار. وتحلّ في الشريحة الأخيرة لدليل التنمية البشرية في بلدان عديدة، حتى لو كانت خارجة منذ فترات طويلة من النزاعات وأعمال العنف والارهاب أو لا تزال تواجه العنف المسلح. اذ يعيش أكثر من 1.5 مليار شخص، أي خمس سكان العالم، بحسب احصاءات الأمم المتحدة في بلدان متأثرة بالنزاعات. وقد كانت لحالة عدم الاستقرار السياسي أيضا والتي سادت مؤخرًا تكاليف إنسانية باهظة. ففي أواخر عام 2012 بلغ عدد النازحين قسرًا بفعل النزاع أو الاضطهاد 45 مليون شخص في عموم بلدان العالم، وهو الرقم الأعلى في غضون 18 عامًا الأخيرة، ويبلغ أكثر من 15 مليون منهم في عداد اللاجئين [1].

ان التنمية وسيلة وليست غاية في محصلتها النهائية [*]، فهي وسيلة نحو الارتفاع بمستوى الإنسان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي. وما دام هذا هو هدف التنمية الحقيقية، فكل ما يؤدي على أي نحو، الى الاضرار بالإنسان، جسدا وروحا، لا بد وأن يكون عملاً معادياً للتنمية حتى لو ارتكب باسمها [2]؛ فما دام الإنسان هو

([1]) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2014، الأمم المتحدة، نيويورك، 2014، ص 4.

([*]) يُنظر المبحث الأول من هذا الفصل (الاطار النظري للتنمية البشرية).

([2]) محمد حسن دخيل، اشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة، دار الحلبي للمنشورات القانونية، بيروت، 2009، ص 20.

غاية وهو جوهر عملية التنمية فان ما يؤثر عليه سلباً وايجاباً يؤثر ذلك بالتأكيد على التنمية بنفس التأثير، وأحد هذه المؤثرات هو الارهاب والعنف.

ان ظاهرة الارهاب بشكل عام تخلق آثاراً كبيرة وكثيرة وعلى كافة الصُعد النفسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والصحية والبيئية.. الخ، وتخلق أجواءً تتسم بالاضطراب والفوضى ولا تقتصر تلك الآثار على فترة راهنة فحسب بل تتعداها ربما الى سنوات وعقود. اذ انها من الناحية الاقتصادية تؤثر على مجمل متغيرات الاقتصاد الكلي [1]، وما نحن بصدد دراسته هنا ان هناك آثاراً وعلاقة متبادلة بين الارهاب والتنمية البشرية، حيث يؤثر الارهاب سلباً على التنمية البشرية من خلال التأثير على عناصرها الرئيسية المتمثلة بالصحة والتعليم والمستوى المعاشي، بالإضافة الى العناصر الأخرى غير الرئيسية والتي لم تقاس ولم يضمها دليل التنمية البشرية وهذا ما سنوضحه فيما يأتي:

- يقوض الارهاب أحد أهم مؤشرات التنمية البشرية وهو مؤشر الصحة من خلال انخفاض المستوى الصحي جراء انخفاض متوسط العمل المتوقع عند الولادة، حيث ان حصول العمليات الارهابية يسبب ضغطاً على المستشفيات بسبب تزايد عدد القتلى والجرحى وبالشكل الذي يفوق القدرة الاستيعابية للمؤسسات الصحية، خصوصاً المستشفيات وبالتالي يؤدي ذلك الى عدة نتائج، منها عدم الحصول على

(1) للمزيد يُنظر في ذلك:

Abadie, Alberto, Poverty, Political Freedom, and the Roots of Terrorism, National Bureau of Economic Research, Inc., NBER Working Papers: No. 10859, 2004. Michele Fratianni and Heejoon Kang, International terrorism trade and borders, Bloomington - Indiana, Indiana University, Indiana – USA, 2004. Gary S. Becker and Yona Rubinstein, Fear and the Response to Terrorism: An Economic Analysis, The London school of economic and political science, Paper No 1079, September 2011.

العناية الصحية المطلوبة بحسب حالة المصاب، وعدم حصوله على الادوية والمستلزمات الطبية اللازمة لشفاء الجريح من اصابته بالشكل الطبيعي ويؤخر ذلك شفاءه، وعلى الأغلب يبقى عليلاً طوال حياته والتي قد تكون قصيرة بسبب تلك الاصابة. وذلك التأثير لا ينعكس على المصابين اثر العمليات الارهابية فحسب، وانما على المرضى الراقدين أصلاً في المستشفيات بعيداً عن العمليات الارهابية. كل ذلك وغيره يؤدي الى تردي الخدمات الصحية المقدمة وتدهورها مما يؤثر ذلك سلبا على المستوى الصحي المقدم، ومن جانب آخر لا تسبب العمليات الارهابية وسقوط أعدادا متزايدة من القتلى والجرحى ضغطاً على صحة الإنسان فقط، وانما تتعداه الى الضغط على مستوى دخل الفرد الحقيقي بسبب حدوث الاصابات اثر العمليات الارهابية الى حاجات اضافية تتمثل في الحصول على العلاج اللازم والأدوية والعقاقير، والمستلزمات الطبية التي يحتاجها المصاب والتي من الممكن انها تستمر فترة ليست بالقصيرة من أجل شفاء المريض، ناهيك عن الآثار النفسية من جراء ذلك، بالإضافة الى الأمراض المزمنة التي قد تودي بحياة المصاب مبكراً.

- ان العمليات الارهابية لا تستهدف البشر فقط، وانما الى تدمير البنية التحية أيضاً، ويعني هذا ان المؤسسات الصحية ليست بمنأى عن ذلك، فبالرغم من انها وجدت للخدمة الإنسانية ولإنقاذ وشفاء البشر، فالإرهاب يقصدها؛ لأنها أهداف سهلة، وان استهدافها ذات تكلفة اجتماعية كبيرة بسبب تقديمها للخدمات الصحية التي تتعلق بحياة الإنسان، والفائدة التي تقدمها على مرّ الزمن وذلك يؤثر على المدى الطويل على مؤشر الصحة بسبب انخفاض معدل العمر المتوقع.
- ان الأمن الغذائي يُعد أحد العوامل المهمة في الحفاظ على صحة الإنسان وتغذيته وتزويده بالسعرات الحرارية التي يحتاجها، فان الأمن الغذائي يهدده الارهاب،

فمن خلال تقوقع المجموعات الارهابية في بعض المناطق النائية وغالباً ما تكون تلك المناطق فيها الأراضي الزراعية بعد طرد الفلاحين جبراً من قبل تلك الجماعات، أو بإرادتهم بسبب شعورهم بالخوف والهجرة الى مناطق أخرى أكثر أمناً من مناطق سكناهم، وهذا يضطرهم الى ترك أراضيهم الزراعية مما يؤدي الى تقليل المحصولات الزراعية وبالتالي انخفاض دخل هؤلاء الفلاحين وسوء تغذيتهم احيانا لأنهم يعيشون بالدرجة الأساس على محصولات أرضهم. وانخفاض المحاصيل الزراعية على المستوى المحلي وبالتالي على مستوى البلد ككل.

- أما المؤشر الثاني من دليل التنمية البشرية فهو دليل التعليم ويؤثر الارهاب عليه سلباً فيقوضه ويخفض من مستوياته في المناطق التي تتسم بانعدام الأمن وحصول العمليات الارهابية فيها؛ فعدم الشعور بالأمن والطمأنينة من شأنه أن يقلل من العدد الاجمالي للملتحقين بالمدارس، وبخاصة من البنات فيصعب حصول الكثير من الأفراد الى مورد التعليم، وبمختلف مستوياته سواء كان الابتدائي أم الثانوي، وحتى في حالة انتقال وسكن هؤلاء المتضررين الى مناطق أخرى، كذلك يصعب تكملة دراستهم بسبب أمور ادارية كأولويات التعليم وما شابه ذلك ناهيك عن صعوبة العيش بتأثيرات أخرى.
- هناك تأثير من جانب آخر، وهو ما يمنع أفراد المجتمع المتضررين من الارهاب من اكمال دراستهم، حيث انه من خلال العمليات الارهابية التي تستهدف المواطنين، وأحياناً ما يكونوا أرباب أسر والمسؤولين عن اعالة أفراد أسرهم بشكل أكبر بسبب المسؤوليات التي تقع على كاهلهم والذي يُوجب عليهم الاندماج في ميادين العمل لإعالة اسرهم، وغالبا ما يكونوا المصدر الوحيد خصوصا في البلدان المنخفضة الدخل والتي يتدنى فيها المستوى المعيشي لغالبية السكان من ذوي الدخل المحدود، حيث ان العمليات الارهابية التي تودي بحياة هذه الفئة المعيلة

لأسرهم، تجعل أسرهم يفتقدون الى مصدر العيش اللازم لتلبية المتطلبات الرئيسة لحياتهم اليومية، مما يضطر بعض أو جميع أفراد الأسرة الى ترك الدراسة بسبب عدم الحصول على المال اللازم لتوفير مستلزمات الدراسة من اجور وقرطاسية وغيرها، ويكون ترك الدراسة ضرورة ليس بسبب عدم تأمين متطلباتهم فحسب، وانما بسبب حاجة أسرهم الى معيل بعد ان فقدت رب الأسرة. وبتزايد العمليات الارهابية واستهداف أرباب الأسر يؤدي ذلك الى مضاعفة الضحايا بين جرحى وقتلى وبالتالي من زيادة من يضطرون الى ترك دراستهم، وكل ذلك يؤدي بالتالي الى انخفاض مستويات التعليم وانخفاض دليل التعليم في تلك البلدان.

- يقوض الارهاب التنمية البشرية نتيجةً لإهمال الحكومة لبعض الفئات الفقيرة وشبه المعدمة وهذه البيئات تُعد الأرضية الخصبة في بعض الأحيان لنمو الجماعات الارهابية؛ حيث أنها تعانى الكثير من المشاكل وتتفشى فيها الأمراض والأوبئة وانخفاض المستوى التعليمي؛ بسبب شحة أو انعدام الخدمات العامة، كما تعاني هذه المناطق من انخفاض الدخل فيها وبشكل كبير، بالإضافة الى التكدس السكاني، وهو العامل المساعد بالإضافة الى انخفاض الدخل على اشراك وتجنيد بعض من سكان تلك المناطق في العمليات الارهابية؛ بسبب اغرائهم واستغلال ظروفهم المعيشية من قبل التنظيمات الارهابية من أجل حصولهم على دخلٍ مناسب وتغيير حالهم الى الأفضل، وهؤلاء يُعدون لقمة سائغة لتجنيدهم أسهل من غيرهم بكثير ممن لا يعانون من تلك المشاكل الآنفة الذكر.
- أما فيما يتعلق بتقويض الارهاب للجوانب غير الرئيسة من التنمية البشرية وغير الخاضعة للقياس في دليل التنمية البشرية وهي المشاركة السياسية والتي تتمثل حق الانتخاب والاقتراع والوصول الى المراكز الانتخابية والتي يستطيع المواطنون من خلالها الادلاء بأصواتهم، واختيار مرشحيهم من أجل تقرير مصيرهم بأنفسهم.

فان الارهاب تجعل المواطنين لا يشعرون بالأمن والطمأنينة وهذا يمنعهم من الذهاب للتصويت واختيار مرشحيهم، زدّ على ذلك من الممكن أن يكون ذلك الوضع فرصة سانحة لبعض المرشحين باستغلال ذلك الوضع بسبب قلة المشاركة وصعوبة وصول الناخبين الى صناديق الاقتراع للتزوير والتلاعب بنتائج الانتخابات، ونتيجة ذلك واضحة وهي وصول أشخاص غير أولئك الذين صوت لهم الشعب ومنحهم صوته وهم غالباً ما يكونوا غير مهنيين وغير مؤهلين.

- كما يقيد الارهاب والعنف بشكل كبير انشاء المؤسسات خصوصاً منظمات المجتمع المدني التي تلعب دوراً مهما بين المواطنين والحكومة، خصوصاً في المراحل الانتقالية للسلطة واعادة بناء الدولة وتأسيس الديمقراطية على نهج مؤسساتي سليم، يضمن بذلك انجاح العملية التنموية وتقديم ثمار التنمية لجميع أبناء المجتمع وبما يضمن حقوقهم وحرياتهم.

ونلاحظ هنا ان تأثير الارهاب على المشاركة السياسية واضحاً، وهو أمر غاية الأهمية لما عرجنا له سابقاً من أثار على عدة جوانب وبشكل تتابعي، ولما يمكن أن تلعبه المشاركة السياسية من ارساء الديمقراطية؛ حيث تعد المشاركة السياسية أحد الأركان الرئيسية (*) والمهمة التي بدونها لا تتكون ديمقراطية ناجحة وذات أسس صحيحة.

- يقوم الارهابيون أحيانا بالاستهداف النوعي وليس الكمي، بمعنى آخر يستهدف بعض شخوص المجتمع ذات التأثير فيه بشكل كبير بتطوره ورقيه دائما وهم أصحاب الكفاءات والخبرة وحاملي الشهادات العليا من أطباء وعلماء وأساتذة

(*) تقوم الديمقراطية على اربعة أركان رئيسية وهي: صياغة الدستور، والانتخابات، والمشاركة السياسية، والعدالة الانتقالية.

جامعيين وغيرهم، فاستهدافهم يتم من خلال طريقتين الأولى: تهجيرهم قسريا أو بإرادتهم بسبب شعورهم بالخطر الذي يحدق بهم سواء كانت هذه الهجرة الى الخارج، أم هجرة داخلية الى مناطق أكثر أمناً، والطريقة الثانية: القضاء على حياتهم بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن الواضح ان قتلهم لا يستهدفهم فقط وانما الناس جميعا لما لهم دور مهم في المجتمع الذي ينتمون اليه، فعلى سبيل المثال ان قتلهم طبيب انما قتلوا أيضا المصابين والمرضى الذين من الممكن أن ينقذ حياتهم. حيث ان الارهاب لم يكن بمنأى عن هذه الفئة بل على العكس فأحياناً يستهدف هذه العقول؛ بسبب ما لهم من دور في غاية الأهمية في تطور البلد وفي ارساء القواعد العريضة التي يُبنى عليها ذلك التطور من خلال تقديم الدراسات والبحوث والمقترحات والحلول العلمية للعديد من المشاكل وفي مختلف المجالات، بالإضافة الى تقديم المشورة والمقترحات لأصحاب القرار وصانعي السياسات المهمة في البلد ومنها ما يتعلق برفع مستوى التنمية البشرية في البلد من تحسين مستوى الخدمات العامة من الصحة والتعليم ورفع المستوى المعيشي لأبناء البلد.

- ويمكننا هنا النظر من زاوية أخرى حيث يقوض الارهاب التنمية البشرية من خلال تخصيص وصرف مبالغ كبيرة جدا من الميزانية العامة للدولة من أجل تجهيز الأجهزة الأمنية كافة؛ بسبب الحرب على الارهاب وتخصيص مبالغ مالية كبيرة من أجل القضاء على الارهاب وفق برامج وخطط زمنية وجغرافية معينة، الغاية منها حصره في أماكن ضيقة ووفق تسلسل زمني معين بحسب الخطط الأمنية المعدة من خلال الرؤية الاستراتيجية العسكرية المتبناة من قبل القادة العسكريين وقادة الأجهزة الأمنية، وكل ذلك يتطلب الكثير من التخصيصات المالية المطلوبة لنفيذ كل تلك البرامج والخطط المرسومة لمواجهة الارهاب، لأن استتباب الأمن وارساء دعائم السلم بشكلٍ مستدام يُعد أحد أهم الأولويات التي تحتل الصدارة في سلم

الأولويات ولا يختلف اثنان على ذلك، سواء كان ذلك من جانب الحكومة أم من جانب الأفراد والمواطنين الذين يقطنون ذلك البلد، ويجعل من تحقيق ذلك حاجة ملحة مما يؤدي الى خفض النفقات المالية المطلوبة للقطاعات الخدمية الأخرى وحتى لو كانت تلك الخدمات الضرورية التي يتوجب على الدولة القيام كالصحة والتعليم والضمان الاجتماعي وتهيئة فرص عمل للعاطلين بما يضمن عيشهم بشكل لائق وغيرها، حيث يبقى الهاجس الأمني واستتباب الأمن والمحافظة عليه محتلاً مركز الصدارة.

- ان تخصيص تلك المبالغ المالية لتجهيز الأجهزة الأمنية واستتباب الأمن، سوف يؤثر بالتأكيد على مختلف القطاعات الاقتصادية الضرورية التي تدعمها الدولة والخدمات العامة التي توفرها، ومن تلك الخدمات الصحة والتعليم، بحيث تنخفض النفقات والتخصيصات المالية لهذه القطاعات مما يؤدي الى تدهورها، فبالنسبة لقطاع الصحة مثلا ويُعد أهم القطاعات التي تدعمها الدولة بسبب صلته بحياة الإنسان بشكل مباشر، فتنخفض التخصيصات المالية لهذا القطاع بسبب الوضع الأمني، خصوصا عندما يكون حجم القطاع الخاص بالنسبة للقطاع العام لا يحتل سوى جانب صغير من الخدمات الصحية المقدمة، وهذا هو حال اغلب البلدان النامية التي يتواجد فيها الارهاب، فمن دون شك يؤدي ذلك الى تدهور القطاع الصحي وانخفاض متوسط العمر المتوقع، وهذا حال التعليم والمستوى المعاشي أيضاً، اذ يعاني التعليم في مثل هذه الأوضاع من تدهور كمي ونوعي.

وفي وضع مغاير تماما عن سابقه أي في حالة استتباب الأمن والاستقرار، ولم تُصرف كل تلك المبالغ الكبير المخصصة من أجل تجهيز الأجهزة الأمنية، بالتأكيد لكانت الأولوية تخصيصها من أجل القطاعات الخدمية الأخرى كالصحة والتعليم وغيرها، ولكانت مؤشرات التنمية البشرية بما تتضمنه من مؤشرات الصحة والتعليم

ودخل الفرد أفضل مما هي عليه في وضع عدم الاستقرار وعدم استتباب الأمن، بالإضافة لذلك ان استتباب الأمن يضحى الشغل الشاعل للحكومة ولصانعي السياسات فان ذلك سيحول توجه الدولة نحو ذلك بشكل كبير مما يؤدي الى التقليل من النظر والدعم وايلاء الأهمية للجوانب الأخرى واعطاء الأولوية للأمن وتهميش الجوانب الأخرى واعطاءها أهمية ثانوية لها رغم أهميتها البالغة، وهذه الحالة تؤدي الى انعدام أو ضآلة الرؤية التنموية طويلة الأمد التي تأخذ بنظر الاعتبار كافة الجوانب، وتعالج جميع القضايا، خصوصا فيما يتعلق بالتنمية البشرية وعناصرها ورسم سياسات متوسطة أو طويلة الأمد بخصوص التعليم أو الصحة أو تأمين فرص العمل للعاطلين بما يضمن لهم العيش بشكل لائق.. الخ.

- وهناك قضية أخرى لا يمكن اغفالها وهو تأثير الارهاب على التنمية البشرية المستدامة وعدم الحفاظ على البيئة بما يضمن حق الأجيال القادمة في التمتع ببيئة نقية وخالية من التلوث؛ وينجم ذلك عن حدوث العمليات الارهابية وما تفرزه من مخلفات تضر بالبيئة بشكلٍ أو بآخر، فان التفجيرات تُخلف ملوثات؛ لما تحويه تلك المتفجرات من مواد كيمياوية ذات تأثير خطير على الصحة العامة للمجتمع والبيئة عموماً، ومن الممكن أن يبقى تأثيرها لمدى من السنوات ولا يؤثر على الجيل الحالي فحسب؛ بل على الأجيال اللاحقة أيضاً، وهذا ما يطلق عليه حديثاً الارهاب البيئي.
- الارهاب يجعل رؤوس الأموال تهرب الى الخارج بسبب عدم توفر المناخ الآمن الذي يضمن الحفاظ على تلك الأموال، وهذا بدوره يحد من تمويل الاستثمارات بشكلٍ عام، خصوصاً في المشاريع الخدمية ذات الصلة بالتنمية البشرية والتي من شأنها أن تعزز من التحسن في مستويات التنمية البشرية، كالاستثمارات في مجالات

الصحة والتعليم وتوفير مناخ الأعمال الملائم لزيادة فرص العمل وتحسين نوعيتها بما يضمن العيش الكريم للجميع.

ان كل ما ورد ذكره من تأثيرات الارهاب على التنمية البشرية لا تقتصر على البلد الذي ينعدم فيه الأمن وتنفذ فيه العمليات الارهابية داخل الحدود الاقليمية فحسب، بل يتعداه الى البلدان الأخرى وبالذات المجاورة منها؛ وذلك بسبب هجرة العديد من اللاجئين من أبناء البلد بسبب أعمال العنف والارهاب الى تلك البلدان مما يُلقي بضلاله على الوضع الاقتصادي بشكل عام، وخصوصا المؤسسات الخدمية بسبب الضغط على تلك المؤسسات واربالك عملها بسبب الزيادة العددية للمستفيدين من تلك المؤسسات والمرافق التي تقدم تلك الخدمات.

1) التنمية البشرية تقوض الارهاب

ان التنمية البشرية تعني إدامة النتائج الإيجابية والحفاظ عليها عبر الزمن، حيث أصبح تطبيق مبادئ عامّة مثل الانصاف والاستدامة واحترام حقوق الإنسان، ضرورة ملحة، كما تعني أيضاً مكافحة الأنماط والممارسات التي تفُقر البشر، وترسخ الإجحاف الهيكلي [1]، ومكافحة جميع العوامل التي تُذهب بالنتائج الايجابية التي تفرزها التنمية البشرية أدراج الرياح، وتعطي صورة قاتمة للتنمية البشرية. وأحد هذه العوامل هو ظاهرة الارهاب والعنف، وعليه فان التنمية البشرية تعتبر البديل الناجع من أجل عدم ظهور الارهاب ومكافحته بدلاً من الاقدام على الخيارات العسكرية والأمنية. ويمكننا توضيح ذلك من خلال ما يأتي:

- عند بيان كيفية مواجهة تحدي المنع نبدأ بالتنمية لأنها الأساس الذي لا غنى عنه لنظام الأمن الجماعي الذي يأخذ المنع مأخذا جديا. فالتنمية تتصدى لمهام متعددة.

(1) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2010، مصدر سبق ذكره، ص 2.

إذ تساعد على مكافحة الفقر والأمراض المعدية وتدهور البيئة. وهي حيوية في مساعدة الدول على منع تدهور قدرتها أو عكس مسارها، مما يعتبر أمرا حاسما لمواجهة كل ذلك. كما أن التنمية هي جزء من استراتيجية طويلة الأجل للحيلولة دون نشوب الحروب الأهلية ولمواجهة البيئات التي يزدهر فيها الإرهاب والجريمة المنظمة على السواء [1].

- ان التنمية البشرية ممكن أن تقوض الارهاب من خلال اعادة النظر في المناطق التي تعاني من مشاكل متعددة وكبيرة، وهي بعض البيئات الفقيرة وشبه المعدمة وذات الدخل المنخفض، والتي تتفشى فيها الأمراض والأوبئة، وانخفاض المستوى التعليمي للناس الذين يقطنونها، علاوةً على ذلك قد تكون الخدمات العامة ضئيلة جدا فيها، لذا قد تكون أهدافاً سهلة لتجنيدهم كإرهابين، لذلك يجب أن تهدف سياسات التنمية البشرية الى تقليل الفوارق الكبيرة في نهجها التنموي ما بين الأقاليم والمدن والمناطق التي تعاني من كل ذلك، فضلاً عن الأفراد أنفسهم.
- كما تلعب التنمية البشرية دوراً هاماً في تقويض الارهاب من خلال الارتقاء بالمستوى التعليمي؛ فمن خلال ذلك تزداد المعرفة والمؤهلات الفردية لأبناء المجتمع حيث ان تلقي الفرد تعليمه يجعله ذا سلوك سوي وبمنأى عن الأفكار المغلوطة والمنحرفة، وبذا يصبح مسلحاً بسلاح العلم والمعرفة، وبالعقلانية والرشادة، بدلاً من سلاح القوة والعنف. ولا يتم ذلك الا من خلال مناهج تعليمية هادفة ورصينة، من أجل تطويعها بالشكل الذي يتلاءم ومتطلبات اعداد أجيال سوية، حيث ان المناهج التعليمية تعتبر وسيلة مهمة التي يمكن من خلالها ترسيخ المبادئ

---

(1) الجمعية العامة، الدورة التاسعة والخمسون A/59/565، تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير بعنوان " عالم أكثر أمناً: مسؤوليتنا المشتركة "، مصدر سبق ذكره، ص 15 – 16.

السامية والقيم الإنسانية النبيلة من أجل بناء الأرضية المناسبة من أجل التعايش السلمي.

- يساهم التعليم بالحيلولة دون وقوع بعض الأفراد المنحرفين في طرق مؤدية الى نزعة العنف والارهاب والمشاعر العدوانية بسبب زيادة الوعي المجتمعي، واستهجان تلك الحالات الشاذة بكافة أشكالها وصورها؛ حيث يسبب ضغط الرأي العام الاجتماعي على عدم الانجراف بهذه الطرق الملتوية والمؤدية الى مشاعر الضغينة والكراهية التي في بعض الحالات تتطور وتتحول الى أعمال عنف وارهاب. ويتم تحقيق ذلك من خلال اقامة الورش والدورات والندوات الهادفة الى تحقيق مستويات تعليم عالية، والتي تؤهل المؤسسات التعليمية وكوادرها بكل مناسب من أجل بث روح المحبة والتعايش السلمي ونبذ مشاعر الضغينة والعداء بين جميع أبناء المجتمع.
- يُعد الانصاف والمساواة أحد أهم الأبعاد الرئيسة للتنمية البشرية، حيث انها لا تقوم بدورها الأمثل لو تحققت، ولم تأخذ بنظر الاعتبار المساواة والعدالة الاجتماعية بين جميع الطبقات الاجتماعية وفئات الشعب بأنواعها بعيداً عن التمييز، ومن الضروري جدا أن يبقى كل ذلك بعيداً من أجل انجاح العملية التنموية وأن تقوم بدورها في تقويض الارهاب والعنف الذي تولد أثر مشاعر الكراهية والضغينة بسبب عدم التكافؤ والمساواة في الفرص المتاحة بين جميع أبناء البلد الواحد، لذا تعتبر المساواة ضرورة ملحة.

ان عدم المساواة بين أصحاب الملايين وأصحاب المليارات لا يهم بقدر ما يهم من عدم المساواة بين الفقراء والأغنياء. وما يهم أيضاً هي الصفات الشخصية، فالمجموعات الفقيرة والمحرومة، يحتاجون الى فرص اضافية تسهل حصولهم على السلع والخدمات العامة ليتساووا مع غيرهم من حيث الامكانات خصوصاً الأفراد الذين

يعانون من اعاقات نفسية وجسدية [1]، والتي من الممكن أو تكون ناجمة عن أثر العمليات الارهابية، وفي حالة تجاهل ذلك ربما يجعل منهم ارهابيين محتملين أو من ذويهم.

وما زلنا في موضع الحديث عن المساواة لا بد من الحديث عن الحرية الثقافية، فان الحرية الثقافية هي جزء حيوي من التنمية البشرية؛ لأنها تمكن من اختيار هويته دون خسارة احترام الآخرين أو التعرض للاستبعاد من خيارات أخرى، والناس يريدون حرية المشاركة في المجتمع دون الاضطرار للتخلي عن جذورهم الثقافية المختارة. أنها فكرة بسيطة ولكنها مثار قلق عميق [2]؛ لما يُمكن أن يتأزم الوضع فيما بعد بسبب نكران حقوق الآخر، وتبلور مشاعر الكراهية وصولاً الى استخدام العنف والقوة ضد الآخر وتفشي ظاهرة الارهاب في المجتمع المفتقر الى الحرية الثقافية.

- هناك مشكلة أكبر وأكثر عمومية هي العواقب التي يمكن أن تكون مريعة لتصنيف الناس بناء على انتماءات منفردة تُنسج حول الهويات الدينية. وهذا خطير في فهم طبيعة وديناميات الارهاب والعنف اليوم، فالتقسيم الديني للعالم ينتج فهماً شديد التظليل للعلاقات متعددة الأشكال والتنوع بينهم، وبذلك فان الخلط الذي ولده الفهم الأحادي للهوية، يضع حواجز خطيرة أمام التغلب على الارهاب وخلق عالمٍ خالٍ من العنف الايديولوجي المنظم واسع المدى. ان الاعتراف بالهويات المتعددة والتي تتجاوز الانتماءات الدينية، يمكن ببساطة أن يغير من العالم المضطرب الذي نعيش فيه [3]. وذلك لا يتم الا من خلال تغيير حقيقي ناضج من خلال رؤية تقسيمية شمولية واسعة الأفق ناجمة عن تنمية بشرية تأخذ بعين

([1]) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2011، مصدر سبق ذكره، ص 19.

([2]) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2004، الأمم المتحدة، نيويورك، 2004، ص 1.

([3]) امارتيا سن، الهوية والعنف: وهم المصير الحتمي، ترجمة: سحر توفيق، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2008، ص 84 و ص 87.

الاعتبار التعددية الثقافية لمكونات الشعب واحترام ما ينطوي تحتها من ممارسة الشعائر الدينية وطريقة العيش وما الى ذلك [*].

- ان التنمية البشرية تتطلب أموراً أكثر من الصحة، والتعليم، ومستوى المعيشة اللائق، والحرية السياسية؛ اذ ينبغي للدول أن تعترف بالهويات الثقافية للناس، كما يجب أن يكون الناس أحراراً في التعبير عن هوياتهم دون التعرض للتمييز ضدهم في النواحي الأخرى من حياتهم. باختصار: ان الحرية الثقافية حقّ من حقوق الإنسان، وعنصر مهم في التنمية البشرية وبالتالي فهي جديرة برعاية الدولة واهتمامها [1]. بالإضافة الى أهمية الحرية الشخصية، فقد أكد امارتيا سن على ان هناك أسباباً وجيهة لإعطاء الحرية الشخصية أولوية حقيقية؛ فهي في الواقع لها فائدة موازية للدخل والسلع الأساسية الأخرى [2]. وبذلك فان ترسيخ التنمية بوصفها حرية كما جاء سن بذلك فمن الممكن أن تقوض الارهاب وتحد منه؛ لأنها تسمح لكل فرد في المجتمع بالتمتع بحقوقه الأساسية وكرامته.
- يجب أن لا ننسى دور الاعلام، حيث ان القوة الدافعة للتنمية البشرية تنطلق من الإنسان وشخصيته غير الجامدة، والتي تتوفر لها جميع الاختيارات لتلبية احتياجاتها لتكون من خلالها قادرة على تقبل التغيير والقدرة عليه، وذلك بمساندة الاعلام التي تعمل على نشر أفكار تدفع بالمجتمع باتجاه خلق مجتمع عصري ومتطور، لأن جوهر البعد البشري للتنمية يتلخص في وعي الناس بضرورة التنمية وبأهدافها وبدورهم فيها، ويستتبع ذلك تغيير الظروف المعوقة للتنمية سواء في داخل الناس

(*) كما يقول الامام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في هذا الشأن: « الناس صنفان اما اخ لك في الدين او نظير لك في الخلق ».

(1) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2004، مصدر سبق ذكره، ص 6.

(2) Amartya Sen, The Idea of Justice, The Belknap Press of Harvard University Press, Massachusetts, USA, 2009, p 299.

من أفكار ومعتقدات وسلوكيات، أم خارج الناس في واقعهم [1]، من خلال نبذ جميع الأفكار الجامدة والمشوهة لدرء خطر الأفعال الناتجة عن تلك الأفكار من قبيل العنف والقوة والارهاب من خلال بث الوعي والتثقيف بدور الإنسان باعتباره الغاية والوسيلة للتنمية والتطوير في جميع مجالات الحياة.

- ومن الممكن أن تلعب سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بما فيها السياسات التي تعزز من التنمية البشرية دوراً فاعلاً في مواجهة عدم ظهور الإرهاب حيث يمكن لتلك السياسات بعدم تشجيع تجنيد الارهابيين؛ لأن العديد من المنظمات الإرهابية استقطبت أعضاء جدد من المجتمعات التي تعتبر متجاوبة بصفة عامة مع الإرهاب وبشكل قابل للاستمرار من خلال النظر في المظالم. فبعض الجماعات الإرهابية تقدم الحوافز والدعم المالي الاضافي لبعض الأسر. ويمكن لتلك السياسات أن تساعد في الحد من تجمعات المجندين المحتملين عن طريق الحد من مظالمهم المتصورة وتزويد أعضاء هذه المجتمعات من خلال بدائل ناجعة على الإرهاب [2]، والمتمثلة بتقديم اعانات الضمان الاجتماعي أو توفير فرص عمل بشكل جزئي لبعض العاطلين لغرض تقديم الدعم المالي لهم وزيادة الدخل لبعض هؤلاء.

- كما ان التمويل غير الكافي لسياسات التنمية البشرية يُحتمل أن يزيد من المبالغة في التوقعات وتجديد الدعم للإرهاب. فلكي تكون تلك السياسات فعالة، فإنها بحاجة إلى تمويل وفقاً للحجم النسبي، والجغرافيا، والاحتياجات المستهدفة للمجتمعات. إذا ان مبادرات التنمية تفتقر الى الدعم المالي الكافي، فمن المرجح أن

---

(1) أشواق عبد الحسن الساعدي، الثقافة والتنمية البشرية: دراسة نظرية لبعض المتغيرات الثقافية، الطبعة الأولى، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، 2008، ص 192- 193.

(2) Kim Cragin and Peter Chalk, Terrorism& Development Using Social and Economic Development to Inhibit a Resurgence of Terrorism, Rand Organization, Santa Monica -USA, 2003, p x.

يكون بمثابة سلاح ذو حدين، فالمبالغة خاطئة لآمال وطموحات المجتمعات المحليـة. عندما لم يتم تحقيق هذه التوقعات، وهناك احتمال كبير بأن تلك السياسات سوف تأتي بنتائج عكسية، مما يثير السخط وتجديد الدعم لأعمال العنف والإرهاب [1].

- ان قدرة سياسات التنمية على تثبيط الإرهاب تعتمد على تنفيذها. ومن أنجح سياسات التنمية البشرية تلك التي أولاً: وضعت بالتشاور مع قادة المجتمع، ثانياً: على أساس عمليات تقويم الاحتياجات التي تلبي متطلبات محددة من المجتمعات المستهدفة، وثالثاً: يكون صرفها مصحوباً بالآليات التي تضمن الإدارة المالية السليمة وغير خاضعة للتحزب. اذ يمكن لسياسات التنمية البشرية أن تستخدم للحيلولة دون حدوث العمليات الارهابية، من خلال جعل المساعدات الإنمائية مشروطة في حالة عدم وجود اعمال العنف، وخلق تلك الأداة مفيدة لتثبيط الدعم للإرهابيين [2].

ومن الجدير بالذكر ان سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بما فيها التنمية البشرية لا تحول دون الإرهاب. فعلى الرغم من انها عندما دعمت ونفذت بشكل سليم؛ الا انه لا يمكن للتنمية وحدها القضاء عليه. فان التنمية هي الأكثر فعالية عندما يتم إدماجها في نهج متعدد الجوانب التي تشتمل على نطاق سياسي وعسكري أوسع، وأبعاد العلاقات المجتمعية. وبعيدا عن هذه المؤهلات، لا توجد هناك إمكانية يُشار اليها لسياسات التنمية للحد من خطر الارهاب [3].

---

(1) Ibid, p xi.

(2) Ibid, p xii - xiii.

(3) Ibid, p xiv.



الفصل الثاني

الأداء التنموي في البلدان العربية

المبحث الأول

الواقع الاقتصادي والاجتماعي في البلدان العربية

تُعد اقتصادات البلدان العربية من الاقتصادات النامية، الا انها تتمتع ببعض المميزات التي تميزها عن الكثير من البلدان النامية الأخرى، ومنها الموقع الجغرافي والاستراتيجي المهم بالنسبة لدول العالم الأخرى، ووفرة الموارد البشرية والطبيعية خصوصاً فيما يتعلق بالثروة النفطية الكبيرة، ومساهمة بعض البلدان العربية بنسبة كبيرة جدا في الإنتاج العالمي للنفط، والغاز الطبيعي والكثير من المعادن الأخرى. وفيما يتعلق بالموارد البشرية فان البلدان العربية تمتلك مخزوناً كبيراً من الطاقات البشرية ولا سيما من السكان النشيطين اقتصادياً كنسبة من اجمالي السكان، وتمتعه بأكبر نسبة من السكان ممن هم في سن الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين (15-24) سنة، بفضل دخول أغلب المجتمعات العربية في مرحلة النمو السكاني والهبة الديمغرافية. التي يُمكن استغلالها بشكلٍ أمثل في عملية التنمية باعتبار الإنسان وسيلة التنمية وغاياتها.

الا انه بالرغم من كل ذلك فان اقتصادات البلدان العربية تعاني من الكثير من المشاكل الهيكلية عميقة الأثر التي تعرقل مسيرة العملية التنموية، وهذه المشاكل عانت وما زالت تعاني منها البلدان العربية منذ فترات طويلة، والتي من المفترض انها قد قطعت شوطاً طويلاً في مسيرتها التنموية عند الأخذ بنظر الاعتبار مقومات النجاح التي تمتلكها أغلب تلك البلدان، والامكانيات التي تمكنها من الرقي والازدهار، وبما يلبي طموحات أبناء الشعب العربي في زيادة الرفاه وتحسن مستواه التعليمي والصحي وغير ذلك؛ الا انه عند مراجعة الأداء والإنجازات التي حققتها البلدان العربية منذ سبعينيات القرن المنصرم والى يومنا هذا نجدها متواضعة – مع تفاوت بين بلدٍ عن آخر – وهو ما لم يتناسب والامكانيات الطبيعية والبشرية المتاحة للنهوض بالواقع

الاقتصادي والاجتماعي، بل وعلى العكس تماماً فقد شهدت بعض اقتصادات البلدان العربية تقهقراً واضحاً مثل العراق، اذ شهد تراجعا في معدلات النمو وانخفاض معدلات الإنتاج الزراعي والصناعي وتدهور القطاعات الخدمية، والمزيد من الاعتماد على الموارد النفطية، والكثير من المشاكل الأخرى ذات الصلة بالأحداث الأخيرة بسبب الاحتلال العسكري للعراق، واستنزاف الطاقات البشرية والطبيعية وهدرها، وتبديد الإمكانيات الاقتصادية وسوء توظيفها لإعادة البناء والاعمار، بالإضافة الى انعدام الاستقرار وبأضراره الاقتصادية والاجتماعية؛ بسبب انتشار العنف والارهاب.

ان التنمية الاقتصادية يجب أن تسير جنباً الى جنب مع التطور الاجتماعي والحضاري طالما ان هناك علاقة جدلية ومتفاعلة بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والحضارية للمجتمع، فالتقدم الاقتصادي يجب أن يرافقه تقدم اجتماعي وانساني مماثل؛ نظراً لكون التقدم الاقتصادي يعتمد على قاعدة اجتماعية وحضارية تدعم حركته وتحدد طبيعته وترسم اتجاهاته وتمنحه زخماً وفاعلية وتؤمن استقراره ونجاحه في المجتمع[1]، وذلك من خلال تهيئة الظروف وخلق المناخ المناسب الذي يساعد على تحقق بعض الانجازات المهمة في عملية التنمية ويحافظ عليها، بعيداً عن الظواهر والعوامل التي تبدد تلك الانجازات والنجاحات المتحققة من خلال العملية التنموية.

ان التنمية في البلدان العربية لا يمكن أن تأخذ مكانها دون وجود العوامل الاجتماعية والحضارية التي تعززها او تقود الى نموها واستقرارها، واذا اعتمد على العوامل المادية فقط ولم تعتمد على العوامل الاجتماعية والحضارية فإنها لابد أن تتعثر وتجابه التحديات التي قد تسبب فشلها وانهيارها، وتجربة العراق الرائدة في مجالات التنمية التي بدأت تشق طريقها باستمرارية وفاعلية وديناميكية في عقد

([1]) احسان محمد الحسن، علم الاجتماع الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، 2005، ص 181- 182.

السبعينيات هي خير دليل على ذلك، من خلال تظافر عدة متغيرات اجتماعية وحضارية وفرتها الدولة مستفيدة من الوفرة المالية الناتجة عن تراكم الفوائض النفطية. لذلك لا يمكن للبلدان العربية أن تقطع أشواطاً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون اعتمادها على أسس قويمة وصحيحة يمكن أن تلعب الدور القيادي في وضع خطط التنمية المستقبلية ومشاريعها موضع التنفيذ، وعملية وضع هذه الأسس يجب أن ترافق عملية الشروع باستثمار الطاقات البشرية الى جانب استثمار الموارد الطبيعية استثماراً اقتصادياً نافعاً، من خلال تدريب أبناءها وتنمية قدراتها البشرية [1]؛ فقد أصبح واضحاً ان عصب التنمية هو الطاقات البشرية، التي ينبغي أن تتمتع بمستوٍ عالٍ من المهارات والقدرات العلمية والفنية لكي تنهض البلدان بمسيرتها التنموية، ولعل هذا الجانب من أكبر المشاكل التي تعاني منها العملية التنموية في البلدان العربية، حتى البلدان النفطية الغنية، التي لم تستثمر مميزات الثروة النفطية وامكانياتها المالية بشكل أمثل في تحقيق التنمية [2].

وليتسنى لنا اجراء تحليل منهجي في هذا المبحث لمعرفة الواقع الاقتصادي والاجتماعي في البلدان العربية اعتمدنا في تصنيف البلدان العربية الى ثلاث فئات بحسب مستوى دخل الفرد فيها [*] وهو تصنيف شائع في تقارير الأمم المتحدة والبنك الدولي من بين تصنيفات مختلفة للدول العربية، وهي [3]:

([1]) المصدر السابق نفسه، ص 182 – 186 و ص 323.

([2]) رضا عبد الجبار سلمان الشمري، الضرورات الاستراتيجية لتنمية الموارد البشرية العربية، وقائع المؤتمر العلمي الأول لكلية الادارة والاقتصاد/ جامعة القادسية للمدة من 8-17/ آذار/ 2011، المجلد الثاني، الجزء الأول، 2009، ص 62.

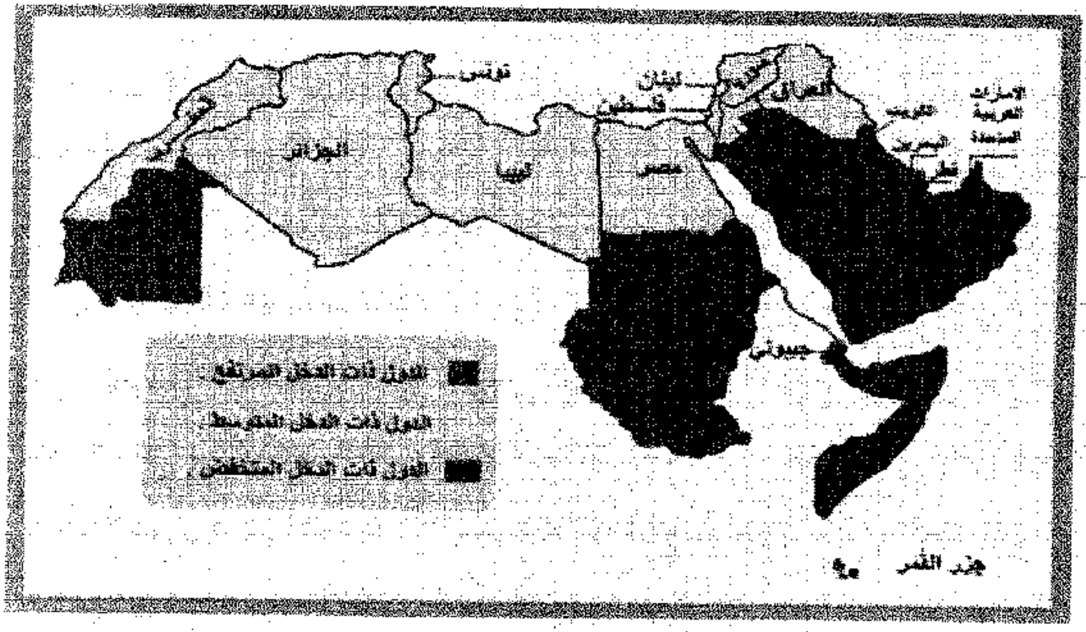
([*]) تم ترتيب البلدان العربية من البلدان ذات الدخل الأعلى الى الأدنى بالترتيب بحسب قاعدة بيانات التنمية العالمية على الرابط: www.worldbank.org

([3]) برنامج الأمم المتحدة الانمائي وجامعة الدول العربية، تحديات التنمية البشرية في الدول العربية، الجزء (1)، القاهرة، 2009، ص 10.

- تتألف المجموعة الأولى من البلدان ذات الدخل المرتفع من: قطر، الكويت، الامارات، عُمان، السعودية، والبحرين.
- تشمل المجموعة الثانية من البلدان ذات الدخل المتوسط: ليبيا، لبنان، الجزائر، الأردن، تونس، المغرب، سوريا، مصر، والعراق، وفلسطين المحتلة.
- تشمل المجموعة الثالثة من البلدان ذات الدخل المنخفض وهي: السودان، اليمن، موريتانيا، جزر القُمر، وجيبوتي، والصومال. (يُنظر الخريطة (1))



خريطة (1): تصنيف البلدان العربية حسب مستوى الدخل



المصدر: الخريطة من عمل الباحث.

وتعاني البلدان العربية من مشاكل متعددة وتنامي بعض الظواهر والعوامل التي تعرقل مسيرتها التنموية وتجابه الصعوبات والتحديات التي يفرضها الواقع والتي سوف نتطرق الى بعضها فيما يأتي:

أولاً: الضغوط السكانية

تعد الضغوط السكانية من أهم معوقات التنمية البشرية والاقتصادية وتلعب دوراً كبيراً في انتاج الارهاب والكوارث في العالم العربي والعالم الثالث عموماً [1]، لأن تزايد حجم السكان بمرور الوقت يشكل ضغطاً متواصلاً على البنى التحتية لما يتطلبه السكان من مرافق خدمية مختلفة، بما يمثله من ضغط على الموازنة العامة للدولة من زيادة التخصيصات المالية، وفي بعض الأحيان يتحقق ذلك من خلال اقتطاع التخصيصات من المرافق الأخرى كالمؤسسات الصحية والتعليمية، فضلا عن انخفاض متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وازدياد معدلات الفقر المادي والبشري. وهذا ما يستدعي عدم اهمال موضوع التغيرات الديمغرافية والتركيبة العمرية لسكان البلدان العربية باعتبار هذا الموضوع ذا صلة وثيقة بموضوع هذا الكتاب.

وأدى عدم الاهتمام بازدحام السكان دون تخطيط في بعض المناطق السكنية واهمال البنية التحتية والخدمات بتلك المناطق القائمة العشوائية من عدة سنوات الى اتخاذ التنظيمات الارهابية وكوادرها مركزاً لعرض وترويج أفكارهم التي تلقى قبولاً لدى سكانها ولا سيما الشباب منهم، من هنا عُدت هذه المناطق بؤراً للإرهاب، نظراً للظروف الصعبة التي تعيشها هذه المناطق، فإنها تتحول الى بيئة لتوليد الارهابيين؛ وذلك لتدهور المساكن وظروف المعيشة فيها، ومن ثم وقوع طائفة من الشباب في براثن تلك الجماعات المنحرفة التي تمارس الأعمال المنحرفة، مما يسهل استقطابهم لهذه الانحرافات، ولا سيما وهم يعيشون بلا خدمات [2]. ويتزايد ظهور تلك المناطق

([1]) سمير ذياب سبيتان، الجغرافيا البشرية، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمّان، 2012، ص 73.

([2]) مصطفى محمد مصطفى، الارهاب والتكدس السكاني العشوائي، مصدر سبق ذكره، ص 135.

العشوائية المكتظة بالسكان بسبب الضغوط الديمغرافية التي تسببها معدلات النمو المرتفعة والزيادة المضطردة لنمو السكان.

وتغير التركيب السكاني للبلدان العربية استمر منذ منتصف القرن المنصرم، فبدأت معدلات الوفيات تتناقص تدريجياً بعد الخمسينات، في حين ارتفع معدل الولادات أو بقي عالياً. ومن هنا فقد ازدادت نسبة من هم دون سن الخامسة عشر، وترافقت هذه الزيادة مع انخفاض نسبة من هم في سن العمل ونسبة كبار السن [1]. أما بالنسبة لنسب الخصوبة فبالرغم من انخفاضها الا ان انخفاضها لم يكن بنفس المستوى، فقد بقيت نسبة الخصوبة في ثمانية بلدان عربية أكثر من أربعة أطفال مقابل كل امرأة، وفي أربعة بلدان عربية وهي فلسطين المحتلة والصومال وعُمان واليمن تبقى نسبة الخصوبة فوق خمسة أطفال مقابل كل امرأة، ويبقى الصومال بنسبة الخصوبة البالغة 6.4 أطفال لكل امرأة صاحب الرقم الأعلى في البلدان العربية [2]. كل هذا جعل البلدان العربية تحظى بمخزون كبير من الطاقات البشرية، اذ بلغ سكان البلدان العربية 359 مليون نسمة بحسب أحدث احصاءات متوفرة، وهو ما يشكل 5.1٪ من اجمالي سكان العالم.

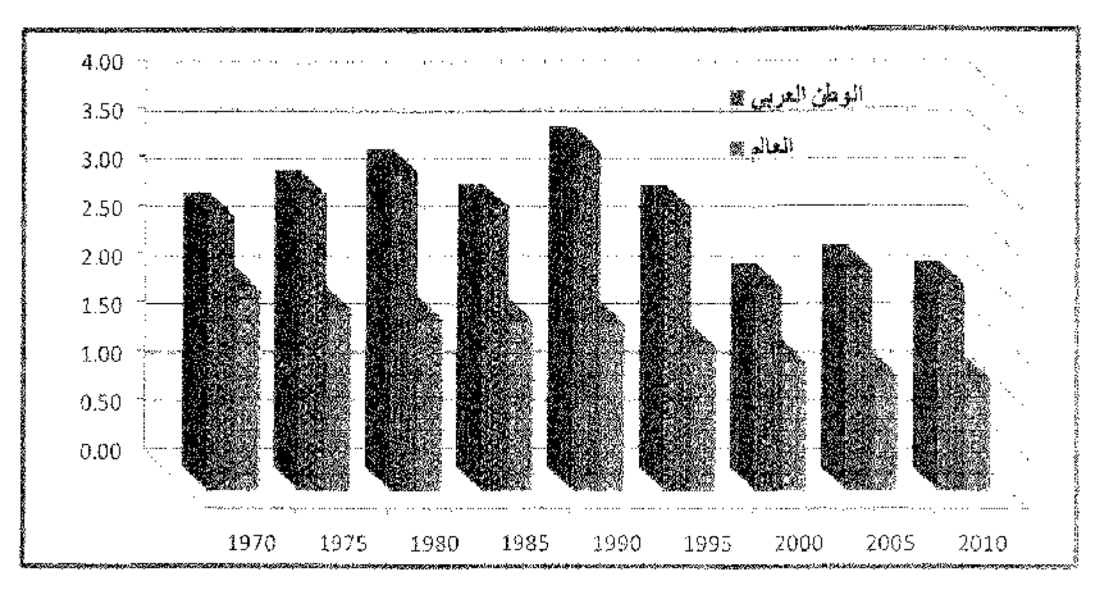
ويشير معدل التغير السنوي في عدد السكان للوطن العربي للمدة (1970-2010) بأنها تتمتع بأعلى معدلات النمو السكاني مقارنة بمعدل النمو السكاني العالمي (يُنظر الشكل (2)). وبالرغم من انخفاضه من 2.84 في عام 1970 الى 2.13 في عام 2010، الا انه يبقى أكبر من المعدل العالمي لعام 2010 والبالغ 1.15، كما نلحظ بأن البلدان العربية ذات الدخل المرتفع هي ذات معدلات أعلى اذا ما قارناها مع البلدان العربية ذات الدخل المتوسط والبلدان العربية ذات الدخل المنخفض؛

([1]) سمير ذياب سبيتان، الجغرافيا البشرية، مصدر سبق ذكره، ص 100.

([2]) باري ميركن، المستويات السكانية وتوجهات المنطقة العربية وسياساتها: التحديات والإمكانات المتاحة، سلسلة أوراق بحثية: تقرير التنمية الانسانية العربية، برنامج الأمم المتحدة الانمائي و المكتب الاقليمي للدول العربية، القاهرة، 2010، ص 13.

ويُعزى ذلك الى تطور الأنظمة الصحية في تلك البلدان وتوفر الخدمات الصحية وتمتع النساء بالصحة الإنجابية.

الشكل (2): اتجاهات النمو السكاني في البلدان العربية للمدة (1970- 2010)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي المتاحة على الموقع: **www.worldbank.org**

أما التركيبة العمرية لسكان البلدان العربية فهي تتسم بالتباين الكبير بين الفئات العمرية المختلفة، وبين فئات البلدان العربية، إذ نجد أنّ السكان دون سن الخامسة عشر تشكل (33٪) وهي أكبر نسبة بالمقارنة مع المناطق الأخرى من العالم والمتوسط العالمي عدا افريقيا جنوب الصحراء. والسكان ممن هم في سن 65 سنة فأكثر يشكلون (4٪) من اجمالي السكان وهي أقل مقارنةً مع المناطق الأخرى والمتوسط العالمي البالغ (8٪) فيما عدا افريقيا جنوب الصحراء أيضاً، في حين نجد الفئة الأكبر هم السكان النشيطين اقتصادياً والبالغة (63٪) من السكان. وعند الرجوع الى فئات البلدان العربية فنلاحظ بأن أكبر نسبة من السكان من هم دون سن الخامسة عشر في البلدان ذات الدخل المنخفض والبالغة (38٪) وهذا يعود الى ارتفاع معدلات الخصوبة لدى النساء، أما بالنسبة لفئة السكان النشيطين اقتصادياً نجد ان

أكبر نسبة في البلدان ذات الدخل المرتفع؛ وذلك بسبب كونها من البلدان المستقبلة للعمالة الوافدة. وهو ما يتضح من خلال الجدول (2).

الجدول (2): مؤشرات السكان في البلدان العربية لعام 2010

	1	2	3	4	5	6
مجموعات البلدان والاقاليم	السكان فئة (0- 14)% من اجمالي السكان	السكان فئة (15- 64)% من اجمالي السكان	السكان فئة (65 فاكثر)% من اجمالي السكان	الكثافة السكانية (شخص لكل كم^2 من مساحة الارض)	نسبة سكان الحضر من اجمالي السكان%	نسبة سكان الريف من اجمالي السكان%
البلدان ذات الدخل المرتفع	22	74	2	346	86	14
البلدان ذات الدخل المتوسط	31	62	5	101	66	34
البلدان ذات الدخل المنخفض	38	60	4	191	46	54
البلدان العربية	33	63	4	26	57	43
جنوب آسيا	31	65	5	342	30	70
شرق آسيا وجزر المحيط الهادي	22	71	8	124	46	54
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	28	65	7	29	79	21
أعضاء منظمة	19	67	15	36	77	23
افريقيا جنوب الصحراء	42	64	3	36	37	63
العالم	27	83	8	53	51	49

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي المتاحة على الموقع: www.worldbank.org

ملاحظة: بيانات العمود (1-3) لعام 2011، أما بيانات العمود (4-6) لعام 2010.

ان سكان البلدان العربية لا يزال أقرب الى سن الشباب، فالأطفال دون سن الخامسة يشكلون ثلث مجموع السكان، والشباب ما بين (15-24) سنة يشكلون خُمس مجموع السكان، ومن ثم فان أكثرية سكان البلدان العربية، أي حوالي 54٪ منهم الآن دون سن الخامسة والعشرين. في حين نجد أن 48٪ من سكان البلدان النامية يقعون ضمن الفئة العمرية نفسها. وان أكثر البلدان العربية شباباً هي فلسطين المحتلة والصومال اذ يبلغ متوسط الأعمار فيهما 17.6 سنة، يليها مباشرةً، وبفارقٍ بسيط جداً اليمن حيث متوسط الأعمار 17,8 سنة، وهذه البلدان تشهد نزاعات ومشاهد عنف ولأسباب مختلفة. ان عدد الأطفال في البلدان العربية وشبّانها في طفرةٍ لا مثيل لها. فان الزيادة التي طرأت على نسبة الفئة العمرية ما بين (15-24) عاماً في مجموع عدد السكان وهي الفئة التي أُشير اليها بـ«الكتلة الشبابية»، مضافاً اليها النمو السكاني المتسارع، قد أدت الى أسرع ما شهده تاريخ المنطقة الحديث من نمو في عدد السكان الشباب. وهذا الارتفاع يطرح تحدياتٍ لا يُستهان بها وأضاف عبئاً، من أجل توفير التعليم وفرص العمل لأعداد هائلة من الفتية والشباب [1]. وعليه لا يمكن تجاهل هذه الفئة الكبيرة والمهمة؛ لأنها تتمتع بطاقات كبيرة وحيوية يجب أن يحسن استغلالها بالشكل الذي يخدم المجتمع من خلال توظيفها في العملية التنموية الشاملة لبناء المجتمع، لأن اهمال هذه الفئة العمرية ربما تتحول الى مصدر خطر على المجتمع بأكمله اذ يؤدي عدم استيعاب الشباب وتوفير البيئة المناسبة في بعض الأحيان الى السلوك بطرق منحرفة تؤدي بالنتيجة الى ظهور وتنامي ظاهرة الارهاب والعنف في المجتمع، وبذا ستؤثر على المجتمع بأكمله.

وان الكثافة السكانية تتباين بشكل كبير في البلدان العربية بين دولة وأخرى، اذ يسكن البحرين حوالي 1660 شخص في الكيلومتر المربع الواحد وهي تعد أصغر

(1) باري ميركن، مصدر سبق ذكره، ص 11.

البلدان العربية مساحةً، بينما في ليبيا 4 شخص في كل كيلومتر مربع، وهذا يعود الى التباين الكبير في مساحة البلدان العربية.

ويمكن القول اجمالاً بأن الهياكل السكانية في البلدان العربية تتميز ببعض الخصائص وهي [1]:

1. يتميز السكان بمعدلات نمو طبيعية سريعة.
2. يتميز السكان بأن أغلبيتهم من الأطفال والفتيان.
3. يتسّم السكان بتباين توزيعهم سواء بين البلدان، أم داخل كل بلد منها.
4. يتسم البلدان العربية بسرعة معدلات التحضر، وينطوي على مشكلات اجتماعية – اقتصادية حادة.

ان حجم السكان في البلدان العربية وتكوينهم وتوزيعهم ذو تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على عملية التنمية. فهناك رأي يقول: "بان النمو السكاني أمر مرغوب فيه، وان الناتج الاقتصادي هو انجح السبل لقياس التقدم المادي لدولةٍ ما" [2]. وهذا صحيح، لكنه مشروط في حالة اعداد الكوادر البشرية للمساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية؛ وهذا يتم من خلال توفير الظروف المناسبة للارتقاء بمستويات التنمية البشرية، والتي تقوم على الإنسان ومن أجله.

ثانياً: الاختلالات البنيوية في الاقتصادات الوطنية

تعاني البلدان النامية عموماً – بضمنها البلدان العربية - من اختلالات في بنية اقتصاداتها الوطنية، والتي تدعى اختلالات بنيوية أو هيكلية التي ينتج عنها عرقلة المسيرة التنموية لتلك البلدان. وقد حاولت البلدان العربية مراراً تصحيح مسارها

([1]) سعد الدين ابراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في البلدان العربية، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 4-8.

([2]) صبري فارس الهيتي، التنمية السكانية والاقتصادية في البلدان العربية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمّان، 2013، ص 79.

الاقتصادي من خلال سُبل مختلفة من أجل تحسين ادائها التنموي. ومنها ما هو متعلق ببرامج التثبيت والتكييف الهيكلي التي تحاول تطبيقها مؤسستي صندوق النقد والبنك الدوليين من خلال تحرير التجارة والخصخصة وما الى ذلك.

ان التنمية لا يمكن أن تتحقق في ظل برامج التكييف الهيكلي عموماً، ففي حالة مواجهة مشكلات مثل البطالة والفقر، لا يمكن الركون الى اليات السوق الحر وقوانينه التلقائية؛ لأنها غير قادرة على سد الفجوات الكبيرة والمزمنة بين العرض والطلب، أي انهما لا يستطيعان تحقيق التنمية. ففي الوقت الذي يحتاج أمر معالجة البطالة والفقر تدخل أكبر من قبل الدولة فان تلك البرامج تدعو الى عكس ذلك. ففي المدى الطويل ستؤدي آلية السوق الى نتائج سلبية من فقر وبطالة سوف تتراكم وستولد آليات خاصة تتحكم بمسيرة عملية التنمية. فضلاً عن تراجع الخدمات الاجتماعية، والتي ستنتج عنها نتائج خطيرة على التماسك الاجتماعي، وزيادة التفاوت في توزيع الدخل والثروة وبذلك ستزداد الفجوة الداخلية المولدة لانقسامات المجتمع [(1)].

وعليه يمكننا هنا ايجاز أهم الاختلالات البنيوية التي تعاني منها البلدان العربية من خلال استعراض أهم ما يتعلق بذلك وهي ما يأتي:

1) تحليل مكونات الناتج المحلي الإجمالي

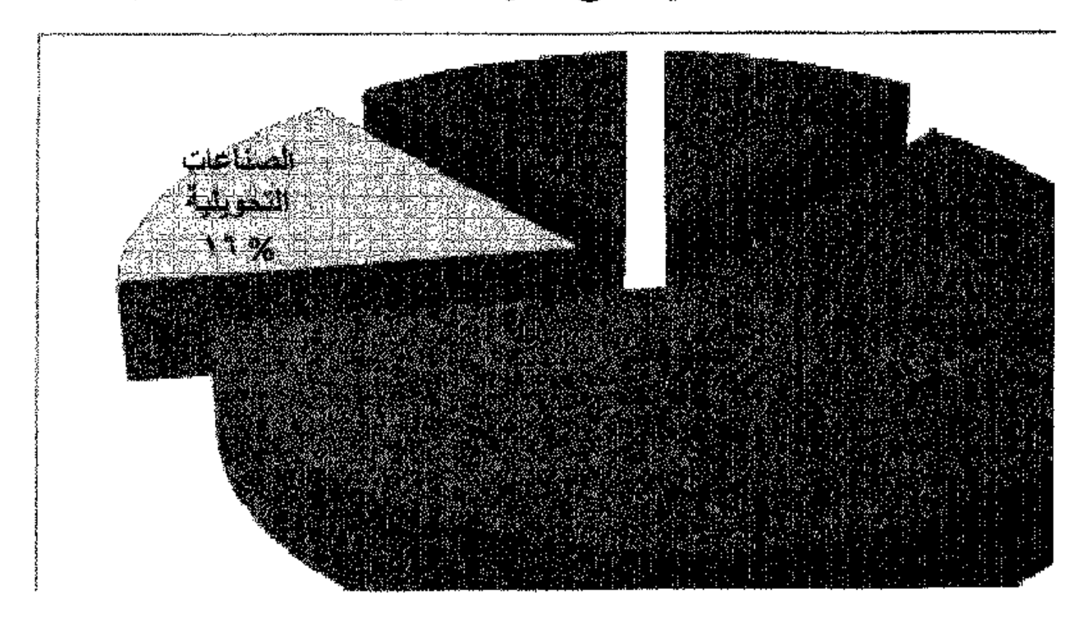
شكل قطاع الخدمات من الناتج المحلي الاجمالي لمجموع البلدان العربية لعام 2010 نحو 42.6٪ من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي، وقطاع الإنتاج السلعي سجل نحو 57.5٪ منه، احتلت الصناعات الاستخراجية الأهمية النسبية من قطاع الإنتاج السلعي المكوّن للناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية لعام 2010، اذ بلغت 62٪،

(1) منير الحمش، الاقتصاد السياسي: الفساد.. الاصلاح.. التنمية، اتحاد الكتب العرب، دمشق، 2006، ص 122-127.

أما الصناعات التحويلية 16٪، بينما لم تتجاوز قطاع الزراعة والقطاعات الإنتاجية الأخرى حدود 11٪ لكلٍ منهما. (يُنظر الشكل (3)).

وقد تباينت الأهمية النسبية للقطاعات في تكوين الناتج بين البلدان العربية، اذ احتل قطاع الصناعات الاستخراجية لعام 2010 المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية في الناتج في تسع بلدان عربية بحصة تراوحت بين 72.2٪ في ليبيا و 31.6٪ في الامارات، في حين حاز قطاع الزراعة على المرتبة الأولى في السودان بحصة بلغت 31.4٪. أما قطاع التجارة والمطاعم والفنادق في لبنان بحصة بلغت 26.8٪، والخدمات الحكومية في الأردن بحصة بلغت 19.9٪، والصناعات التحويلية في مصر وتونس بحصة بلغت 16.1٪ و 14.9٪ على التوالي [1].

الشكل (3): الهيكل الإنتاجي للناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية لعام 2010



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **2011**، ص **25**.

(1) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، ص 25.

2) ريعية الاقتصادات العربية

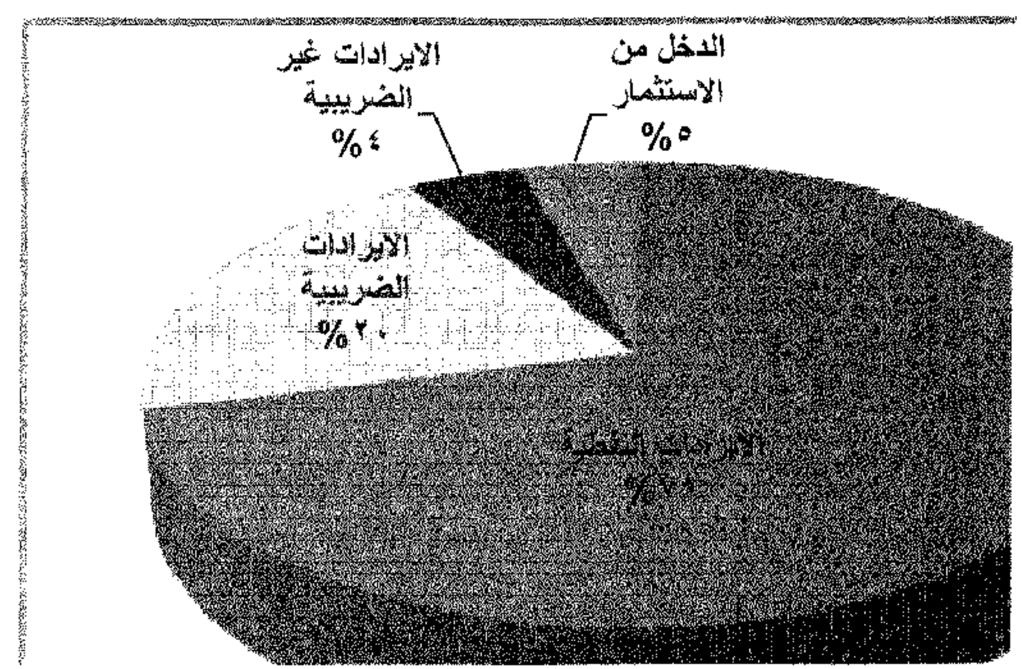
في أي تحليل يتناول التنمية البشرية من منظور متكامل يجب أن يُراعي محدودية الموارد نطاق الموارد الطبيعية المعرّضة للنفاد، خصوصاً في بعض البلدان العربية المعتمدة على النفط والغاز، باعتبارهما محركاً للتنمية فيها، والتقلبات التي تتعرض لها تلك الموارد التي تخفض من الايرادات، وبالتالي تضاؤل الأموال المتيسرة للبرامج الاجتماعية- الاقتصادية والبيئية في المنطقة [1]. وبهذا فان الثروة النفطية الكبيرة لدى البلدان العربية تعطي صورة مضللة عن الأوضاع الاقتصادية لهذه البلدان، لأنها تخفي مواطن الضعف البنيوي في العديد من الاقتصادات العربية وما ينجم عنها من زعزعة في الأمن الاقتصادي. كما تشكل الدرجة العالية من التقلب في نمو الاقتصاد العربي دليلاً واضحاً على ضعف هذا الاقتصاد، فقد خلّف النمو المرتكز على النفط أسساً بنيوية ضعيفة في الاقتصادات العربية [2].

يُشكل النفط المورد الرئيس من مجمل الايرادات الحكومية للبلدان العربية، اذ يُشكل ما يقرب 71٪ من اجمالي الإيرادات العامة لمجموع البلدان العربية لعام 2010، مقابل 20٪ ما تُشكله الايرادات الضريبية، و 4٪ فقط من الإيرادات غير الضريبية، والمتبقي 5٪ الدخل العائد من الاستثمار. وهذا ما يشير اليه الشكل (4).

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، آثار الفقر والبطالة على التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا، سلسلة أوراق موجزة 18، 2002، ص 2.

(2) البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الانسان في البلدان العربية، نيويورك، 2009، ص 9- 10.

الشكل (4): هيكل الايرادات الحكومية للبلدان العربية لعام 2010



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، ص 106.

تراوحت نسبة الإيرادات النفطية لمجموع الإيرادات الحكومية للبلدان العربية لعام 2010 بين (96.1- 2.1٪) بلغت أقصاها في العراق، وأدناها في تونس. فتجاوزت 90٪ في كلٍ من العراق السعودية والكويت وليبيا، وبين (80-90٪) في كلٍ من البحرين وعُمان، واقتربت بعض البلدان من المتوسط في كلٍ من الامارات والجزائر بواقع (75.9٪)، (66.3٪) لكلٍ منهما على التوالي، في حين بلغت باقي البلدان العربية الأخرى دون 60٪ [1].

([1]) تم اعتماد الأرقام الواردة على جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، الملحق الإحصائي (2/6) ص 346.

ان اعتماد البلدان العربية بهذه النسبة الكبيرة على الواردات النفطية يمثل أحد أبرز الاختلالات الهيكلية التي تُعاني منها؛ لأن الأوضاع الاقتصادية في البلدان العربية تكون مرهونة لأسعار النفط والظروف الاقتصادية والسياسية التي يتأثر بها بشكل مباشر أو غير مباشر.

3) مؤشرات الانكشاف التجاري

تُعد درجة الانكشاف الاقتصادي أحد أهم مؤشرات الانكشاف التجاري المستخدمة في التحليل الاقتصادي لبلدٍ ما أو لمجموعة من البلدان؛ لأنه يعكس مدى الاعتماد على العالم الخارجي. وأهم تلك المؤشرات هي درجة الانكشاف التجاري والتي تمثل النسبة المئوية لمجموع الصادرات والواردات الى الناتج المحلي الإجمالي. وهنا نجد بان درجة الانكشاف التجاري لمتوسط مجموع البلدان العربية لعام 2010 قد بلغت 77٪. تراوحت بين 30-113%. اذ اخذت السودان ومصر وجزر القُمر أدنى درجات الانكشاف التجاري بواقع (30٪)، (35٪)، (39٪) على التوالي. وهناك من اقتربت من المتوسط الحسابي 77٪ لمجموع البلدان العربية، كما هو حال فلسطين والعراق. في حين نجد بان البحرين والامارات على درجة مرتفعة من الانكشاف التجاري يصل الى لكلٍ منهما (114٪)، (133٪) على التوالي. وهذا ما يشير اليه الجدول (3).

الجدول (3): درجات الانكشاف التجاري للبلدان العربية لعام 2010

البلد / المؤشر	الصادرات الإجمالية (مليون دولار)	الواردات الإجمالية (مليون دولار)	صافي الصادرات (الصادرات- الواردات) (مليون دولار)	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (مليون دولار)	درجة الانكشاف التجاري (%)
السودان	11,404.3	10,044.8	1,359.5	72,519	30
مصر	25,024.2	51,887.2	-26,863.0	218,393	35
جزر القُمر	21.6	196.8	-175.2	557	39
اليمن	3,790.1	9,340.7	-5,550.6	29,298	45
سوريا	11,929.0	16,950.0	-5,021.0	58,898	49
لبنان	3,920.6	17,963.8	-14,043.2	39,221	56
المغرب	17,676.0	35,494.5	-17,818.5	91,314	58
الجزائر	57,218.0	37,825.4	19,392.6	161,947	59
الكويت	66,927.0	22,414.0	44,513.0	124,244	72
جيبوتي	102.8	714.2	-611.4	1,109	74
قطر	72,054.1	23,553.9	48,500.2	128,593	74
فلسطين	934.9	4,671.8	-3,736.9	7,478.2	75
البلدان العربية	904,496.6	655,213.2	249,283.4	2,027,293	77
العراق	50,965.1	43,257.0	7,708.1	121,335	78
السعودية	251,143.0	106,863.0	144,280.0	447,762	80
الأردن	5,947.6	16,423.4	-10,475.8	26,463	85

تونس	16,417.1	22,209.3	-5,792.2	44,253	87
عُمان	35,158.0	21,527.3	13,630.7	63,199	90
ليبيا	46,310.0	20,887.2	25,422.8	73,965	91
موريتانيا	2,093.4	1,967.2	126.2	3,629	112
البحرين	13,647.1	12,589.2	1,057.9	22,945	114
الامارات	212,291.1	183,424.1	28,867.0	297,648	133
الصومال	456.7	1,050.1	-593.4	..	..

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، صفحات متفرقة.

ملاحظة: العمود (3، 5) تم احتسابها من قبل الباحث.

(*) تم احتساب درجة الانكشاف التجاري وفقاً للمعادلة التالية:

درجة الانكشاف التجاري= { (الصادرات+ الاستيرادات) / الناتج المحلي الاجمالي } * 100.

ان درجة الانكشاف التجاري تعكس مدى الاعتماد على العالم الخارجي، أي كلما زادت درجة الانكشاف التجاري للبلد كلما زاد تعامله مع العالم الخارجي، والعكس صحيح. وفي حالة ارتفاع درجة الانكشاف التجاري يعني هذا ان البلد يكون عرضةً لتقلبات الأسعار العالمية، ومتأثراً بالأزمات المالية والاقتصادية أكثر من البلد الذي تنخفض فيه درجة الانكشاف التجاري. من هنا نلاحظ بان أغلب البلدان التي ترتفع فيها درجات الانكشاف التجاري هي البلدان النفطية أو تقترب من المتوسط الحسابي لمجموع البلدان العربية. وهذا ما اتضح من خلال تأثر أغلب البلدان

النفطية –خصوصاً البلدان الخليجية– بالأزمة المالية العالمية التي حدثت بعد عام 2008.

كما تعاني بعض البلدان العربية المقترضة من أزمة مديونية أثقلت موازنات البلدان بسبب عوامل خارجية منها الميل الى الاستثمار من أجل التنمية يصاحبها سوء توظيف القروض، وتهريب الأموال الى الخارج، والاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة، والعجز المتزايد في ميزان المدفوعات. أما العوامل الداخلية فتتمثل بارتفاع أسعار الفائدة، والانخفاض في أسعار المواد الخام، والآثار المنعكسة للركود التضخمي السائد في البلدان الصناعية [1].

تُعد نسبة اجمالي الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي، ونسبة خدمة الدين العام الخارجي الى الصادرات من السلع والخدمات أحد مؤشرات الانكشاف الاقتصادي التي تستخدم في التحليل الاقتصادي أيضاً للكشف على حالة البلد. فمعظم البلدان العربية تعاني ما في ذمتها من ديون وما يترتب عليها من ديون كلما طالت فترة السداد. فقد بلغت الديون أقصاها بحسب احصاءات عام 2010 في السودان بواقع 37,450 مليون دولار وتحل بعدها مصر ولبنان ثم تونس بواقع (34,933)، (23,575)، (21,612) مليون دولار لكلٍ منهم على التوالي. أما أقل ديون البلدان العربية المقترضة فهي جزر القُمر وجيبوتي (232)، (706) مليون دولار لكلٍ منهما على التوالي. وبذلك فقد بلغت مجموع الديون العربية 172,940.9 مليون دولار في عام 2010، بعدما كانت 141,254.3 مليون دولار في عام 2006، أي ان مجمل الديون زادت بأكثر من 21 مليون دولار خلال أربع أعوام التي سبقت عام 2010.

[1] محمود حميد خليل، التبعية الاقتصادية وأزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية وانعكاساتها على اقتصادياتها مع التركيز على اقتصاديات البلدان العربية، مجلة تكريت، العدد 34، 2011، ص 112.

أما نسبة اجمالي الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغ 21.3٪ لمجمل البلدان العربية في عام 2010 بعدما كان 28٪ في عام 2006، فيبدو ان هناك تحسناً طرأ خلال المدة (2006-2010) بالرغم من زيادة الديون بأكثر من 21 مليون دولار. تراوحت بين أعلى نسبة بلغتها موريتانيا 91.4٪، وما بلغته الجزائر بواقع 3.4٪. وهذه النسب انخفضت بنسب متفاوتة لجميع البلدان العربية بين عام 2006 و 2010، باستثناء جيبوتي والمغرب التي ازدادت النسب فيها. أما المؤشر الآخر وهو نسبة خدمة الدين العام الخارجي الى الصادرات من السلع والخدمات فقد بلغ لإجمالي البلدان العربية المقترضة نحو 5.3٪، تراوحت بين ما بلغته لبنان 22.6٪ كأعلى قيمة، وما بلغته الجزائر أيضاً كأدنى قيمة بواقع 1.1٪. وهذا ما يدل على ان بعض البلدان العربية المقترضة هي مقيدة وملزمة بدفع خدمة الديون بالإضافة للديون التي بذمتها، نسبة الى صادرات البلد أكبر من غيرها كما هو حال لبنان وتونس وجزر القُمر.

الجدول (4): اجمالي ديون البلدان العربية المقترضة والخدمة المفروضة عليها لعامي (2006- 2010)

الدولة / السنة	اجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة البلدان العربية المقترضة (مليون دولار)		نسبة اجمالي الدين العام الخارجي القائم الى الناتج المحلي الاجمالي (٪)		اجمالي خدمة الدين العام الخارجي القائم للبلدان العربية المقترضة (مليون دولار)		نسبة خدمة الدين العام الخارجي الى الصادرات من السلع والخدمات (٪)	
	2006	2010	2006	2010	2006	2010	2006	2010
جزر القُمر	296.3	232.9	73.5	41.8	12.3	8.2	21.5	10.1
جيبوتي	427.0	706.3	55.5	63.7	25.6	14.2	8.3	6.8
موريتانيا	2,541.0	3,318.5	94.1	91.4	91.0	107.8	6.3	5.2
سوريا	5,480.7	4,468.6	16.4	7.6	801.8	638.0	6.1	3.7
الجزائر	5,612.0	5,457.0	4.8	3.4	13314.0	667.0	23.2	1.1

اليمن	5,471.1	6,138.6	24	21	227.0	255.0	2.9	2.8
الأردن	7,315.2	6,503.2	48.6	24.6	836.0	688.8	10.3	5.2
عُمان	4,819.0	8,211.0	13.1	13	310.0	469.0	1.5	1.3
لبنان	20,047.0	20,274.0	89.3	51.7	4162.0	4,188.0	23.1	22.6
تونس	18,121.0	21,612.0	52.6	48.8	2926.0	2,296.0	18.2	10.4
المغرب	13,709.0	23,575.8	20.9	25.8	2207.0	2,088.7	9.7	4.7
مصر	28,958.0	34,993.0	27	16	3486.0	2,746.4	10.8	6.0
السودان	28,457.0	37,450.0	62.6	51.6	236.6	520.5	4.2	5.0
الصومال	..	..	..	..	..	..	..	..
ديون البلدان العربية المقترضة	141,254.3	172,940.9	28	21.3	28635.4	14,632.6	14.4	5.3

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **2011**، صفحات متفرقة.

ثالثاً: البطالة والتشغيل في البلدان العربية

تشكل البطالة في البلدان العربية التحدي الأكبر لصانعي القرار خصوصاً البطالة في صفوف الشباب الذين يمثلون النسبة الأكبر من اجمالي السكان، اذ تفاقمت هذه الأزمة نظراً للأداء الاقتصادي المتراجع وعدم القدرة على تحقيق معدلات متقدمة من النمو الاقتصادي ووقوع هذه البلدان في دائرة العجز المتراكم للموازنات العامة والديون الخارجية والداخلية وغير ذلك، الأمر الذي أدى الى تفاقم في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية [1]. ويشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد الى ان معدل

(1) أحمد عارف العساف و محمود حسين الوادي، اقتصاديات البلدان العربية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمّان، 2010، ص 31.

البطالة تراوح بين عامي 2003-2009 بين 13.7-15.0٪ كنسبة من القوة العاملة في البلدان العربية.

في خضم الثورات التي اجتاحت العديد من البلدان العربية، أشارت منظمة العمل الدولية الى ان معدل البطالة بين صفوف الشباب العربي، كان أحد العوامل الرئيسة التي ساهمت في الانتفاضات. اذ بلغ معدل البطالة بحسب منظمة العمل الدولية 23.4٪ في عام 2010، أي ما يقرب 81 مليوناً من أصل 320 مليوناً، من الشباب النشيطين اقتصادياً ممن تتراوح أعمارهم بين (15-24) سنة على الصعيد العالمي. ويضيف تقرير المنظمة بان الشابات في البلدان العربية قد واجهن صعوبات أكثر من الشبان في العثور على فرص العمل [1]. ويرى كثير من المحللين في ارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة بين الشباب خصوصاً ممن هم ذوي التحصيل العلمي محركاً رئيساً لما شهدته المنطقة مؤخراً من ثورات شعبية. اذ تشير التقديرات الى ان نحو 25٪ من خريجي الجامعات في مصر و 30٪ في تونس لا يستطيعون ايجاد فرصة عمل مناسبة [2].

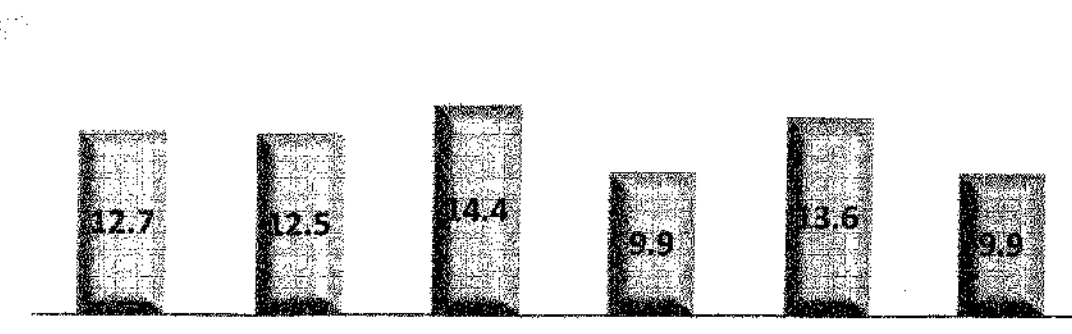
إن نسبة البطالة بين صفوف الشباب هي الأعلى في البلدان العربية بالنسبة إلى جميع المناطق الأخرى من العالم، إذ نلاحظ بأن معدل البطالة بين الشباب العربي تصل إلى 25.7٪، بينما نلاحظ بأن المتوسط العالمي لمعدل بطالة الشباب هو 12.7 وهي أكثر من الضعف. إن معدلات البطالة بين صفوف الشباب العربي هذه تشكل خطراً كبيراً حيث تهدد نسبة كبيرة منه، هذا من جهة، ومن جهةٍ أخرى، إن النمو السكاني لهذه الفئة من السكان في تزايد مستمر، ومشكلة بطالة الشباب تتصاعد بنفس الوتيرة

(1) صندوق الأمم المتحدة للسكان، تقرير عن حالة سكان العالم 2011، البشر والإمكانات في عالم تعداده 7 بلايين نسمة، الأمم المتحدة، جنيف، 2011، ص 12-13.

(2) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2011، مصدر سبق ذكره، الاطار (2.1) ص 24.

مما يلاحظ بأنه لا توجد معالجات حقيقية في إيجاد فرص عمل تتناسب ونمو فئة الشباب، مما يدق ناقوس الخطر تجاه هذه الفئة والتي تعد الأكثر فعالية ونشاطاً وتأثيراً في المجتمع العربي. (يُنظر الشكل (4)).

الشكل (5): البطالة بين صفوف الشباب (٪) في العالم لعام 2010



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: **International Labour Office, Global Employment Trends for Youth 2011 update, October 2011, p 10.**

أدى الضغط السكاني المتنامي في البلدان العربية خلال عقود ماضية الى نمو متسارع في القوة العاملة، وما صاحبها من تباطؤ وتأثر التوظيف والنمو الى ارتفاع معدلات البطالة، فهناك 17 بلداً عربياً يبلغ فيها معدل البطالة في الفئة العمرية (20-24) سنة واحداً من كل خمسة أشخاص [1]. زدّ على ذلك تدفق المهاجرين من الريف الى المدينة في البلدان العربية بوتيرة اسرع من ان يتم استيعابهم في السوق. ونتيجة لذلك، يسكن هؤلاء المهاجرين العديد من المدن في المنطقة مع العاطلين وأشباه العاطلين. وحدثت عملية التحضر السريع هذه بسبب زيادة العرض بسرعة من

(1) عيسى محمد الغزالي، تحليل البطالة، سلسلة جسر التنمية، العدد 58 السنة الخامسة، المعهد العربي للتخطيط الكويت، 2006، ص 18. و باري ميركن، مصدر سبق ذكره، ص 12.

الباحثين عن عمل في الاقتصاد الحضري في أغلب البلدان العربية. فلا تزال الهجرة اليوم عاملا رئيساً يسهم في ظاهرة العمالة الفائضة في المناطق الحضرية؛ وتؤدي إلى تفاقم مشاكل البطالة في المناطق الحضرية بسبب تزايد الاختلالات الهيكلية الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية [1].

إنّ زيادة حجم قوة العمل في الاقتصاد نتيجة لتغير العوامل الديمغرافية للسكان والتي كانت أحد أسباب زيادة معدلات البطالة، كان من المفترض أن تعد عاملاً ايجابياً، بيد ان قوة العمل بالإضافة الى عوامل أخرى تتظافر وتترجم الى نهوض واقع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، إلا انّ ذلك لم يحصل بسبب انخفاض معدلات النمو، ووفرة أيدي عاملة غير ماهرة وغير مدربة؛ مما يؤدي الى استيراد العمالة في بعض البلدان، زدّ على ذلك استيراد عمالة آسيوية من قبل بعض البلدان العربية خصوصا الخليجية منها؛ بسبب رخصها مقارنةً بالعمالة العربية، وهذا ما يُبقي الحال على ما هو عليه من دون امتصاص العمالة من البلدان العربية الوفيرة الأيدي العاملة. في حين نرى الوجه الآخر بان الشباب العربي في معظم البلدان العربية كما هو الحال في مصر والعراق والمغرب.. وغيرها، يعاني التهميش ويسعى البعض للبحث عن فرص العمل حتى لو بأجور متدنية نسبياً لتأمين معيشتهم وأفراد أسرهم، ومن المحتمل محاولتهم للحصول على عمل وان كان بطرق غير شرعية ومنحرفة ومرفوضة اخلاقياً واجتماعياً وقانونياً من قبيل القيام بأعمال العنف والارهاب أو المشاركة في النزاعات والانخراط في الميلشيات والجماعات المسلحة مقابل مبالغ معينة مما يسهل اغرائهم واخضاعهم لتنفيذ بعض العمليات أو زجهم في الكثير من أعمال العنف بشكل مباشر أو غير مباشر.

([1]) Riadh Ben Jelili, The Arab Region's Unemployment Problem Revisited, The Arab Planning Institute, Kuwait, 2010, p 10.

وعند استعراض مؤشرات التشغيل في البلدان العربية نلاحظ بان نسبة التشغيل للسكان النشيطين اقتصادياً قد بلغت 44٪ وهي نسبة أقل بكثير من متوسط التشغيل في العالم البالغ 60٪ وأقل أيضاً مقارنة بكافة المناطق والأقاليم الأخرى ويُعزى ذلك الى انخفاض مشاركة النساء في العمل والبالغة 18٪ وهي نسبة منخفضة بشكل كبير جدا. كما ان معدلات تشغيل الشباب (15-24) سنة يشكلون 24٪، حيث ان نسبة التشغيل في البلدان ذات الدخل المرتفع 35.9٪، أما في البلدان ذات الدخل المتوسط 23.4٪ وهي أقل من نسبة التشغيل من البلدان ذات الدخل المنخفض التي تزيد عليها قليلاً لتشكل 28.6٪ يعود ذلك الى ارتفاع مشاركة النساء في العمل في القطاع الزراعي، وتعد نسب تشغيل الشباب العربي متواضعة خصوصاً في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض اذا ما قارناها بمتوسط التشغيل العالمي البالغ 42.6٪ وبالأقاليم والمناطق الأخرى أيضاً. كما نلاحظ ان هناك تفاوتاً كبيراً فيما بين نسب التشغيل بين النساء والرجال في البلدان العربية وهذا بدوره يعود الى عوامل اجتماعية من قبيل العادات والتقاليد في المجتمع العربي، وهذا التفاوت يضمحل كثيراً في المناطق والأقاليم الأخرى من العالم. وهو ما يشير اليه الجدول (5).

الجدول (5): مؤشرات التشغيل في البلدان العربية لعام 2010

البلد / المؤشر	نسبة التشغيل من السكان من 15 سنة فاكثر (٪)			نسبة تشغيل الشباب من السكان 15- 24 سنة (٪)		
	تشغيل النساء (٪)	تشغيل الرجال (٪)	التشغيل الكلي (٪)	تشغيل النساء (٪)	تشغيل الرجال (٪)	التشغيل الكلي (٪)
البلدان ذات الدخل المرتفع	33.32	82.37	65.83	19.80	45.92	35.92
البلدان ذات الدخل المتوسط	17.22	64.76	40.86	10.31	36.09	23.49
البلدان ذات الدخل المنخفض	26.30	66.78	46.42	17.62	39.38	28.62
البلدان العربية	18.84	68.40	44.30	10.88	36.94	24.23
الاقاليم والمناطق الأخرى						
جنوب آسيا	30.20	78.55	54.93	20.95	52.23	37.22
شرق آسيا وجزر المحيط الهادي	62.71	76.91	69.88	52.03	53.56	52.85
امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	48.53	75.40	61.64	34.87	55.63	45.37
أعضاء منظمة (OCED)	46.77	63.58	54.95	35.51	41.57	38.61
افريقيا جنوب الصحراء	57.59	70.38	63.92	43.59	48.63	46.12
العالم	47.90	72.72	60.26	35.57	49.37	42.67

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي المتاحة على الموقع: www.worldbank.org

ومن الجدير بالذكر أيضاً ان الأحوال الأمنية تُحدث تأثيرات مباشرة في عدد فرص العمل المتاحة وفي انتقال العمال وهذا يتضح في بعض المناطق العربية مثل الضفة الغربية وقطاع غزة، اذ إنّ الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيهما في حالةٍ من التردي الحاد نتيجة لحالة الصراع الذي تشهده البلاد، كما ان الهوة بين الضفة الغربية وقطاع غزة متجهة نحو الاتساع، وبالإمكان اقتفاء مدى تأثير اغلاق اسرائيل المعابر مع الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال مقارنة أرقام البطالة بين العامين 1999 أي قبل الانتفاضة الى 31.7٪ في العام 2008 [1]. وفي وضع العراق أيضاً وما شهدته البلاد من أوضاع نتيجة الاحتلال العسكري الأمريكي ونشوب الصراع على السلطة السياسية وتفشي العنف والارهاب وتأثير كل ذلك على توفير ما يكفي من فرص لتشغيل العمالة وعدم توفر الظروف الأمنية المناسبة في بعض الأحيان لانتقال العمالة بين مهنة أو وظيفةٍ وأخرى، أو بين مدينة وأخرى مما أدى الى انخفاض معدلات التشغيل وصعوبة الحصول على فرص العمل.

وهناك من يشير الى ان أكثر من 80 مليون انسان يعيشون حالياً في بلدان عربية تعمها النزاعات وينتشر فيها الفقر، كما ترتفع فيها معدلات البطالة الى أكثر من ضعفي متوسط البطالة في مجمل البلدان العربية والبالغة 13٪ أي ما يقارب 14 مليون عاطل عن العمل. حيث تبقى معدلات البطالة مرتفعة في البلدان والمناطق ذات الدخل المنخفض والمتوسط والتي تعاني من النزاعات الدائرة أو الاضطرابات السياسية وهي: الضفة الغربية وغزة، العراق، اليمن، الصومال، والسودان. وهي الأعلى وتصل الى 31٪؛ فمن الواضح أنها مرتبطة بالآثار السلبية لهذه النزاعات وعدم الاستقرار السياسي على الناتج الاقتصادي لتلك البلدان[2].

([1]) جاد شعبان، تقرير التنمية الانسانية: سلسلة أوراق بحثية، خلق فرَص العمل في الاقتصادات العربية: الإبحار في المياه الصعبة، برنامج الأمم المتحدة الانمائي و المكتب الاقليمي للدول العربية، 2010، ص 25.

([2]) جاد شعبان، مصدر سبق ذكره، ص 8 و 11.

رابعاً : الفقر وتفاوت توزيع الدخل والثروة

احتل موضوع الفقر أهمية بالغة في تطبيق السياسات الدولية والاقليمية والوطنية، فعلى الصعيد الدولي قامت الأمم المتحدة بالتخفيف من حدة الفقر في مختلف مناطق العالم، من خلال منظماتها وبرامجها المختلفة وأهمها ما جاء في الهدف الأول من الأهداف الانمائية للألفية (*) وهو خفض نسبة الفقر للسكان الذين يقل دخلهم اليومي عن 1.25 دولار الى النصف في المدة 1990-2015.

وهناك منظورين للفقر أحدهما هو فقر الدخل والآخر فقدان القدرات، ففقر الدخل يتحقق عندما ينخفض دخل الفرد عن مستوى معين وهو خط الفقر الدولي والذي حدده البنك الدولي عند مستوى 1.25 دولار للفرد في اليوم الواحد. وسنقوم بتناول الفقر في البلدان العربية ومؤشراته. بالرغم من قلة البيانات والمؤشرات بهذا الخصوص، الا انه نظراً لأهمية الموضوع سوف نستعرض ما متوفر منها بحسب آخر سنة متوفرة فيها البيانات.

مما لا شك فيه ان مستويات الفقر في البلدان العربية ليست بنفس الوتيرة، فمن المرجح انه منخفض في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة - بالرغم من عدم توفر بيانات لتلك البلدان - نظراً لارتفاع متوسط دخل الفرد فيها - كما في بيانات تقرير

(*) اجتمع جميع قادة العالم في مقر الأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر2000 ووقعوا على اعلان يتضمن 8 أهداف و21 غاية و60 مؤشرا لقياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الانمائية للألفية، وهذه الأهداف هي، الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع، الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الهدف الرابع: تقليل وفيات الأطفال، الهدف الخامس: تحسين الصحة النفاسية، الهدف السادس: مكافحة الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى، الهدف السابع: كفالة الاستدامة البيئية، الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

للمزيد من الاطلاع بهذا الخصوص متابعة الموقع الرسمي للأمم المتحدة: www.un.org

ولغرض الحصول على البيانات المتعلقة بتطورات الأهداف الانمائية من خلال قاعدة بيانات البنك الدولي MDG. المتاحة على موقع البنك الدولي على الرابط: www.worldbank.org

التنمية البشرية لعام 2011-، وترتفع في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة بشكل كبير جدا ويشمل حوالي خُمس السكان كما في جيبوتي واليمن (18.8٪)،(17.5٪) على التوالي، أما السكان المعرضون لخطر الفقر فيصلون في اليمن وجيبوتي الى (13٪)، (16٪) على التوالي. أما البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة فنجده يتراوح بين 4٪ في العراق و0.4٪ في الأردن. أما عندما ننتقل الى خط الفقر الوطني فنجده يرتفع بشكل ملحوظ ففي اليمن يبلغ 34٪، أما في البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة فيبلغ أعلى مستوياته في العراق ومصر وفلسطين المحتلة (22.9٪)،(22٪)،(21.9٪) على التوالي. أما السكان المعرضون لخطر الفقر فقد بلغوا في العراق والمغرب حوالي (12-14٪) من اجمالي السكان.

وتشير اتجاهات تطور فقر الدخل في البلدان العربية بأنها لم تشهد تقدماً ملحوظاً في نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خطوط الفقر الوطنية الدنيا. فتبدو الفوارق شاسعة في الأداء بين البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة والمناطق الأخرى، فاستنادا الى بيانات 11 دولة عربية والتي تمثل تقريبا ثلثا سكان البلدان العربية إجمالاً، فان هناك انخفاضا طفيفا في البلدان العربية بين حقبتي (1990-1995) و (2000-2004)، فإنّ نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني انخفض من 19.6٪ في المدة الأولى وإلى 18.2٪ في المدة الثانية [1]. فهي تدل على ان معدلات النمو الايجابية المحرزة لا تصب في صالح الفقراء.

أما المنظور الآخر للفقر وهو فقر القدرات أو الحرمان البشري والذي يتم قياسه بدليل الفقر البشري والذي يُعد محاولة للجمع في دليل مركب واحد يجمع بين مختلف أبعاد الحرمان في حياة الإنسان لوضع مقياس اجمالي لقياس الفقر في مجتمع

(1) United Nations and League of Arab States, The Millennium Development Goals in the Arab Region 2007: A Youth Lens, 2007, p 7.

ما [1]. فيقيس دليل الفقر البشري الحرمان المتراكم في الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية، وهي: طول العمر، مقاساً بالبقاء على قيد الحياة عند الولادة حتى سن الأربعين، المعرفة وذلك حسب معدل الأمية بين البالغين، والمكون الثالث قيمة مركبة يقيس النسبة المئوية للأشخاص الذين لا يستخدمون مصادر مياه محسنة، والنسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن[2].

وبموجب دليل الفقر البشري للبلدان العربية لعام 2006 تصنف البلدان التي تحصل على أقل من 10٪ في مرتبة متدنية على سلم الفقر البشري والبلدان التي تحصل على أكثر من 30٪ في مرتبة مرتفعة. أما النسب المئوية الواقعة بين هذين المعيارين فتشير الى درجةٍ من حالات الفقر البشري المتوسطة. تضم البلدان العربية التي تسجل نسبة 30٪ أو أكثر بمعيار دليل الفقر البشري ثلاث بلدان من فئة البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة، وواحدة من فئة البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة، اذ نجد السودان 34٪، واليمن 36.6٪، وموريتانيا 53.9٪، والمغرب 31.8٪. وفي كل هذه البلدان تقريباً تسجل درجة كبيرة من فقدان الأمن في مكون التعليم ممثلاً بمعدل الأمية بين البالغين بقيمة تتجاوز 30٪. واضافة الى ذلك، يؤدي انعدام الأمن الناجم عن الافتقار الى المياه النظيفة وتغذية الأطفال دوراً مؤثراً في السودان وموريتانيا واليمن [3].

ومن الجدير بالذكر هناك ترابط بين نتائج الفقر البشري وفقر الدخل؛ فالبلدان العربية ذات الدخل المنخفض تشهد أعلى مستويات من الفقر البشري بحيث يصل

([1]) أحمد خليل الحسيني، الفقر والدولة، جامعة بابل، بابل، 2010، ص 21.

([2]) United Nations Development Programme, Human development report 2001, United Nations, New York, 2001, (Box 1.1) p 14.

([3]) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، مصدر سبق ذكره، ص 116.

المعدل وفقاً للدليل الى 35٪. ان انعدام الأمن هو بمثابة انتقاص من مستويات التعليم والصحة والمعيشة وذلك يلقى ظلالاً من الشك حول فاعلية اداء الدولة في ضمان حصول المواطنين على ضرورات الحياة الأساسية [1].

ان توزيع الناتج المحلي الاجمالي لا يقل أهمية بالنسبة للتنمية البشرية من نموه، ويُعد معامل جيني من أهم معايير توزيع الدخل؛ اذ انه يوضح التباين في النسب المئوية لتوزيع الدخل وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما اقتربت قيمته من الصفر دل ذلك على عدالة توزيع الدخل، والعكس صحيح [2]. لذا من المهم أن نبين العدالة الاجتماعية لتوزيع الدخل في البلدان العربية فان عدم المساواة في الدخل يقود الى عدم الاستقرار فيها، والذي يُخلف مضاعفات اجتماعية واقتصادية وسياسية ذات تأثير سلبي، فان الاحباط الناتج عن عدم المساواة يستطيع أن يُسهم في تفتيت النظام الاجتماعي ويؤدي الى العنف السياسي كما يدفع بالكفاءات العالية في البلدان ذات الدخل المتدني للهجرة [3]. وعلى الرغم من قصور البيانات المتاحة لذلك، الا اننا سنحاول تحليل ذلك التفاوت بحسب ما هو متاح من بيانات.

ان الاقصاء الاجتماعي في ازدياد خلال العقدين الماضيين في أغلب البلدان العربية. وثمة دلائل توحي بأنّ اللامساواة في الثروة قد ازدادت سوءًا بنسبة تزيد عما أصاب الدخل من تردي. وفي العديد من البلدان العربية بات تركُز ملكية الأرض والاصول الاقتصادية واضحاً وبدأ يثير مشاعر الاقصاء لدى الجماعات الأخرى، وان

([1]) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، مصدر سبق ذكره، 2009، ص 116.

([2]) عامر عبود جابر و ياسين موسى جاسم، تحليل مكونات التنمية البشرية في البلدان العربية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 31، العدد 97، 2009، ص 152.

([3]) دعد رفيق دلال، اقتصاديات البلدان العربية ودور مدخل الإنتاج، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمّان، 2010، ص 95.

لم يتزايد الفقر المطلق بينها [1]. فقد بلغ معامل جيني 40.88 وهي قيمة مرتفعة عموماً، وحتى اذا ما قورنت بالمؤشر العالمي البالغ 37.69، ومن الواضح بشكل جلي بان معدلات التفاوت متقارب ما بين البلدان العربية بحسب معامل جيني، فاللامساواة مرتفعة فهي تتراوح بين ما حققته مصر 30.77 وما حققته تونس 41.3، باستثناء ما وصلت اليه جيبوتي فقد بلغ معامل جيني فيها 64.3 وهي قيمة كبيرة جدا، فيتضح بان انعدام المساواة في ذلك البلد كبير جدا بالمقارنة مع البلدان العربية الأخرى، وهو ما يشير اليه الجدول (6).

الجدول (6): التفاوت في توزيع الدخل في البلدان العربية بحسب أحدث بيانات متاحة

البلد	السنة	قيمة معامل جيني
الامارات العربية	2007	38.3
قطر	2007	35.5
الكويت	1999	36.00
عُمان	2007	41.1
مصر	2008	30.77
العراق	2007	30.86
لبنان	2005	36.00
سوريا	2007	33.80
الاردن	2010	35.43
المغرب	2007	40.88

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الانسان في البلدان العربية، مصدر سبق ذكره، ص 12.

الجزائر	2000	36.9
تونس	2005	41.3
اليمن	2006	37.69
السودان	2004	35.78
موريتانيا	2008	38.00
جزر القُمر	2004	64.3
جيبوتي	2006	40.0
البلدان العربية	2007	40.88
العالم	2005	37.69

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

(1) مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي على الموقع: www.worldbank.org

(2) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، **2011**، ص **291**.

ان تخفيف الفقر لا يتوقف على النمو الاقتصادي فقط، بل على توزيع الدخل أيضاً، فكلما تحسن توزيع الدخل واصبح أكثر عدالة، مع ثبات الأشياء الأخرى على حالها، انخفضت مستويات الفقر، وبالعكس [1]. لذا فمن بالغ الأهمية تطبيق سياسات مالية واجتماعية مختلفة من شأنها أن تحد من التفاوت في مستويات الدخول كفرض ضرائب تصاعدية على الدخول المرتفعة أو ضرائب على السلع الكمالية.. وغيرها؛ من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية التي بدونها تنتج الكثير من التبعات السلبية.

([1]) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009، ص27.

خامساً: تدهور الأمن الغذائي (*)

تشير تقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى أنّ الجوع أصاب حوالي 842 مليون شخص حوال العالم في عام 2012، ويبيّن ذلك عدم كفاية الجهود العالميّة المبذولة من أجل القضاء على الجوع وتخفيف الحرمان [1]. وكذا الحال بالنسبة للبلدان العربية، اذ يُعد الأمن الغذائي أحد التحديات الرئيسة التي تواجهها، بالرغم من توفر الموارد الطبيعية من الأرض والمياه والموارد البشرية، فإن الزراعة العربية لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية، واتسعت الفجوة الغذائية وأصبحت البلدان العربية تستورد حوالي نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية [2]؛ اذ وصلت الى مرحلة حرجة مع أولاً: تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي وتدهور حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتدهور حصة الفرد من الناتج الزراعي في بعض البلدان العربية. ثانياً: وهو نتيجة عن السبب الأول الذي تمثل بتزايد الاعتماد على المصادر الخارجية لتأمين الغذاء والذي انعكس في تزايد حجم الفجوة الغذائية كمياً ورقمياً [3]. وعليه فمن المحتمل أن يزداد الأمر سوءاً

(*) عرفت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة مفهوم الأمن الغذائي « هو أن تتاح لجميع الناس، في جميع الأوقات، الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كافٍ ومأمون ومغذٍ يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط ». فإنّ انعدام الأمن الغذائي فهو « يوجد عندما لا تتاح للناس الفرص المادية أو الاجتماعية أو الاقتصادية للحصول على الغذاء على النحو المحدد أعلاه ».

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: التصدي لانعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات الممتدة، الأمم المتحدة، روما، 2010، ص 8

(1) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2014، مصدر سبق ذكره، الاطار (1.2) ص 21.

(2) الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008، ص 171.

(3) رانية ثابت الدروبي، واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (24)، العدد الأول، 2008، ص 289.

في ظل الضغوطات السكانية الناتجة عن ارتفاع النمو السكاني، ما لم يتم اعادة النظر في السياسات الزراعية من خلال استخدام الموارد البشرية والطبيعية المتاحة من الأراضي الزراعية والمياه – بالرغم من ندرتها النسبية- بالشكل الأمثل ووفق المعايير والأسس العلمية المستخدمة عالمياً؛ من أجل زيادة الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً وبأدنى الكُلف وبما يتوافق مع حجم وحاجة السكان للمواد الغذائية، خصوصاً ما يتعلق بالبلدان ذات الدخل المنخفض والتي تعاني أكثر من انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية.

لقد أحرزت بعض البلدان ذات الدخل المتوسط والتي كان بعضاً من سكانها يعاني من نقص التغذية تحسناً كالأردن والمغرب والجزائر خلال المدة (1990-2011)، عدا فلسطين التي تدهور أمنها الغذائي خلال المدة نفسها، من 18٪ الى 31٪، ويُعزى ذلك الى أوضاع الفلسطينيين الذين يرزحون تحت نير الاحتلال الاسرائيلي والذي ترك الكثير من الأراضي الزراعية لبناء المستوطنات والتحكم بمقدرات المياه وغير ذلك. أما فيما يتعلق بالبلدان ذات الدخل المنخفض عموماً- باستثناء الصومال- فقد سجلت زيادة متواضعة من 34٪ في عام 1990 الى 39٪ في عام 2011، توزعت تلك الزيادة بين جيبوتي التي حققت أكبر زيادة في الحد من سوء التغذية، تليها موريتانيا والسودان، في حين نجد بان بلداناً قد تراجعت بشكل كبير مثل جزر القُمر، بالإضافة الى اليمن [1]. ويرجع هذا التواضع في الزيادة نتيجة للنزاعات الدائرة في تلك البلدان وهذا ما أثبته برنامج الأغذية العالمي لوجود علاقة بين النزاعات وانعدام الأمن الغذائي، خصوصاً في المناطق المتأثرة بتلك النزاعات، كما في

(1) تم اعتماد الأرقام الواردة على قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة العالمية المتاحة على الرابط:
www.fao.org

العراق وفلسطين والسودان واليمن، فقد قدّر البرنامج ان من يعانون انعدام في الامن الغذائي يقارب عددهم 28 مليون نسمة [1].

وتؤثر الأزمات والصدمات الاقتصادية على أبناء الشعب العربي والفقراء خصوصاً، وعليه فيجب تقليص الاعتماد على المصادر الخارجية، ولو بشكل تدريجي؛ لتوفير المواد الغذائية خصوصاً الرئيسية منها كالحبوب وغيرها؛ لغرض تجنب تلك الصدمات والأزمات والتقليل من وطأتها. فقد تكون بالغة الأثر في حالة عدم رسم السياسات الملائمة من قبل واضعي السياسات الكفيلة بذلك.

ويرى البعض ان الأزمات المالية والنقدية والغذائية الدولية، والحروب الاقليمية، وندرة الموارد، وبعض السياسات الاقتصادية، ساعدت على تفعيل ظاهرة التباين في توزيع الدخل وتمركز الثروة لدى فئات صغيرة، في حين تعاني فئات واسعة من المجتمع من ظاهرة الفقر، وبالتالي انعدام الأمن الغذائي [2]. وهذا ما يتضح لنا من خلال التباين وعدم المساواة في الدخول بين الأفراد في البلدان العربية من خلال ما أكده الجدول (6) الذي ورد فيما سبق.

من خلال ما سبق يجب العمل على الاستثمار الزراعي بوصفه أهم الاستراتيجيات الفعالة للنمو الاقتصادي والحد من الفقر، كذلك يُعد عاملاً حيوياً للقضاء على الجوع من خلال الأبعاد المتعددة للأمن الغذائي والتغذوي، ويمكن أيضاً للاستثمارات الزراعية أن تشجع الاستقرار في الاستهلاك؛ بسبب تجنب الامدادات الغذائية للصدمات [3]، وكما حصل في الربع الأول من عام 2008 عندما وصلت

---

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، الأمن الغذائي والنزاع في منطقة الإسكوا، نيويورك، الأمم المتحدة، 2010، ص 41.

(2) رقية خلف حمد الجبوري، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه 103، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص 110.

(3) منظمة الأغذية والزراعة، تقرير حول حالة الأغذية والزراعة: الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل، الأمم المتحدة، روما، 2012، ص 5.

أسعار الغذاء العالمية المتزايدة بشكل متسارع الى أقصى مستوياتها منذ 30 سنة، ولم تكن البلدان العربية محصنةً من تلك الزيادة التي طرأت على الأسعار الدولية للسلع الغذائية الأساسية تقريباً خلال المدة من 2005 الى 2008. ففي سوريا، ارتفعت أسعار الغذاء بنسبة تجاوزت 25٪، وفي لبنان ارتفعت بنسبة 11٪ في سنة 2006 وبنسبة 19٪ في سنة 2007. وفي اليمن تضاعفت أسعار القمح ومنتجاته. وفي العراق منذ آيار2008 ارتفعت أسعار كل السلع الغذائية من 20 الى 44٪ مقارنةً بعامي 2006-2007. وفي مصر أدى ارتفاع الغذاء الى وقوع أحداث شغب عنيفة [1].

ويجب أن لا ننسى تأثيرات التغير المناخي التي قد تُنذر بمخاطر وخيمة ما لم يتم تداركها واتخاذ الاجراءات الضرورية للتقليل من آثارها في البلدان العربية [2]؛ لأن ندرة المياه والمواد الغذائية كانت دائماً مثار نزاعات وحروب أهلية، بالإضافة الى انها من بين الأسباب الرئيسة التي تقف وراء الهجرة الجماعية والتهجير الداخلي[3]. فان المخاوف المتعلقة بالمناخ كانت أحد العوامل المهمة وراء ظهور الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في البلدان العربية. ويمكن إرجاع الاحتجاجات المدنية التي اشتعلت في

---

(1) برنامج الامم المتحدة الانمائي و جامعة الدول العربية، تحديات التنمية في الدول العربية: الأمن الغذائي والزراعة، الجزء (2)، 2009، ص 1.

(2) للمزيد من الاطلاع يُنظر في ذلك:

B. Elasha, "Mapping of Climate Change Threats and Human Development Impacts in the Arab Region". Arab Human Development Report Paper Series. United Nations Development Programme, New York, 2010. Hala Abou-Ali and Alban Thomas, The Environment and the Economy in the Arab Word, ERF policy Research Report No. 37, Economic Research Forum, November 2012. Susan L.Sakmar, Mathis Wackernagel, Alessandro Galli, David Moore, sustainable development and environmental challenges in the MENA region: accounting for the environment in the 21ST century, Working Paper series No. 592, June 2011.

(3) بلقيس عثمان العشا، رسم خارطة تهديدات تغيُّر المناخ وتأثيرات التنمية الإنسانية في البلدان العربيّة، سلسلة أوراق بحثية: تقرير التنمية الانسانية العربية، برنامج الأمم المتحدة الانمائي و المكتب الاقليمي للدول العربية، 2010، ص 26.

الأردن مؤخرا – من بين امور أخرى – بسبب عدم التمكن من الوصول إلى موارد المياه اللازمة للأنشطة المحلية والزراعة. وفي سوريا ساهمت موجات الجفاف الحادة والمتكررة في حالات النزوح الداخلي التي أثرت على عشرات الألوف من الفلاحين في مختلف أنحاء الريف. ومن المؤكد أن الأمن البشري سيتأثر كثيرا خلال العقود المقبلة بتداعيات العيش في منطقة مقيدة الموارد يتراكم فيها تأثير التغيرات البيئية التي تزيد من شدة الجفاف التي تؤثر تأثيرا كبيرا على أوضاع الفقراء المعيشية [1].

سادساً: الاختلالات المؤسسية

اكتشف علماء التنمية في الآونة الأخيرة الدور الحاسم الذي تلعبه المؤسسات في تحقيق نتائج تنموية إيجابية. وثمة من يقول بان نوعية هذه المؤسسات قد تكون أكثر أهمية بالنسبة النمو من العوامل المحددة الأخرى كالثروات الطبيعية أو التجارة والتمويل. وبقدر ما ترتبط التنمية البشرية بعلاقة وثيقة بعملية النمو الاقتصادي، فهي ترتبط بنوعية المؤسسات أيضا وبالتالي تحديد قدرة الإنسان وازدهارها [2] . لذا فمن الأهمية تناول واقع المؤسسات في البلدان العربية، ولا سيما اذا ما علمنا بانها تعاني من اختلالات مؤسسية عميقة تؤثر بشكل كبير في مختلف الجوانب الحياتية، خصوصاً ما يتعلق منها بعملية التنمية. اذ تؤثر الاختلالات المؤسسية على الدولة والمجتمع والفرد على حدٍ سواء، وتنعكس تلك الاختلالات سلباً على العملية التنموية برمتها، واستناداً لتأثير تلك الاختلالات على عملية التنمية سنناقش بعضاً منها كما يأتي:

([1]) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير تحديات التنمية العربية 2011، مصدر سبق ذكره، ص 59.

([2]) Arjun Jayadev, Global Governance and Human Development: Promoting Democratic Accountability and Institutional Experimentation, Research Paper 2010/06: Human Development Reports, United Nations Development Programme, June 2010, p 4.

1) الفساد في البلدان العربية

تتطلب عملية التنمية دولة تمتلك كافة المقومات الأساسية، من أجل إحداث تحول حقيقي نحو الأفضل للمضي قُدماً بعملية البناء والتطور وتصحيح المسارات المنحرفة وبما يُقومّ عملية التنمية، ويُشذبها من كافة المفاسد التي تعرقل مسار التنمية، وتهدر مواردها اللازمة لسيرورتها وتبددها، من خلال دولة مؤسسية تمتلك كافة القدرات التنظيمية والامكانيات العلمية والمهنية في ادارة مؤسسات الدولة، والتي تأخذ على عاتقها العمل في اطر شفافة ونزيهة. وهذا ما زالت تفتقر اليه البلدان العربية، وبدرجات متفاوتة، بالرغم من محاولة البعض منها إقامة دعائم الدولة المؤسسية، خصوصا بعد الانتفاضات الشعبية في مصر وتونس، الا انها ما زالت في طور التكوين؛ لأنها تحتاج الى وقت ليس قصير.

ان الأوضاع التي يكون فيها ضعف في المؤسسات وتكون معرضة للأخطاء، فإنها من المرجح أن تكون أضعف في أعقاب ذلك إلى حد عدم فعاليتها، فعندما تكون هناك حاجة لوضع الخطط وإعادة الإعمار وبدون تدابير كافية ومنسجمة لمكافحة الفساد، فان فشل إعادة الإعمار ستؤدي الى زيادة الضعف وتأثير أشد فيما بعد. فقد تكون مخاطر الفساد كبيرة كتلك التي أسهمت في تدمير جديد في إعادة إعمار العراق، اذ اختفت تماما اجزاء كبيرة من ميزانيات الاعمار نتيجة للفساد[1].

هناك علاقة طردية بين العنف والفقر والفساد وهذا ما أكده تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2006 لتصدر كلٍ من هايتي، غينيا، العراق، ومیانمار لمؤشرات الفساد العالمي، كما قال ديفيد نوسبوم المدير التنفيذي لمنظمة الشفافية الدولية لرويترز: «هذا المسح يشير الى ان الفساد في العراق متفاقم فحين ترتفع مستويات

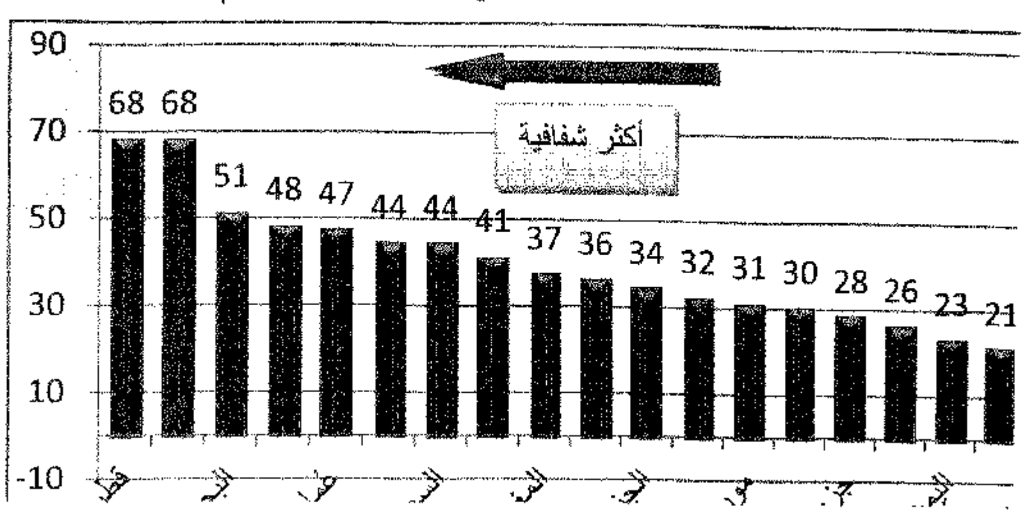
([1]) Transparency international organization, Global Corruption Report: Climate Change, Berlin-Germany,2011, p 260.

العنف لا ينهار الأمن فقط، بل أيضا المراقبة والتوازنات وتطبيق القانون وعمل المؤسسات مثل السلطة القضائية والتشريعية اذا كل هذا تعرض للضغط يتضرر بدوره النظام الذي يعمل على منع الفساد» [1]. وهذا رأي منطقي الى حدٍ بعيد لا يقتصر الأمر على تلك البلدان فقط، بل هذا ما نجده أيضاً في البلدان العربية ولو بمستويات متفاوتة وأقل من ذلك بالنسبة للفقر والفساد، فمن خلال مؤشر مدركات الفساد لعام 2012، الذي ورد في تقرير منظمة الشفافية الدولية، فقد حلت بعض البلدان العربية في مراتب متأخرة في التقرير والذي شمل 174 دولة حول العالم، وجميع البلدان العربية - باستثناء فلسطين بسبب نقص البيانات.

وتصدرت البلدان العربية قطر بالمرتبة الأولى عربياً، 27 عالمياً بالاشتراك مع دولة الامارات العربية التي احتلت المرتبة الثانية عربياً، تلتها البحرين 53 عالمياً، الاردن 58، عُمان 61، الكويت بالاشتراك مع السعودية 66، تونس 75، المغرب 88، جيبوتي 94)، الجزائر 105، مصر 118، موريتانيا 123، لبنان 128، جزر القُمر 133، سوريا 144، اليمن 156، ليبيا 160، العراق 169، وفي آخر القائمة عربياً وعالمياً السودان والصومال. بالرغم من ذلك لا يمكن الاعتماد على الترتيب العالمي بشكل كامل بسبب اضافة بلدان جديدة الى المؤشر فيتغير الترتيب. اذ - يمكن الاعتماد أكثر على القيم التي يتخذها مؤشر مدركات الفساد، والذي تراوح في البلدان العربية بين (8- 28)، اذ يلاحظ انه يرتفع في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة كما في البحرين والامارات وقطر، وينخفض في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة كالصومال والسودان والعراق (يُنظر في ذلك الشكل (5))

([1]) مقال منشور في شبكة النبأ المعلوماتية بعنوان " العراق يتصدر أكثر الدول فسادا في العالم" بتاريخ 7/ تشرين الثاني 2006، على الموقع: www.annabaa.org

الشكل (6): مؤشرات الشفافية في البلدان العربية لعام 2011



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات منظمة الشفافية العالمية المتاحة على الموقع: www.transparency.org

واقع الحكم الرشيد في البلدان العربية

تلعب الديمقراطية دوراً مهماً من منظور التنمية البشرية وهو ما أطلق امارتيا سن بحتمية المساءلة الديمقراطية وضرورة التجريب المؤسسي، اذ انها تقوم بعلمية توسع القدرات وعملية المداولات العامة بشأن سياسات التنمية من خلال الفهم الصحيح لماهية الاحتياجات الاقتصادية وهو ما يتطلب المناقشة وتبادل الآراء. وبهذا المعنى فالديمقراطية تعد مفتاح لتحديد الأهداف التنموية [1]. وما يؤكد ذلك وجود علاقة ترابط إحصائي إيجابي قوي بين عناصر معينة من الحوكمة الديمقراطية كفاعلية الحكومة، جودة القوانين، الأطر التنظيمية، وحكم القانون، من جهة، والأداء الاقتصادي مقاسًا بمتوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى. فمن الواضح أن علاقة الترابط في البلدان العربية أضعف مما هي عليه في بلدان العالم الأخرى. كما انها تبدو بوضوح متخلفة في مجال الحوكمة عن المعدلات العالمية للدول

([1]) Arjun Jayadev, Op, cit, p 9.

التي تشابهها في متوسط دخل الفرد من الناتج. بعبارة أخرى، ان البلدان العربية أخفقت في ترجمة ثروتها المادية إلى مستوى ملائم من التنمية البشرية والرفاه الإنساني والحكم الرشيد. وهذا من أبرز سمات الاقتصادات والأنظمة الريعية [1].

وهناك مجموعة من المؤشرات التي يصدرها البنك الدولي وتسمى هذه المؤشرات بمؤشرات الحوكمة أو الحكم الصالح، وهي تتضمن ستة مؤشرات [*] وهي التعبير والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف/ الإرهاب، وفاعلية الحكومة، وجودة المؤسسات، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد. نلاحظ أنه لا ينبغي لهذه الأبعاد الستة في ادارة الحكم ان توصف بطريقة معينة مستقلة عن بعضها البعض. فمن الممكن الاعتقاد مثلاً بأن آليات المساءلة تؤدي إلى مستوى أقل من الفساد، أو ان

([1]) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير تحديات التنمية العربية 2011، مصدر سبق ذكره، ص 66 و 69.

([*]) تستند المؤشرات الإجمالية الستة على 30 مصدراً من مصادر البيانات الأساسية وهي تعلن عن مفاهيم الحوكمة من عدد كبير من المشاركين في الاستطلاع وتقويمات الخبراء في جميع أنحاء العالم. وهذه المؤشرات هي {1} التعبير والمساءلة: يعكس تصورات عن مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، فضلا عن حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية الإعلام. {2} الاستقرار السياسي وغياب العنف/ الإرهاب: يعكس تصورات احتمال أن زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بوسائل غير دستورية أو عنيفة، بما في ذلك العنف ذا الدوافع السياسية والإرهاب. {3} فاعلية الحكومة: يعكس تصورات حول جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية، ومدى استقلاليتها عن الضغوط السياسية، وجودة وضع السياسات وتنفيذها، ومدى مصداقية التزام الحكومة بتلك السياسات. {4} جودة المؤسسات: يعكس تصورات على قدرة الحكومة على وضع وتنفيذ سياسات ولوائح تنظيمية سليمة التي تسمح وتعزز على تنمية القطاع الخاص. {5} سيادة القانون: يعكس تصورات مدى ثقة المتعاملين أو الموظفين في الالتزام بقواعد المجتمع، ولا سيما في نوعية انفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم، فضلا عن احتمال حدوث الجريمة والعنف. {6} السيطرة على الفساد: يعكس تصورات لمدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما فيذلك صغيرها وكبيرها بالفساد، وكذلك استحواذ الدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة.

Source: Daniel Kaufmann, AartKraay, Massimo Mastruzzi, The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues, world Bank, Policy Research Working Paper 5430, 2010.

الحكومة الأكثر فعالية يمكن أن توفر أفضل بيئة تنظيمية، أو ان احترام سيادة القانون يؤدي إلى عمليات أكثر عدلاً في اختيار الحكومات وأقل استغلالا للمناصب العامة من أجل تحقيق مكاسب خاصة. في ضوء مثل هذه العلاقات المتبادلة ليس من المستغرب أن تترابط هذه المقاييس الستة مركبة في ادارة الحكم بشكل إيجابي وقوي بين مختلف البلدان[1]. ولا سيما البلدان العربية منها وكما هو موضح في الجدول (7).

الجدول (7) : مؤشرات الحكم الصالح في البلدان العربية للمدة (1996-2010)

البلد / المؤشر	التعبير والمساءلة	الاستقرار السياسي	فاعلية الحكومة	جودة المؤسسات	حكم القانون	السيطرة على الفساد	متوسط التغيير
الجزائر	-1.04	-0.35	-0.66	0.77	-0.79	-0.64	-0.45
البحرين	-0.82	3.16	0.50	-1.41	0.61	0.34	0.40
جزر القُمر	-0.51	1.55	-1.57	-0.75	-1.06	-0.86	-0.53
جيبوتي	-0.94	4.59	-0.90	-0.33	-0.74	-0.56	0.19
مصر	-1.04	1.39	-0.35	-1.58	-0.03	-0.46	-0.35
العراق	-1.52	-2.01	-1.64	0.25	-1.66	-1.43	-1.34
الاردن	-0.60	2.40	0.12	0.23	0.36	0.17	0.45
لبنان	-0.41	4.55	0.07	-0.21	0.60	0.69	0.88
الكويت	-0.41	-0.39	-0.28	-1.43	-0.42	-0.62	-0.59
ليبيا	-1.79	5.44	-1.05	-0.40	-0.86	-0.93	0.07
موريتانيا	-0.86	-0.27	-0.48	-0.17	-0.62	-0.32	-0.46
المغرب	-0.64	1.77	-0.12	0.46	-0.03	-0.14	0.22
عُمان	-0.85	6.67	0.43	0.27	0.60	0.44	1.26
قطر	-0.71	7.87	0.52	0.01	0.63	0.82	1.52
السعودية	-1.58	2.01	-0.22	-2.44	0.15	-0.22	-0.38
الصومال	-1.88	-2.50	-2.17	-1.33	-2.34	-1.74	-1.99
السودان	-1.69	-2.02	-1.23	-1.14	-1.44	-1.22	-1.45

[1] Daniel Kaufmann, AartKraay, Massimo Mastruzzi, Op, cit, p 5.

سوريا	-1.59	1.88	-0.86	-0.01	-0.47	-0.84	-0.31
تونس	-1.01	4.03	0.46	0.68	0.06	0.01	0.71
الامارات	-0.79	7.18	1.63	-0.68	0.56	0.79	1.45
اليمن	-1.05	-1.27	-0.88	-0.68	-1.17	-0.84	-0.98
متوسط التغيير	-1.03	2.18	-0.41	-0.47	-0.38	-0.36	-0.08

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي The Worldwide Governance Indicators 2011 Update. والمتاحة على الرابط: www govindicators.org

يتراوح قياس الحوكمة التي تعتمده المؤشرات أعلاه ما بين (-2.5 الى2.5)، اذ يُعبر الرقم (-2.5) عن اداء الحكم في البلد ضعيف وهو أدنى حد، أما اذا كان المؤشر (2.5) من واداء الحكم يُعد قوياً، وتتراوح قيمة المؤشرات في ذلك المدى، أما بالنسبة للمتوسط العالمي فلم يتم احتسابه لأنه ذو قيمة ثابتة ابتداء وهو الصفر، وتتم المقارنة على أساس الانحراف عن هذه القيمة بالسلب أو الايجاب. فان المؤشرات التي وردت وما تمثله من بيانات حول كل مؤشر منها تؤثر على العديد من العوامل والظواهر الأخرى التي ترتبط بها بشكلٍ أو بآخر سواء أكانت بشكل مباشر أم غير مباشر، من خلال التأثيرات المتبادلة وتداخل علاقات بعضها ببعض.

فنجد هنا بأن هذه المؤشرات وما تقف خلفها من عوامل تشكل توليفة مع عوامل أخرى لتُخلق بيئة معينة تبعاً لها وقد تكون هذه البيئة جيدة أو قد تكون سيئة، وقد تولد بيئة مساعدة على ظهور وتنامي ظواهر أخرى، بحسب طبيعة وظروف تلك البيئة سواء أكانت جيدة أم سيئة، ومن هذه الظواهر العنف والارهاب.

تساعد تلك البيئة التي تتخذ وضعاً سلبياً بسبب عدم قدرة المواطنين على حرية التعبير وانتخاب الحكومات الوطنية على نشوء مشاعر الغضب وعدم الرضا لمواطني ذلك البلد كما هو الحال في أغلب البلدان العربية، حيث يوضح الجدول بأن متوسط التغيير لمؤشر التعبير والمساءلة للمدة (1996-2010) بأنه -0.85 أي ان الاداء ضعيف وهو أقل من المتوسط العالمي بذلك القدر عن (الصفر).

يُعد الاستقرار السياسي، بمعنى التزام القيادة السياسية بالتنمية التزاماً مدعوماً بالعمل واتخاذ القرارات المناسبة، من أهم الاسباب المساعدة والداعمة للعملية التنموية. ويتفاوت عدم الاستقرار السياسي من التغير السريع في الحكومات أو التوجهات الحكومية وأولوياتها بحيث يتغير التزام الحكومات المتتالية بالأهداف والخطط التنموية الى الحروب سواء كانت حروب داخلية أو حروب مع عدو خارجي[1]. ذلك ان هذا المؤشر وهو الأهم بالنسبة لموضوع الكتاب؛ لأنه يعكس احتمال زعزعة الاستقرار بما في ذلك العنف والإرهاب. ويلاحظ من خلال الجدول بأن البلدان العربية تتمتع بمؤشرات ايجابية باستثناء (الجزائر والعراق والكويت وموريتانيا والصومال والسودان واليمن) ويبلغ المتوسط بالنسبة لمجمل البلدان العربية 2.18 وهو أكبر من المتوسط العالمي، الا ان هذا المؤشر لا يعطي صورة حقيقية ويخفي بين طياته الكثير من اللغط بالنسبة لبعض البلدان العربية ذات المؤشر الايجابي، لأن ضعف احتمال القيام بأعمال عنف وارهاب بغرض الاطاحة بالحكومة لا يُعد شرطاً لمشاعر الرضا لمواطني تلك البلدان؛ وانما يرجع الى استخدام وسائل القوة والكبت لأبناء تلك الشعوب، وعدم ايجاد فسحة للتعبير والمساءلة وحرية الاعلام.. الخ، وعليه فهناك تداخل بين هذا المؤشر وسابقه، وهذا أيضاً بالنسبة الى المؤشرات الأخرى.

أما بالنسبة الى المؤشر الثالث المتمثل في فعالية الحكومة وجودة الخدمات التي تقدمها، وابتعادها عن الضغوط السياسية، وجودة وضع السياسات الملائمة ومدى التزام الحكومة بتنفيذ تلك السياسات فنجد ان البلدان العربية تنقسم على قسمين فمنها ما هو أقل من الصفر وأكبر منه بدءاً من أفضل البلدان العربية وهي الامارات

(1) حسين الطلافحة، التخطيط والتنمية في الدول العربية، سلسلة جسر التنمية، العدد 113، السنة الحادية عشر، المعهد العربي للتخطيط الكويت، 2012، ص 7.

العربية المتحدة بقيمة 1.63 نزولاً الى أدنى قيمة في الصومال -2.17، وبذا يكون متوسط التغيير للمدة نفسها في البلدان العربية هو -0.41 وهو أقل من المتوسط العالمي بقدر القيمة نفسها.

وهناك تسليم بدور المؤسسات (*) والتغيير المؤسسي في التنمية لارتباط النمو الاقتصادي المقترن بالتغييرات المؤسسية المناسبة (1). وعليه فان التغييرات المؤسسية الايجابية تصب في نهاية المطاف بما يحقق نتائج ايجابية لعملية التنمية من خلال التبدلات الحاصلة في المؤسسات. وهذا ما يستدعي النظر في المؤسسات العربية، فنجد بأن جودة المؤسسات العربية وقدرة الحكومات على وضع وتنفيذ سياسات ولوائح تنظيمية سليمة تسمح وتعزز دور القطاع الخاص، لا يختلف عن غيره من المؤشرات السابقة بل يقترب منه كثيراً. فمن خلال انخفاض جودة المؤسسات مع ضعف فاعلية الحكومة في التخطيط وتطبيق السياسات الملائمة وعدم جديتها في التنفيذ أحياناً، فذلك يؤدي الى ضعف دور الحكومة في توفير الخدمات العامة بما فيها الصحة والتعليم والمستوى الملائم للعيش الكريم، وهذا بدوره يؤدي الى انخفاض مؤشرات التنمية في تلك البلدان.

أما بالنسبة لسيادة القانون في البلدان العربية فنلاحظ أيضاً انقسام البلدان العربية الى نصفين لذلك المؤشر، فمنها ما هو سلبي ومنها ما هو ايجابي ويتراوح بين أعلى قيمة ايجابية بالنسبة لقطر بقيمة 0.63 الى أقل قيمة في الصومال -2.34 وبذا

(*) عُرفت المؤسسات على انها «جميع القيود التي يتعارف عليها المجتمع لحكم العلاقات المتبادلة بين أفراده بما في ذلك المؤسسات الرسمية وهي القوانين والتشريعات وكذلك المؤسسات غير الرسمية وهي الأعراف والتقاليد والعادات».

المصدر: حسين الطلافحة، مصدر سبق ذكره، ص 8.

(1) عماد الامام، المؤسسات والتنمية، سلسلة جسر التنمية، العدد 42، السنة الرابعة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، ص 2.

يتشكل متوسط التغير بالنسبة لجميع البلدان العربية بقيمة -0.38 وهي أقل أيضا من المتوسط العالمي. فيمثل غياب سيادة القانون أحد دوافع الاستبداد واخفاقات الحوكمة؛ حيث لا تزال قوانين مكافحة الإرهاب، وقوانين الطوارئ والمخاوف الأمنية بوجه عام تقدم ذرائع للاعتقال دون محاكمة، والتعذيب، ومحاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية. وبذا يكون القانون انتقائيا لفئات معينة وهي ما تتعارض ومصالح السلطة الحاكمة والحاشية التابعة لها، وبهذا الحال يزداد الوضع سوءً ويزداد التناحر يوماً بعد آخر.

وأخيراً وليس آخراً بالنسبة للمؤشر الأخير وسيطرة الحكومة على الفساد واستحواذ الدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة فنجد متوسط التغير -0.36 وهو أقل من المتوسط العالمي أيضاً، حيث ان الفساد المستشري في مؤسسات البلدان العربية يجعل منه وباءً ينهش في جسد الدولة.

ما يزيد الأمر سوءاً ان النخب الحاكمة لم تبذل أية محاولة جادة لمعالجة العوامل الكامنة التي تعرقل التقدم. فقد فشلت في فهم الحاجة إلى وضع أسس لسيرورة تخطيط تنموي قوية وواسعة النطاق، مصحوبة برصد حازم وتقويم محكم لنتائج التنمية؛ كما فشلت في فهم الحاجة إلى إنشاء نظام صارم للمساءلة يُمكّن التصدي بفعالية للفقر والظلم الاجتماعي. وبالطبع، لم تقدم الحلول التقنية المقترحة سوى القليل لمعالجة الفشل المزدوج للحوكمة والاقتصاد السياسي، الذي يمثل قلب المشكلة وجوهرها. وبذلك فشلت تدخلات التخفيف من حدة الفقر[1].

وخلاصة القول أن نموذج الدولة التنموية يتطلب خيارات صعبة لا تستطيع القيام بها سوى حكومة منتخبة شرعيا، ومتجاوبة، وقابلة للمساءلة. ومن المؤكد أنه لا توجد سياسة يرضي عنها الجميع في كل وقت. وبالتالي، فإن إدارة الصراع الاجتماعي حول الخيارات الصعبة أمر مهم لمصداقية واستدامة الدولة التنموية. وغني

(1) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير تحديات التنمية العربية 2011، مصدر سبق ذكره، ص 7.

عن البيان أن المشاركة الاستيعابية الشاملة للكافة في المؤسسات الاجتماعية والسياسية التي تعمل على تعبئة المصالح الجماعية والتعبير عنها (سواء كانت الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والاتحادات المهنية، أم جماعات المجتمع المدني) تعزز في نهاية المطاف من قدرة الدول على إدارة الصراع الاجتماعي[1].

2) **الفشل التنموي في البلدان العربية**

تقوم أحدى المؤسسات المتخصصة فيما يتعلق بأمن الإنسان وهي "الصندوق من أجل السلام" وهو مؤسسة مستقلة وغير حزبية تُعنى بالبحوث والدراسات المتعلقة بمواجهة النزاع العنفي وتعزيز الأمن المستدام بمقاربة نظرية تحاول من خلالها قياس أمن الإنسان في بلدان مختلفة من العالم، من خلال مجموعة من المؤشرات ذات الصلة بالموضوع وتصنفها بترتيب تدريجي تصف من خلالها أمن الإنسان في تلك البلدان، فيما اذا كانت هناك مخاطر تهدد أمنه واقعاً أو مخاطر تقف على الأبواب، أو فيما اذا كان الأمن الإنساني مستدام، ويشمل ذلك حوالي 177 دولة لعام 2011، وتلك المؤشرات طيلة المدة منذ العام (2005-2011). وهذا ما سنوضحه هنا بالنسبة الى البلدان العربية فيما يتعلق بقضايا أمن الإنسان والتهديدات التي يتعرض لها وذلك من خلال المؤشرات الاثني عشر التي يقدمها لنا الصندوق، فنجد بعض البلدان العربية – بشكلٍ عام – تحتل مراتب متقدمة في الترتيب التدريجي كدول أكثر فشلاً، كالصومال والسودان والعراق واليمن وهي البلدان التي تصنف – كما ورد سابقاً- على انها دول ذات دخل منخفض- باستثناء العراق الذي يصنف ضمن البلدان ذات الدخل المتوسط، انتهاءً ببلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية كالكويت والبحرين وقطر وعُمان وهي دول ذات دخل مرتفع، وتتوسطهما البلدان ذات الدخل المتوسط، وان التغيرات التي طرأت على تلك المؤشرات طفيفة تتضمن

---

(1) المصدر السابق نفسه، ص 13.

تغير ترتيب بعض البلدان بالنسبة الى الترتيب العالمي ويمكن أن نلاحظ ذلك من خلال الجدول (8) كما يلي:

الجدول (8): مؤشرات الدول الفاشلة للبلدان العربية لعام 2011

الضغوط السكانية المتزايدة	ضخامة حركة اللاجئين	موروثات الانتقام والسعي الدؤوب	الهجرة البشرية المستمرة والمتقطعة	التنمية الاقتصادية المتفاوتة	الفقر والتراجع الاقتصادي الشديد	شرعية الدولة	التدهور التدريجي للخدمات الحكومية	حكم القانون وانتهاك حقوق الإنسان	جهاز الأمن	ظهور النخب الحزبية	تَدَخُّل العوامل السياسية الخارجية	المجموع	الترتيب عربياً	الترتيب عالمياً
9.7	10	9.5	8.2	8.4	9.3	9.8	9.4	9.7	10	9.8	9.7	113.4	1	1
8.5	9.6	9.9	8.2	9.1	6.4	9.4	9	9.7	9.6	9.9	9.5	108.7	2	3
8.3	9	9	8.9	9	7	8.7	8	8.6	9.5	9.6	9.3	104.8	3	9
8.7	8.4	8.6	6.9	8.3	7.7	8.6	8.7	7.7	9.3	9.3	8.2	100.3	4	13
6.5	8.5	8.7	6.6	6.8	5.7	7	5.8	6.6	8.7	8.8	8	87.7	5	43
7.1	6.4	8.3	5.7	7.4	6.5	8.6	5.9	8.3	6.8	8	7.8	86.8	6	45
5.6	8.5	8.7	6.3	7.4	5.8	8.3	5.8	8.6	7.5	7.9	5.5	85.9	7	48
7.8	7.2	6.2	5.2	6.8	6	7.2	7.2	7	6.2	7.5	8.3	82.6	8	60
6.4	6.1	7.8	5.7	6.8	5.2	7.1	6.1	7.5	7.2	6.8	5.3	78	9	81
6.4	6.5	6.4	6.4	7.5	6	6.9	6.6	6.4	5.9	6.3	4.9	76.3	10	87
6	5.8	7.5	3.2	7	3.4	7.9	4.2	8.9	7.5	7.9	5.9	75.2	11	93
6.4	7.6	6.7	4.7	6.9	5.8	5.7	4.9	6.8	6	6.3	6.8	74.5	12	96
5.5	3.4	5.6	5.2	6.6	5	7.2	5.3	7.7	7	6.8	4.8	70.1	13	108
5.5	4.6	6	3.9	6.9	4.6	7.3	4.3	8.3	5.9	7	4.4	68.7	14	111
5.1	3.8	4.9	4.3	5.9	4	5.7	2.9	6.2	4.5	7.2	5	59.5	15	128
4.5	2.9	6.8	3.1	6	3.4	6.9	2.7	5.9	4.8	6.6	5.3	59	16	129
4.1	2.8	4.6	3	5.4	4.2	6.5	3.3	5.7	3	3.6	4.1	50.4	17	138
4.2	2.7	4.9	3.1	5	3.7	6	2.3	5	3	5	4.6	49.5	18	139
5.1	1.5	3	1.5	3	3.8	5.9	4.4	6.9	5.3	6.3	2.4	49.3	19	140
6.4	6.1	7	5.3	6.9	5.4	7.4	5.6	7.4	6.7	7.4	6.3	77.9	-	-
6.2	5.1	6.0	5.6	6.6	5.8	6.3	5.7	5.9	5.8	6.2	6.0	71.1	-	-

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مؤسسة صندوق من أجل السلام المتاحة على الموقع: www.fundforpeace.org

ان المؤشر الأول من مؤشرات الدول الفاشلة للعام 2011 والذي يمثل الضغوط الديمغرافية المتزايدة (*)، نجد بأن مجمل البلدان العربية تأخذ متوسطاً حسابياً للتغير قدره 6.4 بدءً بالصومال التي تأخذ أعلى قيمة 9.7 لأنها تصنف الأولى ليس على مستوى البلدان العربية فحسب وانما بالترتيب العالمي أيضاً بالإضافة الى السودان 8.5 انتهاءً بقطر وعُمان (4.2) و(5.1) على التوالي. اذ ان الصومال والسودان والعراق تحتل مراتب متقدمة جدا على ذلك التصنيف بينما نجد بلدان مجلس التعاون لبلدان الخليج العربية تحتل مراتب متأخرة من ذلك الترتيب.

ان ما ورد فيما يتعلق بذلك المؤشر لا يختلف كثيراً بالنسبة الى المؤشرات الأخرى للدول الفاشلة، ففيما يتعلق بالمؤشر الثاني والمتعلق بضخامة حركة اللاجئين أو النازحين داخليا (*). نجد بلداناً مثل الصومال والسودان والعراق واليمن ولبنان ترتفع فيها حركة المهاجرين الى خارج بلدانهم الى بلدان أكثر أمناً أو قد تكون الهجرة

(*) يمثل مؤشر الضغوط الديمغرافية المتزايدة بما يشكل تهديدا لنوعية حياة الانسان بسبب الضغوط الناجمة عن ارتفاع الكثافة السكانية النسبية وتأثيرها على الموارد للحفاظ على الحياة. وأنماط التوطن التي تؤثر على حرية المشاركة في الأشكال المشتركة للنشاط البشري والطبيعي بما في ذلك الاقتصادية، والنزاعات الحدودية.. الخ، كما يتعلق بارتفاع معدلات النمو السكاني أو انحراف توزيعات السكان، مثل "طفرة الشباب أو العمر" أو تفاوت معدلات النمو السكاني بشكل حاد بين الجماعات المجتمعية المتنافسة. أو الكوارث الطبيعية ونشوء المعاناة الإنسانية والحرمان، أو الضغوط الناجمة عن الأوبئة والمخاطر البيئية وتطوير البنية التحتية وغيرها.

Source: The Failed States Index ,Conflict Assessment Indicator: The Fund for Peace Country Analysis Indicators and Their Measures ، The Fund for Peace ،Washington D.C, 2011, p 6.

(*) اضطرار المجتمعات الى عمليات تهجير كبيرة نتيجة للعنف أو القمع العشوائي أو المستهدف، مما يتسبب في نقص الغذاء والمرض وانعدام المياه النظيفة، والمنافسة على الأرض، والاضطراب الذي يمكن أن يتحول إلى أكبر المشاكل الإنسانية والأمنية، سواء داخل البلدان وفيما بينها. ويشير هذا المؤشر إلى مغادرة اللاجئين أو الدخول الى البلاد.

Source: The Failed States Index, Op, cit, p 8.

داخلية الى مناطق أخرى – من البلد ذاته- أكثر استقراراً، من أجل الخلاص من الواقع المأساوي الغالب عليه العنف والارهاب والنزاع الذي قد يهدد حياتهم في تلك البلدان. بينما نجد بعض بلدان مجلس التعاون لبلدان الخليج العربية تتمتع ببعض الاستقرار وانخفاض نسبة المهاجرين، بل العكس تُعد بيئة مغرية نوعاً ما للوافدين من بلدان عربية وأجنبية أخرى للعمالة والاستقرار فيها.

غالبًا ما تتسبّب النزاعات والأزمات الأخرى بتهجير أعداد كبيرة من الناس من مكانٍ الى آخر داخل حدود بلدانهم. في نهاية 2008 بلغ عدد الأشخاص المهجّرين داخليا بسبب النزاعات أو انتشار أعمال العنف أو انتهاكات حقوق الإنسان عبر العالم ما يقارب 26 مليوناً (لجنة مراقبة الهجرة الداخلية)، وقد ظلت المنطقة العربية تشهد تزايد الهجرة السكانية الداخلية حتى بلغت أعداد المهجّرين داخلياً في نهاية 2008 عشرة ملايين، وهي أعلى مجموعه خلال سنوات العقد الماضي. أغلب هؤلاء المهجّرين مضى على تهجيرهم عقود من الزمن، أما المعلومات فقليلة ان لم نقل معدومة. جرى تهجير نحو 470 ألف شخص داخلياً خلال 2008 كان أغلبهم ضحية النزاع المسلح في العراق واليمن. أما حركة عودة المهجّرين فقد بلغت نطاقها الأوسع في العراق اذ ذكرت التقارير أن 167 ألفاً قد عادوا الى أراضيهم، وكذلك في اليمن اذ سُجلت عودة سبعين ألف شخص تقريباً. لكن من ناحية أخرى تجدّد النزاع في شمال اليمن أدى الى موجة جديدة من الهجرة الداخلية. وفي نهاية عام 2008 كان السودان هو البلد الذي شهد أكبر حركة هجرة داخلية في البلدان العربية وقد شملت هذه الحركة 4.9 مليون، يليه العراق 2.8 مليون، ثم الصومال 1.3 مليون؛ ومن أسباب الهجرة الداخلية انتهاكات حقوق الإنسان وانتشار العنف، والنزاعات المسلحة على خلفيات سياسية ودينية أو اثنية، فضلاً عن التنافس على الأرض والموارد الطبيعية القليلة والنادرة [1].

[1] باري ميركن، مصدر سبق ذكره، ص 17.

المؤشر الثالث يتعلق بموضوع موروثات الانتقام*، ان موروثات الثأر وغيرها تعود بعضها الى عادات وتقاليد عشائرية وتتمسك بها بعض الجماعات والطوائف في البلاد العربية كالصومال والسودان واليمن. وهي المتصدرة على ذلك المؤشر، بينما نجد بعض البلدان الخليجية تتمتع بقيم بسيطة كقطر وعُمان (4.9)،(3) على التوالي، لتشكل متوسطاً حسابيا قدره 7 ويلاحظ بأنها قيمة كبيرة.

ننتقل هنا الى المؤشر الرابع والمتعلق بالهجرة البشرية وهجرة الأدمغة المستمرة والمستدامة وهو أحد الظواهر المهمة وذات الصلة بموضوع الارهاب من جهة، والتنمية البشرية من جهة أخرى؛ لما تتمتع به هذه الفئة من التأثير في المجتمع العربي، من خلال التخطيط والنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي عموماً، ولاسيما فيما يتعلق بالتنمية البشرية سواء أكان بشكل مباشر أم غير مباشر والواقع الصحي والتعليمي في البلاد، وتعد البيئة العربية بيئة طاردة لهذه الكفاءات والأدمغة لأسباب مختلفة، منها ما يتعلق باستهداف تلك الطبقة عبر العنف والارهاب مما قد يعيق حياتهم الطبيعية كما يصبون لها لتحقيق ذاتهم ونشاطاتهم العلمية والمهنية.. الخ، أو تهميشهم واقصائهم سياسياً، وفي حالات أخرى قد يودي ذلك بحياتهم وعوائلهم؛ لذا فنجد المؤشر مرتفعاً في بعض بلدان المنطقة العربية كالصومال، السودان، العراق، واليمن وهي تتصف بظواهر العنف والارهاب وعدم استقرار أوضاعها الداخلية، بالرغم من ذلك نجد ان بعض بلدان المنطقة تأخذ قيماً بسيطة كبلدان الخليج والتي تتصف أوضاعها على انها أكثر استقرار من غيرها.

(*) يتعلق هذا المؤشر بموضوع موروثات الانتقام - وسعي مجموعة ما الى الظلم والذعر بما يتضمنه من تاريخ الجماعات الطائفية ونمط الأعمال الوحشية التي ارتكبت ضد جماعات طائفية من فئات محددة، بالإضافة الى الاستبعاد السياسي المؤسسي، ويشير الى أيضاً الى المجموعات المتضررة بسبب حرمانهم من الحكم الذاتي وتقرير المصير أو الاستقلال السياسي.

Source: The Failed States Index, Op, cit, p 9.

وحاولت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) من خلال الأبحاث الحديثة التي أجرتها تقدير حجم هجرة الأدمغة من البلدان العربية من الكادر الصحي، اذ أشارت التقديرات بان43.000 طبيب من بلدان المنطقة يعيشون في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فقط، أي أن واحداً من كل خمسة أطباء قد غادر البلدان العربية (1).

أما بالنسبة الى التنمية الاقتصادية المتفاوتة (*) ، فتتراوح بين أعلى قيم في البلدان الفقيرة ومنها السودان (9.1) وبين أدنى قيمة لعُمان، لتشكل قيمة البلدان العربية لذلك المؤشر (6.9). وكان من تبعات ضيق قاعدة إيرادات الدولة، وإيلاء جل الاهتمام إلى إنفاق المال العام في سبيل بقاء النخب الحاكمة في السلطة، عدم استثمار هذه البلدان بشكل كبير في تحسين بنيتها التحتية الإنتاجية والاجتماعية على حد سواء. ونتيجة لذلك لازالت شبكات النقل والاتصالات متخلفة، كما لا تزال المرافق الصحية والتعليمية رديئة النوعية وبعيدة عن متناول الكثيرين. وبالتالي، لم تتمكن البلدان الأقل نموًا من إحراز تقدم ملموس في تحقيق الأهداف التنموية للألفية ولن يتمكن أي منها، على الأرجح، من تحقيق أيًا من هذه الأهداف بحلول عام 2015؛ بل تسببت هشاشة السلام الاجتماعي والصراع والنزاع الداخلي المتقطع في بعض الأحيان في انتكاسات في المكاسب المحدودة التي كانت قد تحققت (2).

وعندما ننتقل الى مؤشر الفقر والتراجع الاقتصادي الشديد و/ أو القاسي(*)، نجد أن البلدان العربية قد نالت ما يكفي من التراجع في البلدان ذات الدخل

(1) باري ميركن، مصدر سبق ذكره، ص 19.

(2) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير تحديات التنمية العربية 2011: نحو دولة تنموية في العالم العربي، 2011، ص 64.

(*) مؤشر الفقر والتراجع الاقتصادي الشديد و/أو القاسي يقيس لنا استمرار نمط التدهور الاقتصادي التدريجي للمجتمع ككل مقاسا بنصيب الفرد من الدخل، الناتج القومي الإجمالي، والديون، ومعدلات وفيات الأطفال،

المنخفض والفقيرة، والعراق الذي يُصنف ضمن البلدان ذات الدخل المتوسط، والتي تعاني أساساً من اختلالات هيكلية ذات جذور عميقة ونقص الموارد، بالإضافة للنزاع والعنف وعدم الاستقرار كما في الصومال تعاني من مجاعات هالكة، والسودان والعراق واليمن التي تعاني من معدلات فقر مرتفعة، أما بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط فهي أفضل من سابقتها، بينما على النقيض من ذلك نجد بأن البلدان ذات الدخل المرتفع تعاني القليل جدا من وطأة الفقر بسبب ارتفاع مستوى دخل الفرد بسبب ارتفاع الناتج القومي الاجمالي المعتمد على تصدير النفط والغاز الطبيعي.

ننتقل الآن الى المجموعة الأخرى من مؤشرات الدول الفاشلة، حيث بإمكاننا القول انها تتعلق بإدارة الحكم وما يتعلق به، والتي تناولنا بعضها في موضوعٍ سابق من هذا المبحث. فالمؤشر الأول والمتعلق بنزع شرعية الدولة والفساد من قبل النخب الحاكمة ومناهضتها الشفافية والمساءلة، والتمثيل السياسي، وزعزعة الثقة الشعبية في العمليات والمؤسسات الحكومية، فشل الانتخابات مقاطعتها، والمظاهرات الجماهيرية والعصيان المدني، وعدم قدرة الدولة على جباية الضرائب، بروز حركات التمرد المسلحة ونمو عصابات الجريمة المرتبطة بالنخب الحاكمة[*]. فبلغت البلدان العربية

ومستويات الفقر، والفشل في الأعمال التجارية، الخ. بالإضافة الى الانخفاض المفاجئ في أسعار السلع الأولية، والإيرادات التجارية، أو الاستثمار الأجنبي. وانهيار أو انخفاض قيمة العملة الوطنية. فضلاً عن الصعوبات الاجتماعية الشديد المفروضة بموجب برامج التقشف الاقتصادي. ونمو الاقتصاديات الخفية، والزيادة في مستويات الفساد والصفقات غير المشروعة. ومجموعة التفاوتات الملحوظة.

Source: The Failed States Index, Op, cit, p 12.

(*) مؤشر نزع شرعية الدولة يقيس لنا الفساد من قبل النخب الحاكمة ومناهضتها الشفافية والمساءلة، والتمثيل السياسي، وكشف الفضائح، التحقيقات الصحفية، المحاكمة الجنائية أو الاجراءات المدنية. بالإضافة الى زعزعة الثقة الشعبية في العمليات والمؤسسات الحكومية، فشل الانتخابات مقاطعتها، والمظاهرات الجماهيرية والعصيان المدني، وعدم قدرة الدولة على جباية الضرائب، بروز حركات التمرد المسلحة ونمو عصابات الجريمة المرتبطة بالنخب الحاكمة.

متوسطاً حسابياً 7.4، يبدأ من أكثر الدول التي تفتقد للشرعية الكاملة كالصومال والسودان والعراق والتي تتسم بالضعف الكبير، الى أكثر الدول شرعية – بحسب تلك المؤشرات- وهي الكويت والأردن وعُمان.

أما بالنسبة لمؤشر التدهور التدريجي للخدمات العامة، بسبب عدم قيام الدولة بمهامها الأساسية التي تخدم الشعب، بما في ذلك عدم حماية المواطنين من الإرهاب والعنف وتوفير الخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم والصرف الصحي، والنقل العام.. الخ – وهو المؤشر الأكثر أهمية ذات الصلة بموضوع دراستنا – فان البلدان العربية بحسب مؤشرات الدول الفاشلة قد بلغت قيمة المؤشر 5.6، وبذلك نجد ان هناك تهديدات لأمن الإنسان العربي خصوصاً في المناطق الأكثر فقراً وذات الدخل المنخفض كما هو الحال في الصومال والسودان واليمن، والعراق أيضاً بوصفه بلداً يعاني من وطأة الاحتلال العسكري الأمريكي والارهاب والعنف ووجود الميليشيات المسلحة، بالرغم من اننا صنفاه فيما سبق من البلدان ذات الدخل المتوسط بسبب وجود الموارد النفطية، الا انه يعاني الكثير فيما يتعلق بواجبات الدولة من توفير الخدمات وعدم قدرتها على توفير الأمن بوجه الارهاب والعنف.

أما فيما يتعلق ببقية المؤشرات من ايقاف العمل بحكم القانون وانتهاك حقوق الإنسان على نطاق واسع، أجهزة الأمن تعمل بوصفها 'دولة داخل الدولة'، ظهور النخب الحزبية، فنجد ان البلدان العربية عموماً تبلغ فيه تلك المؤشرات قيماً مرتفعة أيضاً وهي (6.7)،(7.4)،(6.3) على التوالي.

وأخيراً وليس آخرا المؤشر المتعلق بتدخل دول أخرى أو جهات سياسية خارجية فاعلة (*). وقد نالت البلدان العربية نصيبها من ذلك عند قيمة (6.3)

(*) يشمل هذا المؤشر ما يتعلق بالانخراط في الأعمال العسكرية أو شبه العسكرية، سواء سرية وعلنية، في الشؤون الداخلية للدولة والتي تشكل خطرا، والدول وجماعات الهوية، أو الكيانات التي تؤثر على توازن القوى الداخلي

كمتوسط حسابي لمجمل البلدان العربية، تتراوح بين أعلى قيم لبعض البلدان كالصومال والسودان والعراق (9.7)،(9.5)،(9.3) على التوالي، الى أدنى قيم لبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية – كما هو الحال عليه في مؤشرات سابقة ، فان انخفاض ذلك المؤشر بشكل ملحوظ لتلك البلدان (2.4)،(4.1) لعُمان والامارات العربية المتحدة على التوالي، يعطي صورة نوعاً ما لضعف تأثير العوامل السياسية الخارجية على تلك الدول.

أو تسوية النزاع، والتدخل العسكري في الشؤون الإنسانية أو الاستراتيجية في نزاع داخلي أو من أجل تغيير النظام. بالإضافة الى التدخل من قبل القوى الاقتصادية الخارجية، بما في ذلك المنظمات المتعددة الأطراف، على نطاق واسع من خلال القروض، ومشاريع التنمية، أو المساعدات الخارجية، مثل دعم الميزانية الجارية، والسيطرة على الموارد المالية، أو الإدارة السياسة الاقتصادية للدولة، ونشوء التبعية الاقتصادية.

Source: The Failed States Index, Op, cit, p 20.

المبحث الثاني

واقع ومشكلات التنمية البشرية في البلدان العربية

أكد تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 2010 ان البلدان العربية قد حققت أداءً جيداً في مجال التنمية البشرية. وكان هذا أمراً متوقعاً، نظراً للاستثمارات الضخمة التي قامت بها أغلب البلدان العربية في الخدمات الأساسية، بالإضافة إلى التدني الشديد في مستوى المكونات الثلاثة الأساسية لدليل التنمية البشرية في سنة الأساس1970. غير أن الأمر يبدو مختلفاً ويفقد ذلك التحسن الكثير من بريقه إذا أخذنا نقطة انطلاق لاحقة للمقارنة، إذ يتحول معدل الزيادة في دليل التنمية البشرية إلى وتيرة أبطأ منذ عام 1990 [1]. اذ وصفت البلدان العربية بانها أكثر ثراءً منها نمواً. وأكد هذا الوصف الفجوة التي تفصل بين ثروات المنطقة والمستويات الحقيقية للتنمية البشرية فيها، ما يشير الى سلسلةٍ من الاخفاقات المتراكمة للسياسات المتبعة، التي غالباً ما أغفلتها التحليلات الاقتصادية التقليدية آنذاك [2]. فضلاً عن ذلك، تُظهر مقارنة البلدان العربية فرادى بغيرها من المناطق النامية المماثلة لها في مستويات الدخل، أن مستوى التنمية البشرية في البلدان العربية هو أدنى مما يمكن توقعه تبعاً لمستوى الدخل. ولمّا كان الحرمان البشري يشكّل مرآة عاكسة للتنمية البشرية، فليس من المستغرب أن ينخفض دليل الفقر البشري منذ تسعينيات القرن الماضي، وبخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي الغنية بالنفط. ومع ذلك، فإن دليل الفقر البشري لا يزال أعلى من المُتوقّع مقارنةً بالمناطق النامية الأخرى التي تتمتع بمعدلات مماثلة لمستوى متوسط دخل الفرد [3]. اذ يمتع حوالي 92٪ من سكان البلدان العربية

(1) البرنامج الانماني للأمم المتحدة، تقرير تحديات التنمية العربية 2011، مصدر سبق ذكره، ص 3.

(2) البرنامج الأمم المتحدة الإنماني والمكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، مصدر سبق ذكره، ص 99.

(3) البرنامج الانماني للأمم المتحدة، تقرير تحديات التنمية العربية 2011، مصدر سبق ذكره، ص 3.

بمتوسط دخل للفرد يُعد مقبولاً من ناحية الأمن الاقتصادي، الا ان معدل نمو الدخل قد اتصف بعدم الاستقرار، بمعنى التذبذب المرتفع؛ بسبب اعتماده على النمو المرتبط بأسعار النفط العالمية التي تتصف بمثل هذا التذبذب [1].

ان البلدان العربية لا تزال تتصف بالتباينات الحادة، ليس فيما يتعلق بمستويات التنمية الاقتصادية والبشرية فحسب، بل أيضاً فيما يتعلق بالتقدم الذي تم احرازه إزاء الأهداف التنموية المتفق عليها عالمياً، بما في ذلك القفزات المهمة في مجالي الصحة والتعليم؛ بيد ان هذه الصورة على العكس تماماً في الأقاليم الفرعية. فبينما خطت البلدان النفطية ذات الدخل المرتفع خطوات واسعة على طريق تحقيق هذا التقدم، من المرجح أن تخفق البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة وهي: جزر القمر، جيبوتي، وموريتانيا، والسودان، والصومال، واليمن، فضلاً عن العراق وفلسطين في تحقيق أغلب تلك الأهداف بحلول عام 2015. ويُعزى ذلك الى الصراعات والعنف التي لا تزال تسبب خسائر جسيمة مباشرة وغير مباشرة [2].

وقد تم تبني إطار تصنيفي ملائم؛ وذلك من أجل إجراء تحليل علمي ومنهجي لحالة التنمية في البلدان العربية على أساس تصنيفها بحسب مستوى التنمية البشرية فيها لعام 2011 إلى ثلاث فئات، كما موضح في الخريطة (2)، وهي تنمية بشرية مرتفعة ومرتفعة جدا وتضم بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهي (الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، المملكة العربية السعودية، الكويت، عُمان) بالإضافة إلى ليبيا ولبنان وتونس، وتنمية بشرية متوسطة وتضم (الأردن، الجزائر، مصر، فلسطين المحتلة، سوريا، المغرب، العراق) وتنمية بشرية منخفضة وتضم (اليمن،

(1) علي عبد القادر علي، ملاحظات حول تحديات الأمن الاقتصادي العربي في الدول العربية، سلسلة أوراق عمل 1003، المعهد العربي للتخطيط، الكويت – الكويت، 2009، ص 5.

(2) البرنامج الأمم المتحدة الانمائي وجامعة الدول العربية، تحديات التنمية البشرية في الدول العربية، الجزء (1)، مصدر سبق ذكره، ص 16 – 17.

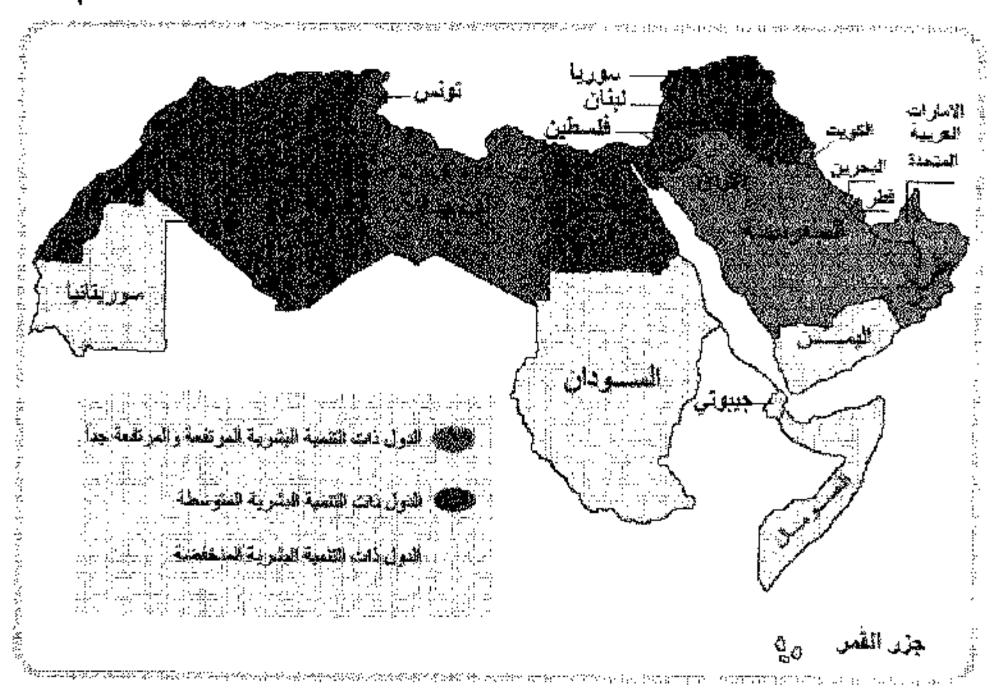
موريتانيا، جزر القمر، جيبوتي، السودان، الصومال). وكما هو موضح في الجدول (9).

الجدول (9): تصنيف البلدان العربية حسب مستوى التنمية البشرية لعام 2011

تنمية بشرية مرتفعة ومرتفعة جدا				تنمية بشرية متوسطة				تنمية بشرية منخفضة			
البلد	قيمة HDI	الترتيب عربياً	الترتيب عالمياً	البلد	قيمة HDI	الترتيب عربياً	الترتيب عالمياً	البلد	قيمة HDI	الترتيب عربياً	الترتيب عالمياً
الإمارات	0.846	1	30	الأردن	0.698	10	95	اليمن	0.462	17	154
قطر	0.831	2	37	الجزائر	0.698	11	96	موريتانيا	0.453	18	159
البحرين	0.806	3	42	مصر	0.644	12	113	جزر القمر	0.433	19	163
السعودية	0.77	4	56	فلسطين	0.641	13	114	جيبوتي	0.433	20	165
الكويت	0.76	5	63	سوريا	0.632	14	119	السودان	0.408	21	169
ليبيا	0.76	6	64	المغرب	0.582	15	130	الصومال	..	22	..
لبنان	0.739	7	71	العراق	0.573	16	132	..	..	..	..
عُمان	0.705	8	89	..	..	..	..	..	..	..	..
تونس	0.698	9	94	..	..	..	..	..	..	..	..

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2011، الأمم المتحدة، نيويورك، 2011، ص 135-138.

خريطة (2): تصنيف البلدان العربية حسب مستوى التنمية البشرية لعام 2011



المصدر: الخريطة من عمل الباحث.

أولاً: تحليل اتجاهات تطور التنمية البشرية في البلدان العربية

لقد شهد العالم تحسناً كبيراً في رفاهية الإنسان على مدى العقود الماضية ومنذ عام 1970، حتى في البلدان التي تعاني من أزمات اقتصادية، فاليوم أكثر من أي وقت مضى، يعيش أغلب الناس حياة أطول، من خلال زيادة متوسط العمر المتوقع بحوالي 9 سنوات، ويتمتعون بتحصيل علمي أعلى من خلال زيادة متوسط معرفة القراءة والكتابة بنسبة 20٪ من سكان العالم، أما ما يتعلق بمستوى المعيشة فارتفع متوسط دخل الفرد بمقدار 3.800 دولار أمريكي، كما يحصل الناس على المزيد من مستلزمات الحياة. وأدى كل هذا التقدم الى تعزيز قدرة الشعوب على اختيار قادتها والتأثير في القرارات العامة. وكل هذه المكاسب التي تحققت يعبر عنها بدليل التنمية البشرية. الا انه بالرغم من هذا التحسن العالمي المثيرة للإعجاب الا ان هناك تفاوتاً

بدرجة كبيرة، فالاختلافات في تحقيق التنمية البشرية في البلدان النامية مشابه لما في البلدان ذات الدخول المنخفضة والعالية [1].

ان البلدان العربية خلال مسيرته التنموية منذ الثلث الأخير من القرن المنصرم، قد حقق بعض الانجازات المهمة في الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ويتضح ذلك من خلال المؤشرات الاقتصادية والاداء التنموي للبلدان العربية، بالرغم من العديد من التحديات التي رافقت تلك المسيرة، والتي كانت وما زالت تقف عائقاً بوجه العملية التنموية، وقد تم تجاوز بعضٌ من تلك العقبات الى حدٍ ما، وما زال بعضها الآخر ماثلاً الى اليوم. ومن أهم تلك المؤشرات الرئيسة والتي تصب في صلب العملية التنموية هي مؤشرات التنمية البشرية، وكما جاءت في دليل التنمية البشرية الأول لعام 1990 وهي: مؤشر الصحة والمتمثل في متوسط سنوات العمر المتوقعة عند الولادة، ومؤشر التعليم والذي يشمل كلا البعدين متوسط سنوات الدراسة ومتوسط سنوات الدراسة المتوقعة، ومؤشر الدخل من خلال المستوى المعيشي اللائق، وسنستعرض بشيء من التفصيل تطور تلك الاتجاهات.

ارتفع متوسط دليل التنمية البشرية عالمياً خلال المدة (1990-2010)، بنسبة 18٪، (41٪ منذ عام 1970)، فكان ارتفاعه تعبيراً عن تحسن كبير في متوسط العمر المتوقع والالتحاق بالمدارس ومحو الأمية والدخل [2]. أما عربياً فقد أظهرت الاتجاهات الطويلة الأجل في أغلب البلدان العربية منذ عام 1970 تقدماً كبيراً في الدخل والصحة والتعليم، وهي الأبعاد التي يقيسها دليل التنمية البشرية. فمن بين

---

(1) George Gray Molina and Mark Purser, Human Development Trends since 1970: A Social Convergence Story, Research Paper 2010/02: Human Development Reports, United Nations Development Programme, June 2010, p1.

و البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2011، مصدر سبق ذكره، الاطار (2.1) ص 23.

(2) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2011، مصدر سبق ذكره، ص 24.

البلدان العشرة على صعيد العالم التي حققت أفضل أداء منذ عام 1970 في دليل التنمية البشرية، كانت من بينها خمسة بلدان عربية كانت عُمان الأسرع تقدماً منجزاً، تلتها السعودية في المرتبة الخامسة، تونس في المرتبة السابعة، الجزائر في المرتبة التاسعة، وأخيراً المغرب في المرتبة العاشرة، وهذا ما يُشير اليه الجدول (10). أما البدان العربية التي من بين أسرع عشرة بلدان في العالم حققت تقدماً في العناصر غير المرتبطة بالدخل كانت عُمان، السعودية، ليبيا، الجزائر، وتونس واحتلت تلك البلدان الترتيب (1، 3، 4، 5، 6) على التوالي، ومعظم التقدم الذي أحرزته جميع هذه البلدان يعود الى التحسن في الصحة والتعليم. في حين لم تُسجل البلدان العربية تقدماً ضمن أسرع عشرة بلدان بالنسبة لمؤشر الدخل فقط من دليل التنمية البشرية.

الجدول (10): البلدان الأسرع تقدماً في دليل التنمية البشرية للمدة (1970-2010)

الترتيب	التحسن في دليل التنمية البشرية	التحسن في العناصر غير المرتبطة بالدخل	التحسن في الدخل
1	عُمان	عُمان	الصين
2	الصين	نيبال	بوتسوانا
3	نيبال	السعودية	كوريا الجنوبية
4	إندونيسيا	ليبيا	هونغ كونغ / الصين
5	السعودية	الجزائر	ماليزيا
6	جمهورية لاو الديمقراطية	تونس	إندونيسيا
7	تونس	ايران	مالطة
8	كوريا الجنوبية	إثيوبيا	فيتنام
9	الجزائر	كوريا الجنوبية	موريشيوس
10	المغرب	إندونيسيا	الهند

المصدر: البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2010، الأمم المتحدة، نيويورك، 2010، ص 29.

بلغ مؤشر دليل التنمية البشرية في البلدان العربية مستوى 0.641 في عام 2011، بينما نجده في بعض الأقاليم النامية الأخرى المشابهة في الخصائص الهيكلية للوطن العربي كمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادي، ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي أعلى من ذلك فقد بلغ لكلٍ منهما (0.671)،(0.731) على التوالي، في حين بلغ أعلى من مستوى جنوب آسيا وافريقيا جنوب الصحراء، عموماً يبقى أدنى من المتوسط العالمي البالغ 0.682، وهذا ما يوضحه الجدول (11).

شهد مؤشر دليل التنمية البشرية ارتفاعاً ملحوظاً بين عامي 1980-2011، اذ ارتفع من 0.444 في عام 1980 الى 0.641 في عام 2011 وان الزيادة في قيمة دليل التنمية البشرية بلغت 0.200، أي ما نسبته 31٪، وهذه الزيادة أكبر بكثير من الزيادة في المتوسط العالمي البالغ (18٪)، كما انها نسبة كبيرة بالمقارنة مع بعض الأقاليم والمناطق الأخرى، الا انها تبقى أقل من بلدان جنوب وشرق آسيا.

الجدول (11): اتجاهات تطور مؤشر التنمية البشرية في البلدان العربية للمدة (2011-1980)

الزيادة المتحققة (2011-1980) (%*)	الزيادة المتحققة (2011-1980) قيمة	2011	2010	2005	2000	1995	1990	1985	1980	مجموعة الدول
15	0.125	0.815	0.814	0.796	0.773	0.748	0.729	0.708	0.690	تنمية بشرية مرتفعة ومرتفعة جدا
33	0.210	0.630	0.625	0.587	0.548	0.517	0.480	0.450	0.420	تنمية بشرية متوسطة
30	0.140	0.456	0.453	0.422	0.383	0.363	0.347	0.334	0.316	تنمية بشرية منخفضة
31	0.280	0.641	0.639	..	0.578	..	0.516	.	0.444	البلدان العربية
										الأقاليم والمناطق الأخرى
36	0.240	0.671	0.666	0.622	0.581	..	0.498	..	0.428	شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادي
20	0.150	0.731	0.728	0.703	0.680	..	0.624	..	0.582	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
35	0.190	0.548	0.545	0.510	0.468	..	0.418	.	0.356	جنوب آسيا
22	0.100	0.463	0.460	0.431	0.401	..	0.383	..	0.365	افريقيا جنوب الصحراء
18	0.120	0.682	0.679	0.660	0.634	..	0.594	..	0.558	العالم

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

(1) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2011، الأمم المتحدة، نيويورك، 2011، ص 135-138.

(2) قاعدة بيانات برنامج الامم المتحدة الانمائي المتاحة على الموقع: www.undp.org.

ملاحظة: (*)، (**) الزيادة المتحققة تم احتسابها من قبل الباحث وفقاً للمعادلات الآتية:

الزيادة المتحققة (قيمة)= قيمة دليل التنمية البشرية في عام 2011- قيمة دليل التنمية البشرية في عام 1980.

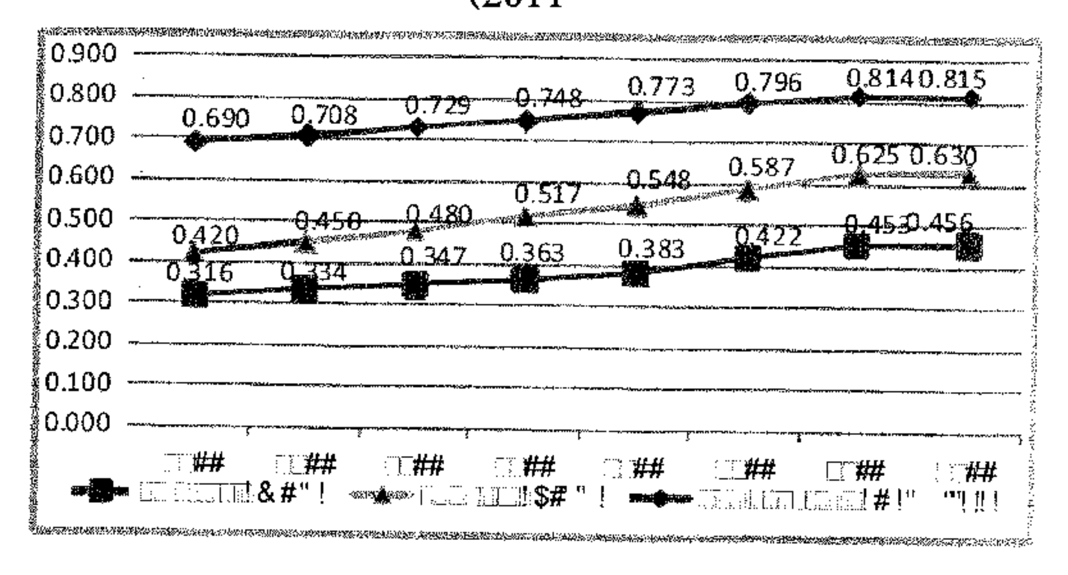
الزيادة المتحققة (٪)= (قيمة دليل التنمية البشرية في عام 2011- قيمة دليل التنمية البشرية في عام 1980) * 100.

هناك تباين في مستويات التنمية في البلدان العربية عموماً، وفيما يتعلق بالتنمية البشرية خصوصاً، واعتماداً على تصنيفنا للبلدان العربية بحسب مستوى التنمية البشرية نجد بأن مؤشر دليل التنمية البشرية في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة والمرتفعة جداً قد بلغ 0.815 في عام 2011، بينما كان 0.690 في عام 1980 محققة بذلك زيادة قدرها 0.125 أي ما نسبته 15٪. حققت تونس أكبر زيادة في قيمة الدليل بنسبة (35٪) لتصل الى 0.698، ومن جهة أخرى نجد بان أقل زيادة أحرزتها الكويت 0.070 أي 9٪ فقط. تصدرت البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة والمرتفعة جدا دولة الامارات العربية التي بلغت قيمة دليل التنمية البشرية فيها 0.846 لتحتل المرتبة الأولى عربياً والثلاثون عالمياً، تليها قطر والبحرين (0.831)،(0.806) على التوالي، نزولاً الى تونس التي بلغ فيها الدليل 0.698، وهي التاسعة عربياً والرابعة والتسعون عالمياً.

أما البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة فقد أحرزت تقدماً بين عامي (1980-2011) تمثل بزيادة بلغت 0.210 في قيمة دليل التنمية البشرية وهي أكبر زيادة متحققة بالمقارنة مع البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة والمرتفعة جدا، والبلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة، اذ بلغت نسبة الزيادة 33٪، بذلك بلغ دليل التنمية البشرية 0.630 في عام 2011، بينما لم يتعد حدود 0.420 في عام 1980. فيتراوح دليل التنمية البشرية بين ما حققته الأردن التي بلغ فيها 0.698 في عام 2011، وبين العراق 0.573 للعام ذاته. أما أكبر انجاز فكان من نصيب المغرب التي انجزت زيادة بين عامي (1980-2011) قدرها 0.220 أي ما نسبته وهي 38٪ وهي ليست اعلى نسبة زيادة بالنسبة للبلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة فحسب، بل على مستوى جميع البلدان العربية.

تُعد المجموعة الثالثة من البلدان العربية وهي البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة أسوأ حالاً من سابقاتها، اذ سجلت في دليل التنمية البشرية 0.456 في عام 2011، بعدما كانت 0.316 في عام 1980، وبذلك فان التحسن في الدليل 0.140، أي ما نسبته 30٪ وهي ضعف الزيادة في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة والمرتفعة جداً، الا انها تبقى أقل من الزيادة في البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة. فعلى العموم ما زال مستوى التنمية البشرية في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة أدنى من جميع المناطق الأخرى في العالم حتى افريقيا جنوب الصحراء. يُنظر الشكل (6).

الشكل (6): اتجاهات تطور دليل التنمية البشرية في البلدان العربية للمدة (1980-2011)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (10).

يكشف لنا واقع التنمية البشرية في البلدان العربية عن وجود فجوة متنامية بين مؤشرات واتجاهات التنمية البشرية في البلدان العربية، مقارنة بدول متقدمة وحتى أخرى نامية، بالرغم من الموارد المالية الكبيرة المتاحة، مما يعني وجود خلل قائم ومتنامٍ

في الأداء الاقتصادي [1]. وهذا الخلل حاصل في الأساس من اختلالات بنيوية في الاقتصادات العربية، والتي تطرقنا لها في المبحث السابق.

تلك هي اتجاهات تطور مؤشر دليل التنمية البشرية للمدة (1980-2011)، أما فيما يتعلق بتحليل اتجاهات المؤشرات الفرعية المكونة لدليل التنمية البشرية، وهي: مؤشر الصحة، مؤشر التعليم، ومؤشر الدخل فنتناول كلٍ منها بإيجاز كما يأتي:

1) الواقع الصحي في البلدان العربية ومؤشراته

أكدت منظمة الصحة العالمية ان تحسين الصحة أمر حيوي لمعافاة الإنسان، كما انه عنصر أساسي لكل انسان بان يتمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه. والتغطية الشاملة هي أفضل طريقة لبلوغ ذلك الحق. وان حفظ الصحة وتعزيزها تمثل عنصراً أساسياً من أجل ضمان تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة. وهي تُسهم في تحقيق نوعية حياة أفضل، وكذلك تحقيق الأمن والسلام الاجتماعيين [2]. كما ان هناك توافق على ان الصحة تعد ركناً أساسياً من أركان التنمية البشرية؛ لأنها نقطة الارتكاز التي يقوم عليها النشاط الإنساني. كذلك تمثل عنصراً جوهرياً لأمن الإنسان، لأن البقاء والحماية من المرض هما في صلب مفاهيم الرفاه البشري؛ فالصحة الجيدة هي التي تمكن المرء من الاختيار والتمتع بالحرية واحراز التقدم. أما تردّي الصحة فإنه يقوّض هذه القدرات الإنسانية الأساسية وقد يسفر عن انتكاسات كارثية للأفراد والجماعات والاقتصادات. من هنا تتداخل الصحة وتترابط مع مقومات أمن الإنسان

---

(1) محمد أزهر السماك و لطيف محمد عبد الله عليا، جغرافية البلدان العربية: دراسة اقليمية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمّان، 2011، ص 325-326.

(2) منظمة الصحة العالمية، التقرير الخاص بالصحة في العالم: تمويل النظم الصحية السبيل الى تغطية شاملة، الأمم المتحدة، جنيف، 2010، ص 18.

الأخرى في المجالات السياسية والاقتصادية والبيئية والغذائية، ومن ثم ينبغي تناولها بكلياتها الشاملة [1].

تُعد الصحة هدفاً حيوياً ومهماً لتحقيق أمن الإنسان، تؤثر فيه عوامل قد لا ترتبط بالصحة بشكل مباشر، وهي أيضاً من العوامل الجوهرية التي تترك أثراً كبيراً في أمن الإنسان، ومن هذه العوامل غياب الروابط بين القطاعات التي تساعد على ادخال المحددات الصحية غير المباشرة في المعادلة؛ حيث لا تعترف الأنظمة الصحية العربية بدور بعض العوامل، مثل جودة التعليم وشموليته، وتمكين المرأة، ومقتضيات الانصاف الاجتماعي والاقتصادي. كما تظهر بوضوح التوجه العقلي اللازم للتعامل مع عوامل رئيسية مثل النوع الاجتماعي والطبقة الاجتماعية والهوية والاثنية، وهي العناصر التي تترك آثاراً واضحة في الأوضاع الصحية وأمن الإنسان، ناهيك عن التفاوت في تقديم الرعاية الصحية وتمويلها. وغالباً ما يكبلها العجز البيروقراطي، وتدني القدرات المهنية، ونقص التمويل؛ مع تعاظم الأخطار الصحية، كما يظهر بأن هناك تفاوتاً في مجال الصحة بين بلد وآخر وفي داخل البلد الواحد أيضاً، بالإضافة لاستمرار الممارسات الصحية الضارة المتجذرة في أعماق الممارسات والعادات والموروثات الاجتماعية، في التسبب بتدهور المستويات الصحية، ولا سيما بين النساء[2].

اما بالنسبة لتطور المؤشرات الصحية في البلدان العربية فقد حققت تطوراً ملحوظاً، اذ شهدت سنوات العمر المتوقع عند الولادة تحسناً منذ عام 1970، عالمياً ارتفع متوسط سنوات العمر المتوقعة عند الولادة بما يقارب عشر سنوات، من 59.4

([1]) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، مصدر سبق ذكره، ص 145.

([2]) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، مصدر سبق ذكره، ص 14.

سنة في عام 1970، الى 69.8 سنة في عام 2011، أما عربياً فقد ارتفع متوسط سنوات العمر المتوقعة من 53.8 سنة في عام 1970، الى 69.9 سنة في عام 2011 أي بما يقارب 16 سنة، وبذلك فإن البلدان العربية قد حققت الظروف المساعدة لإطالة عمر الإنسان العربي، بالمقارنة مع المتوسط العالمي، ومع منطقة جنوب آسيا وافريقيا جنوب الصحراء، الا انها تبقى أقل من المناطق والأقاليم الأخرى كأعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED)، أو حتى بلدان شرق آسيا وبلدان أمريكا اللاتينية، كما يشير الجدول (12).

ومن المؤكد ان هذا التحسن في متوسط العمر المتوقع لم يكن بنفس المستوى في جميع البلدان العربية فهناك تفاوتٌ بين دولةٍ وأخرى، فقد بلغ في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة والمرتفعة جدا 74.8 سنة، ومؤشر الصحة 0.865 في عام 2011، في حين كان 59 سنة في عام 1970، ومؤشر الصحة 0.617، مسجلةً بذلك أعلى تغير في دولة قطر بواقع 78.4 سنة في عام 2011. أما بالنسبة للبلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة فقد بلغ متوسط العمر المتوقع 72.8 سنة في عام 2011، ومؤشر الصحة 0.833 بعدما كانت 55.6 سنة في عام 1970، ومؤشر الصحة 0.561، وبذلك حققت نجاحاً لا بأس بهِ.

الجدول (12): اتجاهات مؤشر الصحة في البلدان العربية للمدة (1970-2011)

البلد أو المؤشر/ السنة	1970	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2011
البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة والمرتفعة جداً	0.62	0.72	0.76	0.8	0.82	0.84	0.85	0.86	0.87
البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة	0.56	0.64	0.69	0.74	0.78	0.8	0.81	0.83	0.83
البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة	0.38	0.46	0.5	0.52	0.53	0.56	0.59	0.61	0.62
البلدان العربية	0.53	0.62	0.67	0.7	0.73	0.75	0.77	0.78	0.79
العالم	0.62	0.68	0.7	0.72	0.73	0.74	0.76	0.78	0.79
OECDأعضاء منظمة	0.8	0.85	0.86	0.88	0.9	0.91	0.93	0.95	0.95
شرق آسيا وجزر المحيط الهادي	0.64	0.71	0.73	0.76	0.77	0.79	0.81	0.82	0.83
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	0.63	0.7	0.73	0.76	0.79	0.81	0.83	0.85	0.86
جنوب آسيا	0.45	0.56	0.58	0.61	0.64	0.67	0.69	0.72	0.72
افريقيا جنوب الصحراء	0.39	0.44	0.46	0.47	0.46	0.47	0.49	0.54	0.54

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البرنامج الانمائي للأمم المتحدة المتاحة على الموقعwww.undp.org :

أما البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة فلا يزال متوسط العمر المتوقع منخفضاً، بالرغم مما قطعته تلك البلدان من شوط مهم في الوصول الى متوسط عمر

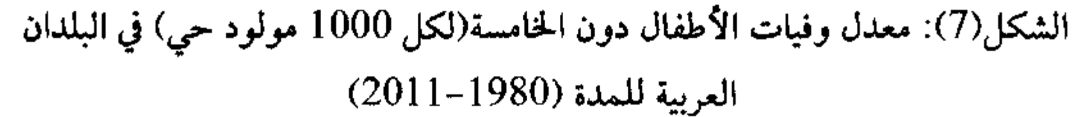
متوقع 59.3 سنة في عام 2011، بعدما كان متوسط عمر الإنسان 43.9 سنة في عام 1970، الا انها تبقى الأدنى بالمقارنة مع جميع مناطق العالم الأخرى فيما عدا افريقيا جنوب الصحراء. وهذا ما يتضح من خلال الجدول (13).

الجدول (13): اتجاهات متوسط العمر المتوقع في البلدان العربية للمدة (1970-2011)

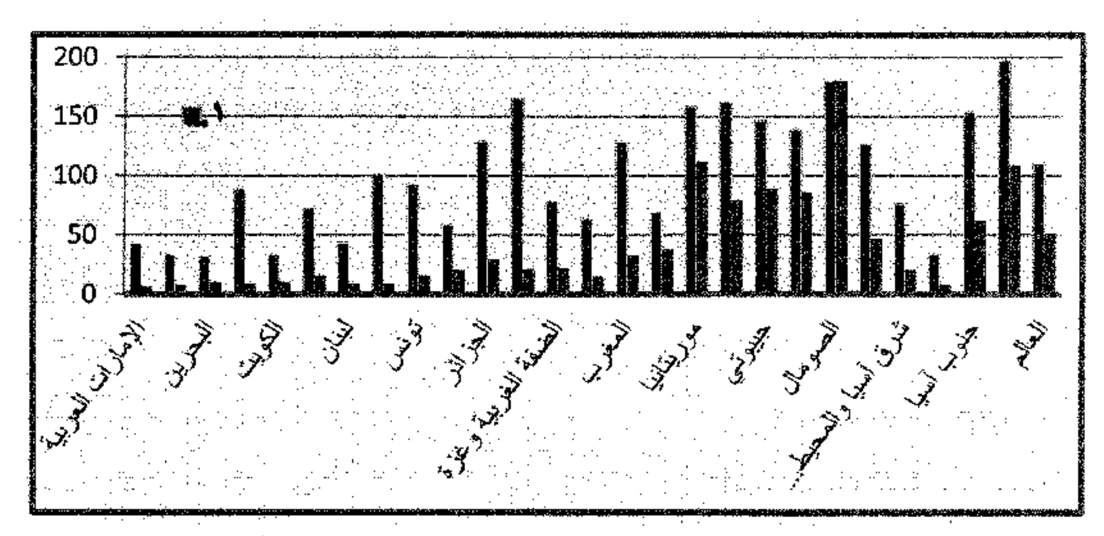
البلد أو المؤشر/ السنة	1970	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2011
البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة والمرتفعة جدا	59	65.7	68.4	70.6	72.1	73.2	73.9	74.7	74.8
البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة	55.6	60.9	63.6	67.2	69.4	70.8	71.6	72.6	72.8
البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة	43.9	49	51.5	52.7	53.8	55.7	57.4	58.9	59.3
البلدان العربية	53.8	59.6	62.2	64.6	66.3	67.7	68.7	69.7	69.9
العالم	59.4	62.9	64.2	65.3	66.2	67.1	68.3	69.6	69.8
أعضاء منظمةOECD	71	73.7	74.8	75.8	76.8	77.9	79.1	80	80.2
شرق آسيا وجزر المحيط الهادي	60.5	64.8	66.5	67.9	69	70	71	72.2	72.4
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	60	64.4	66.4	68.2	70	71.6	72.9	74.2	74.4
جنوب آسيا	48.8	55.2	56.8	58.7	60.4	62.2	64	65.6	65.9
افريقيا جنوب الصحراء	44.5	48.1	49.3	49.5	49.2	49.5	51.3	54	54.4

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البرنامج الانمائي للأمم المتحدة المتاحة على الموقع www.undp.org

أما بالنسبة لمعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)، فقد انخفض المعدل العالمي عموماً من 141 طفل في عام 1970 الى 51 طفل في عام 2011، أما عربياً فكان التحسن أكبر من ذلك. فقد كان معدل وفيات الأطفال 186 طفل بين كل 1000 مولود حي في عام 1970، فاصبح 47 طفل وذلك في عام 2011. فعلى صعيد البلدان العربية أفضل تحسن محرز حققته عُمان وذلك ببلوغها 9 طفل في عام 2011 بعدما كان 324 طفل في عام 1970. في حين لم تحرز بعض البلدان العربية سوى تحسناً بسيطاً وعلى وجه التحديد البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة، ومنها الصومال التي لم تحقق تحسن على الاطلاق فما زالت وفيات الأطفال عند 180 طفل، وتعد هذه وهي أعلى نسبة على المستوى العربي، بل وعلى المستوى العالمي أيضاً؛ بسبب الأوضاع الإنسانية والصحية المزرية، يُنظر الشكل :(6)



الشكل(7): معدل وفيات الأطفال دون الخامسة(لكل 1000 مولود حي) في البلدان العربية للمدة (1980-2011)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البرنامج الانمائي للأمم المتحدة المتاحة على الموقع: www.undp.org

2) الواقع التعليمي في البلدان العربية ومؤشراته

التعليم هو حق انساني أساسي وغاية في حد ذاته، وهو وسيلة مهمة لتحسين الرفاه من خلال تأثيره على الإنتاجية والجوانب الحياتية الأخرى، كالصحة وغيرها [1]. فالتعليم يؤثر في المجتمع ويتأثر به في الوقت نفسه في علاقة جدلية قوية. كما انه من أهم أسس النمو الاقتصادي، بل هو محدد رئيسي له؛ لأنه يستمد موارده ومدخلاته من النمو الاقتصادي والثقافي في المجتمع [2]. بالإضافة الى انه يهيئ الأفراد للانخراط في سوق العمل والتمتع بمؤهلات منتجة ومبدعة [3].

حققت البلدان العربية تحسناً ملحوظاً الى حدٍ ما في مستويات التعليم في البلدان العربية عموماً، فقد بلغ مؤشر التعليم في البلدان العربية 0.511 لعام 2011، بعدما كان 0.25 في عام 1980، الا انه يبقى أدنى من المتوسط العالمي البالغ 0.61 لعام 2011، بالإضافة الى انه لم يكن بمستوى ما أحرزته بعض المناطق النامية الأخرى كبلدان امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والبلدان المتقدمة أيضاً كأعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED).

بالرغم من ارتفاع نسبة الامية في غالبية البلدان العربية الا ان انها حققت تحسناً في مؤشر التعليم. الا انه لم يكن بالمستوى نفسه في جميع البلدان، فقد حققت البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة والمرتفعة جدا في عام 2011، أعلى مستوى بالنسبة للبلدان العربية الأخرى، اذ بلغ مؤشر التعليم 0.665 محققةً بذلك مستوى أعلى مما

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة، نيويورك، 2002، ص 6.

(2) برنامج الامم المتحدة الانمائي و مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، تقرير المعرفة العربي للعام 2010/ 2011، الجزء الأول: التقرير العام، دبي، 2011، ص 20.

(3) برنامج الامم المتحدة الانمائي و مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، تقرير المعرفة العربي للعام 2009، دبي، 2009، ص 4.

هو عليه في عام 1980 عندما كان 0.40، في حين ان البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة حققت مستوى أدنى من سابقتها، فقد بلغ مؤشر التعليم فيها 0.581 لعام 2011، أما البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة فبالرغم مما حققته من تحسن في مؤشر التعليم الا انها تبقى متدنية فوصل مؤشر التعليم الى 0.317 لعام 2011 بعدما كان 0.109 في عام 1980. وهذا ما يعكسه الجدول (14).

الجدول (14): مؤشر التعليم في البلدان العربية للمدة (1980- 2011)

البلد أو الاقليم / السنة	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2011
البلدان ذات التنمية المرتفعة والمرتفعة جداً	0.40	0.47	0.51	0.56	0.61	0.64	0.67	0.67
البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة	0.28	0.34	0.39	0.43	0.48	0.54	0.58	0.58
البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة	0.11	0.13	0.15	0.2	0.24	0.29	0.32	0.32
البلدان العربية	0.25	0.31	0.35	0.39	0.44	0.49	0.52	0.52
OCED منظمة أعضاء	0.72	0.74	0.78	0.83	0.86	0.89	0.9	0.9
شرق آسيا وجزر المحيط الهادي	0.37	0.4	0.43	0.48	0.53	0.57	0.61	0.61
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	0.46	0.5	0.53	0.57	0.62	0.65	0.69	0.69
جنوب آسيا	0.23	0.27	0.31	0.34	0.36	0.42	0.45	0.45
افريقيا جنوب الصحراء	0.25	0.28	0.31	0.35	0.36	0.4	0.43	0.43
العالم	0.44	0.47	0.49	0.52	0.55	0.59	0.61	0.61

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البرنامج الانمائي للأمم المتحدة المتاحة على الموقع: www.undp.org

اذ ان التوسع في التعليم لا زال منقوصاً بسبب ارتفاع معدلات الأمية، خاصةً في بعض البلدان العربية ذات التنمية البشرية المنخفضة، خصوصاً بين الإناث، واستمرار حرمان بعض الأطفال من حقهم في التعليم الأساسي، وتدني نسب الالتحاق بالمراحل الأعلى من التعليم النظامي [1]. فقد قدرت منظمة اليونسكو بان نسبة الأمية بين السكان في سن 15 سنة فأكثر في المنطقة العربية بنسبة 29٪، أي ما يعادل 58.36 مليون أمي وأمية مقارنة بالمتوسط العالمي والبالغ 16٪، والبلدان النامية 20٪ وبلدان أمريكا اللاتينية 9٪، وبلدان شرق آسيا 7٪. أما على صعيد البلدان العربية فتقع مصر ضمن البلدان العشرة الأولى في العالم من حيث عدد الأميين الكبار والبالغ عددهم 17 مليون، أي ثلث السكان الراشدين، ويتراوح عدد الأميين الكبار في كلٍ من الجزائر والمغرب والسودان واليمن بين (5- 10) ملايين نسمة. وتقل نسبة القراءة بين الكبار عن 60٪ في موريتانيا والمغرب والسودان واليمن. ولكنها تزيد عن ذلك بكثير لتقارب حتى 90٪ في معظم بلدان الخليج العربي، وكذلك في الاردن، ولبنان، وفلسطين المحتلة. وهذه النسب المرتفعة تُشكل أكبر التحديات التي تواجه تمكين وتوسيع قدرات الشباب العربي التي تُقدر نسبتهم 13٪ من مجمل الشباب العربي [2].

بالرغم من التوسع الكبير في التعليم في جميع البلدان العربية تقريباً، لا تزال ثمة تحديات كبيرة تتعلق بالالتحاق في التعليم. فعلى الرغم من ان انجازات التنمية البشرية عالية في البلدان العربية منذ عام 1975 وذلك وفقاً للمعايير العالمية الا انها تأثرت سلبياً بمكون التعليم في دليل التنمية البشرية. وتشير هذه الحقائق بشكل واضح الى

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنماني والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة، نيويورك، 2003، ص 3.

(2) برنامج الامم المتحدة الانماني و مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، تقرير المعرفة العربي للعام 2010/ 2011، مصدر سبق ذكره، ص 24.

وجود تحدي يتعلق بإصلاح التعليم [1]. اذ يُعد تردي نوعية التعليم من أخطر المشكلات التي تواجه النظام التعليمي في معظم البلدان العربية [*]، لأنه يقوض واحداً من أهم الأهداف الأساسية للتنمية البشرية، وهو تحسين نوعية حياة البشر واثراء قدرة المجتمعات. كما يواجه تحديات في المكونات الرئيسة للنظام التعليمي التي تضم السياسات التعليمية، والمدرسين، وشروط عمل المربين، والمناهج الدراسية ومنهجيات التعليم [2]. بالإضافة الى افتقار المتعلمين للقدرات الأساسية للتعلم الذاتي وملكات النقد والتحليل والابداع، وهي ضرورات لا غنى عنها لاكتساب المعرفة، كما تعاني أيضاً من قلة التركيز على الفروع العلمية والتكنولوجية في مسارات التعليم العربي [3]. وهذا يعود الى ضآلة انفاق البلدان العربية على تطوير البحث العلمي، وهو ما أدى الى قلة براءات الاختراع، وقوّض الابتكار والابداع بالمقارنة مع البلدان والأقاليم الأخرى في العالم، وبالتالي عدم تحقيق بنية اقتصادية قائمة على المعرفة [4]، بالرغم من امتلاك البلدان العربية موارد بشرية قادرة، وبإمكانه أن يُكرس موارد مالية

([1]) برنامج الأمم المتحدة الانمائي وجامعة الدول العربية، تحديات التنمية البشرية في الدول العربية، الجزء (1)، مصدر سبق ذكره، ص 48-49.

([*]) قدم البنك الدولي في هذا الشأن دعوة للبلدان النامية – ومنها البلدان العربية- الى تغيير في نظامها التعليمي والتحول من النظام التقليدي الى النظام الحديث أو ما أسمته بـ " التعليم مدى الحياة ". للمزيد يُنظر في ذلك:

World Bank, Lifelong Learning in the Global Knowledge Economy: Challenges for Developing Countries, A World Bank Report, Washington, D.C, 2003.

وقد سبقت دعوة البنك الدولي بأكثر من 1400 سنة دعوة الرسول محمد (صل الله عليه واله وسلم) بقوله: "اطلب العلم من المهد الى اللحد".

([2]) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003، مصدر سبق ذكره، ص 3.

([3]) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004: نحو الحرية في البلدان العربية، نيويورك، 2004، ص 91.

([4]) مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية، بيروت، 2012.

لذلك [1]. ومن هنا تتضح العلاقة بين التعليم واتجاهات البطالة، اذ ان المستويات التعليمية للأفراد وما يتصل بها من مهارات وتدريب، لها علاقة مباشرة بانخفاض مستويات البطالة بجانب علاقتها مع معدلات الأجور، خاصة بين العمال غير المهرة، الأمر الذي يؤكد علاقة التدريب والتأهيل والتعليم بزيادة الأجور فضلا عن توفير حظ أكبر للحصول على العمل المناسب [2]. فمن خلال ذلك يتجلى الدور الذي تلعبه التنمية البشرية في الحد من مشكلة البطالة بفعل دور التعليم في زيادة عدد الأيادي العاملة الماهرة وبما يتطلبه سوق العمل. ولكن ذلك يتطلب توفير البيئة الاقتصادية المناسبة وبما يستوعب زيادة الأيدي العاملة الماهرة المتعلمة والمدربة في سوق العمل في اقتصاد قادر على توفير المزيد من الوظائف.

وبالرغم من ذلك فان هناك من يرى بان أحد الأسباب الكامنة وراء مشكلة بطالة الشباب في البلدان العربية هو شيوع التعليم، فقد شهد البلدان العربية بين عامي 1980 و 2000 ارتفاع معدل سنوات الدراسة من 1.6 في سنة 1960 إلى 5.8 في سنة 1999 وهو أعلى ارتفاع، مما أنتج أجيالاً جديدة من العاملين ذكوراً وإناثاً هي الأكثر تعليماً في تاريخ البلدان العربية، مما يرفع سقف التحديات بالنسبة للبلدان العربية [3]. وجاء ذلك نتيجة لعدم توفير الظروف والبيئة المناسبة لسعة الأيدي العاملة، فقد أدت زيادة مستويات التعليم والتدريب الى زيادة عبء البطالة بشكل أكبر مما كان في حالة انخفاض مستويات التعليم. كما في حالة الأردن، على الرغم من انفاقها الكبير على قطاع التعليم لزيادة جودة ومستويات التعليم.

([1]) مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية، بيروت، 2010، ص 23.

([2]) أحمد عارف العساف و محمود حسين الوادي، مصدر سبق ذكره، ص 31.

([3]) وليد عبد مولاه، بطالة الشباب، سلسلة جسر التنمية، العدد 87 السنة الثامنة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009، ص 5.

ان التعليم يلعب دوراً حيوياً في عملية التنمية الاقتصادية؛ ولكن في حالة رسم السياسات الاقتصادية المناسبة لتدر ما تحققه التنمية البشرية من مكاسب خلال الارتقاء بمستويات التعليم والتدريب، وتحقيق عدة نتائج مهمة على كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، علاوةً على ما يمكن أن ينعكس ايجاباً في تحقيق أهداف العملية التنموية وتخفيض معدلات البطالة والاعالة، وسيتمكن الأفراد من تحقيق زيادة حقيقة في مستويات دخولهم، وبما يؤدي بدوره الى تحسين حياة الناس وزيادة رفاهيتهم. ناهيك عن زيادة الوعي المجتمعي بما يقلل من تنامي الظواهر الشاذة التي تؤدي بالمجتمع العربي الى انتكاسات ذات عواقب وخيمة لا تحمد عقباها كظواهر الجريمة واستخدام العنف والارهاب وغير ذلك.

ويُعد الشباب رأس المال البشري وأحد العوامل المحددة للنمو في الأجل الطويل، من خلال المزيد من الاستثمار في تعليم الشباب وصحتهم وتشغيلهم، وهذا يساعد البلدان على بناء قاعدة اقتصادية قوية؛ لأنها يمكن أن تحد من انتقال الفقر بين الأجيال. كما يمكن من تعزيز قدراتهم الشباب على تحقق عائدات أكبر أثناء فترة حياتهم العملية. ذلك كونهم يشكلون مورداً هائلاً للنمو في الأجل القصير، ويُعد ترك الشباب بلا عمل أمراً مكلفاً بالنسبة للناتج الفعلي [1]. وهذا هو واقع حال معظم البلدان العربية وشبانها، اذ لم تأبه السلطات الحاكمة في البلدان العربية الى أهمية الشباب – خصوصاً المتعلم منهم- ودوره في بناء الإنسان والمجتمع والدولة، وهذا يجعل من الشباب غير منتج فعلياً في عملية التنمية، بل من المرجح على العكس من ذلك فلا يُعدو كونه مستهلك وغير منتج بسبب تعطل كل امكانياته وطاقته الفردية، التي تمكنه في توظيفها واستغلالها في مختلف جوانب حياتية. وقد نبه تقرير التنمية البشرية المصري لعام 2010 الذي دار موضوعه على أهمية الشباب في بناء

(1) صندوق الأمم المتحدة للسكان، تقرير عن حالة سكان العالم 2011، مصدر سبق ذكره، ص 15.

المستقبل، الى أهمية دور الشباب وتطلعهم للتغيير وسعيهم نحو إحداث تغيير سياسي و/ أو اجتماعي حقيقي، خصوصا وما يعاني منه الشباب المصري – كغيره من الشباب العربي- من الاقصاء والتهميش وانخفاض معدلات المشاركة في المجتمع [1]. بالإضافة الى تقرير التنمية البشرية الوطني لقطر لعام 2012 الذي أكد أيضاً على ان الشباب هم مصدر رئيسي للتنمية البشرية وعناصر فعالة في التغيير الاجتماعي الإيجابي [2]. ان كل التقارير الوطنية الصادرة من قبل الجهات الرسمية – بالرغم من انها مبادرات مهمة وقيّمة – الا انها لا تكفي ما لم تطبق سياسات فعالة وجادة تدخل حيز التنفيذ، وتهدف الى تغيير حقيقي يدفع بحال الشباب نحو الرقّي والازدهار.

وخلاصة القول إن تحسن الصحة والتعليم هو في كثير من الأحيان شرط أساسي للمشاركة الفعالة في الحياة العامة. فمع توسيع نطاق الصحة والتعليم بحيث يشمل المحرومين والمهمشين، يصبح من العسير على النخب ان تحرم أي فئة من السكان من الحقوق المدنية والسياسية؛ وهذا ما أكدته الاحتجاجات الشعبية الأخيرة المؤيدة للديمقراطية في بعض البلدان العربية، فكانت مدفوعة من قبل الشباب المتعلم والواعي في المدن [3]. نستنتج من خلال ذلك مساهمة التعليم بشكل فاعل في زيادة الوعي بما يجعل الناس أكثر قدرة في تقرير الكثير من القضايا المهمة والمتعلقة بصنع أغلب القرارات المصيرية المتعلقة بحياتهم، فمن الممكن أن تُحدث فورة شبابية تغير

([1]) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة و معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية المصري لعام 2010: شباب مصر بناة المستقبل، مصر، 2010.

([2]) United Nations Development Programme and General Secretariat for Development Planning, Qatar's Third National Human Development Report: Expanding the Capacities of Qatari Youth, Qatar, 2012.

([3]) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2011، مصدر سبق ذكره، الاطار (2.1) ص 24.

من الواقع نحو الأفضل، اذ يؤدي ذلك الى تصحيح المسار بما يجعل قدم التنمية الاقتصادية في موضعها الصحيح. وهذا هو طموح أبناء الشعب العربي.

3) مؤشرات دخل الفرد العربي

لقد حققت البلدان العربية ككل منذ عام 1970، زيادة كبيرة في متوسط دخل الفرد من الدخل القومي فقد بلغ حدود ستة الآلاف دولار أمريكي سنوياً في عام 2010 (بمعادل القوة الشرائية لعام 2005)، بينما كانت ثلاثمائة دولار سنوياً في عام 1970، وتتفاوت هذه الزيادة بين ما حققته البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة والمرتفعة جدا ببلوغها 28 الف دولار، وبين ما حققته البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة والمنخفضة (4.5)،(9.5) الف دولار على التوالي. وعموماً فان معدل دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في البلدان العربية قد انخفض بين عامي 1980-2011 من 20513 دولار أمريكي بمعادل القوة الشرائية لعام 2005 الى 17317 دولار. الا ان هذا الانخفاض لا يعكس الحقيقة لجميع فئات البلدان العربية؛ اذ سجلت البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة والمتوسطة زيادة في معدل دخل الفرد بين عامي 1980-2011، بينما نجد أن البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة والمرتفعة جدا وعلى وجه التحديد البلدان الخليجية، قد سجلت انخفاضاً من 40601 في عام 1980 الى 35880 في عام 2011، فيما عدا قطر التي سجلت ارتفاعاً كبيرا لوصول دخل الفـــرد فيها الى 107721 في عام 2011 بالمقارنة مع عام 1980 والبالغ 74034 [1].

ان البلدان العربية عموماً لم تحقق زيادة تُذكر وتحسناً ملحوظاً في مؤشر الدخل فقد بقي عند مستوى 0.62 منذ عام 1970 وحتى عام 2011، في حين نلاحظ بان

(1) تم اعتماد الأرقام الواردة بالاستناد الى قاعدة بيانات البرنامج الانمائي للأمم المتحدة المتاحة على الموقع: www.undp.org

المؤشر على مستوى العالم قد ارتفع من 0.59 في عام 1980 ووصل الى 0.66 في عام 2011. فعلى مستوى البلدان العربية حافظت البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة والمرتفعة جداً على المستوى نفسه تقريباً. أما البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة والمنخفضة فقد حققت زيادة متواضعة الى حدٍ ما، وهذا ما يُشير اليه الجدول (15).

الجدول (15): مؤشر الدخل في البلدان العربية للمدة (1980- 2011)

البلد أو الاقليم / السنة	1980	1985	1995	2005	2007	2009	2011
البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة والمرتفعة جدا	0.8	0.77	0.76	0.77	0.79	0.79	0.8
البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة	0.5	0.5	0.51	0.52	0.53	0.54	0.54
البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة	0.37	0.35	0.38	0.4	0.41	0.41	0.42
البلدان العربية	0.62	0.59	0.58	0.6	0.61	0.62	0.62
العالم	0.59	0.59	0.61	0.64	0.65	0.65	0.66
أعضاء منظمة OCED	0.76	0.77	0.8	0.83	0.84	0.83	0.84
شرق آسيا وجزر المحيط الهادي	0.3	0.34	0.44	0.52	0.55	0.57	0.6
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	0.62	0.6	0.62	0.64	0.65	0.65	0.66
جنوب آسيا	0.35	0.37	0.4	0.46	0.48	0.49	0.51
افريقيا جنوب الصحراء	0.44	0.4	0.38	0.4	0.42	0.42	0.43

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البرنامج الانمائي للأمم المتحدة المتاحة على الموقع: www.undp.org

وفي السنوات الخمس التي سبقت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، كانت قد شهدت ارتفاعاً في معدلات النمو الفعلية لمتوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في غالبية البلدان العربية، باستثناء العراق وجزر القُمر اذ جاءت معدلات النمو سلبية، وحققت خمس دول هي: ليبيا وقطر والسودان والبحرين والاردن معدل نمو اقتصادي فعلي تخطى نسبة 5٪ في السنة خلال هذه المدة. وبحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، احبطت الازمة المالية والاقتصادية العالمية آفاق النمو في غالبية البلدان العربية [1].

ثانياً: مشكلات التنمية البشرية في البلدان العربية

تعاني التنمية البشرية في البلدان العربية من الكثير من المشاكل والتحديات التي تقف عائقاً في مسيرة تقدم وازدهار التنمية البشرية في البلدان العربية، تتمثل هذه المشاكل في انخفاض النفقات المخصصة للتنمية البشرية و عدم المساواة في التقدم بين البلدان العربية عموماً وبين المدن من البلد نفسه وبين المدينة والأطراف، كما تعاني التنمية البشرية في البلدان العربية أيضاً من عدم امتلاكها مقوّمات الاستدامة، ويمكن التطرق لهذه المشاكل بإيجاز على النحو التالي:

1) انخفاض تمويل التنمية البشرية

يعرف الإنفاق الحكومي في التنمية البشرية بأنه « ذلك الإنفاق على المقدرات المتعلقة ببناء الإنسان عقليا وجسميا بقصد تحقيق غايتين محور الأول منها الإنسان وتطوير قابليته وجعله حالة ناهضة ثقافيا واقتصاديا واجتماعيا في حين يتلازم الهدف الثاني مع الأول بوصفه محصلة له من اجل خلق المجتمع المتطور» [2].

---

(1) مكتب العمل الدولي و المنتدى العربي للتشغيل، تطوير أنظمة الحماية الاجتماعية المناسبة وحماية السكان في المنطقة العربية، ورقة عمل، بيروت، اكتوبر 2009، ص 3.

(2) اكرم مسلم دخل الله الشواوره، الإنفاق الحكومي والخاص وأثرهما في التنمية البشرية في الأردن دراسة اقتصادية للمدة 1970-2002، اطروحة دكتوراه قدمت الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الموصل، 2005، ص 22.

تعاني البلدان العربية من نقص في تمويل التنمية البشرية من خلال انخفاض النفقات الاجتماعية كنسبة من اجمالي النفقات العامة. ففيما يتعلق بالنفقات وتمويل النظام الصحي في البلدان العربية، نجد بأن النفقات الصحية للفرد الواحد (بمعادل القوة الشرائية للدولار الأمريكي لعام 2005) منخفضة، مع التباين الكبير بين بلدٍ وآخر، اذ ان البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة تنفق أكثر من ثلاثة أضعاف ما تنفقه البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة، وأكثر من ستة عشر ضعفاً مما في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة بحسب بيانات عام 2010؛ وهذا يعود بطبيعة الحال الى الفارق الكبير جداً في متوسط دخل الفرد لكل بلد. كما نلاحظ من خلال اتجاهات الانفاق منذ عام 1995 بأن نسبة تزايد تلك النفقات في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة أكبر من نسبة الزيادة في البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة وهي بدورها أكبر من نسبة الزيادة للدول ذات التنمية البشرية المنخفضة. وعلى النقيض من ذلك تماماً بالنسبة للنفقات الصحية كنسبة من النفقات الحكومية نلاحظ بأن حجم الزيادة أكبر في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة تليها المتوسط وبالتالي المرتفعة. وهذا يدل على الجهود المبذولة من أجل الارتقاء بالواقع الصحي المتدني في تلك البلدان. وما ينبغي ذكره أيضاً ان الموارد المالية المخصصة للخدمات الاجتماعية لا تتلاءم وحجم السكان ومتطلباته بالقدر الكافي الذي يمكن الجميع على قدم المساواة من الحصول على موارد الصحة والتعليم بالشكل الكافي.

أما عند مقارنة النفقات الصحية للفرد الواحد في البلدان العربية مع غيرها من مناطق العالم نجد بأن البلدان العربية أفضل حالاً من جنوب وشرق آسيا وافريقيا جنوب الصحراء، الا انه أقل من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) وبلدان أمريكا اللاتينية، مع ذلك نجده لا يمثل دليلاً على أولوية الاهتمام بالصحة، فهي من جهة تعتبر أقل من معدلات الانفاق العالمي البالغ 950 دولار لعام 2010

بينما لا تتجاوز معدلات الانفاق في البلدان العربية سوى 252 دولار، ومن جهةٍ أخرى فان ارتفاع حجم هذه النفقات يُعزى الى المساهمة الكبيرة لنفقات البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة والتي وصلت في عام 2010 الى حوالي1047 دولار. وبذا فهو لا يعكس الصورة الحقيقية لحجم النفقات الصحية للبلدان العربية ذات التنمية البشرية المتوسطة والمنخفضة والبالغة (280) و (63) دولار على التوالي. ونفس النسب تقريباً كإجمالي النفقات الصحية من الناتج المحلي الاجمالي، والنفقات الصحية للقطاع العام من اجمالي النفقات الحكومية. وأما بالنسبة للإنفاق الصحي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فان انخفاض النسبة في البلدان ذات الدخل المرتفع ما بين 3- 3.8٪ بين عامي 1995-2010، مقارنة بنسبة 3.7- 5.5 بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل. فانه يشر التفاوت في حجم الدخل؛ لأن القيمة المطلقة لحجم التخصيصات أكبر، ومع انخفاض حجم السكان فان البلدان الغنية تخصص موارد مالية أكبر للقطاع الصحي مما هو الحال بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل. (يُنظر الجدول 16).

جدول (16): اتجاهات النفقات الصحية في البلدان العربية للمدة (1995-2010)

البلد أو الاقليم / السنة	نفقات الصحة للفرد (بمعادل القوة الشرائية للدولار الأمريكي لعام 2005)				اجمالي النفقات الصحية من الناتج المحلي الاجمالي (٪)				النفقات الصحية للقطاع العام من اجمالي النفقات الحكومية (٪)			
	1995	2000	2005	2010	1995	2000	2005	2010	1995	2000	2005	2010
البلدان ذات الدخل المرتفع	857	839	1066	1047	3.8	3.2	3.0	3.4	7.0	7.4	8.1	7.6
البلدان ذات الدخل المتوسط	243	268	323	280	5.8	5.4	5.4	5.7	7.2	6.8	7.8	8.8

البلدان ذات الدخل المنخفض	47	57	77	63	3.7	4.1	4.3	5.5	8.2	9.6	7.7	9.7
الأقاليم والمناطق الأخرى												
البلدان العربية	179	215	268	252	4.0	4.2	3.8	4.3	8.2	9.6	7.7	9.7
جنوب آسيا	46	62	81	47	4.1	4.3	3.9	3.9	3.9	3.9	3.5	3.5
شرق آسيا وجزر المحيط الهادي	57	99	169	183	3.3	4.2	4.4	4.8	-	-	-	-
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	367	443	590	670	6.5	6.6	6.9	7.7	-	9.8	-	-
أعضاء منظمة OCED	1872	2391	3180	4365	9.6	10.1	10.9	12.6			16.1	18.1
افريقيا جنوب الصحراء	65	79	113	84	5.8	6.0	6.7	6.5	-	-	10.0	-
العالم	454	566	756	950	8.8	9.2	9.7	10.4				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي على الموقع:

www.worldbank.org

فقد اقترح تقرير منظمة الصحة العالمية ثلاث طرق لجمع أموال اضافية أو تنويع مصادر تمويل الصحة: أولها جعل الصحة في موقع أعلى على سلم الأولويات

ضمن الانفاق الحالي، ولا سيما في الموازنة الحكومية. والثانية ايجاد مصادر متنوعة جديدة للتمويل الداخلي، وهذان الخياران مهمان بالنسبة للبلدان في جميع مراحل التنمية سواء أكانت بلداناً غنية أم فقيرة، أما الثالثـــة فهي زيادة الدعم المالي الخارجي [1]. فقد كان الدعم المخصص للصحة من قبل البلدان الغنية الى البلدان الفقيرة يتزايد بمعدل كبير قبل الأزمة المالية العالمية (2008)، الا انه يظل منخفضاً ولا يكفي للحصول على مجرد الخدمات الأساسية في كثير من البلدان [2]؛ لذلك لا يمكن التعويل على هذا النوع من التمويل لكونه يتأثر الى درجة كبيرة بالدورات والأزمات الاقتصادية.

وقد لخص تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 مجموعة من التحديات التي تواجه تمويل الأنظمة الصحية في البلدان العربية وهي ما يأتي [3]:

- الارتفاع المتواصل لكلفة الرعاية الصحية.
- نقص الانفاق الحكومي في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض.
- عجز الأنظمة الصحية في البلدان ذات الدخل المرتفع عن ترجمة التمويل الوافر الى مكاسب صحية.
- تزايد الانفاق الخارج عن حدود ميزانية الأسرة على المتطلبات الصحية، وهو ما يزيد من وطأة الأعباء على الأفراد والعائلات العربية على حد سواء.
- الغياب العام للضمان الاجتماعي الصحي والمزايا الوظيفية التي يقدمها أرباب العمل.

---

(1) منظمة الصحة العالمية، تقرير عن الصحة في العالم: تمويل النظم الصحية السبيل الى تغطية شاملة، مصدر سبق ذكره، ص 30

(2) المصدر السابق نفسه، ص 42.

(3) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2009، ص 15.

أما بالنسبة لنفقات التعليم فقد احتلت أهمية بالغة أيضاً، وحجم النفقات المخصصة لذلك لا ترقى الى ما تحتاج اليه المؤسسات التعليمية العربية، فانخفاض جودة التعليم يبدو واضحاً، وهذا ما يتطلب زيادة نفقات التعليم من خلال توفير مستلزمات اضافية وتدريب الكوادر التعليمية، اذ أشار تقرير التنمية البشرية لعام 2010 الى ان هناك ارتباط بين نفقات التعليم ومعدلات الالتحاق بالمدارس، فكلما ازداد الانفاق العام على التعليم ازدادت معدلات الالتحاق بالمدارس. فأكثر التلاميذ يلتحقون بالمدارس الرسمية. فقد بلغ متوسط الانفاق على التعليم 5.1٪ من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2006 بعد ان كان 3.9٪ فقط في عام 1970 [1]. الا انه لم يصل بعد الى المستوى الذي وصلت اليه الكثير من البلدان النامية للقضاء على معدلات الأمية.

وبلغ حجم النفقات المخصصة للتعليم في البلدان العربية عموماً كنسبة من الدخل القومي الاجمالي 4٪ وذلك في عام 1970 ارتفعت في عام 2010 الى نحو 4.7٪. وهذه الزيادة على النقيض من اتجاه النفقات المخصصة للتعليم في العالم التي اتخذت مسارها نحو الانخفاض من 5.2٪ الى 4.2٪ بين عامي 1970- 2010. في حين نلاحظ بانها مقاربة لاتجاه النفقات الى حدٍ ما للأقاليم والمناطق الأخرى من العالم باختلاف النسب. وهذا ما يشير اليه الجدول (17).

(1) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2010، مصدر سبق ذكره، ص 55.

الجدول (17): نفقات التعليم في البلدان العربية كنسبة من الدخل القومي الاجمالي للمدة (1970-2010)

البلد	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010
البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة والمرتفعة جداً									
قطر	3.0	1.3	.	..	..	..	..	..	1.8
البحرين	4.9	4.9	4.9	4.9	4.7	4.3	3.8	3.8	3.0
السعودية	2.6	2.6	2.6	5.5	5.7	5.2	7.2	7.2	7.2
الكويت	4.1	2.4	2.3	4.3	3.5	5.2	5.2	4.0	3.2
لبنان	..	..	..	..	..	2.6	1.7	2.4	1.6
عُمان	.	..	..	..	3.2	4.1	3.7	3.3	4.2
البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة									
مصر	4.4	4.4	3.3	4.4	3.3	4.4	4.4	4.4	4.4
سوريا	3.7	3.0	3.7	5.1	4.3	2.8	2.6	2.6	2.6
الاردن	3.1	3.1	4.1	4.8	6.3	6.1	5.6	5.6	5.6
ليبيا	.	..	2.1	..	..	..	..	..	..
المغرب	3.3	3.7	4.9	5.0	5.0	4.9	5.5	5.3	5.2
الجزائر	5.2	5.2	5.2	4.9	4.9	5.2	4.5	4.5	4.5
العراق	4.7	3.8	3.0	4.0	..	..	..	..	..
تونس	4.6	4.6	4.7	5.2	5.4	5.9	5.5	5.9	6.0
البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة									
اليمن	..	..	..	..	..	..	..	..	4.2
السودان	3.5	3.7	3.9	3.3	2.1	2.1	0.9	0.9	0.9
موريتانيا	3.7	3.7	5.0	6.2	4.5	3.7	3.3	2.9	3.7
جزر القُمر	3.9	3.9	3.9	3.9	3.9	4.2	4.2	4.2	4.2

الأقاليم والمناطق الأخرى									
البلدان العربية	4.0	3.4	3.2	4.9	4.8	4.8	5.3	5.3	4.7
جنوب آسيا	2.3	2.2	2.6	3.1	3.4	3.0	3.3	2.9	2.9
شرق آسيا وجزر المحيط الهادي	1.9	1.9	2.3	2.4	2.0	2.1	2.2	2.2	2.2
امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	3.2	3.3	3.3	3.0	3.3	4 2	4.2	4.4	4.7
أعضاء منظمة (OCED)	5.7	3 0	1.3	..	..	..	..	..	1.8
افريقيا جنوب الصحراء	2.6	3.4	.	..	4.6	4.7	3.8	3 8	3.6
العالم	5.2	5.2	5.0	4.4	4.4	4.4	4.3	4.3	4.2

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي المتاحة على الموقع: www.worldbank.org

ملاحظة: البيانات تضم كافة البلدان العربية باستثناء الامارات العربية المتحدة وجيبوتي والصومال.

أما بالنسبة للبلدان العربية فنلاحظ بانها قد انخفضت بشكل عام في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة والمرتفعة جداً، باستثناء السعودية وعُمان التي حققت زيادة ملحوظة في تخصيصها لنفقات التعليم. أما البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة تأرجحت بعضها نحو الزيادة كما في الأردن والمغرب ولبنان، وبعضها الآخر نحو الانخفاض كما في سوريا والجزائر والعراق، بينما حافظت مصر على المستوى نفسه منذ عام 1970. أما البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة تذبذب كبير بين البلدان فالسودان شهدت انخفاض حاد في حجم نفقاتها للتعليم بين عامي 1970-2010،

في حين نرى بان موريتانيا حافظت على المستوى نفسه تقريباً، بينما جزر القُمر شهدت زيادة متواضعة خلال الحقبة ذاتها.

بالرغم مما ورد يرى البعض بان حقيقة واقع التنمية البشرية في البلدان العربية لا يكمن في ضآلة حجم الموارد المالية فحسب، بل تتجه نحو غياب التوازنات في الانفاق العام وتفاقم الانفاق العسكري، فضلاً عن تبعية الأنظمة السياسية الحاكمة، ولعل في نتائج المقارنات مع بلدان نامية ومتقدمة أخرى ما يؤكد ذلك [1].

2) عدم المساواة في التقدم

رصد الاقتصادي اللبناني البارز جورج قرم التوزيع العادل والرشيد للموارد كأحد أكبر التحديات التي تواجه البلدان العربية من بين ثلاث تشمل أيضاً بناء قدرة الدفاع عن النفس، وممارسة العلم وتنمية القدرة التقنية، اذ لا يُمكن تحقيق أي تضامن مجتمعي داخل أي بلد عربي أو بين البلدان العربية. فضلاً عن الهوة السحيقة بين المدينة والريف. وهناك أيضاً فارقاً آخر تعاني منه البلدان العربية يتمثل في ترييف أطراف العواصم [2]. هذا بالنسبة للتفاوت المكاني، وهناك تفاوت آخر، وهو التفاوت الزماني الذي يكون بين أبناء الأجيال، الأجيال السابقة والحاضرة والمستقبلية.

فعلى صعيد البلدان العربية فهناك تفاوت بينها وهذا يعود الى ما أتاحته الموارد الطبيعية والثروة الاقتصادية، خصوصاً تدفق النفط في بعض البلدان العربية بكميات غزيرة وهو ما خلق فوائض مالية لهذه البلدان التي اسهمت في تنمية المجتمع في تلك

([1]) انظر: محمد أزهر السماك و لطيف محمد عبد الله عليا، مصدر سبق ذكره، ص 326.

([2]) جورج قرم، الاقتصاد السياسي والقضية العربية، محاضرة ألقيت في ندوة برهان الدجاني السنوية التي نظمتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية بالتنسيق مع المركز الأردني لأبحاث وحوارات السياسات، عمّان، كانون الأول 2009، ص 1- 2.

البلدان اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً [1]. وهذا ما يتضح لنا عند عقد المقارنات فيما بين البلدان العربية للكشف عن الفوارق فيما بينها، فمصر مثلاً، تضم نسبة 27٪ من سكان المنطقة وتسجل 18٪ من الناتج المحلي الاجمالي، وعلى النقيض من ذلك نجد بان السعودية تضم 10٪ من مجموع سكان المنطقة وتسجل 25٪ من الناتج المحلي الاجمالي. أما أقل البلدان حجماً ونمواً مثل موريتانيا وجيبوتي والتي تضم (1.1٪)،(0.2٪) من السكان لكلٍ منهما على التوالي، وتسجل (0.3٪)،(0.1٪) من الناتج المحلي الاجمالي على التوالي أيضاً. ولو نظرنا الى البلدان العربية كمجموعات [*] فنلاحظ بان الاقتصادات المتنوعة والتي تضم 46٪ من مجموع سكان، وتُسجل 34٪ من مجموع الناتج المحلي الإجمالي. والاقتصادات النفطية المختلطة والتي تضم 12٪ من مجموع السكان وتُسجل 12٪ من مجموع الناتج، والاقتصادات النفطية والتي تضم 12٪ من السكان وتُسجل 45٪ من مجموع الناتج، أما الاقتصادات المصدّرة للمواد الأولية والتي تضم 20٪ من السكان وتُسجل 5٪ من مجموع الناتج. وأخيراً الاقتصادات المتأثرة بالحرب و/ أو الاحتلال والتي تضم نحو 9٪ من السكان وتُسجل 4٪ من مجموع الناتج [2]. وعليه فربما ينطبق – الى حدٍ ما–

---

(1) دعد رفيق دلال، مصدر سبق ذكره، ص 93.

(*) هذا التصنيف اعتمده البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، يُصنف البلدان العربية الى خمس فئات تضم الفئة الأولى الاقتصادات المتنوعة والتي تشمل البلدان: الأردن، تونس، سوريا، لبنان، مصر، والمغرب. والفئة الثانية الاقتصادات النفطية المختلطة والتي تضم كل من الجزائر وليبيا. والفئة الثالثة الاقتصادات النفطية والتي تضم مجلس التعاون لبلدان الخليج العربية الستة وهي: الامارات، عُمان، قطر، الكويت، والسعودية. أما الفئة الرابعة الاقتصادات المصدّرة للمواد الأولية وهي جزر القمر، جيبوتي، السودان، موريتانيا، واليمن. والفئة الأخيرة الاقتصادات المتأثرة بالحرب و/أو الاحتلال والتي تشمل كل من العراق وفلسطين.

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا: العدد 1، نيويورك، الأمم المتحدة، 2011، ص 15- 16.

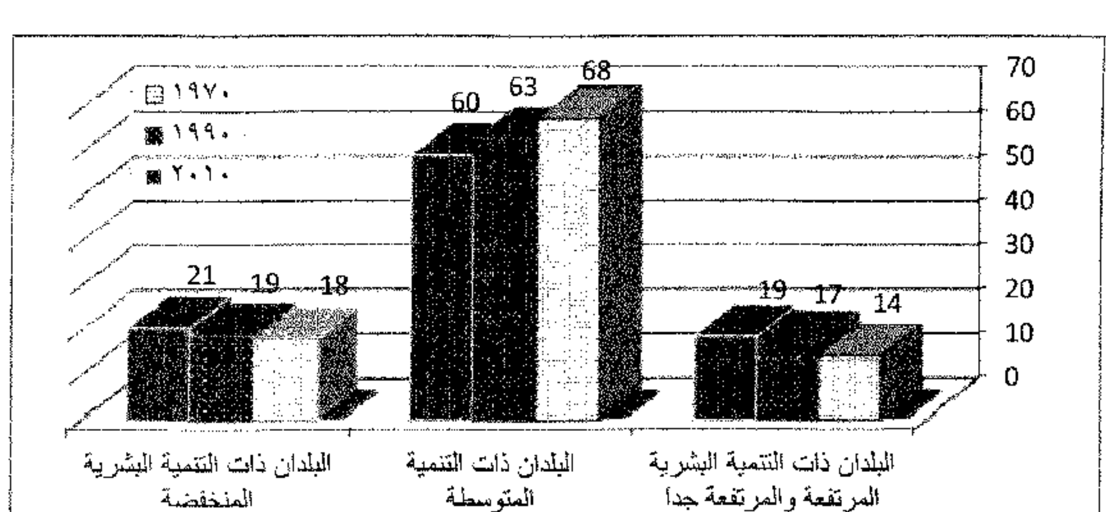
الرأي القائل بان هذا التفاوت يرجع الى الصدفة التاريخية وحكم الطبيعية وما أوجدته الثروات الطبيعية، وليس الى فروق في قوى الإنتاج وأنماطه أو الى الجهود البشرية بين البلدان العربية [1].

هناك عدم مساواة في التقدم بالنسبة لسكان المنطقة العربية، فيقع 19٪ من سكان المنطقة العربية ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة والمرتفعة جداً وهم سكان البلدان الخليجية بالإضافة الى ليبيا ولبنان وتونس، بعدما كانت نسبتهم 14٪ فقط في عام 1970؛ وهذا يعود الى زيادة معدل النمو السكاني في البلدان الخليجية، في حيث نجد ان 60٪ من سكان المنطقة العربية ضمن فئة البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة في عام 2010، بينما كانوا يشكلون قرابة 68٪ في عام 1970. أما النسبة المتبقية 21٪ يقعون ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة في عام 2010، والذين ازادت أعدادهم عن عام 1970 بحدود 3٪، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل (8).

---

(1) دعد رفيق دلال، مصدر سبق ذكره، ص 93.

الشكل (8): حجم سكان كل فئة من فئات مستوى التنمية البشرية الى اجمالي سكان البلدان العربية



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

(1) مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي على الموقع: www.worldbank.org

(2) بالاستعانة بتصنيف البلدان العربية كما ورد في الجدول (7).

ومما ورد نستنتج بان هناك تفاوت في التقدم بين البلدان العربية فممن يقعون ضمن سكان بلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة هم أقل بكثير ممن هم ضمن بلدان التنمية البشرية المتوسطة، وتقترب نسبتهم من سكان البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة.

أما بالنسبة للتباين بين الريف والمدينة، فتُعد احدى السمات المميزة للمجتمعات العربية هو تنامي ظاهرة التحضر العشوائي السريع وتضخم المدن وبشكل يفوق استيعابها، تجلت آثارها بتعريض العديد من فئات المجتمع لضغوط الحياة الحضرية، التي يتولد عنها الكثير من الظواهر التي ما لبثت ان أصبحت تشكل ملمحاً سلبياً عاماً لها، انعكست على بناءها وهياكلها، ما

أدى الى ابقاء قدرتها محدوده، وهو ما يُعرض المجتمع لاختلال توازنه باستمرار [1]؛ لأنه يُوفر عوامل الصراع والتناقض الذي يُحدث خللاً في التنظيم الاجتماعي. وهنا تتبين العلاقة بين الوضع الاقتصادي وظروف السكن التي يعيشها الأفراد في المحيط الحضري ارتباطاً كبيراً من خلال ارتفاع حالات الاجرام التي تترتب نتيجة للأوضاع الاقتصادية المتردية [2].

وفي هذا الصدد نذكر أكبر كبرى العواصم العربية القاهرة نجد بانها تضم حوالي 8 ملايين نسمة، ومعدل النمو فيها مثيراً للقلق، فيأتي للمدينة حوالي 1000 شخص اسبوعياً للبحث عن عمل أو مسكن من المدن الثانوية المحيطة بها، وتُعد سياسات الدولة الماضية خلال الأربعين عاماً الماضية أدت بمجملها الى تباين اقتصادي واجتماعي. اذ يُعد حوالي ربع المصريين تحت خط الفقر، والربع الآخر على حافة الفقر، أي ان نصف السكان فقراء، بالرغم من تزايد عدد الأغنياء، وبالتالي فقد أصبح المجتمع المصري منقسماً على قسمين: الطبقات العليا الغنية التي ابتعدت عن مركز المدينة الى أحياء فخمة ومسورة، وطبقة من الفقراء الذين يسكنون الأحياء الفقيرة والعشوائيات وحتى المقابر [3]. وحتى أيضاً بالنسبة لمدينة دبي التي توصف بانها أكبر ورش بناء في العالم والمراكز التجارية والفنادق المترفة، والبنية التحتية المتكاملة.. الخ، الا ان ما يلفت الانتباه بان هناك فرق شاسع بين الأحياء الفقيرة

([1]) عدنان ياسين مصطفى، الفقر والمشكلات الاجتماعية في: الفقر والغنى في البلدان العربية، وقائع الندوة العلمية التي اقامها قسم الدراسات الاجتماعية لبيت الحكمة للفترة 22- 23 تشرين الأول 2000، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 137.

([2]) المصدر السابق نفسه، ص 181- 182.

([3]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، وضع وآفاق المدينة العربية: واقع التناقضات والاختلافات بين المدن العربية رؤية نقدية على خلفية بعض الأنماط الحضرية، نيويورك، الأمم المتحدة، 2009، ص 11.

المتناثرة على مقربة من الشوارع الحديثة التي تضمّ كل تلك المعالم الفاخرة، اذ يتمركز السكان ذوو الدخل المحدود في مناطق الأطراف من المدينة [1].

ويُعتقد اليوم ان المنطقة العربية هي موطن لستة من أكبر الأحياء الفقيرة العملاقة الثلاثين في العالم وهي: مدينة الصدر في بغداد التي يبلغ عدد سكانها 2.5 مليون نسمة، وغزة في فلسطين التي 1.3 مليون نسمة، وحي إمبابة في القاهرة 1 مليون نسمة، وعزبة الهجانة في القاهرة 1 مليون نسمة أيضاً، ومدينة الموتى [*] 0.8 مليون نسمة، وأخيراً منشية ناصر في القاهرة 0.5 مليون نسمة. كما توضح الإحصاءات ان مصر أكثر البلدان العربية كثافة سكانية في أحيائه الفقيرة، تليها السودان، ثم العراق [2].

ان التفاوت الكبير بين المدينة والريف يجعل من سكان الريف يتوجهون للهجرة نحو المدينة بشكل متزايد، وهو ما قد يخلق عدم توازن واختلال بين سكان المدينة والريف، وهو ما يتسبب في ضغط على البنى التحتية والخدمات العامة في المدينة التي يجب أن توفرها الدولة وفقاً للزيادة الحاصلة في سكان المدينة، وهذا ما يتطلب اعادة النظر بعملية التنمية المحلية والوطنية، وتغيير السياسات ودعم الريف لغرض الحد من تلك الظاهرة.

أما على صعيد التباين الزمني فبالعودة لمفهوم التنمية البشرية بانها «توسيع حريات الإنسان وخياراته»، بحيث يتمكن من تلبية حاجاته وتحقيق رغباته وطموحاته، باعتبار ان الناس الذين لم يولدوا بعد لا يتمكنوا من اتخاذ قراراتهم بأنفسهم، لذلك

---

(1) المصدر السابق نفسه، ص 13.

(*) تطلق تسمية " مدينة الموتى " على الفقراء الذين لا يمتلكون مساكن ويعشون في المقابر.

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، وضع وآفاق المدينة العربية :التحضر وتحدي الأحياء الفقيرة، الجزء الأول، نيويورك، الأمم المتحدة، 2009، ص 5.

علينا أن نؤمن لهم الظروف التي تمكنهم من ذلك في المستقبل. وهو ما أكدته تقارير التنمية البشرية بان الانصاف بين الأجيال لا يقل أهمية عن الانصاف بين الجيل الواحد [1]. فلا مبرر للافتراض أن المستقبل سيأتي بفرص أوفر من فرص الحاضر، ولا للانتقاص قيمة رفاه أجيال الحاضر لصالح أجيال المستقبل [2]. في حين نجد ان البلدان العربية لم تعطِ أهمية بالقدر الكافي لتحقيق المساواة بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية، وتعد هذه القضية احدى معظم البلدان العربية باستثناء بعض البلدان الخليجية التي اتخذت بعض الخطوات الجادة في هذا المجال من خلال انشاؤها الصناديق السيادية التي تتيح توفير الموارد المالية اللازمة للأجيال القادمة باستثمار ما يزيد عن حاجة الأجيال الحاضرة من خلال ما تطرحه الإيرادات النفطية من فوائض تمكنها من ذلك.

3) عدم استدامة التنمية البشرية

أكد تقرير التنمية البشرية الدولي لعام 2010 بان البلدان عندما تحرز تقدماً في دليل التنمية البشرية، فليس بالضرورة أن يشمل هذا التقدم جميع الأبعاد بالمعنى الأوسع للتنمية. ويمكن أن يحل أي بلد في مرتبة مرتفعة حسب دليل التنمية البشرية ويبقى دون استيفاء مقوّمات الاستدامة والديمقراطية والمساواة. وكذلك يمكن أن يحل أي بلد في مرتبة منخفضة حسب دليل التنمية البشرية، ويستوفي جزءا من مقوّمات الاستدامة والديمقراطية والمساواة [3]. الا ان البلدان العربية بعموم فئاتها بحسب مستوى التنمية البشرية، وبالرغم من التحسن الملحوظ والكبير في البعض منها، الا ان التنمية المتحققة لم ترقَ لتكون تنمية مستدامة؛ لوجود الكثير من المشاكل والتحديات.

([1]) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2010، مصدر سبق ذكره، ص 19.

([2]) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2011، مصدر سبق ذكره، ص 17.

([3]) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2010، مصدر سبق ذكره، ص 6.

فعلى صعيد البُعد الاقتصادي فان مستوى المعيشة الفرد العربي غير مستدامة؛ بسبب اختلال البنية الاقتصادية لغالبية البلدان العربية وتتسم الأخيرة بان اقتصادها احادي الجانب كاعتمادها الكبير على مورد واحد أو أكثر كالنفط مثلاً، وهو ما يقود الى تذبذب متوسط دخل الفرد، كما قد تكون مستويات الفقر والحرمان مرهونة بتقلبات ذلك المورد – خصوصاً النفط – الذي يعتمد عليه البلد بشكل أكبر.

وهناك أحد الجوانب التي لا يُمكن اغفالها لتأثيرها على عملية التنمية العربية، ألا وهي النفقات العسكرية الرامية لشراء الأسلحة المستعلمة في صراعات المنطقة، الى جانب تكاليف إعادة الإعمار ما بعد الحرب التي تؤثر سلباً على الإيرادات العامة والتنمية المستدامة، فتقتطع الميزانيات العسكرية من الموارد المخصصة لتحقيق التنمية المستدامة، كما ينعكس السلام والأمن إيجاباً على السياحة والإيرادات بالعملات الأجنبية على المدى الطويل، وانعدامه يؤدي الى انخفاض الثقة في الانتعاش الاقتصادي [1].

وعلى الصعيد الاجتماعي ففي ظل الوضع السكاني للشباب في البلدان العربية، والذي يشكل الركيزة الأساسية في التنمية، يشير الى ان مستقبل المجتمعات العربية كله مرهون بإداء هذا الجيل من الأطفال والشباب وفي حالة عدم استثمارهم وتمكينهم فان ذلك الرصيد البشري سيكون عبئاً على الاقتصاد الذي يعاني من مشكلات متعددة، وستتزايد معدلات البطالة والفقر[*]. وهذا كله سيمثل حالة مستمرة تلغي كل المحاولات المبذولة لتجاوز معضلة التنمية المستدامة في المجتمعات

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا: العدد 1، مصدر سبق ذكره، ص 46.

(*) ناقشنا ما يتعلق بالأوضاع السكانية ومعدلات البطالة والفقر والعديد من الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة، ومن خلال ما تثبته البيانات والاحصائيات، التي من شأنها توضح كيف تعرقل كل تلك المشاكل من تحقيق الاستدامة.

العربية وتوفير عناصر استدامتها [1]. كما ان أحد أوجه عدم استدامة التنمية البشرية هي عدم المساواة بين الجنسين. فتأتي البلدان العربية في عدم المساواة بين الجنسين بعد كلٍ من افريقيا جنوب الصحراء وبلدان جنوب آسيا. اذ تظهر الفوارق بين الرجل والمرأة في المشاركة في القوى العاملة، اذ تبلغ حصة نصف المتوسط العالمي تقريباً، بالإضافة الى تدني المستوى العلمي [2].

أما على صعيد البُعد البيئي تسود في البلدان العربية أنماطاً غير مستدامة للاستهلاك والإنتاج تشمل مختلف القطاعات الإنتاجية والخدماتية، كما تمتد عبر مختلف الفئات الاجتماعية. فتشير التوقعات الى ان الآثار المترتبة على التغيّرات المناخية في البلدان العربية ستكون أكبر بكثير من مساهمة المنطقة في انبعاثات الاحتباس الحراري، فمن المرجح أن تكون هذه التأثيرات أشد على الفئات الأضعف كالنساء والمسنين والأطفال والفقراء والمهمشين. كما يتوقع أن يؤثر هذا التغير على الموارد المائية وعلى قطاعات اجتماعية واقتصادية وبيئية متعددة، كما يتوقع أن يُضعف تنفيذ خطط التنمية المحلية للعديد من البلدان العربية، ويقلل من مستوى الرفاهية الاجتماعية، بالإضافة الى زيادة أعداد النازحين من المناطق المهددة بهذا التغير [3]، ويمكن أن يؤدي أيضاً الى تقويض تنفيذ الخطط الإنمائية الوطنية، وتعريض الأمن البشري وسُبل العيش للخطر [4].

---

(1) برنامج الامم المتحدة الانمائي و مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، تقرير المعرفة العربي للعام 2010 /2011، مصدر سبق ذكره، ص 23.

(2) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2011، مصدر سبق ذكره، ص 63.

(3) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، استعراض الإنتاجية والتنمية المستدامة في منطقة الإسكوا: العدد 2، نيويورك، الأمم المتحدة، 2011، ص 25.

(4) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا: العدد 1، مصدر سبق ذكره، ص 40.

بناءاً على ما سبق يتطلب من البلدان العربية لتحقيق تنميتها البشرية المستدامة أن تعمل على تقنين النمو السكاني، وبما يقلل الضغط على البيئة من جهة، ويمكنها من توفير احتياجات السكان من جهة أخرى مع التأكيد على التنمية المتوازنة التي تحقق المساواة في الفرص بين الريف والمدينة، وبين المدن نفسها، وبين مناطقها أيضاً [1]. ومن خلال تحقيق التنمية المستدامة يُمكن تجنب الكثير من المخاطر والأخطاء التي يمكن أن تحدق بالمجتمع.

وفي ختام هذا الفصل يمكننا القول ازاء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية - وكما يرى جورج قرم - بضرورة تغيير الثقافة الاقتصادية العربية السائدة، اذا ما أُريد بناء اقتصاد عربي متين ومتكيّف مع حاجات البلدان العربية وأهدافها، من خلال بناء نظام معرفي جديد، متكامل ومتماسك يخلق تلاحماً مجتمعياً في كل بلد وبين البلدان العربية. وأن يأخذ في الاعتبار تشوهات ومكامن الضعف في الاقتصاد الحقيقي، ويعالجها بشكل جدي، وكذلك انشاء نموذج تنموي بديل يُخرج البلدان العربية من الوضع السيئ الذي يتخبط فيه. وفي غياب ذلك فسيبقى البلدان العربية عُرضةً لشتى أنواع عدم الاستقرار والأعمال العنفية والإرهابية [2]، وهي التي قد لا تفوت الكثير من الفرص المتاحة للعملية التنموية أمام البلدان العربية، بل قد تقضي على الانجازات التي تحققت في سنوات سابقة، وهو ما يؤدي الى تقهقر الأوضاع شيئاً فشيئاً.

---

(1) رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في البلدان العربية، دار دجلة، عمّان، 2008، ص 202.

(2) جورج قرم، مصدر سبق ذكره، ص 6.



الفصل الثالث

العلاقة بين الإرهاب والتنمية البشرية في البلدان العربية

المبحث الأول

تحليل آثار الإرهاب على مؤشرات التنمية البشرية في البلدان العربية

جاء في الصفحة الأولى من تقرير التنمية البشرية العالمي الأول الذي أصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في عام 1990 مفهوم التنمية البشرية على انها « توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس ». وبذلك فهي تشمل طائفة واسعة من خيارات متعددة ومتنوعة ولا تحدها حدود. ولا بد من نيل تلك الخيارات وممارستها أن يكون دون خوف أو رعب. ودون كل ما يقف حائلاً في الوقوف أمام ممارسة تلك الخيارات، أو ما يحول دون بلوغها، وأحد أكثر تلك التهديدات ما تشهده بعض البلدان العربية من أعمال العنف والإرهاب والتي تهدد أمن الإنسان العربي. خصوصاً في بلدان النزاعات التي يشيع فيها استخدام العنف، وإرهابهم خصوصاً ضد المدنيين من الناس.

أولاً: بيانات الإرهاب: تقويم ونقد

ان البلدان العربية تعاني من شحة كبيرة في البيانات والاحصاءات – بالرغم من تفاوتها بين بلدٍ وآخر- في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية عموماً، وخصوصاً ما يتعلق منها بقضية الإرهاب، لما تنطوي عليه الأخيرة من تعقيد وغموض يكتنفها الى حد بعيد من حيث المفهوم والأبعاد. وهذا ما يؤثر بدوره في البيانات والاحصاءات المتعلقة بتلك الظاهرة. ففي الحقيقة لا توجد قاعدة بيانات واحصاءات شاملة ودقيقة في البلدان العربية تحتوي على بيانات وافية تتمتع بشمولية وحيادية، سوى بعض الإحصائيات في بعض البلدان العربية التي تصدر هنا أو هناك بشكل منفصل، والتي لا يمكن التعويل عليها؛ لأنها متبناة من قبل الحكومات العربية

وما تفرضه سياساتها وتوجهاتها، لذا فهي قد لا تُفصح عن الحقيقة بالوجه الأكمل لما يتعارض وسلطاتها الحاكمة؛ نظراً لتدني مستوى الحوكمة والديمقراطية والشفافية.

ان تعقد قضايا الإرهاب يجعل من الصعب تحليلها رغم انها واحدة من الموضوعات الأكثر الحاحاً على الساحة الدولية [1]. وهذا التعقيد ينطبق أيضاً ليس على الأسباب فحسب، بل ينطبق أيضاً على مفهوم الإرهاب، فان ما يُعد إرهاباً من قبل جهة معينة، لا تعده كذلك جهة أخرى.. وهكذا فمن الصعب جدا ايجاد مفهوم متفق عليه ومقبول من قبل جميع الأطراف، لذا فإن البيانات تستند الى مفهوم معين يتم تبنيه من جهة معينة، وتؤسس من خلاله تلك البيانات. وهذا التعقيد الذي يتسم به المفهوم ينعكس وبشكل مباشر على البيانات والإحصائيات ذات الصلة في ايجاد بيانات دقيقة وشاملة للعمليات الإرهابية والضحايا التي تُسفر عن تلك العمليات.

يستدعي كل ما ورد الركون الى الإحصائيات غير العربية، لذلك سنعتمد على قاعدة بيانات الإرهاب العالمي (Global Terrorism Database) والتي يُعبر عنها (GTD) التي يصدرها الاتحاد الوطني المعني بدراسة الإرهاب والردود على الإرهاب (The National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism) والمعروف باسم (START) وهو مركز أبحاث أكاديمي، مقره الرئيسي في جامعة ميريلاند، تأسس والتزم بالدراسة العلمية للأسباب والعواقب البشرية للإرهاب في جميع أنحاء العالم. وهو يدعم الجهود البحثية الرائدة في أكثر من 50 مؤسسة أكاديمية وبحثية، كل منهم يجري التحقيقات الأولية في أسئلة جوهرية بشأن الإرهاب، بما في ذلك: تحت أي ظروف فردية أو جماعية يتم اللجوء إلى الإرهاب لتحقيق أهدافه؟ وما هي طبيعة عملية التطرف؟ [2].

(1) R. Jolly and D. Basu Ray, The Human Security Framework and National Human Development Reports, NHDR Occasional Paper 5, p 9.

(2) University of Maryland, National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism, college park, USA.
www.start.umd.edu

تتسم قاعدة بيانات الإرهاب العالمي (GTD) بالشمولية، بخلاف قواعد البيانات الأخرى والمتعلقة بقضايا الإرهاب، والتي لم تعطِ مثل هذه البيانات التفصيلية(*).

ويتم استخدام بيانات الإرهاب لقياس مستويات الإرهاب، ودراسته في الميادين الأخرى ذات الصلة بهذا الشأن وعلى النحو الآتي [1]:

- تستخدم كذاكرة موسعة لشخص الباحث.
- الكشف عن الأنماط الأصلية للإرهاب.
- تسهيل تحليل اتجاهات الإرهاب.
- مقارنة الحملات الإرهابية بالمقارنة مع البلدان وبمرور الزمن.
- استنباط تقديرات خاصة باحتمالات الأنشطة الإرهابية في المستقبل.
- إيجاد ترابطات إحصائية مع ظواهر أخرى قد تكون هي أسباب الإرهاب أو نتائجه.
- تقويم مدى نجاح السياسات المتبعة لمواجهة الإرهاب.

وسيتم توظيف هذه البيانات في دراسة الإرهاب ليست كظاهرة مستقلة بحد ذاتها، كما هو متعارف عليه أحياناً، بل كظاهرة لها اثار متعددة وجسيمة في الواقع

(*) تعد قاعدة بيانات الإرهاب العالمي (GTD) التي يصدرها الاتحاد الوطني لدراسة الإرهاب في جامعة ميرلاند، هي قاعدة بيانات مفتوحة المصدر بما في ذلك معلومات عن الأحداث الإرهابية في جميع أنحاء العالم منذ عام 1970 حتى عام 2011 (مع التحديثات السنوية الإضافية المزمع اتخاذها مستقبلا). عكس العديد من قواعد البيانات. وتتضمن بيانات(GTD) منهجية بشأن الأحداث الإرهابية المحلية، كذلك العابرة للحدود الوطنية والدولية التي وقعت خلال تلك الفترة الزمنية وتضم حالياً أكثر من 104.000 حالة. تتضمن معلومات عن أكثر من 47.000 تفجيرا واغتيالا، و 14.000 عملية خطف منذ عام 1970، تشرف عليها لجنة استشارية مكونة من 12 خبيرا متخصصين في قضايا الإرهاب جرى استعراض أكثر من 3.500.000 مقالة إخبارية، و25.000 مصدر اخباري، وتم جمع البيانات الخاصة بالحوادث من 1998 حتى 2011. بالإضافة لذلك تتطرق الى استخدام الأسلحة لكل حادث، كما تتوافر معلومات بشأن موعد ومكان وقوع الحادث، وطبيعة الهدف، وعدد الضحايا.

Ibid, www.start.umd.edu

(1) ألكس شميد في: احصائيات عن الإرهاب التحدي الماثل في قياس اتجاهات الإرهاب العالمي، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، منتدى حول الجريمة والمجتمع المجلد 4، العددان 1 و 2، كانون الأول/ ديسمبر 2004، الامم المتحدة، نيويورك، 2005، ص 59-60.

الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلدان العربية، وعلى حال التنمية البشرية ومؤشراتها على وجه التحديد.

ثانياً: تطور الإرهاب في العالم: لمحة عامة

لقد طرأت على الساحة الدولية تغييرات وتبدلات مهمة، اذ أن النزاعات بين الدول قد انخفضت منذ بداية التسعينات، واليوم لم تعد غالبية الأخطار الأمنية تأتي من بلدان أخرى بل من موجات التمرد والإرهاب والنزاعات المدنية الأخرى، وتسببت النزاعات في فترة ما بعد الحرب الباردة بإصابة أكثر من خمسة ملايين شخص 95٪ منهم من المدنيون [1]. وهو ما يدّل على تحولات في شكل المخاطر نتيجة لتطور الأحداث، وتحولها من الاستهداف العسكري الى الاستهداف المدني، وقد اتخذ هذا التغير طابعاً عالمياً.

لقد تصاعدت ظاهرة الإرهاب في مختلف أرجاء العالم، بحسب قاعدة بيانات الإرهاب العالمي (GTD) وبشكل ملحوظ في العقدين الأخيرين خصوصاً بعد انتهاء الحرب الباردة للمدة (1991-2010)، وهذا التصاعد كان نوعياً، أي من خلال استهداف المناطق الحساسة أو الهشة، أو المناطق المكتظة سكانياً، والتي تحصد معها أكبر عدد ممكن من ضحايا، وبث روح الخوف والذعر في نفوس فئات كبيرة من السكان، أما كمياً فقد اتصفت البيانات بالتذبذب الكبير ارتفاعاً وانخفاضاً وللمدة نفسها. وهذا ما يتضح من خلال الجدول (18)، اذ تناوب اجمالي عدد الضحايا ارتفاعاً وانخفاضاً بين (8419) في عام 2000، وبين أقصى ما وصل اليه في عام 2007 ببلوغه (33950).

[1] البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2013، الأمم المتحدة، نيويورك، 2013، ص 42.

الجدول (18): بيانات الإرهاب على الصعيد العالمي للمدة (1991-2010)

السنة	العمليات الناجحة	انتحاري	عدد العمليات الإرهابية	عدد القتلى	عدد الجرحى	اجمالي الضحايا
1991	4295	2	4680	8428	7597	16025
1992	4587	2	5099	9747	9966	19713
1994	3076	11	3467	8102	7576	15678
1995	2791	20	3082	6080	14269	20349
1996	2770	16	3058	6832	10555	17387
1997	2972	12	3196	10787	9162	19949
1998	864	16	931	4772	8201	12973
1999	1207	29	1354	3287	5149	8436
2000	1296	39	1429	3392	5027	8419
2001	1293	52	1436	6424	5031	11455
2002	966	78	1065	3518	5911	9429
2003	1128	67	1241	3049	6248	9297
2004	1058	61	1144	5654	11628	17282
2005	1911	212	2010	6231	12682	18913
2006	2643	174	2740	9279	15383	24662

2007	3062	362	3163	12730	21220	33950
2008	4386	232	4776	8883	17710	26593
2009	4425	176	4624	8633	20649	29282
2010	4338	164	4669	7346	15197	22543
2010-1991	49068	1725	53164	133174	209161	342335

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات الإرهاب العالمي المتاحة على الموقع: www.start.umd.edu

هذا التذبذب الذي يميل الى التصاعد، من خلال الزيادة في الهجمات الإرهابية بالتركيز على نوعية الهجمات بما يستهدف أكبر قدر من الجمهور، يؤكد - ما عرّجنا عليه في موضع سابق من هذا الكتاب- بان الحرب على الإرهاب لم تأتِ بنتائجها المرجوة والمستهدفة أصلاً، بل على العكس نجدها قد ازدادت وتركزت بشكل نوعي. وهذا يدفع الى القول بان الحرب على الإرهاب لا يمكن أن تكون حلاً ناجعاً لمواجهة الإرهاب عالمياً، بل الركون الى بديل آخر لإرساء السلام، ولا يتم ذلك الا من خلال تعزيز التنمية البشرية وتمكين الناس. بالرغم مما يستغرقه من وقت ليس بقصير، الا انه يكون مستداماً.

ثالثاً: تحليل اتجاهات الإرهاب في البلدان العربية

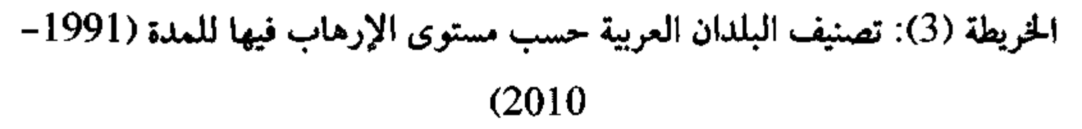
ان تحليل اتجاهات الإرهاب في البلدان العربية يتطلب استعراض الاحصائيات عن العمليات الإرهابية في البلدان العربية، وبعد ذلك نركز على البلدان التي يتركز فيها الإرهاب بشكل واسع. فمن خلال الخريطة (3) يمكننا أن نلحظ تقسم البلدان العربية بحسب ما تشهده من عمليات إرهابية على ثلاث فئات خلال المدة (1991-2010). فالمجموعة الأولى والتي تضم البلدان ذات الإرهاب المرتفع وهي البلدان التي

تتجاوز فيها العمليات الإرهابية حدود الـ (1000) عملية إرهابية وتشمل ثلاث بلدان عربية وهي على التوالي (العراق 6439، الجزائر 2351، وفلسطين 1030). وبذلك تشكل مجموع العمليات الإرهابية لهذه المجموعة حوالي 9820 عملية إرهابية خلال المدة (1991- 2010).

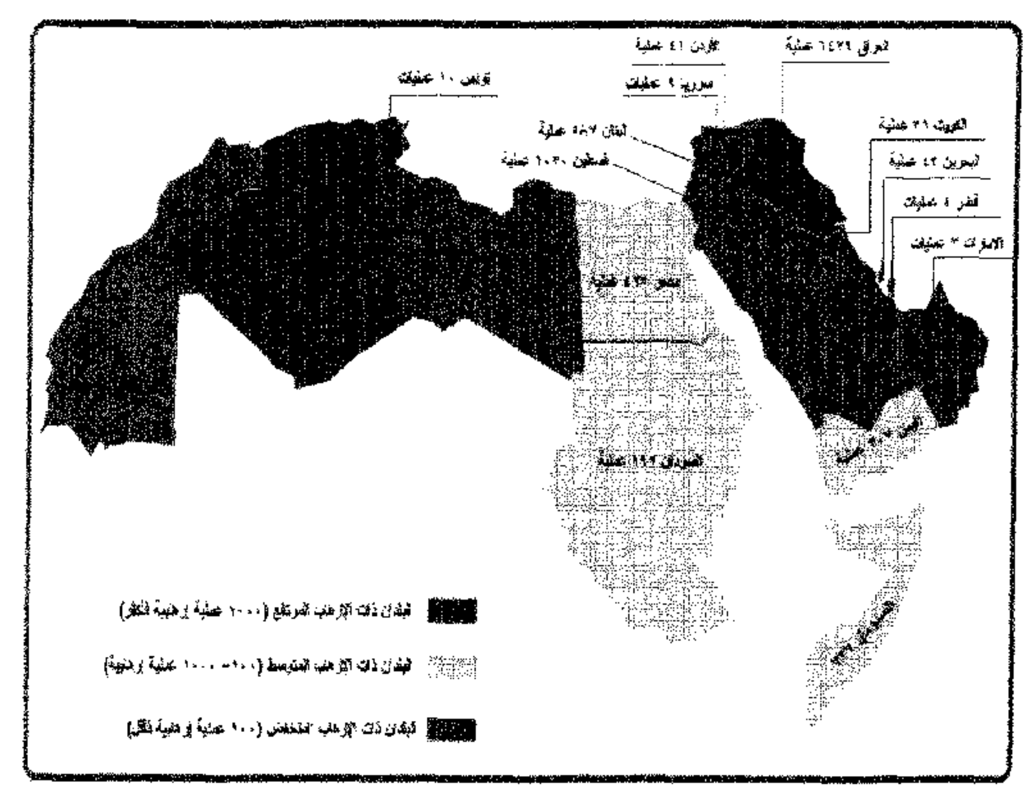
المجموعة الثانية تضم البلدان ذات الإرهاب المتوسط وهي البلدان التي تزيد فيها العمليات الإرهابية عن (100) عملية إرهابية وتقل فيها عن (1000)، وتشمل خمسة بلدان عربية (الصومال 737، لبنان 587، مصر 425، اليمن 307، والسودان 192). فتصبح مجموع العمليات الإرهابية للبلدان من المجموعة الثانية ذات الإرهاب المتوسط حوالي 2448 عملية إرهابية للمدة نفسها.

أما المجموعة الثالثة فتضم البلدان ذات الإرهاب المنخفض وهي التي تقل فيها العمليات الإرهابية عن الـ (100) عملية إرهابية، وهي تشمل جميع البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة والمرتفعة جداً – باستثناء لبنان التي تندرج تحت المجموعة الثانية – بالإضافة الى بعض البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة وموريتانيا التي تنضوي تحت البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة، اذ تشمل أحد عشر بلداً عربياً كلٍ من (السعودية 50، البحرين 42، الأردن 41، الكويت 31، المغرب 20، موريتانيا 11، تونس 10، سوريا 9، ليبيا 8، قطر 4، والامارات 3). ونلاحظ من خلال الأرقام الواردة بان العمليات الإرهابية في تلك البلدان أدنى من سابقاتها بكثير، اذ وصلت العمليات الإرهابية لتلك البلدان بمجموعها حوالي 229 عملية إرهابية.

ومن الملاحظ ضآلة عدد العمليات الإرهابية في البلدان ذات الإرهاب المنخفض بالمقارنة مع كلا البلدان ذات الإرهاب المرتفع والمتوسط، مع الأخذ بين الاعتبار مجموع البلدان ذات الإرهاب المنخفض هو 11 بلداً عربياً، بينما ذات الإرهاب المرتفع 3 بلدان فقط، والبلدان ذات الإرهاب المتوسط 5 بلدان.



الخريطة (3): تصنيف البلدان العربية حسب مستوى الإرهاب فيها للمدة (1991-2010)



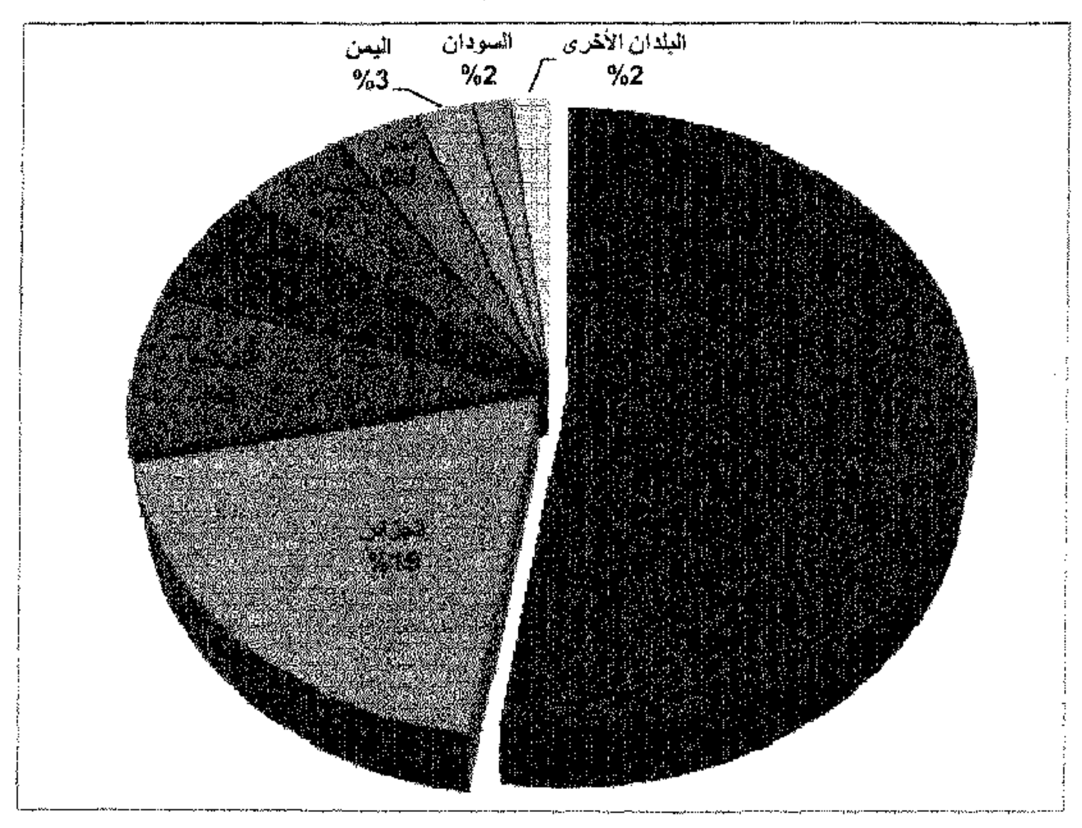
المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات الإرهاب العالمي المتاحة على الموقع: **www.start.umd.edu**

ملاحظة: البيانات في الخريطة تشمل جميع البلدان العربية ماعدا (عُمان، جيبوتي، جزر القُمر) بسبب نقص البيانات المتعلقة بالإرهاب لتلك البلدان. لذا فسوف لن يتم تناول هذه البلدان.

كما ان هناك تباين كبير فيما بين البلدان العربية ضمن المجموعة الواحدة، اذ تؤلف العمليات التي حصلت في العراق اكبر نسبة من بين جميع البلدان العربية، اذ تصل الى 52٪ من مجمل العمليات الإرهابية في البلدان العربية، وحصلت أغلب تلك العمليات الإرهابية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003، وفي المرتبة الثانية بعد العراق نجد الجزائر والتي تشكل 19٪ من العمليات الإرهابية، تليها فلسطين 8٪، ثم

الصومال 6٪، ولبنان 5٪. أي ان الإرهاب يتركز بنسبة 90٪ في البلدان المذكورة من اجمالي العمليات الإرهابية في البلدان العربية، بينما نجد ما تبقى وهي نسبة 10٪ فقط تتوزع على بقية البلدان العربية الأخرى. يُنظر في ذلك الشكل (9).

الشكل (9): النسب المئوية للعمليات الإرهابية في لبلدان العربية للمدة (1991-2010)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (19).

تصاعدت العمليات الإرهابية في البلدان العربية خلال المدة (1991-2010) من 257 عملية إرهابية في عام 1991 الى نحو 1464 في عام 2010، اذ وصلت ذروتها في عام 2008 عندما بلغت حوالي 1565 أي بمعدل زيادة تجاوز 500٪ مقارنةً بعام 1991، وخلال المدة نفسها نلاحظ تذبذبت العمليات الإرهابية بشكل

صريح، اذ نلاحظ بانها قد انخفضت خلال المدة (1991-2000) من 257 عملية في عام 1991 الى 180 عملية وذلك في عام 2000، الا انها قد ازدادت مرةً أخرى منذ عام 2001 من 208 عملية، أي بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر2001 لتبلغ في عام 2010 نحو 1464 عملية. ويُمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (19).

الجدول (19): ضحايا العمليات الإرهابية في البلدان العربية للمدة (1991-2010)

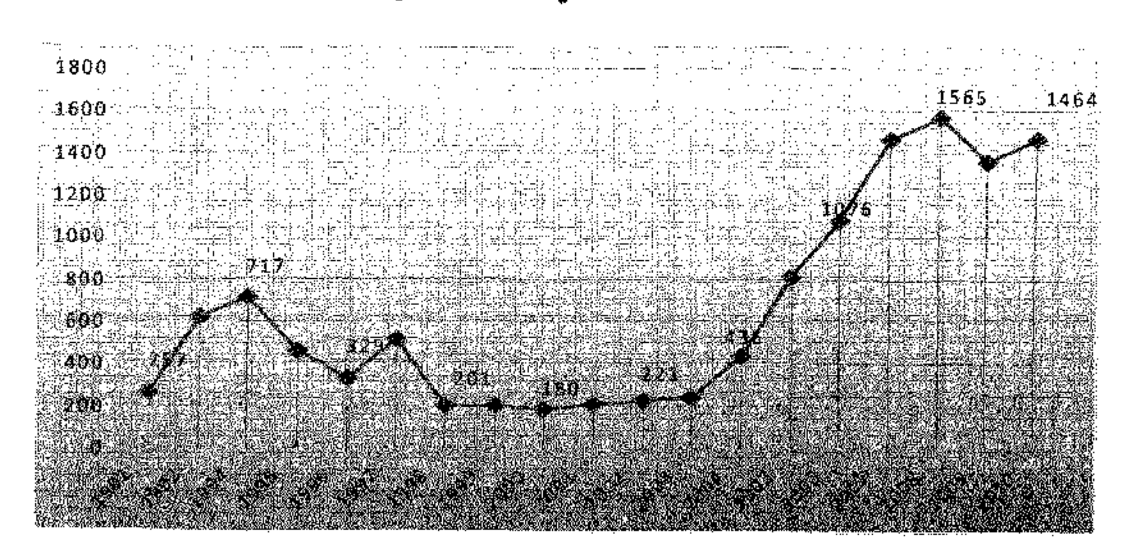
السنة	العمليات الناجحة	انتحاري	عدد العمليات الإرهابية	عدد القتلى	عدد الجرحى	اجمالي الضحايا
1991	224	0	257	241	541	782
1992	520	0	617	613	856	1469
1994	634	2	717	1045	1144	2189
1995	409	5	456	847	2012	2859
1996	306	2	329	844	1785	2629
1997	491	4	508	4625	2158	6783
1998	190	5	201	941	1029	1970
1999	184	3	196	535	537	1072
2000	173	6	180	465	591	1056
2001	195	4	208	545	343	888
2002	204	16	221	749	630	1379
2003	215	29	235	779	1686	2465

7123	4691	2432	436	35	412	2004
10523	6647	3876	810	169	780	2005
14208	8873	5335	1076	99	1047	2006
21560	13827	7733	1468	217	1425	2007
12422	8397	4025	1565	110	1485	2008
13333	10184	3149	1358	61	1292	2009
10113	7391	2722	1464	63	1383	2010
42331	41501	830	12306	11569	12302	1991-2010

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات الإرهاب العالمي المتاحة على الموقع: www.start.umd.edu

تُعزى الزيادة الكبيرة في العمليات الإرهابية مع بداية هذا القرن، الى العمليات الإرهابية التي شهدها العراق على نطاق واسع، لاسيما بعد الاجتياح العسكري الأمريكي للعراق عام 2003 وحصول عملية التغيير بعد سقوط السلطة وانهيار النظام السياسي، والتي عقبها انتشار الفوضى التي قادت الى صراعات وخلافات سياسية واجتماعية وعقائدية أدت الى شيوع الفساد والعنف.. الخ. والذي أدى كل ذلك بالنتيجة الى تصاعد العمليات الإرهابية في ما بعد عام 2003، كما يشير اليه الشكل (10).

الشكل (10): تصاعد العمليات الإرهابية في البلدان العربية للمدة (1991-2010)



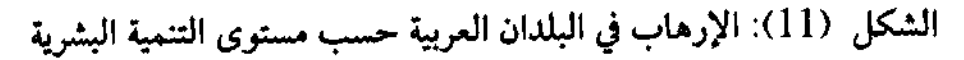
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

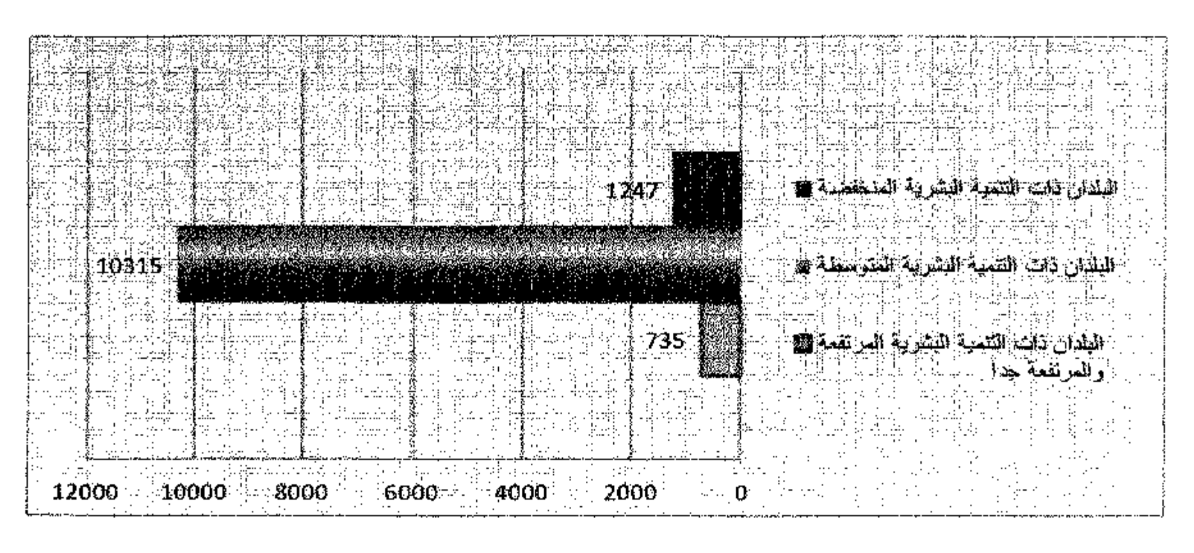
رابعاً: الإرهاب في البلدان العربية وفقاً لمستوى التنمية البشرية

ان العمليات الإرهابية وأحداث العنف تتركز في البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة، كما يلاحظ من خلال الشكل (11). اذ بلغت ما يقارب 10315 عملية إرهابية والتي تشكل 84٪ من مجموع العمليات الإرهابية للمدة (1991-2010). وتأتي البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة بعدها لتصل فيها العمليات الإرهابية نحو 1247 أي 10٪ من العمليات الإرهابية للمدة نفسها. في الوقت الذي لم تصل العمليات الإرهابية في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة والمرتفعة جدا سوى 735 عملية بأدنى نسبة التي بلغت 6٪ فقط مقارنة بسابقاتها. وهذا ما يدل على وجود علاقة عكسية بين التراجع في مستويات التنمية البشرية وتفاقم ظاهرة الإرهاب بما يؤدي الى زيادة العمليات الإرهابية، الا ان المسألة نسبية ولا تخضع لنظرة مطلقة تجاه العلاقة بين التنمية البشرية والإرهاب. الإرهاب يُعد ظاهرة معقدة بكل أشكالها، لذا فقد لا يتبلور نتيجة للعوامل الاقتصادية فقط، المتمثل بمظاهر الفقر والخفاض مستوى الدخل بوصفه العامل الحاسم في استقطاب الإرهابيين. فهناك عوامل أخرى عقائدية

أو ايديولوجية أو سياسية، قد تكون منفردة أو مجتمعة، وهذا ما يقع خارج نطاق دراستنا.

الا انه بالرغم مما ورد آنفا الان اننا قد نجد العامل الاقتصادي حاضراً في أغلب الأحوال. وهذا ما يُفسر لنا زيادة العمليات الإرهابية في البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة مقارنة بالبلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة والمرتفعة جداً، نتيجة للتحسن في الظروف الاقتصادية.


الشكل (11): الإرهاب في البلدان العربية حسب مستوى التنمية البشرية



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات الإرهاب العالمي المتاحة على الموقع:
www.start.umd.edu

ويجب أن لا نغفل عن ان حجم السكان في البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة أكبر من مجموع السكان في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة، اذ ازداد حجم السكان من 154 مليون نسمة عام 1990 من أصل 223 مليون نسمة من

مجمل سكان البلدان العربية الى 221 مليون نسمة من أصل 347 مليون نسمة [1]. اذ ان حجم السكان في بلدان التنمية المتوسطة أكبر بكثير عما في بلدان التنمية المنخفضة وهذا ما قد يُعطي بعداً لعدد العمليات الإرهابية في هذه البلدان، بالإضافة الى عدم شمول بلدين من البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة وهي جيبوتي وجزر القُمر؛ بسبب نقص البيانات المتعلقة بالعمليات الإرهابية وأعداد الضحايا لتلك البلدان.

خامساً: الإرهاب في البلدان العربية: رؤية من الداخل

لم يكن العُنف والإرهاب في البلدان العربية ذا نمط واحد فهو متباين بين بلدٍ آخر، ومن فترة زمنية الى أخرى، فبعض البلدان كانت مستقرة الى حدٍ ما، على العكس من بعض بلدان التي شهدت تدهورا في أمنها الداخلي بشكل شبه مستمر تقريباً.

ففي الجزائر بدأ الصراع فيها بعد ان نالت استقلالها عام 1962 من الاحتلال الفرنسي، فيما بين التنظيمات الدينية والسلطة وتوالى الصدام مع النظام ليصبح أكثر عنفاً، اذ وصل الى ذروته بعد انفجار الأزمة الجزائرية في كانون الثاني 1992، إثر الغاء الانتخابات، اذ دخلت تلك التنظيمات مرحلة العمل المسلح. وفيما بعد ازداد الأمر سوءاً خصوصاً خلال المدة (1992-1996)، اذ قدرت إدارة المباحث الجنائية الفدرالية الأمريكية عدد القتلى بحوالي 60000 شخص من المسلحين والمواطنين وقوات مكافحة الإرهاب، ولكن الرقم المعلن رسمياً من جانب السلطات الجزائرية للمدة نفسها لا يتجاوز نصف هذا العدد 27000 شخص لقوا مصرعهم في التفجيرات العشوائية على أيدي الجماعات المتطرفة المسلحة [2].

(1) الاحصاءات الواردة والمتعلقة بتعداد السكان مستندةً الى قواعد بيانات البنك الدولي المتاحة على الرابط: www.albankaldawli.org

(2) محمد فتحي عيد، واقع الإرهاب في البلدان العربية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999، ص 116-117.

لقد شهدت مصر في التسعينيات من القرن الماضي أعنف موجة عنف، وقد بلغ التصعيد الإرهابي أقصاه في المدة (1992-1997) وهي سنوات اتسمت بتعدد الحوادث الإرهابية، ولم تكن الموجة متقطعة كالموجات التي سبقتها ولكنها كانت مستمرة، كما انها اتسمت بالطبيعة الانتقائية للأهداف التي تم توجيه الهجمات الإرهابية اليها، اذ بلغ اجمالي الحوادث خلال المدة (1992-1996) ما يقارب 635 حادثاً بمتوسط بلغ 127 حادثاً سنوياً، وان عدد القتلى والجرحى من المدنيين يفوق عدد القتلى والجرحى من المتطرفين ورجال الشرطة أيضاً، اذ وصلت نسبة الضحايا المدنيين الى مجموع الضحايا 39٪. وقد تطورت النشاطات الإرهابية بما أدى الى موجة من ردود الأفعال الواسعة، فقد بدأت الجماعات الإرهابية باستهداف بعض المنشآت والمرافق بغرض ضرب السياحة في مصر، وجرت عدة حوادث إرهابية من هذا النوع، وهو نوع مؤثر من الإرهاب؛ بسبب محتواه الاعلامي والاقتصادي [1]. اذ يُعد قطاع السياحة قطاعاً مهماً بالنسبة للاقتصاد المصري ويسهم بنسبة مهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وان حدوث العمليات الإرهابية يخلق ردود فعل كبيرة تؤثر سلباً على هذا القطاع النشط، تفضي الى تدهور قطاع السياحة نظراً لانخفاض عدد السياح الوافدين.

أما اليمن فقد مرت بحرب طاحنة بين شطريها الشمالي والجنوبي انتهت بفرض الشرعية وعودة السيطرة للحكومة المركزية على جميع البلاد، ومنذ عام 1994 تحدث عمليات إرهابية تقوم ببعضها جماعات متطرفة وبعضها تقوم بها القبائل. فخلال السنوات (1995-1998) شهدت اليمن أعمال إرهابية وتفجيرات عدة. ومما أسهم في تزايد أعمال العُنف توافر السلاح حيث يتجاوز نصيب الفرد من السلاح في المتوسط أربعة قطع، وهذا يعني وجود حوالي (50-60) مليون قطعة

[1] المصدر السابق نفسه، ص 107-108 و 112.

وبعضها أسلحة ثقيلة [1]. حيث تشير احصاءات أخرى الى وجود ما يقارب 10 ملايين قطعة سلاح، لسكان يبلغ تعداده 23 مليون نسمة، أي بمعدل قطعة سلاح لكل شخصين مدنيين [2]. كل ذلك يسهم في تفاقم الأوضاع في اليمن، اذ كشفت تقارير وطنية يمنية ودولية عن وقوع 199 حادثاً بين عامي (2008-2009) وانطوت هذه الحوادث على 740 حالة وفاة، و734 حالة اصابة. وهذا العُنف مشكل من طائفة من العوامل ومنها التغييرات الاجتماعية المتمثلة بالتآكل المُطرّد للمعايير العرفية وضعف الحوكمة وانتشار الأسلحة والفقر المزمن والتخلف [3]. بالإضافة الى تردي الأوضاع الاجتماعية وانتشار القبلية والمعايير الاجتماعية البالية المبنية على أسس متخلفة، وهي تتسم في ايجاد بيئة مغلقة على نفسها وأفرادها أيضاً. ومن هنا يمكننا أن نستدل على أهمية دور التنمية البشرية، من خلال العلاقة المتبادلة بين أعمال العُنف والإرهاب وتراجع التنمية البشرية فيها. اذ - من بين عوامل أخرى - نجد بان اليمن تصنف بين الدول منخفضة التنمية البشرية. ويبرز هنا الدور الذي يمكن أن يلعبه من تحسن أوضاع التنمية البشرية في الحد من العُنف المسلح والإرهاب من خلال زيادة المستويات التعليمية التي تحقق نقلة نوعية والتخلي عن التقاليد القبلية والعشائرية التي تتخذ أشكالاً عدوانية وعنفية مختلفة واضعاف سيطرة الأعراف التي تحث على العنف المسلح واستخدام القوة.

ومن جهة أخرى فان اليمن ذو تنوع اقتصادي محدود جداً، فقطاعات مثل السياحة توفر إمكانات نمو كبيرة، بيد ان انعدام الأمن الواسع الانتشار وتواصله قوّض ذلك تماماً. كما يعاني اليمن من الفقر المزمن، فالدخل القومي الاجمالي للفرد

---

(1) محمد فتحي عبد، مصدر سبق ذكره، ص 123-124.

(2) المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، تقرير حول تقييم العُنف المسلح في اليمن: تقرير اليمن، العدد1، جنيف، مايو 2010، ص 5.

(3) المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، مصدر سبق ذكره، ص 2.

الواحد لا يتجاوز من 950 دولاراً أمريكياً في عام 2008 ونسبة البطالة عالية تُقدر بحوالي 35٪. زد على ذلك ارتفاع نسبة البطالة عند الشباب بحيث بلغت حوالي 30٪، وهي نسبة تضاعفت مرتين تقريباً على ما كانت عليه منذ عام 1999 [1]. وهي من الممكن أن تفاقم الأوضاع المعاشية نحو الأسوأ في حالة استمرار الأوضاع على ما هي عليه.

أما بالنسبة للصومال فلم يُعد هناك فعلياً أي سلطة مركزية فيها منذ عام 1991، فالسيطرة السياسية الفعلية في مختلف المناطق الصومالية أصبحت في أيدي عدد من المجموعات المسلحة ذات القاعدة القبلية، ويتفاقم نموذج القتال في ظل وجود أعداد كبيرة من المحاربين الشبان، وهؤلاء يقاتلون لحساب المجموعة التي تدفع لهم [2]؛ نظراً للوضع المعاشي المزري وارتفاع معدلات الفقر وارتفاع معدلات سوء التغذية وانتشار الجوع والأوبئة والأمراض.. وغيرها. وهذا ما يُثبت لنا أهمية ودور العامل الاقتصادي في التحريض على ممارسة أعمال العُنف والإرهاب؛ لكسب الدخل الذي يمكن من البقاء على قيد الحياة.

لقد بلغت المعاناة الإنسانية في الصومال حدوداً استثنائية، ويقدّر أنه منذ عام 1991 قتل أكثر من 350 ألف صومالي نتيجة للصراعات الداخلية وأصبح أكثر من 400 ألف آخرين في عداد اللاجئين. وينزح الآف الأشخاص باستمرار داخل البلاد، في حين أن إمدادات الغذاء غير مؤمنة. وأكبر دليل على بؤس الأوضاع في الصومال

(1) المصدر السابق نفسه، ص 4.

(2) شيرون ويهارتا و ايان انطوني، الصراعات المسلحة الكبرى في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي 2003، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 206.

هو ادراج هذا البلد ضمن البلدان الخمسة الأقل تطوراً في العالم في دليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي [1].

لقد ثبت من قضايا الإرهاب المضبوطة في البلدان العربية ان أغلب منفذي العمليات الإرهابية ينتمون الى شريحة الشباب (15-30) سنة، وان أكثرهم من الذكور ونسبة قليلة جداً من الإناث [2]. وهذا ما أكد عليه الفصل الثاني حول أهمية دور الشباب بوصفهم ثورة للأمة ومصدر طاقاتها غير الناضب، وعليه ينبغي اعطائهم الأولوية لما لهم من أهمية بالغة في بناء المجتمع والدولة من خلال تمكينهم، ففي حالة اهمال هذه الشريحة المهمة فمن المرجح أن توظف طاقاتهم على نحو منحرف كتحريضهم للمشاركة في أعمال العُنف والإرهاب، ولا سيما ما يتميز به البلدان العربية من امتلاكه لمخزون شبابي يُعد الأكبر مقارنة بدول ومناطق العالم الأخرى.

سادساً: أثر الإرهاب في تدهور دليل التنمية البشرية في البلدان العربية

يمارس الإرهاب آثاراً بليغة على حياة الناس، فمن خلال نهج التنمية البشرية نستطيع أن نتعرف على مدى التأثير في حصول الناس على موارد الصحة والتعليم والدخل من خلال دليل التنمية البشرية وأدلته الفرعية. ان تأثير الإرهاب سلبياً على دليل التنمية البشرية ومكوناته، مما أدى الى تدهور الأخير، ولو بشكل متفاوت بين سنة وأخرى، أو بين بلدٍ وآخر.

ان بلدان المجموعة الأولى والتي تضم (العراق، الجزائر، وفلسطين) وهي البلدان ذات الإرهاب المرتفع قد تأثرت مؤشرات التنمية البشرية فيها، بالإضافة الى البلدان ذات الإرهاب المتوسط التي كان مدى التأثير فيها أكبر من المجموعة الثالثة في البلدان

(1) شيرون ويهارتا و ايان انطوني، مصدر سبق ذكره، ص 206.

(2) محمد فتحي عبد، مصدر سبق ذكره، ص 141.

ذات الإرهاب المنخفض خلال مدة الدراسة، يمكننا أن نلاحظ ذلك من خلال الجدول (20). ففي العراق كان مؤشر التنمية البشرية فيه 0.552 في عام 2005، ارتفع الى 0.567 في عام 2010. أي تحققت زيادة قدرها 0.015 وهي زيادة متواضعة جداً، في حين نجد بان المغرب والتي تُصنف ضمن أقل البلدان إرهاباً بان مؤشر التنمية البشرية فيها لنفس العام نفس قيمة التنمية البشرية في العراق بالضبط والبالغة 0.552 ارتفع في عام 2010 الى 0.579، فان مقدار الزيادة هو 0.027 وهي أكبر من الزيادة التي حققها العراق خلال الفترة نفسها. مع ملاحظة ان التحسن بالنسبة للعراق مصدره دليل الدخل.

ويلاحظ من خلال البيانات والمؤشرات المتعلقة بدليل التنمية البشرية وأدلته الفرعية فان لبنان تمكنت من الدخول لإعادة اعمار البلاد من أوسع أبوابه، وهو ما مكنها من تبديد انعكاس أعمال العُنف والإرهاب على مجمل الأنشطة الاقتصادية. وهو ما انعكس ايجاباً على مستويات التنمية البشرية فيها، اذ نجد بانها حظيت بمستويات عالية من التنمية البشرية لتدخل بذلك الى فئة تصنيف البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة. بالرغم مما شهدته من حرب أهلية وأعمال إرهابية.

بعد الأحداث والحرب الأهلية التي وقعت في لبنان فقد حققت انجازات مذهلة في بداية التسعينيات من اعادة بناء بيروت واعادة تأهيل المرافق الصحية والمرافق العامة والبنى الأساسية في البلد. غير ان انعدام الاستقرار الاقليمي واستمرار الصراع في جنوب لبنان وفلسطين لا يزالان يلقيان بوطأتهما على البلد، وقد أخذا يحبطان ما أحرز منذ عام 2000 من انتعاش اقتصادي وتقدم باتجاه التنمية المستدامة [1]، الا ان بعد ذلك قدمت الحكومة اللبنانية لمواجهة هذا الوضع في 31 آب 2006، برنامجاً

---

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، آثار السلم والأمن على التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا، أوراق موجزة (16)، 2002، ص 3-4.

بأولويات التعافي السريع في مؤتمر للمانحين الدوليين دعت اليه الحكومة السويدية بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي. وقد نجح المؤتمر في الحصول على نحو 900 مليون دولار رصدت لعملية النهوض الفوري والمبكر. كما أطلق المؤتمر نموذجاً جديداً في أساليب اعادة الإعمار يدعو القطاع الخاص والدول المانحة الى تبني قرية أو جسر، والتكفل بكامل عملية إعادة البناء. وقد أثبت القطاع الخاص اللبناني سهولة تكيفه ومرونته، وخلال سنة واحدة [1]. وهذا ما غيّر من نتائج الأحداث التي توالت على البلد نحو التحسن الملموس على صعيد الوضع الاقتصادي عموماً، وعلى مستوى التنمية البشرية خصوصاً.

([1]) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير لبنان الوطني للتنمية البشرية لعامي 2008- 2009، ص 43.

الجدول (20): مؤشرات التنمية البشرية في البلدان العربية للمدة (1990 – 2010)

البلد	1990	1995	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	المتوسط السنوي لمعدل نمو دليل (%) التنمية البشرية	
										1990 2011	2000 2011
العراق	..	..	..	0.552	0.557	0.558	0.564	0.565	0.567	..	..
الجزائر	0.551	0.579	0.624	0.667	0.673	0.680	0.686	0.691	0.696	1.130	1.026
فلسطين	..	..	..	..	..	..	..	..	0.640	..	..
الصومال	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
لبنان	..	..	..	0.711	0.713	0.721	0.726	0.733	0.737	..	..
مصر	0.497	0.539	0.585	0.611	0.618	0.626	0.633	0.638	0.644	1.241	0.883
اليمن	..	0.322	0.374	0.422	0.431	0.438	0.444	0.452	0.460	..	1.933
السودان	0.298	0.326	0.357	0.383	0.390	0.395	0.399	0.403	0.406	1.516	1.228
السعودية	0.693	0.710	0.726	0.746	0.751	0.755	0.760	0.763	0.767	0.505	0.547
البحرين	0.721	0.750	0.773	0.795	0.799	0.804	0.806	0.805	0.805	0.535	0.381
الأردن	0.591	0.623	0.646	0.673	0.678	0.685	0.692	0.694	0.697	0.797	0.705
الكويت	0.712	0.737	0.754	0.752	0.755	0.756	0.757	0.757	0.758	0.315	0.074
المغرب	0.435	0.466	0.507	0.552	0.559	0.565	0.570	0.575	0.579	1.391	1.256
موريتانيا	0.353	0.387	0.410	0.432	0.436	0.442	0.446	0.447	0.451	..	..
تونس	0.542	0.585	0.630	0.667	0.675	0.681	0.688	0.692	0.698	1.214	0.940
سوريا	0.548	0.571	0.583	0.621	0.624	0.628	0.629	0.630	0.631	0.683	0.731
ليبيا	..	..	..	0.741	0.748	0.755	0.759	0.763	0.770	..	..
قطر	0.743	0.760	0.784	0.818	0.816	0.825	0.825	0.818	0.825	0.536	0.528
الامارات العربية	0.690	0.724	0.753	0.807	0.818	0.827	0.835	0.841	0.845	0.974	1.062

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

1) تقرير التنمية البشرية لعام 2011، ص 135-138.

2) قاعدة بيانات البرنامج الانمائي للأمم المتحدة المتاحة على الرابط: www.undp.org

1) الإرهاب وآثاره على مؤشر الصحة في البلدان العربية

اتخذ متوسط العمر المتوقع للذكور اتجاهات مختلفة بين بلدٍ وآخر تبعاً – من بين أسباب أخرى – لتصاعد العمليات الإرهابية، فنلاحظ بان متوسط العمر المتوقع للذكور في البلدان الثلاث الأولى وهي البلدان ذات الإرهاب المرتفع قد ازداد بدرجة أقل مما هو الحال عليه في البلدان ذات الإرهاب المتوسط والمنخفض. فنلاحظ بان متوسط العمر المتوقع للذكور في العراق لم يزدد طيلة المدة (1990-2010) سوى سنتين فقط من 63 سنة في عام 1990 الى 65.1 سنة في عام 2010. فازداد خلال تلك الفترة من 63.0 في عام 1990 اذ بلغ خلال تلك الفترة أقصاه في عام 1996 ببلوغه 69 سنة، الا انه أخذ بالتناقص بعد ذلك. لاسيما بعد عام 2003 نتيجة تصاعد العمليات الإرهابية التي شهدها العراق، ورجعت مرةً أخرى في الارتفاع نتيجة الى انحسار العمليات الإرهابية الى حدٍ ما بعد عام 2008، وهو ما يمكن ان نلاحظه من خلال الجدول (21).

وثاني البلدان ذات الإرهاب المرتفع وهي الجزائر التي ازداد فيها العمر المتوقع للذكور بزيادة تدريجية متواضعة. وكذا هو حال متوسط العمر المتوقع للإنسان في فلسطين أيضاً.

وعندما ننتقل الى البلدان ذات الإرهاب المتوسط فنلاحظ بن متوسط العمر المتوقع لم يصل فيها ما وصل اليه في البلدان ذات الإرهاب المنخفض، فهي لم تتعدَ (50، 60، 63.6) سنة في كلٍ من الصومال، السودان، واليمن على التوالي. وهذا نتيجة تباين مستويات التنمية واختلاف أوضاع الصراعات والاقتتال في تلك البلدان، بالإضافة الى الاختلالات البنيوية العميقة وضعف اقتصادات تلك البلدان بما يمكنها من تحسين مستويات التنمية البشرية فيها. فيما عبرت حاجز السبعين عاماً كلٍ من مصر ولبنان، فنجد بان مصر قد قطعت شوطاً لا بأس به بتحقيقها زيادة في العمر

المتوقع للإنسان خلال تلك الفترة تجاوزت قليلاً عشر سنوات، بينما نجد بان لبنان لم تحقق تحسناً سوى أربع سنوات فقط للمدة نفسها.

الجدول (21): متوسط العمر المتوقع للذكور في البلدان العربية للمدة (1990-2010)

البلد أو الاقليم/ السنة	1990	1995	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
العراق	63.0	68.9	68.3	65.1	64.5	64.1	64.1	64.5	65.1
الجزائر	65.9	67.2	68.8	70.4	70.6	70.8	71.0	71.2	71.4
فلسطين	66.5	68.2	69.4	70.2	70.4	70.5	70.7	70.9	71.1
الصومال	43.0	43.2	46.7	48.3	48.5	48.7	48.9	49.1	49.4
لبنان	66.4	67.8	68.6	69.4	69.6	69.8	69.9	70.1	70.3
مصر	60.4	63.9	67.3	69.7	70.0	70.3	70.6	70.9	71.1
اليمن	54.9	56.2	58.5	61.3	61.8	62.3	62.7	63.2	63.6
السودان	51.1	52.7	55.5	58.0	58.3	58.6	58.8	59.1	59.4
السعودية	67.6	69.2	70.2	71.5	71.8	72.1	72.3	72.6	72.8
البحرين	71.3	72.1	72.9	73.7	73.8	74.0	74.1	74.2	74.4
الأردن	69.3	70.3	70.9	71.4	71.5	71.6	71.7	71.8	71.9
الكويت	71.6	72.3	72.9	73.3	73.3	73.4	73.5	73.6	73.7
المغرب	62.3	64.6	66.6	68.3	68.6	68.8	69.1	69.4	69.7
موريتانيا	54.5	55.2	55.5	55.7	55.8	55.9	56.1	56.3	56.6
تونس	68.6	69.5	70.6	71.6	71.9	72.3	72.4	72.5	72.6
سوريا	69.7	71.6	72.7	73.5	73.7	73.8	74.0	74.1	74.2
ليبيا	65.8	68.2	70.0	71.1	71.3	71.6	71.8	72.0	72.2
قطر	73.8	75.1	76.4	77.6	77.8	78.0	78.1	78.3	78.4
الإمارات العربية	70.8	72.3	73.6	74.8	75.0	75.2	75.3	75.5	75.7
البلدان العربية	61.8	64.2	66.1	67.5	67.7	67.9	68.2	68.4	68.4

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قواعد بيانات البنك الدولي المتاحة على الموقع:
www.worldbank.org

أما البلدان ذات الإرهاب المنخفض فنجد بانها قد بلغت أعلى المستويات – باستثناء موريتانيا – في متوسط العمر المتوقع للذكور وأحد أهم العوامل التي ساهمت بارتفاع متوسط العمر المتوقع يرجع الى انخفاض العمليات والحوادث الإرهابية التي لم تشهد سوى عمليات معدودة في بعض منها كالإمارات العربية وقطر وليبيا وغيرها من البلدان الخليجية.

لقد تم التركيز على متوسط العمر المتوقع للذكور دون الاناث، لأن من الواضح بشكل جلي ان مدى تأثير أعمال العُنف والإرهاب على متوسط العمر المتوقع للذكور أكبر من متوسط العمر المتوقع للإناث، وهذا يعود الى أسباب، منها تواجد الرجل في ميادين العمل ومشاركته في قوة العمل بشكل أكبر من حال المرأة، واعتباره المعيل للأسرة؛ وفقاً لاعتبارات اجتماعية. بالإضافة الى استهداف بعض الأهداف الحيوية التي يديرها الرجال أحياناً. ومع ذلك فان مؤشر العمر المتوقع يُعد من المؤشرات ذات الدلالة ليس فقط في قياس أثر التنمية على صحة الناس، بل لأنه أيضاً يظهر جودة النظم الصحية واستجابتها للظروف الاستثنائية، لذا فان تراجع العمر المتوقع يمكن أن يربط بقدرة النظام الصحي وتعرضه للاهتزاز في ظل انعدام الأمن والاستقرار.

2) الإرهاب وآثاره على مؤشرات التعليم في البلدان العربية

تقوض العمليات الإرهابية معدلات الالتحاق مما يؤدي الى تناقصها وهو ما يؤثر على مؤشر التعليم، وهذا ما نلاحظه، من خلال الجدولين (22) و (23) من تأثير العمليات الإرهابية على معدلات الالتحاق للمرحلة الابتدائية والثانوية.

اذ تشير البيانات في الجدول (22) الى معدلات الالتحاق الصافي للمرحلة الابتدائية (*) كنسبة مئوية خلال المدة (1990- 2010) والتي يمكن من خلالها معرفة اتجاه معدلات الالتحاق في المرحلة الابتدائية وملاحظة اثر تصاعد وتيرة الأعمال الإرهابية وأحداث العنف على معدلات الالتحاق.

اذ نلاحظ بالنسبة المجموعة الأولى البلدان ذات الإرهاب المرتفع قد تأثرت أكثر من غيرها، ففي العراق – وبحسب احصاءات البنك الدولي –قد انخفضت نسبة الالتحاق في التعليم الابتدائي في عام 2000 الى أدناها 80.3٪ بعدما كانت في عام 1990 حوالي 90.8٪ نتيجة لظروف الحصار الاقتصادي الذي فُرض على العراق وما عاناه من ظروف معيشية. الا انه عاود الارتفاع في عام 2005 الى 86.2٪ ثم أخذ بالتناقص نتيجة لتفاقم الأعمال الإرهابية ليصل بذلك نحو 84.8٪ الا انه أخذ بالارتفاع مرة أخرى ليصل في عام 2009 الى 89٪. وبهذا فهو لم يصل الى ما احرزه في عام 1990، نتيجة للظروف الأمنية وما تبعها من ارتفاع نسبة التسرب المدرسي، اذ كان من المفترض أن يتجه العراق – كغيره من البلدان – الى ارتفاع نسبة الالتحاق الا ان الظروف الأمنية المتردية حالت دون ذلك.

(*) من الجدير بالإشارة الى ان هناك اختلاف في سنوات التعليم، فان السن الرسمي لدخول المرحلة الابتدائية هو في عمر 6 سنوات في جميع بلدان المنطقة العربية، ومدتها 6 سنوات إلا في لبنان ومصر فهي 5 سنوات، والكويت وفلسطين 4 سنوات.

Source: UNESCO Institute for Statistics, Arab States: regional report, Montreal-Canada, 2002, p 38.

الجدول (22): معدلات الالتحاق الصافية للمرحلة الابتدائية(٪) في البلدان العربية للمدة (1990-2010)

البلد/ السنة	خلال (سنوات)	1990	1995	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
العراق	6	90.8	ج98.5	80.3	86.2	85.8	84.8	89.7	89.0	..
الجزائر	6	87.8	89.2	91.6	94.7	94.8	96.8	97.0	96.1	95.6
فلسطين	4	..	..	89.9	79.8	80.7	80.1	84.2	85.6	86.5
الصومال	..	8أ	..	..	..	..	..	..	..	..
لبنان	5	73	..	د92.0	92.0	86.7	87.0	87.2	88.8	91.7
مصر	5	..	ب78.5	90.4	93.8	92.7	95.8	..	95.9	91.7
اليمن	6	51أ	..	د56.3	76.3	..	..	74.1	..	77.6
السودان	6	40أ	..	40.2	43	..	..	..	..	..
السعودية	6	59أ	..	د58	81.7	..	83.5	85.7	89.9	..
البحرين	6	99.4أ	99.2	96.3	96.7	97.8	..	98	..	..
الكويت	4	49أ	..	89.5	99.0	..	91.6	92.1	..	..
الأردن	6	..	..	90.9	95.2	94.7	91.8	89.7	..	90.7
المغرب	6	56.7	63.3	76.2	87.5	88.4	89.2	89.8	90.0	93.7
موريتانيا	6	35	54.3	61.1	73.0	76.0	77.0	73.8	73.4	74.0
تونس	6	92.4	96.7	95.6	98.2	98.3	97.9	97.7	98.5	..
سوريا	6	95.9	96.4	93.9	92.2	89.6	90.7	91.6	92.9	..
ليبيا	6	..	..	..	..	..	..	..	..	..
قطر	6	86.7	ب86.8	91.2	90.4	92.5	90.6	87.9	93.1	92.0
الإمارات العربية	6	97.4	91.5	78.7	90.2	88.4	..	..	..	..
البلدان العربية	..	71.2	71.8	76.2	80.8	81.4	82.2	82.8	83.6	83.9

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على:

1- قواعد بيانات البنك الدولي المتاحة على الموقع: www.worldbank.org.

2- UNESCO Institute for Statistics, Arab States: regional report, Montreal-Canada, 2002.

3- قاعدة بيانات الاحصاءات العربية (POGAR) التابعة للبرنامج الانمائي للأمم المتحدة المتاحة على الموقع: www.arabstats.org.

4- تم الحصول على بيانات العراق من خلال الاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2010-2011، الباب التاسع عشر: احصاءات التنمية البشرية، جدول (3/ 19).

ملاحظة: أ البيانات تعود لعام 1991، ب البيانات لعام 1994، ج البيانات تعود لعام 1996، د البيانات تعود لعام 1999.

الجدول (23): معدلات الالتحاق الصافية للمرحلة الثانوية (٪) في البلدان العربية للمدة (1990-2010)

البلد/ السنة	خلال(سنوات)	1990	1995	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
العراق	6	..	..	32.3	40.4د	..	44.3	..	..	..
الجزائر	6	53.0أ	54.0	..	66.7د	..	..	..	..	..
فلسطين	8	..	..	76.9	87.9	88.4	87.7	87.1	85.6	83.5
الصومال	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
لبنان	7	..	..	71	..	75.1	75.2	75.6	76.5	74.7
مصر	6	..	ب 61.6	77.4ج	..	..	..	..	68.2	..
اليمن	6	..	..	31.1ج	34د	..	..	..	..	39.8
السودان	5	..	..	45	..	..	..	..	..	..
السعودية	6	31أ		58	67.4	..	72.2	..	..	..
البحرين	6	85	93.0	89.2	98.7	94.3	..	..	..	..
الأردن	6	..		77.7	77.5	82.5	83.1	84.5	..	85.6
الكويت	8	..	ب 64.4	97.1	..	88.7	89.5	89.0	..	
المغرب	6	..	..	30.3	35	..	..	..	..	..
موريتانيا	6	..	..	..	14.5	14.7	15.9		..	
تونس	7	..	..	63.6	65	..	..	..	..	..
سوريا	6	43أ	38.9	40.2	63.2	63.6	65.6	66.5	66.8	67.0
ليبيا	6	..	..	..	..	...	..	..	..	..
قطر	6	67.0	ب 83.0	73.5	..	..	..	73.1	78.5	83.4
الإمارات العربية	6	60أ	73.4	77.3	81.6	81.0	82.6	..	..	..
البلدان العربية	5- 8	42.4	44.9	51.3	57.5	57.8	58.5	58.5	58.9	59.3

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

1- قواعد بيانات البنك الدولي المتاحة على الموقع: www.worldbank.org.

2- UNESCO Institute for Statistics, Arab States: regional report, Montreal-Canada, 2002.

3- قاعدة بيانات الاحصاءات العربية (POGAR) التابعة للبرنامج الانمائي للأمم المتحدة المتاحة على الموقع: www.arabstats.org.

ملاحظة: أ البيانات تعود لعام 1991، ب البيانات تعود لعام 1994، ج البيانات تعود لعام 1999، د البيانات تعود لعام 2004.

بالرغم من تأثر نسبة الالتحاق في العراق بالأوضاع الأمنية الا اننا نلاحظ بان نسبة الالتحاق في الجزائر لم تتأثر كثيراً واحتفظت بمستوى تصاعدي منذ عام 1990 وحققت تقدماً لا بأس به ببلوغ نسبة الالتحاق نحو 95.6٪ بالنسبة للتعليم الابتدائي. في حين نجد بان الوضع في فلسطين مختلف، اذ نلاحظ ان اتجاه معدلات الالتحاق متذبذبة نحو الانخفاض عما كانت في عام 2000 عندما كانت 89.9% انخفضت لتصل الى 86.5٪. أما بالنسبة للبلدان ذات الإرهاب المتوسط فان معدلات الالتحاق فيها تميزت باتجاه مختلف، فنلاحظ بان لبنان كانت تتمتع بمستويات تتراوح بين 92.0-86.7٪ خلال المدة (2000-2010) وهي نسب مرتفعة بالمقارنة مع البلدان المتأثرة بالإرهاب. ومصر أيضاً حققت نسبة مرتفعة كما في لبنان من 78.5٪ عام 1994 وصولاً الى 91.7٪ عام 2010. أما بالنسبة لليمن والسودان فما زالت معدلات الالتحاق في التعليم الابتدائي منخفض. وهذا ما يرتبط بحساسية المؤشر تجاه العوامل الأمنية، اذ ان آثاره يكون أكبر بالنسبة للبلدان التي يكون فيها العمليات الإرهابية مستمرة، وفقدان الأمن أطول زمناً. في حين ان البلدان ذات الإرهاب المنخفض نجد معدلات الالتحاق أفضل حالاً بالمقارنة، بسبب تمتعها ببيئة مستقرة مقابل بالمقارنة مع بلدان المجموعة الأولى والثانية.

أما بالنسبة لمعدلات الالتحاق الصافي في التعليم الثانوي (*) فنجد بان المعدلات منخفضة نسبياً في البلدان ذات الإرهاب المرتفع والبلدان ذات الإرهاب المتوسط، في

(*) كما ذكرنا سابقا بالنسبة للتعليم الابتدائي، ينطبق أيضاً على التعليم الثانوي فهناك اختلاف في سنوات الدراسة بين البلدان العربية، ففي الأخيرة يتألف التعليم الثانوي من دورتين. تختلف مدتها من (5-8) سنوات، ولكن في أغلب البلدان تكون 6 سنوات. فالدورة الأولى عادةً ما تستغرق 3 سنوات، باستثناء الأردن، الكويت، لبنان، وجيبوتي التي تستمر 4 سنوات، كما تستمر 6 سنوات في فلسطين، والسودان سنتين. أما الدورة الثانية، فان مدتها النموذجية هي ثلاث سنوات أيضاً، على الرغم من ان أربعة بلدان تكون فيها الدورة أما أطول أو أقصر وهي: الأردن وفلسطين وتكون فيها سنين. أو أطول منها كما في تونس والكويت والتي تكون فيها أربع سنوات.

حين نجدها مرتفعة الى حدٍ ما في البلدان ذات الإرهاب المنخفض- باستثناء حالة موريتانيا- وفي ذلك دلالة على تأثير الأوضاع الأمنية نسب الالتحاق الصافية في التعليم الثانوي، فنلحظ من خلال الجدول (23)، بان معدلات الالتحاق الصافية في العراق لم تتجاوز 44.3٪ في عام 2007 وفي الجزائر 66.7٪ في عام 2005، ومصر 68.2٪ لعام 2009، واليمن 39.8٪ في عام 2010. الا اننا نجد فلسطين بانها حققت نسب مرتفعة بالمقارنة مع غيرها من البلدان العربية، وكذا الحال في لبنان أيضاً.

أما البلدان ذات الإرهاب المنخفض فنجد بانها قد أحرزت تقدماً في معدلات الالتحاق الصافية في المدارس الثانوية، كما هو حال البلدان الخليجية كالسعودية والكويت وقطر والبحرين.

3) الإرهاب وآثاره على مؤشر دخل الفرد العربي

ان تدهور الأوضاع الأمنية قد أثر في ضآلة الزيادة المتحققة في متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان ذات الإرهاب المرتفع بشكل أكبر من بقية البلدان الأخرى، اذ نلاحظ بان ما حققته البلدان ذات الإرهاب المرتفع من زيادة في متوسط دخل الفرد هي زيادة متواضعة بالمقارنة مع البلدان متوسطة ومنخفضة الإرهاب. ففي العراق نلاحظ - بالرغم من نقص البيانات - قد ازداد متوسط دخل الفرد من 2480 دولار سنوياً في عام 2005 الى 2970 دولار في عام 2010، وفي الجزائر كان متوسط دخل الفرد 6009 دولار في عام 1990، الا انه انخفض في عام 1995 الى 5328 دولار وعاود الارتفاع في عام 2000 الا انه لم يصل الى ما كان عليه في عام 1990، ويعزى ذلك الى الأحداث الإرهابية التي عانت منها الجزائر في

Source: UNESCO Institute for Statistics, Arab States: regional report, Montreal-Canada, 2002, p 44.

تلك الحقبة. الا ان ما تحسنت الأوضاع الأمنية في الجزائر ارتفع في عام 2005 الى 6820 دولار واستمر بالارتفاع الى ان وصل في عام 2010 الى 7501 دولار. وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول (24).

الجدول (24): متوسط دخل الفرد في البلدان العربية للمدة (1990-2010)

البلد / السنة	1990	1995	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
العراق	..	..	..	2,480	2,754	2,788	3,048	3,021	2,970
الجزائر	6,009	5,328	5,802	6,820	6,927	7,223	7,317	7,368	7,501
فلسطين	2,593	2,909	3,147	2,710	2,521	2,618	2,512	2,577	2,613
الصومال	..	..	..	..	..	..	..	..	..
لبنان	6,934	8,993	8,730	9,440	9,567	10,416	11,131	12,178	12,923
مصر	3,132	3,431	4,051	4,310	4,551	4,819	5,061	5,162	5,321
اليمن	..	1,609	1,905	1,980	2,042	2,048	2,038	2,103	2,205
السودان	899	1,031	1,223	1,480	1,608	1,698	1,772	1,812	1,856
السعودية	20,479	20,012	19,790	21,610	21,884	21,653	22,103	21,810	22,118
البحرين	19,308	21,302	22,715	27,102	28,469	30,457	30,887	28,520	27,874
الأردن	3,121	3,371	3,640	4,450	4,707	5,021	5,246	5,210	5,251
الكويت	37,224	50,762	39,519	45,389	47,248	47,138	47,227	46,443	46,428
المغرب	2,581	2,490	2,833	3,450	3,672	3,727	3,872	4,001	4,083

موريتانيا	1,633	1,545	1,580	1,730	1,695	1,798	1,832	1,771	1,810
تونس	3,887	4,205	5,194	6,080	6,439	6,703	6,936	7,078	7,264
سوريا	2,856	3,808	3,545	3,830	3,952	4,052	4,145	4,188	4,220
ليبيا	..	..	..	13,570	14,446	15,182	15,039	14,897	15,767
قطر	42,954	43,498	60,912	61,479	59,009	75,771	84,378	83,311	93,383
الامارات	43,734	42,771	43,052	51,895	56,993	59,486	60,644	59,686	59,819
البلدان العربية	12,566	12,488	13,055	13,869	14,330	15,521	16,222	16,043	16,638

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البرنامج الانمائي للأمم المتحدة المتاحة على الرابط: www.undp.org

والبلدان ذات الإرهاب المتوسط أثر فيها انخفاض متوسط دخل الفرد أيضا، بينما نجد في البلدان ذات الإرهاب المنخفض بان متوسط دخل الفرد مرتفع والتي تضم جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي بالإضافة الى ليبيا. والتي تصنف فيها التنمية البشرية بانها بلدان ذات تنمية بشرية مرتفعة ومرتفعة جداً، باستثناء موريتانيا والمغرب.

سابعاً: تكلفة الفرصة البديلة للإرهاب في البلدان العربية

سنقوم هنا باستعراض تكاليف الإرهاب المباشرة وغير المباشر والتي تتخذ صور مختلفة وهي كما يأتي:

1) سيناريوهات الإرهاب في البلدان العربية

ان المبالغ المالية التي تخصصها البلدان العربية على الإنفاق العسكري لمواجهة الإرهاب وأعمال العُنف لتوفير المستلزمات العسكرية من أجل فرض الأمن والاستقرار، كان من الأولى أن توظف من أجل التنمية، ولاسيما في المجالات الحيوية المهمة، كالصحة والتعليم.. وغيرها، والتي تُسهم في النهوض بعملية التنمية البشرية في البلدان العربية خصوصاً تلك البلدان التي تعاني من وطأة العُنف والإرهاب. لذا فالتضحية في تخصيص تلك الأموال على الانفاق العسكري نتيجة لتفاقم العنف والإرهاب في البلدان العربية، بدلاً من توظيفها في المجالات التي تُسهم في الارتقاء بمستوى التنمية البشرية في البلدان العربية كالصحة والتعليم.. وغيرها، وهذا ما يُمكن أن نسميه بـ «تكلفة الفرصة البديلة للإرهاب في البلدان العربية».

ان الارهاب يمارس تأثيرات مختلفة على مجمل الحياة العامة، منها ما يتعلق بقضايا التنمية واعادة البناء.. الخ، ولا سيما تأثيره على أوضاع التنمية البشرية، بما تمارسه العمليات الإرهابية والانتحارية بتأثيره على دليل التنمية البشرية ومكوناته الفرعية وهي: دليل الصحة، دليل التعليم، ودليل الدخل. وهذا ما يمكننا أن نستنتجه من خلال تحليل لدليل التنمية البشرية ومكوناته الآنفة الذكر في أوضاع منفصلة احدها عن الأخرى، فسنقوم في الوضع الأول بتحليل مؤشرات التنمية البشرية في ظل أوضاع الإرهاب وعدم الاستقرار، وفي الوضع الثاني تحليل أقصى ما حققته تلك البلدان من قيم مرتفعة لمؤشرات التنمية البشرية في ظل غياب الارهاب واستتباب الأمن والاستقرار، بمعنى آخر استمرار اوضاع ما قبل الاهاب، أما الوضع الثالث

والأخير فسيبنى على افتراضات مبنية وفق أسس منطقية لما ورد في الوضعين السابقين لما يمكن أن تصل اليه مؤشرات التنمية البشرية في ظل أوضاع الأمن والاستقرار وغياب الإرهاب، آخذين بعين الاعتبار ظروف وواقع وامكانيات كل بلد بشكل منفصل.

عندما نقوم باستعراض مؤشرات التنمية البشرية في الوضع الأول، أي في ظل عدم الإرهاب وعدم الاستقرار، فنجد بان البلدان ذات الإرهاب المرتفع والمتوسط قد تباينت فيها قيم أدلة التنمية البشرية، فقد بلغت قيمة دليل التنمية البشرية في العراق في ظل أوضاع الإرهاب 0.520 والذي يضعه في الترتيب 119 بين بلدان العالم. والجزائر التي بلغت فيها قيمة دليل التنمية البشرية 0.565 والتي تضعها بالترتيب 115 بين بلدان العالم، أما لبنان فبلغ الدليل 0.696 وبالترتيب 75، ومصر 0.552 وبالترتيب 117، واليمن 0.370 وبالترتيب 148، وأخيراً السودان 0.346 وبالترتيب 156. وهذا ما يشير اليه الجدول (25).

الجدول (25): دليل التنمية البشرية في ظل أوضاع الارهاب

البلد	العمر المتوقع	دليل الصحة	متوسط سنوات الدراسة	متوسط سنوات الدراسة المتوقعة	دليل التعليم	الدخل	دليل الدخل	دليل التنمية البشرية	الترتيب
العراق	67.8	0.754	5.6	..	0.345	1150	0.460	0.520	119
الجزائر	67.1	0.743	..	..	0.384	1580	0.569	0.565	115
فلسطين	68.1	0.724	12	..	..	1250	0.462	..	..
الصومال	44.5	0.387	..	..	..	150	..	..	..

لبنان	68.7	0.768	12.6	..	0.679	1240	0.640	0.696	75
مصر	65.6	0.719	11.6	..	0.430	750	0.506	0.552	117
اليمن	56.2	0.571	..	..	0.142	310	0.398	0.370	148
السودان	52.5	0.513	4.4	..	0.192	320	0.334	0.346	156

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

(1) قواعد بيانات البنك الدولي المتاحة على الرابط: www.worldbank.org.

(2) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2010، الأمم المتحدة، نيويورك، 2010، ص 147- 151.

(3) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام 2011، 2011، ص 295.

وعندما ننتقل لاستعراض الوضع الثاني وهو في ظل غياب الإرهاب وافتراض استمرار اوضاع الأمن والاستقرار، أي أعلى قيمة بلغتها مؤشرات التنمية البشرية، فنلاحظ بان الأخيرة قد بلغت مستويات أعلى مما هي في الوضع السابق في ظل أوضاع الإرهاب، فقد بلغ دليل التنمية البشرية في العراق أعلى قيمة حققها في ظل أوضاع الاستقرار والأمن 0.598 واحتلت الترتيب 109 بين بلدان العالم، بينما في الوضع الأول أي في ظل أوضاع الإرهاب فقد بلغت قيمة الدليل فيه 0.520 والترتيب 119. البلد الثاني وهو الجزائر فقد بلغت فيه قيمة الدليل 0.565 وبالترتيب 115، في حين بلغت في ظل الوضع الأول وهو ما قبل الإرهاب 0.702 وبالترتيب 70 بين بلدان العالم. أما لبنان فبلغت قيمة الدليل في الوضع الثاني 0.740 وبالترتيب 59 بعدما كانت في ظل أوضاع الإرهاب أي الوضع الأول 0.696 وبالترتيب 75. بعد لبنان نتحول الى مصر والتي بلغت فيها قيمة الدليل 0.655 التي وضعتها بالترتيب 92 بين بلدان العالم، بينما انها حققت أعلى قيمة لها في ظل أوضاع

ما قبل الإرهاب اذ بلغ الدليل 0.552 والترتيب 117، بعد ذلك اليمن فبلغت قيمة الدليل فيها 0.488 التي وضعته في الترتيب 127 بينما حققت أعلى قيمة سابقة لدليل التنمية البشرية في ظل أوضاع الإرهاب وعدم الاستقرار 0.370 وبالترتيب 148، وأخيراً فيما يتعلق بالسودان فقد بلغت فيها قيمة الدليل 0.439 وبالترتيب 133 بين بلدان العالم، في حين انها بلغت في ظل أوضاع الإرهاب وعدم الاستقرار 0.346 والتي وضعتها بالترتيب 165. وهذا ما يُمكن أن نلاحظه من خلال الجدول (26).

الجدول (26): دليل التنمية البشرية في ظل غياب الارهاب: افتراض استمرار اوضاع ما قبل الاهاب

البلد	العمر المتوقع	دليل الصحة	متوسط سنوات الدراسة	متوسط سنوات الدراسة المتوقع	دليل التعليم	الدخل	دليل الدخل	دليل التنمية البشرية	الترتيب
العراق	71.3	0.809	8.4	..	0.491	2640	0.495	0.598	109
الجزائر	72.9	0.834	..	..	0.652	4470	0.621	0.702	70
فلسطين	72.6	0.83	13.1	..	0.674	1560	0.494	0.666	88
الصومال	50.9	0.488	..		..	150	..	..	
لبنان	72.5	0.827	13.8	..	0.695	8750	0.698	0.740	59
مصر	73	0.836	6.7	..	0.560	2420	0.568	0.655	92
اليمن	65.1	0.711	..	..	0.310	1160	0.444	0.488	127
السودان	61.1	0.648	2.9	..	0.247	1300	0.421	0.439	133

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

(1) قواعد بيانات البنك الدولي المتاحة على الرابط: www.worldbank.org.

(2) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2010، الأمم المتحدة، نيويورك، 2010، ص 147- 151.

(3) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام 2011، 2011، ص 295.

بعد مقارنة قيمة دليل التنمية البشرية في ظل أوضاع الإرهاب من جهة، وفي ظل أوضاع الاستقرار وغياب الإرهاب من جهةٍ أخرى، سنقوم هنا بالانتقال الى الوضع الثالث وهو الحالة الافتراضية التي نقوم من خلالها بتقدير قيمة دليل التنمية البشرية ومكوناته بافتراض التحسن النسبي بسبب غياب الارهاب وتوفير أجواء تتمتع بالأمن والاستقرار الى حدٍ ما، اذ نرى بان قيمة دليل التنمية البشرية ومكوناته الفرعية تختلف كثيراً عما ورد في كلا الوضعين السابقين، اذ انه لو سارت الأوضاع بخلاف ما كانت عليه وتمتعت ببيئة آمنة ومستقرة فمن المؤكد ستسهم عوامل الاستقرار في احراز مستويات أفضل بكثير على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وعلى وجه التحديد التقدم الذي ينعكس في ارتفاع مؤشرات التنمية البشرية ومكوناته الفرعية.

يمكننا هنا تقدير قيم افتراضية لدليل التنمية البشرية في ظل افتراض التحسن النسبي لغياب مشاهد العنف والإرهاب في البلدان مرتفعة ومتوسطة الإرهاب، وهو ما قمنا بهِ كما في الجدول (27)، وستتناول كل بلد بشكل منفصل مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى والتي تتباين بسببها بعض البلدان في تحقيق قيم مرتفعة أو منخفضة حتى في حالة الأمن والاستقرار.

عندما ننظر للعراق فقد بلغت فيه قيمة دليل التنمية البشرية في أوضاع الإرهاب 0.520 وأخذ الترتيب 119 بين بلدان العالم حينها، الا انه فيما لو بقي بأوضاعه السابقة من الامن والاستقرار وما حققه من أعلى قيمة أحرزها، كما لاحظنا في الجدول (26)، ويبقى الاتجاه متصاعداً لبلغت فيه قيمة الدليل 0.672 لتضعه بالترتيب 86 بين بلدان العالم، وبذلك يصبح الفارق 33 بلد، وينتقل العراق بهذه القيمة الى مرتبة أعلى بين البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة بدلاً مما هو عليه في ذيل لائحة تلك البلدان.

أما بالنسبة للبلدان الأخرى فالجزائر كان من الممكن أن تبلغ فيه قيمة دليل التنمية البشرية 0.723 وبالترتيب 63، وهذه القيمة حتى أكبر من أعلى قيمة حققتها في أوضاع الأمن والاستقرار 0.702 والترتيب 70، في حين انها في ظل أوضاع الإرهاب بلغت قيمة الدليل 0.565 وترتيبها بين بلدان العالم 115، أما لبنان فقد كان من المفترض أن ترتفع قيمة الدليل فيها الى 0.768 لتحتل بهذه القيمة الترتيب 50 بين بلدان العالم، بدلاً من أعلى قيمة حققتها والبالغة 0.740 والترتيب 59، وتعد لبنان أكثر تطوراً بين البلدان العربية التي عصف فيها الإرهاب. ننتقل الى مصر فكان من المفترض أن تبلغ قيمة دليل التنمية البشرية فيها 0.695 والترتيب 77، وهذه القيمة حتى أكبر من أعلى قيمة سابقة لها 0.655 وترتيب أدنى مما هي عليه وهو 92 بين بلدان العالم، أما فيما يتعلق باليمن وما تتصف به من مجتمعي قبلي ويقوم على العشائرية والبيئة السائدة التي وفرت ظروف مناسبة للإرهاب، فلو غابت تلك المشاهد والحوادث الإرهابية كان من المفترض أن تتجاوز قيمة دليل التنمية البشرية فيها 0.606 والتي يضعها بالترتيب 105 بدلاً من حتى أفضل قيمة حققتها خلال فترة سابقة عندما بلغت فيها قيمة الدليل 0.488 والتي جعلها تأخذ الترتيب 127 بين بلدان العالم. وأخيراً ما يتعلق الأمر بالسودان ففي ظل التحسن النسبي لغياب الإرهاب فيها كان من المفترض أن تبلغ قيمة دليل التنمية البشرية فيها 0.531 والترتيب 119 بدلاً من أعلى قيمة سابقة حققتها 0.439 والترتيب 133.

الجدول (27): دليل التنمية البشرية في غياب الارهاب: افتراض التحسن النسبي بسبب غياب الارهاب

البلد	العمر المتوقع	دليل الصحة	متوسط سنوات الدراسة	متوسط سنوات الدراسة المتوقع	دليل التعليم	الدخل	دليل الدخل	دليل التنمية البشرية	الترتيب
العراق	74.8	0.737	11.2	..	0.637	4130	0.530	0.672	86
الجزائر	78.7	0.925	..	..	0.690	7360	0.673	0.723	63
فلسطين	77.1	0.936	14.2	..	0.674	1870	0.526	0.712	..
الصومال	57.3	0.589	..	..	..	150	..	..	..
لبنان	76.3	0.886	15	..	0.711	16260	0.756	0.768	50
مصر	80.4	0.953	11.6	..	0.690	4090	0.630	0.695	77
اليمن	74.0	0.851	..	..	0.478	2010	0.490	0.606	105
السودان	69.7	0.783	4.4	..	0.302	2280	0.508	0.531	119

المصدر: من عمل الباحث.

ملاحظة: لقد تم بناء السيناريوهات المتوقعة لدليل التنمية البشرية بناءاً على الزيادة المتحققة في مؤشرات التنمية البشرية في ظل الأوضاع المستقرة، وافتراض استمرار تلك الزيادة بدون حالات العنف والارهاب.

2) الانفاق العسكري ومنافسة الانفاق التنموي

يرى البعض ان الإنفاق العسكري (*) لأية دولة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحجم المخاطر التي تتعرض لها هذه الدولة، سواء كانت تلك المخاطر حقيقية أم متصورة، وواقعية أم محتملة في لحظة ما أو في المستقبل [1]. وقضايا الإرهاب تُعد أحد تلك المخاطر. الا ان ذلك ليس شرطاً، فالعلاقة بين الإنفاق والمخاطر المذكورة قد لا تكون الشرط اللازم دائما. فقد يرتبط الإنفاق في بعض الأحيان باستراتيجية معينة تتبعها الدولة في حالة كونها تهدف الى لعب دور دولي أو اقليمي معين أو بسط النفوذ والقوة في جوارها. شكلت ظاهرة الإنفاق العسكري المفرط احدى ابرز المعوقات الاساسية للتنمية العربية طوال العقود الماضية، وما ترتب عليها من حروب لاحقة. واقترنت هذه الظاهرة بانتشار الفساد في القطاع العام، الامر الذي ادى الى هدر فرص التنمية وضرب الركائز البنيوية والنفسية للمجتمعات العربية [2].

ان من الصعب الحصول على تقويم دقيق لنتائج عمليات الإرهابية، الا ان تكاليف العُنف تترجم الى مليارات الدولارات التي تُنفق سنوياً على الرعاية الصحية بالإضافة الى المليارات الإضافية التي يفقدها الاقتصادات الوطنية نتيجة الأيام الضائعة من العمل والانخفاض القدرة وفقدان الاستثمارات [3]. لاسيما في المجالات الحيوية التي

(*) أشار تقرير التنمية البشرية لعامي 2007- 2008 الى ان الإنفاق العسكري « يشير إلى كافة نفقات وزارة الدفاع وغيرها من الوزارات على قضايا تجنيد العسكريين وتدريبهم إضافة إلى بناء وشراء الموارد والمعدات العسكرية. كما يشمل هذا البند أيضا المساعدة العسكرية في نفقات البلد المانح ».

المصدر: البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعامي 2007- 2008، الأمم المتحدة، نيويورك، 2008، ص 353.

(1) عبد الرزاق الفارس، السلاح والخبز الإنفاق العسكري في البلدان العربية 1970-1990: دراسة في الاقتصاد السياسي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص 137.

(2) مهدي الحافظ، التنمية البشرية أفكار ومعالجات جديدة، بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص 32.

(3) منظمة الصحة العالمية، التقريرُ العالميُّ حول العُنف والصِّحَّةِ، المكتب الاقليمي لشرق المتوسط – القاهرة، 2002، ص3.

تعنى بالإنسان وحياته بصورة مباشرة كالتعليم والصحة، وبما يمكنهم من تأمين دخول مناسبة بما يحقق رفاهيتهم ومستوى معاشي لائق بهم.

يقتضي الإرهاب من وجهة النظر الأمنية والعسكرية وضع الحلول العسكرية والأمنية العاجلة التي تقف بوجه الإرهابيين والمجرمين للحيلولة دون وقوع المزيد من الضحايا كالقتلى والجرحى من المدنيين، وما يستهدفه الإرهابيون من الأهداف المدنية والمؤسسات الخدمية التابعة للدولة والخاصة وغيرها، والتي يكون استهدافهم بشكل نوعي أحياناً. وتتطلب تلك الحلول مستلزمات وعدد عسكرية وأسلحة لردع الإرهاب ومن يقوم بهِ. وهذا يستدعي تخصيصات ومبالغ مالية كبيرة لتوفير تلك اللوازم العسكرية، وذلك ما يفضي الى تحّمل الدولة تكاليف كبيرة، وهذا ما يثقل موازنة الدولة؛ لما يشكله من عبء إضافي لمكافحة الإرهاب، وما يتولد عنه من عجز في موازنات الحكومات. فضلاً عن ان بعض البلدان العربية مثقلة بالديون سلفاً، وما يترتب عليها من مبالغ يتطلب سدادها خدمةً لتلك الديون.

ويُعد الانفاق العسكري مناقضاً لاحتياجات التنمية الاقتصادية في البلدان العربية؛ فان ما يخصص للقطاع العسكري يتم بالضرورة على حساب مخصصات القطاعات المدنية المسؤولة عن توليد الدخل القومي، في ظل محدودية الموارد الاقتصادية وصعوبات اقتصادية بالغة تتمثل في عجز موازين المدفوعات والموازنة العامة وارتفاع حجم خدمة الديون الخارجية وارتفاع معدلات البطالة وغير ذلك من المشاكل الاقتصادية الأخرى والتي تنعكس على كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية [1].

يمثل الانفاق العسكري في البلدان العربية 7.5٪ من معدل الناتج القومي الإجمالي مقارنة بحوالي 2.5٪ في الدول الأخرى. ويكفي أن نقارن هذا مع معدل

[1] عبد الرزاق الفارس، مصدر سبق ذكره، ص 186.

الانفاق العربي على البحث العلمي والذي لا يتجاوز 0.3٪ من الناتج القومي ومعدل الإنفاق على الصحة والتعليم الذي لا يتجاوز 2-3٪. ويصل معدل انفاق دول مجلس التعاون الخليجي الى 70.0٪ من مجمل الإنفاق العربي على الأسلحة [1]. فبعد عام 2000 وما رافقه من زيادة نشاط الحركات الإرهابية المتطرفة في المنطقة العربية والعالم، قامت البلدان العربية بزيادة انفاقها للأغراض الأمنية والدفاعية خصوصاً بلدان مجلس التعاون الخليجي لتعزيز وحماية الاستثمارات النفطية والتجارية الكبيرة مما جعل الانفاق العسكري يتجاوز 44 مليار دولار بنسبة تغير 4.8٪ [2]. وهو ما يُشير اليه الجدول (28).

الجدول (28): النفقات العسكرية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي(٪) في البلدان العربية للمدة (1990- 2010)

البلد أو المنطقة/ السنة	1990	1995	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
العراق	..	..	..	3.6	2.7	3.4	3.3	4.6	4.4
الجزائر	1.5	3.0	3.4	2.9	2.6	2.9	3.0	3.8	3.5
الصومال	..	2.9	3.6	..	..	..	..	..	..
لبنان	7.6	6.4	5.4	4.4	4.5	4.6	3.9	4.1	4.2
مصر	4.7	3.9	3.2	2.9	2.7	2.5	2.3	2.1	2.0
اليمن	6.6	6.3	4.9	4.9	4.3	4.9	4.4	..	..
السودان	2.6	1.4	4.7	4.3	4.2	..	..	..	..

(1) باتر محمد علي وردم، كارثة الانفاق العسكري في العالم العربي، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن بتاريخ 2003/12/28 على الرابط: www.m.ahewar.org

(2) عباس علي محمد، الامن والتنمية: دراسة حالة العراق للمدة (1970-2007)، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة البصرة، 2010، ص 72.

السعودية	14.0	9.3	10.6	8.0	8.3	9.2	8.0	11.0	10.0
البحرين	5.1	4.7	4.0	3.6	3.4	3.2	3.0	4.0	3.4
الأردن	8.0	4.5	6.2	4.8	4.7	6.0	6.1	5.9	5.2
الكويت	48.7	13.6	7.1	4.3	3.6	3.6	3.0	4.1	3.8
المغرب	4.1	4.4	2.3	3.4	3.3	3.2	3.3	3.4	3.5
موريتانيا	3.9	2.3	2.9	3.1	2.7		3.4	3.8	
تونس	2.0	1.9	1.5	1.5	1.4	1.3	1.3	1.3	1.3
سوريا	6.4	7.0	5.3	5.0	4.4	4.1	3.6	4.0	3.9
ليبيا	..	..	3.2	1.5	1.1	0.9	1.2	..	..
قطر	..	..	..	2.5	2.1	2.2	2.2	..	..
الإمارات العربية	..	..	6.3	4.2	3.7	3.8	4.3	5.8	5.4
البلدان العربية	10.2	6.9	6.3	5.0	4.7	4.9	4.5	6.0	5.6
الاتحاد الأوروبي	2.7	2.1	1.9	1.8	1.8	1.7	1.7	1.8	1.7
ايران	2.1	1.8	3.7	3.5	3.7	2.7	1.9	..	..
تركيا	3.5	3.9	3.7	2.5	2.5	2.3	2.3	2.6	2.4
إسرائيل	12.9	8.9	8.0	8.0	8.1	7.5	7.1	7.0	6.5
العالم	3.7	2.4	2.3	2.5	2.4	2.4	2.5	2.7	2.6

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام المتاحة على الموقع:
www.sipri.org

3) الإرهاب وتزايد أعداد اللاجئين(*) في البلدان العربية

لا شك أن الأشخاص الفارين من عدم الأمن والعنف المنتشر ببلدانهم، عادةً ما يرون انهياراً كاملاً في نتائج تنميتهم البشرية. لكن الهجرة قد تحميهم من الضرر الأكبر الذي كان سينتظرهم لو بقوا في أوطانهم[1]. فان شعورهم بعدم الأمان والحرية في ممارسة نشاطاتهم والعيش بصورة اعتيادية، يحملهم على النجاة بحياتهم والبحث عن بيئة أكثر أمناً، وهذا ما يُفضي الى زيادة أعداد المهاجرين من بلادهم طلباً للجوء الى بلدان ومناطق أخرى آمنة. وهوما يؤثر سلباً على أوضاع التنمية البشرية. ومن الممكن أن تكون أحدى قنوات التأثير التي يخلفها الإرهاب على مستويات التنمية البشرية من خلال زيادة أعداد المهاجرين وما يمكن أن يسهموا في عملية التنمية، اذا ما علمنا بان أغلبهم يمتلك خبرة في بعض المجالات الحيوية، والمهمة في تنمية المجتمع كالصحة والتعليم وغير ذلك.

ان عدد اللاجئين الأكبر من العرب هو في البلدان التي تشهد مظاهر الإرهاب على نطاق واسع، وتنخفض بشكل صريح في البلدان الأقل إرهاباً وتنعم بقدر أكبر من الاستقرار، وهذا ما ثبته احصائيات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وكما يشير اليه الجدول (29). اذ يتبين بان أكبر عدد من اللاجئين هم في

(*) اللاجئ: هو شخص يوجد خارج بلد جنسيته، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه الى فئة اجتماعية معينة، أو آرائه السياسية، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أو لا يريد أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق بنتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك أن يعود الى ذلك البلد.
المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 وبروتكول عام 1967 الخاصين بوضع اللاجئين، الأمم المتحدة، نيويورك، المادة الأولى، فقرة (2)، ص 3.

(1) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2009، الأمم المتحدة، نيويورك، 2009، ص 62.

البلدان مرتفعة ومتوسطة الإرهاب، فعلى قائمة أكثر البلدان مرتفعة الإرهاب العراق، بلغ عدد اللاجئين العراقيين في عام 1990 حوالي 1.133 الف لاجئ وبلغت نسبتهم كنسبة من اجمالي السكان 6.23٪، انخفض بعد ذلك عدد اللاجئين بشكل ملحوظ وصولاً لأدنى ما وصل اليه في عام 2005 بسبب انهاء حكم النظام السابق والتمتع بفسحة من الحرية فبلغ بذلك 262 الف لاجي بنسبة بلغت 0.95٪ من اجمالي السكان، لكنه ما لبث ان ارتفع مرة أخرى زيادة كبيرة نتيجةً لأحداث العنف وتصاعد العمليات الإرهابية بعد عام 2005 وحتى عام 2010 فبلغ 1.683 ألف لاجئ ونسبتهم من اجمالي السكان 5.26٪.

وثاني أكبر البلدان في عدد اللاجئين الصومال وهذا نتيجة اعتيادية للإرهاب في تلك البلاد ووجود الجماعات المسلحة، فضلاً لأسباب أخرى كارتفاع معدلات الجوع وسوء التغذية.. الخ، اذ بلغ عدد اللاجئين 470 ألف لاجئ بنسبة 7.12% من السكان في عام 1990 وتصاعدت أعدادهم حتى بلغت في عام 2010 حوالي 770 ألف لاجئ وهم يشكلون 8.25% من السكان.

الجدول (29): عدد اللاجئين في البلدان العربية ونسبتهم للسكان للمدة (1990-2010)

البلد أو الاقليم/ السنة والمؤشر	1990		1995		2000		2005		2010	
	عدد اللاجئين	نسبتهم للسكان (%)	عدد اللاجئين	نسبتهم للسكان (%)	عدد اللاجئين	نسبتهم للسكان (%)	عدد اللاجئين	نسبتهم للسكان (%)	عدد اللاجئين	نسبتهم للسكان (%)
العراق	1,133,805	6.23	718,719	3.44	526,179	2.16	262,299	0.95	1,683,579	5.26
الجزائر	19	0.00	1,520	0.01	8,034	0.03	12,041	0.04	6,689	0.02
فلسطين	8,521	0.43	72,768	2.94	110,640	3.68	349,673	9.78	93,323	2.39
السودان	470,174	7.12	638,698	9.79	475,655	6.43	395,553	4.73	770,154	8.25
لبنان	6,993	0.24	13,515	0.39	10,215	0.27	18,323	0.45	15,869	0.38
مصر	48	0.00	872	0.00	3,953	0.01	6,291	0.01	6,913	0.01
اليمن	8	0.00	369	0.00	2,113	0.01	1,325	0.01	2,076	0.01
الصومال	523,998	2.56	445,280	1.81	494,363	1.79	693,632	2.25	387,288	1.15
السعودية	-	..	260	0.00	77	0.00	151	0.00	667	0.00
البحرين	39	0.01	71	0.01	95	0.01	41	0.01	87	0.01
الأردن	55	0.00	513	0.01	919	0.02	1,789	0.03	2,251	0.04
الكويت	44	0.00	762	0.05	692	0.04	381	0.02	988	0.04
المغرب	15	0.00	301	0.00	392	0.00	2,920	0.01	2,284	0.01
موريتانيا	65,999	3.31	84,312	3.68	29,752	1.13	31,651	1.04	37,733	1.09
تونس	42	0.00	333	0.00	1,207	0.01	3,129	0.03	2,174	0.02
سوريا	2,148	0.02	7,994	0.06	5,871	0.04	16,401	0.09	18,452	0.09
ليبيا	581	0.01	624	0.01	619	0.01	1,575	0.03	2,309	0.04
قطر	-	..	30	0.01	1	0.00	11	0.00	112	0.01
الإمارات	-	..	..	..	16	0.00	30	0.00	424	0.01
البلدان العربية	2,212,498	0.99	2,005,056	0.80	1,672,736	0.60	1,797,793	0.58	3,034,372	0.87
العالم	19,818,493	0.37	18,068,728	0.32	15,870,654	0.26	13,011,934	0.20	15,369,915	0.22

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

(1) بيانات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين متاحة على الإنترنت في موقع: www.unhcr.org

(2) النسب تم احتسابها من قبل الباحث بالاستعانة بإحصاءات السكان التي وردت في قاعدة بيانات التنمية العالمية للبنك الدولي المتاحة على الرابط: www.worldbank.com

والسودان تُعد ثالث أكبر البلدان العربية في عدد اللاجئين، اذ بلغ اجمالي عدد اللاجئين 523 ألف لاجئ في عام 1990 وبنسبة 2.56٪ من اجمالي السكان، وارتفع هذا العدد ليصل في عام 2005 الى نحو 693 ألف لاجئ، الا انه انخفض فيما بعد الى 387 ألف لاجئ في عام 2010 وبنسبة قدرها 1.15٪ من اجمالي السكان.

أما فلسطين فتأتي بعد السودان على مستوى البلدان العربية في عدد اللاجئين، اذ ارتفع عدد اللاجئين الفلسطينيين بحسب وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) من 8 الآلاف لاجئ فلسطيني بنسبة قدرها 0.43٪ من اجمالي السكان في عام 1990 وصولاً الى قمته في عام 2005 عندما بلغ 349 ألف لاجئ بنسبة 9.78٪ من السكان، وهي حتى أعلى من نسبة اللاجئين الصوماليين، الا انه عاود الانخفاض في عام 2010 الى 93 ألف لاجئ بنسبة تُقدر بنحو 2.39٪ من اجمالي السكان.

كما يمكننا أيضاً ملاحظة ارتفاع أعداد اللاجئين في البلدان غير المستقرة كالجزائر ولبنان ومصر واليمن، مقارنة بالبلدان ذات الإرهاب المنخفض، اذ نجد بان نسبة اللاجئين من اجمالي السكان لم تتجاوز 1٪ نتيجة للأوضاع الأمنية المستقرة نسبياً - باستثناء موريتانيا التي تعاني من مشاكل أخرى كارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الدخل وانشار الفقر.. الخ، تسببت بارتفاع أعداد اللاجئين بالرغم من انخفاض العمليات الإرهابية فيها.

نستنتج من خلال ما ورد بان أحدى تكاليف الإرهاب وانتشار العنف، ما يخلفه من تزايد في أعداد اللاجئين وترك أوطانهم، اما للبحث عن بيئة مستقرة للعيش، أو لانخفاض الدخول وانخفاض معدلات التشغيل نتيجةً لما يُحدثه الإرهاب من تدهور النشاط الاقتصادي عموماً. وهو ما أدى الى ضياع الموارد والبشرية التي بعضها يتمتع بمهارات وكفاءات قد تُسهم في عملية التنمية الاقتصادية والبشرية على حدٍ سواء.

المبحث الثاني

الإرهاب والتنمية البشرية في العراق

تتطلب عملية التنمية توافر العديد من الشروط والمقوّمات الكفيلة لتحقيق أهدافها، وأحد أهم تلك المتطلبات والتي لابد منها لضمان نجاح عملية التنمية ضرورة توافر بيئة تتمتع بالأمن والاستقرار.

وعند الحديث عن حالة العراق فكان من المؤمل بعد سقوط النظام النهوض بالواقع والقيام بإعادة البناء والاعمار وتأسيس دولة جديدة قادرة على تحقيق ذلك، واعادة توظيف الامكانيات المادية والبشرية التي يمتلكها العراق في عملية التنمية الاقتصادية والبشرية. الا انه عانى أكثر البلدان العربية في الآونة الأخيرة من أعمال عُنف وعمليات إرهابية وانتحارية على نطاق واسع. فضلاً عما عاناه أصلاً من تراكمات عبر الزمن بسبب الحروب والاضطرابات السياسية والاقتصادية وغيرها. فمن أحداث الحرب العراقية – الإيرانية بعد عام 1980، الى غزو العراق للكويت 1990 والتي عقبها فرض العقوبات الدولية على العراق وصولاً لعام 2003، كلها أدت الى تراجع عملية التنمية في البلد والتي انعكست جميع تلك الأحداث وغيرها بشكل كبير على الحياة العامة في البلد ومنها الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.. الخ، مما أثرت سلباً على عملية التنمية برمتها، وما أسفر عنها من تراجع في مؤشرات التنمية البشرية.

أولاً : تطور أوضاع التنمية البشرية في العراق

عند دراسة التنمية البشرية لبلد أو اقليم ما فلا بد من عرض أهم التغيرات التي طرأت على مستويات التنمية البشرية ومؤشراتها خلال فترة زمنية ماضية، وأهم

التطورات التي حصلت في مؤشر دليل التنمية البشرية وأدلته الفرعية. وهذا ما سيتم توضيحه ما يتعلق بشأن التنمية البشرية وتطور مؤشراتها في العراق.

ان الأوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.. الخ، تتشابك وتترابط فيما بينها بشكل معقد لتخلق بيئة تتسم ببعض الخصائص والسمات التي تميزها عن غيرها. فعند الحديث عن اتجاهات التنمية البشرية في العراق، فإنها قد تحددت وفقاً لما آلت اليه تلك الظروف منفردةً أو مجتمعةً. وبذلك فهي مختلفة من بلدٍ لآخر بحسب ظروف كل منهما، أو بقدر أقل من التحديات والعقبات التي تواجه ذلك البلد.

ان أوضاع التنمية البشرية في العراق مدعاة للقلق الشديد، اذ تكشف مؤشراتها – بالرغم من قصور بعض البيانات – عن تدهور كمي ونوعي فيها. نتيجة الدمار الذي لحق بالبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بسبب الحروب الداخلية والخارجية وسنوات العقوبات الطويلة، فتأثير تلك الظروف أعمق من أن تقيسه مؤشرات وأرقام تتسم بقدر عالٍ من التجريد والعمومية. كما ان هذه الظروف سترافق آثارها وانعكاساتها السلبية مسيرة التنمية المستقبلية والمستوى الذي يُمكن أن تصل اليه التنمية البشرية [1].

وعلى الرغم من امتلاك العراق للثروات الطبيعية والبشرية الا انه يتسم بنسق غير متجانس عن ذلك تماماً؛ اذ لم تصب كل تلك الامكانيات في انجاح عملية التنمية، فبات يعاني الكثير من مواطن الفشل الاقتصادية والاجتماعية.. وغيرها، حتى وصف انه « شعب فقير في بلد غني ». اذ ان مسارات التنمية البشرية لم تسرِ بموازاة ما للعراق من امكانيات اقتصادية، فثمار النمو الاقتصادي لم توظف بشكل أمثل بما يُسهم في

[1] حسن لطيف كاظم الزبيدي و عاطف لافي مرزوك السعدون، حال التنمية البشرية في العراق: سجل التدهور، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 4، 2007، ص 204- 205.

الارتقاء بنوعية الحياة كالصحة والتعليم وفرص كسب الدخل والمساواة [1]. فاذا كانت بعض البلدان قد انتقلت على مدى عقدين من الزمن من مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة الى مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة، فان العراق يُعد البلد الوحيد في العالم والجزائر الى حدٍ ما، من بين البلدان التي تتمتع بثروات بشرية ونفطية كبيرة تقع ضمن المجموعة الأدنى من البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة [2]. فعلى الصعيد العربي فقد حققت البلدان النفطية تطوراً واضحا في رفع مستوى التنمية البشرية، فإن كل البلدان العربية النفطية الرئيسة، وهي دول الخليج العربي الست، وليبيا أصبحت تصنف ضمن البلدان مرتفعة التنمية البشرية [3]. وهذا ما يمكن أن نرده الى مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، من بينها فقدان الأمن والاستقرار، اذ نجد بان العراق والجزائر تصدرا قائمة البلدان العربية الأكثر إرهاباً وبحسب قاعدة بيانات الإرهاب العالمي.

ان الاتجاه العام لدليل التنمية البشرية في العراق منذ مطلع التسعينيات وحتى عام 2010، اتخذ اتجاهاً متذبذباً ذو ميل نحو الانحدار تقريباً؛ نظراً للتدهور في مستوى التنمية البشرية، وهذا ما يشير اليه الشكل (12)، اذ بلغت قيمة دليل التنمية البشرية 0.589 في عام 1990 واضعاً العراق في المرتبة 96، ووصل الى قمته 0.614 وذلك في عام 1992، الا انه انخفض مرةً أخرى عندما بلغ أدنى قيمة له في عام 1995 اذ انحدر الى 0.538؛ ويعزى هذا التدني في دليل التنمية البشرية الى الظروف المعيشية

([1]) بالرغم من العلاقة الوثيقة بين النمو والتنمية البشرية وهذا ما أكده تقرير التنمية البشرية الدولي لعام 1996. الا ان هناك من ثبت ضعف العلاقة الاحصائية بين النمو ومؤشرات نوعية الحياة. للمزيد يُنظر في ذلك:

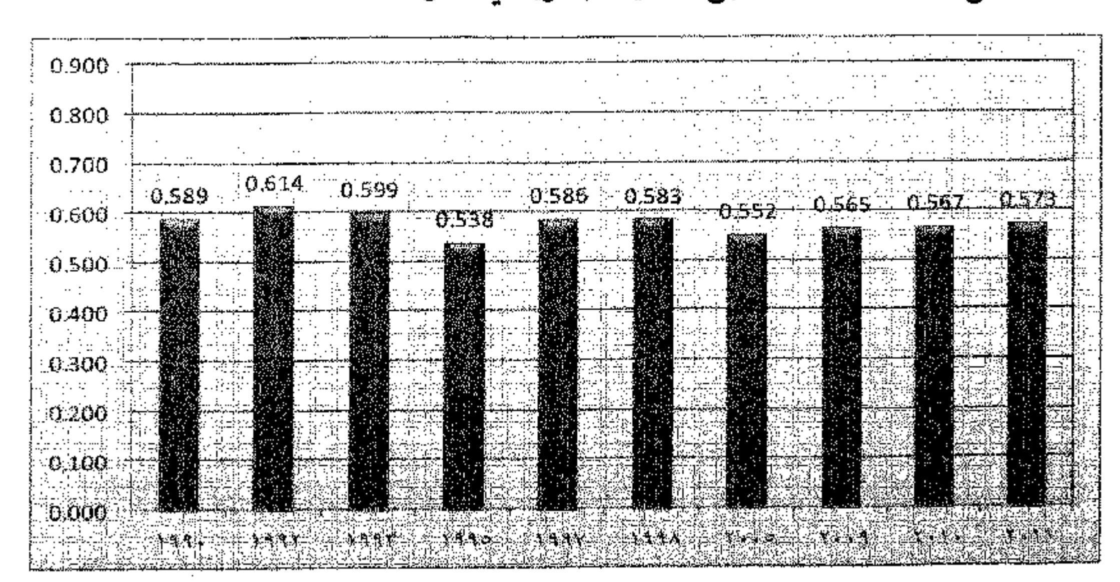
Easterly William, Life During Growth, Journal of Economic Growth, Vol. 4, Issue 3, September 1999, p 239-275.

([2]) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبيت الحكمة، مصدر سبق ذكره، ص 33.

([3]) المصدر السابق نفسه، (الإطار 1.2) ص 33.

المتردية نتيجة لفرض المجتمع الدولي العقوبات الاقتصادية في أعقاب غزو الكويت، وهو ما أدى الى انخفاض كبير متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. الا انه عاود الارتفاع مرةً أخرى، الا انه لم يصل الى ما كان عليه في عام 1992، اذ وصل بحلول عام 2010 الى 0.567 وهو ما بقي ترتيبه 131 بين البلدان الـ 167 التي يشملها التقرير.

الشكل (12) اتجاهات دليل التنمية البشرية في العراق للمدة (1990– 2010)

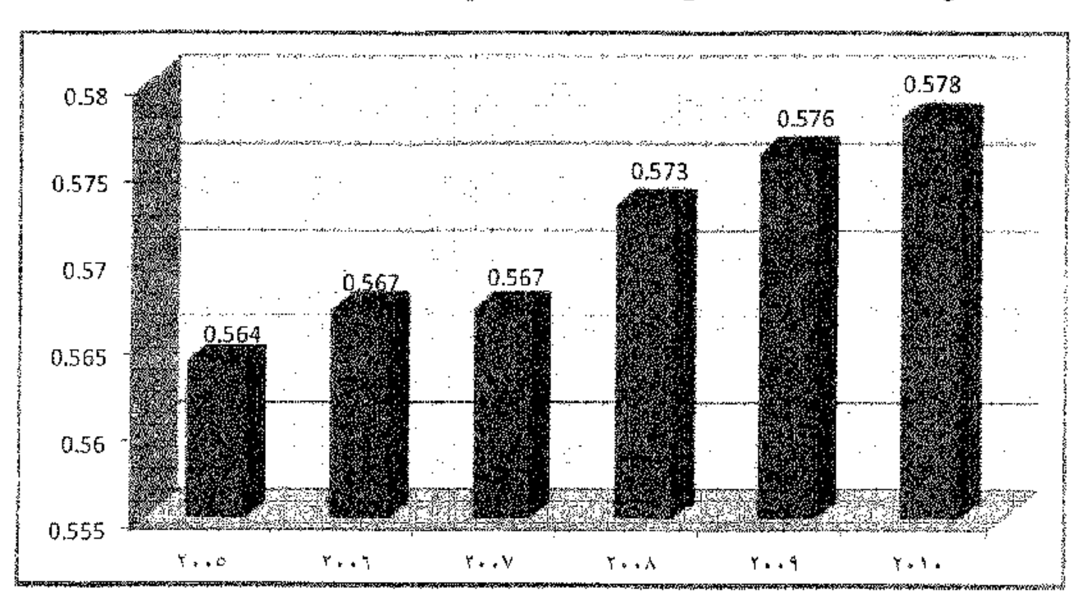


المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على: United Nations Development Programme, Human development report, United Nations, New York, several reports.

تعتمد الاتجاهات التي وردت آنفاً في حساب دليل التنمية البشرية ومكوناته وفقاً لطريقة قياس مختلفة عن الطريقة الأحدث التي تم اعتمادها في دليل التنمية البشرية لعام 2010 والتقارير التي تبعتها. وهذا ما يتضح من خلال اتجاهات دليل التنمية البشرية في العراق للمدة (2005– 2010) وكما وردت بحسب البرنامج الانمائي للأمم المتحدة. اذ وكما نلحظ من خلال الشكل (13)، ان دليل التنمية البشرية في العراق قد بلغ في عام 2005 نحو 0.564 وبذلك احتل الترتيب 134 بين

بلدان العالم التي يشملها التقرير البالغة 177 بلداً. ارتفع الى 0.567 في عامي 2006- 2007 ليكون بالترتيب 143 بين بلدان العالم الـ 182 التي شملها التقرير. بعد ذلك ارتفع الدليل حتى عام 2010 اذ بلغ 0.578 وبالترتيب 114 بين بلدان العالم الـ 169 التي شملها التقرير.

الشكل (13) اتجاهات دليل التنمية البشرية في العراق للمدة (2005- 2010)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على وقاعدة بيانات البرنامج الانمائي للأمم المتحدة المتاحة على الرابط: www.undp.org

وتُعد الأوضاع الصحية في العراق واحدة من أسوأ الأوضاع في المنطقة. وقد أظهرت مقارنة المؤشرات في السنوات العشرين الأخيرة إن الوضع الصحي للسكان قد تدهور كثيراً. ويشير مسح أحوال المعيشة 2004 الى إن وضع العراق يُعد حرجاً، مقارنة مع دول الشرق الأوسط الأخرى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الصادرة عن الأمم المتحدة، كما نجد تدهوراً خطيرا في هذه المؤشرات مقارنة مع الإحصاءات السابقة. كما سجلت مستويات الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين تراجعا - كما ونوعا - بسبب خفض الإنفاق على الصحة وضعف التخطيط. والتوزيع غير العادل

للمؤسسات الصحية والعاملين فيها بين المحافظات وفي داخل كلٍ منها بين الريف والحضر. كما أهمل تدريب الملاكات الطبية والصحية وأصبحت معزولة عن العالم وعاجزة عن مواكبة المعرفة والخبرات الحديثة مما تسبب بهجرة كبيرة للعقول العراقية إلى الخارج [1]. الا انه بالرغم من ذلك فهناك تطورات متواضعة. اذ تشير بيانات البنك الدولي بان معدل العمر المتوقع في العراق ارتفع من سنة 67.5 في عام 1990 الى 71.3 سنة في عام 1995، الا انه شهد انتكاسة أخرى في عامي 2007-2008 عندما انخفض الى 67.8 سنة، وارتفع مرة أخرى بوصوله في عام 2010 الى 68.5 سنة [2]. كما أحرز العراق تحسناً في خفض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة خلال المدة (1990-2006) من 62 حالة وفاة الى 41 حالة وفاة لكل (1000) حالة ولادة حية. في حين ان المستهدف بحلول 2015 هو 17 حالة وفاة لكل (1000) حالة ولادة حية [3]. أما بالنسبة للأطفال الرضع أيضاً أحرز تقدماً اذ انخفض معدل الوفيات الأطفال الرُضع من 50 حالة وفاة الى 35 لكل (1000) ولادة حية. كما بلغت معدل وفيات الامهات في عام 2007 حوالي 84 حالة وفاة لكل (100.000) حالة ولادة حية. فما زالت نسبة كبيرة بالمقارنة بالعديد من الدول، وهو ما يضع العراق ضمن مجموعة مكونة من 68 دولة في العالم تشكل 97٪ من مجموع وفيات الأمهات. ويسعى العراق لبلوغ 29 حالة وفاة لكل (100000) حالة ولادة حية بحلول 2015 [4].

---

(1) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، خطة التنمية الوطنية للأعوام 2010- 2014، بغداد، 2009، ص 123.

(2) تم اعتماد الأرقام الواردة على قواعد بيانات البنك الدولي المتاحة على الرابط: www.albankaldawli.org.

(3) فريق الأمم المتحدة القطري في العراق و وزارة التخطيط/ حكومة العراق، الأهداف الإنمائية للألفية في العراق، 2010، الهدف الإنمائي الرابع للألفية: تخفيض معدل وفيات الأطفال.

(4) المصدر السابق، الهدف الإنمائي الخامس للألفية: تحسين صحة الأم.

كما سجلت معدلات الأمية ارتفاعا ملحوظا خلال العقدين الأخيرين إضافة الى انخفاض معدلات القراءة والكتابة حيث بلغت نسبة الأمية 28% من إجمالي السكان بعمر 10 سنوات فأكثر، وتتفاوت هذه النسب وبشكل واضح بين الحضر والريف وبين المحافظات، وبذلك ساهم ارتفاع معدل الأمية في خفض قيمة دليل التنمية البشرية [1].

أما فيما يتعلق بمتوسط دخل الفرد العراقي من الناتج المحلي الاجمالي. فمن المقدر انه قد انخفض من حوالي 3600 دولار كان قد وصل اليه في أوائل الثمانينات من القرن الماضي، الى ما بين (770- 1000) دولار عام 2001، وارتفع مرةً أخرى بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003؛ بفعل عمليات النهب والسلب والتخريب، كما ارتفعت الأسعار بعد الاحتلال من العام نفسه بنسبة 20٪ [2]. وإزاء هذا المستوى المتذبذب من القدرة الدخلية، ظلت أنماط الإنفاق الاستهلاكي الأسري تميل لإشباع الحاجات الأساسية ومنها بشكل خاص، مجموعة السلة الغذائية. ومن الطبيعي أن تنخفض تبعاً لذلك أوجه الإنفاق الأخرى الضرورية والكمالية. وقد تسببت العقوبات الاقتصادية في تراجع كبير في مستوى معيشة الأسرة العراقية، فاهتمت بتأمين غذائها حتى صارت تنفق 62٪ من انفاقها الإجمالي خلال تلك الفترة على الغذاء فقط لتضحي بالكثير من السلع والخدمات تحقيقاً للحد المطلوب من الأمن الغذائي [3]. أما بعد عام 2003 وولادة دولة جديدة واستئناف الإنتاج النفطي فان دخول الأفراد ارتفعت كثيراً والتي نتج عنها ارتفاع مستويات الاستهلاك الفردي.

([1]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، خطة التنمية الوطنية للأعوام 2010- 2014، مصدر سبق ذكره، ص 120.

([2]) عبد المنعم السيد علي، البناء الاقتصادي العراقي الأسس والمقومات – القيود والتحديات في: العراق دراسات في السياسة والاقتصاد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2006، ص 83.

([3]) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبيت الحكمة، مصدر سبق ذكره، ص 42.

ثانياً: تحديات التنمية البشرية في العراق

تواجه التنمية البشرية في العراق مجموعة من التحديات التي تقف أمام التقدم بمستويات التنمية البشرية في البلد سنقوم باستعراض بعضٍ منها بشيء من الإيجاز كما يأتي:

(1) تزاحم أولويات الإنفاق في غير صالح التنمية البشرية: ان أولويات الإنفاق الحكومي لم تكن باتجاه التنمية البشرية. كما ان توزيع الدخل لم يكن في صالح الفئات الفقيرة، مما قيد وأضعف ذلك الإنفاق الخاص على التنمية البشرية [1]، كما لم تكن البيئة الاقتصادية مؤاتية للتنمية البشرية؛ ولم يكن مسار التنمية ذاته مستداماً وخيارات السياسة الاقتصادية لم تخضع في أولوياتها نحو تحسين مستويات التنمية البشرية، مما ترتب عليه ضياع فرص التنمية، وهي وجه آخر لضياع مكتسبات أنجزت للمجتمع وهدر لجهود إنسانية تراكمت حصيلتها على مدى يزيد عن نصف قرن [2]. فلا تزال مشكلة تمويل التعليم والصحة مقيدة لفرص توسيع الخدمات بما يتناسب واحتياجات تمكين الناس منها، اذ ان موازنات هذين القطاعين تحدد على أساس وفرة الموارد المتاحة للدولة وليس على أساس رؤية استراتيجية تمنح القطاع الاجتماعي أولوية تسهم في بناء التنمية البشرية. كما تعكس الموازنات عدم كفاءة التخصيص بين متطلبات الإنفاق التشغيلي والاستثماري [3].

---

[1] سالم توفيق النجفي، التنمية البشرية في العراق.. قيود الماضي وسياسات المستقبل، مجلة الحكمة، العدد 42، السنة التاسعة، بغداد، 2006، ص 59.

[2] وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبيت الحكمة، مصدر سبق ذكره، ص 169.

[3] المصدر السابق نفسه، ص 137.

(2)عدم المساواة وانتشار الفقر والحرمان: ينتشر الفقر والحرمان خصوصاً في المناطق الريفية، اذ بلغت نسبة الفقر الاجمالي 22.9٪ عام 2007، وفقاً لخط الفقر الوطني (*). وتركز بشكل واسع في الريف بواقع 39.3٪ من سكان الريف، أي 6.9 مليون نسمة منهم، مقابل الحضر 16.1٪ والذين يؤلفون 3.5 مليون نسمة. أما فجوة الفقر فقد بلغت في العراق عموماً 4.5٪، وأيضاً حظي الريف بنسبة أكبر من الحضر 9.0٪، مقابل الحضر2.7٪. وهذا ما يدل على وجود تباين مكاني صريح في مستويات التنمية (1).

(3) قصور التخطيط التنموي: ان عدم وجود استراتيجية تنمية شاملة تُعد أحد المعوقات البنيوية في العراق وفي مقدمتها استراتيجية للتنمية البشرية، وقد فاقم من هذه الوضعية بان الحكومة التجأت الى تطبيق برامج غير معلنة للتعديل الهيكلي، بالإضافة الى ذلك لم تقم الحكومة بتعبئة القدرات الوطنية الصادقة والاستعداد لمواجهة التحديات التي كانت تواجهها (2)، الأمر الذي انعكس على عملية التنمية البشرية في البلد والذي ترك بمرور الزمن نقصاً كبيراً في المؤسسات الصحية والتعليمية مقارنة بالعدد الكلي، ناهيك عن توزيعها الجغرافي غير

(*) تم تحديد خط الفقر الوطني على احتساب كلفة السعرات الحرارية الضرورية لإدامة صحة الفرد العراقي والتي تقدر بـ 2332 سعرة حرارية، بما وفرته بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق 2007، وتقدر كلفة السعرة الحرارية الواحدة بحوالي 0.482 دينارا. وبهذا يكون معدل كلفة الاحتياجات الغذائية الأساسية الشهرية للفرد الواحد 34250 دينارا وهذا خط فقر الغذاء. كما قدر خط فقر السلع والخدمات غير الغذائية بـ 42646 دينارا للفرد الواحد شهريا. وبجمعهما يصبح خط الفقر في العراق يساوي 76896 دينار/ فرد / شهر.

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي و وزارة التخطيط/ اقليم كردستان، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر، الطبعة الأولى، 2009، ص 8.

(1) المصدر السابق نفسه، ص 8.

(2) احمد خليل حسن الحسيني، التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (1990-2000)، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة القادسية، 2004، ص 125- 126.

العادل، وهي عوامل مهمة لوصول الأفراد الى موارد التعليم والصحة بما يمكنهم من الحصول على مستوى تعليمي وصحي أفضل؛ وهو ما يؤدي الى انخفاض مستويات التنمية البشرية. فيما يتعلق بقطاع الصحة، بوصفه أحد القطاعات الحيوية للنهوض بواقع التنمية البشرية، فيواجه تحديات قد تعرقل الى حد كبير من قدراته على الارتقاء، ومن بين ابرز هذه التحديات شحة امدادات المياه الصالحة للشرب وعدم معالجة مياه الصرف الصحي والنفايات، فضلاً عن وجود مشاكل جسيمة في النظام الصحي ذاته والمتمثلة بتدني عدد الأسرّة وعدد الاطباء لكل 1000 شخص مقارنة بالمؤشرات الدولية، ناهيك عن عدم الاستغلال الامثل للإمكانات الصحية المتاحة، حيث ان درجة اشغال الأسرّة في المستشفيات الحكومية لا يتجاوز 65% مما قد يعكس ضعف ثقة المواطن بالخدمات الصحية المقدمة من قبل المؤسسات الصحية الحكومية [1]. أما بالنسبة لعدد المستشفيات لكل (100000) من السكان بلغت 0.7، تباينت بين ما حظيت به محافظات كردستان، فقد بلغت (1.4)، (1.3)، (0.9) لكلٍ من السليمانية، أربيل، ودهوك على التوالي، أما بقية المحافظات تراوحت بين (0.5-0.8). فقد بلغت المستشفيات في عام 2010 في عموم العراق 321 مستشفى، الحكومي 229، والأهلي 92 فقط، توزعت الأخيرة على المحافظات العراقية تصدرتها العاصمة بغداد فقد بلغ عدد المستشفيات الأهلية فيها 37، السليمانية 13، مقابل بعض المحافظات التي فيها 2 فقط كما في نينوى، الانبار، كركوك، كربلاء، ذي قار، صلاح الدين، في حين بعض المحافظات تخلو تماماً كمحافظة ميسان، واسط،

---

[1] جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي و وزارة التخطيط/ اقليم كردستان، مصدر سبق ذكره، ص 23.

المثنى[1]، وهو ما يؤشر ضعف مساهمة القطاع الخاص في مشاركته القطاع العام لتوفيره الخدمات الصحية. أما فيما يتعلق بقطاع التعليم، فهناك نقص في عدد المدارس بالمقارنة مع الاحتياجات الفعلية وحجم السكان، فضلاً عن نقص الكوادر التعليمية والتوزيع غير المتكافئ بين المحافظات من جهة، وبين المناطق الريفية والنائية من جهة أخرى، بالإضافة الى وجود ظاهرة الدوام المزدوج والثلاثي في مدرسة واحدة في الكثير من المدارس، فبلغت الأبنية المدرسية للعام الدراسي 2007 -2008 لذات الدوام الثنائي 35.8٪ للابتدائية، وللثانوية 42.1٪، وللمهنية 23.5٪، 49٪ لمعهد اعداد المعلمين والمعلمات، أما ذات الدوام الثلاثي لنفس العام المذكور فقد بلغت النسبة للأبنية المدرسية 4.5٪ للابتدائية، 3.4٪ للثانوية، 1.5٪ للمهنية. أما بالنسبة لعدد المدارس فهناك فجوة عجز مدرسي يُقدر بحوالي 3954 مدرسة للعام الدراسي 2004- 2005 أي ما نسبته 25٪، ولم يردم هذا العجز بل العكس انه تزايد الى 5.316 مدرسة للعام الدراسي 2007-2008 أي ما نسبته 30٪ [2]، وهذا يعني بان عدد المدارس غير مواكب للأعداد المتزايدة من الطلبة. وعليه يعكس لنا ما سبق قصور التخطيط التنموي لتوفير المؤسسات التعليمية والصحية بالقدر الكافي بما يلبي حاجات السكان.

(4) ثنائية التنمية المكانية: تعد ثنائية التنمية المكانية من ابرز سمات نمط التنمية في البلد والذي يتسم بوجود محافظات ومناطق متطورة نسبياً واخرى متخلفة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. ولعل سوء توزيع الاستثمارات جغرافياً من بين اكثر الاسباب

---

(1) تم اعتماد الأرقام الواردة على: جمهورية العراق، وزارة الصحة، التقرير السنوي، 2010، الجدول (4-1) ص 111.

(2) تم اعتماد الأرقام الواردة على: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، خطة التنمية الوطنية للأعوام 2010- 2014، مصدر سبق ذكره، (الجدول 55) ص 118- 119.

تفسيراً لهذه الثنائية والتي امتدت ايضاً لتضم بين طياتها التباين الواضح بين المناطق الحضرية والريفية. ان هذا النمط التنموي المكاني جعل تركز السكان والنشاط الاقتصادي في المحافظات المتطورة اقتصادياً واجتماعياً جعلها مراكز جذب للسكان وقوة العمل [1]. لهذا السبب يتركز حوالي نصف سكان العراق في محافظتي بغداد والموصل.

(5) الانتقال لاقتصاد السوق: تعد أحدى أهم العقبات غير المباشرة التي تعيق مسار التنمية البشرية في العراق هي قضية التحول الى اقتصاد السوق، اذ يظهر لنا بوضوح بان الاقتصاد العراقي منذ 1990 بان القطاع الخاص لم يمارس دوراً كبيراً في النشاط الاقتصادي، ويُعزى ذلك الى انعدام الرؤية الاقتصادية الناضجة من قبل صانعي القرار والسياسات الاقتصادية في البلد بما يتناسب ومتطلبات المرحلة التي يمرّ بها الاقتصاد العراقي وبخاصة منذ عام 2003، كما ان التشريعات والقوانين ما زالت تمنع القطاع الخاص من أن يقوم بدوره الفاعل في النشاط الاقتصادي، وغياب الشروط الكافية للعملية الانتقالية الى اقتصاد السوق واعطاء المجال الكافي للقطاع الخاص للعب دور أكبر في عملية التنمية.

(6) الديون والالتزامات الدولية: تطرح قضية الالتزامات الدولية الموروثة من النظام السابق ومنها "جدولة الديون" تحديات أساسية أمام التنمية البشرية، التي يتحمل أعباءها الاجيال الحاضرة والمستقبلية، نتيجة لسياسات اقتصادية فشلت في تحقيق نمو مستدام [2]. ففي نيسان من عام 2003 بلغ دين العراق الخارجي ما يقارب 140 مليار دولار. وبعد مفاوضات أجراها العراق مع صندوق النقد الدولي

(1) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، خطة التنمية الوطنية للأعوام 2010- 2014، مصدر سبق ذكره، ص 23- 24.

(2) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبيت الحكمة، مصدر سبق ذكره، ص 122.

وأعضاء نادي باريس أسفرت عن إطفاء 80٪ منها. ولم يتبقَ سوى ديون دول الخليج العربي. ليصل مجموع ديون العراق الخارجية الى 45 مليار دولار في 2010، وهي جزء من الـ87.7 مليار دولار. في حين ان الناتج المحلي الإجمالي للعراق لعام 2010 لم يتجاوز 82.2 مليار دولار [1]، وبضمنها ما ترتب بذمة العراق من استحقاقات مالية لتعويض الخسائر المباشرة لغزو العراق الكويت، وقد دفع العراق لغاية حزيران 2009 ما مجموعه 27.1 مليار دولار من تعويضات الحرب المفروضة عليه، وبذلك أصبح المتبقي 25.5 مليار دولار[2]. فقد بلغت تعويضات حرب الكويت من موازنة 2008 كنسبة من اجمالي الانفاق الحكومي حوالي 4٪، وهي تساوي نسبة الإنفاق على الصحة، وأقل بقليل بالنسبة للإنفاق على التربية والتعليم البالغة 6٪ لنفس العام المذكور [3].

(7) ريعية الاقتصاد وأحاديته: أحد أبرز الاختلالات البنيوية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي والتي أعاقت بلوغ التنمية المستدامة، ما يتصف بانه اقتصاد ريعي، يعتمد بشكل كبير على الايرادات النفطية، ويفتقر الى التنويع الاقتصادي؛ وهو مما يجعله اقتصاداً ضعيفاً إزاء التحولات والتقلبات في الأسواق العالمية، خصوصاً ما يتعلق منها بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط، والتي تنعكس سلباً على الواردات النفطية التي تُجبر الدولة حينها لخفض الانفاق العام، لا سيما التخصيصات المالية لتوفير الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم، وهو ما قد يؤدي الى تعثر المسيرة التنموية عموماً، وما يتعلق بالتنمية البشرية خصوصاً. اذ

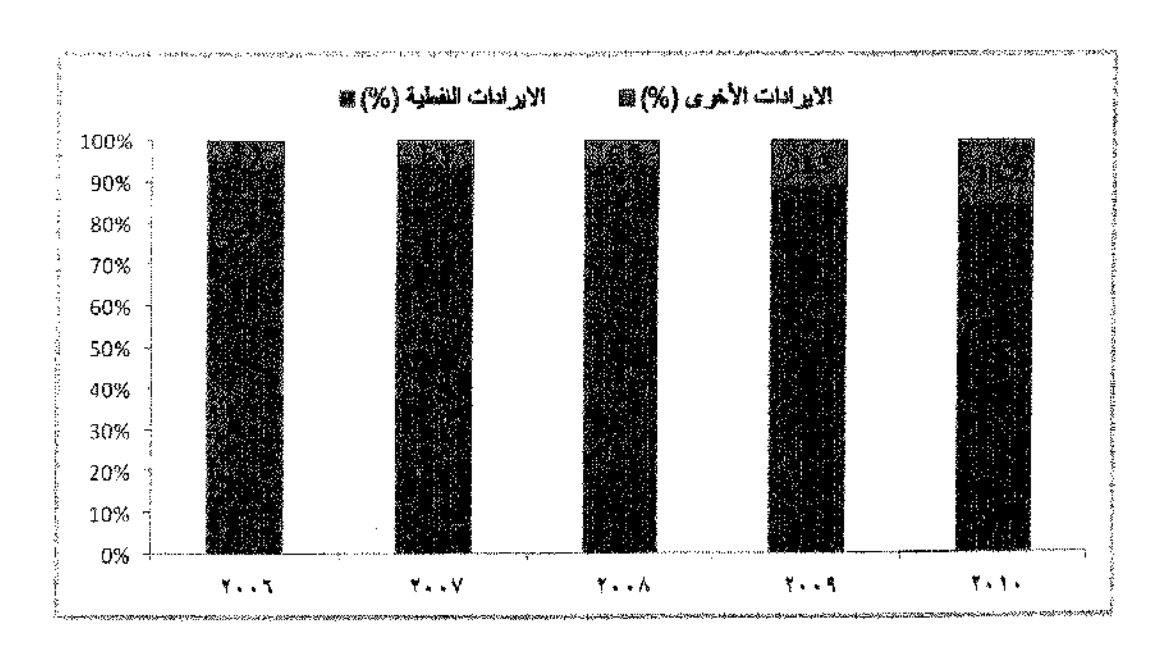
([1]) تم اعتماد الأرقام الواردة في البيانات الرسمية المنشورة على موقع البنك المركزي العراقي على الموقع: www.cbi.iq

([2]) محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي: الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، ط 4، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، بغداد، 2009، ص 258- 259.

([3]) تم اعتماد الأرقام الواردة على وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبيت الحكمة، مصدر سبق ذكره، ص 107.

تشير بيانات وزارة المالية العراقية، ان الايرادات النفطية شكلت نسبة كبيرة الى الايرادات العامة للأعوام (2006-2010) والتي تراوحت بين (83.3-94.9٪)، وهذا ما يشير اليه الشكل (14)،اذ بلغت أقصاها في عام 2006 بنحو 94.9٪ من مجمل الايرادات العامة، وأدنى مستوياتها في عام 2010 عندما بلغت نحو 83.8٪، وبهذا تشكل متوسط حسابي للأعوام (2006-2010) قدره 91.9٪، وتعد هذه نسبة كبيرة جداً، تتطلب العمل على ايجاد مصادر أخرى للإيرادات وتنويع الهيكل الاقتصادي للبلد.

الشكل (14): نسبة الايرادات النفطية من الايرادات الاجمالية من الموازنة العامة للعراق للأعوام (2006- 2010)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، دراسة حول تقييم وضع الموازنة العامة للأعوام (2006-2010)، المحور الثاني، الجدول (2).

وفي محور الحديث عن النفط يرى العديد من المحللين أن اعتماد العراق على المصدر الطبيعي يمكن إن يزيد من طول مدة بقاء المتمردين وإمكانياتهم. فوجود الريع النفطي في البلد أثار ممكنات التمادي في الإرهاب وأعطى للإرهابيين قدرة اكبر في التأثير على كامل إيراداته، وهي حالة مشابهة لمعدن الماس في سيراليون، وكذا الحال في كلٍ من أنغولا والكونغو [1].

(8) التحديات السكانية: تفرض التطورات السكانية تحديات كبيرة أمام التنمية البشرية، اذ نلحظ تفاقم ظاهرة التمدن أي الهجرة من الريف الى المدينة المتواصلة باستمرار. وتغيير التركيب العمري للسكان، كما يتصف المجتمع العراقي بانه من المجتمعات الفتية، إذ توجد حالياً نسبة عالية من الأطفال والمراهقين والشباب بين السكان، وإن أكثر من ثلثي من سكان العراق هم دون سن الثلاثين من عمرهم 68.8٪ حسب بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنة 2007، وفي ظل الرؤية الاستراتيجية الراهنة ازاء التحديات الحالية والمستقبلية الناجمة عن اختلال التوازن بين السكان والموارد الطبيعية والاقتصادية المتاحة والتي يجعل منها مشكلة سكانية وتنموية وبيئية تستدعي سياسات ملائمة لتصحيحها [2]؛ ولأن هذه التطورات السكانية تمارس ضغطاً على سوق العمل من خلال زيادة عرض العمل، كما انه يمارس ضغطاً على موارد الصحة والتعليم والخدمات الأخرى؛ لعدم كفايتها وكفاءتها في تلبية احتياجات السكان المتزايدة لتلك الموارد والخدمات الحيوية التي ترفع مستوى التنمية البشرية.

---

(1) أحمد جاسم جبار الياسري، النفط ومستقبل التنمية في العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة، 2009، ص 68. وللمزيد حول تأثير وجود الموارد الطبيعية وعلاقتها في تمويل وتعزيز النشاطات الإرهابية والحروب الأهلية والنزعات يُنظر في ذلك: بس. أس. دوما، الاقتصاد السياسي للحروب الأهلية، ترجمة عبد الإله النعيمي، دراسات عراقية، بغداد- بيروت- أربيل، 2008.

(2) صندوق الأمم المتحدة للسكان و وزارة التخطيط العراقية، التقرير الوطني الأول حول حالة السكان في إطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والأهداف الإنمائية للألفية، 2011.

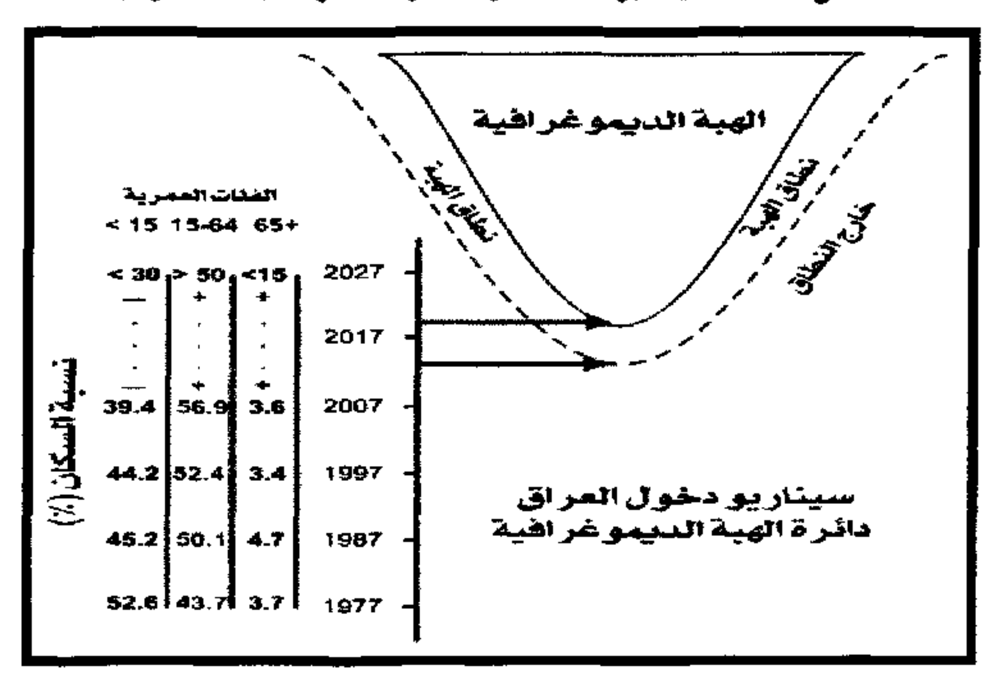
كما بلغ عدد سكان العراق في عام 2009 حوالي 31.9 مليون نسمة، ومن المتوقع انه سيبلغ عام 2040 حوالي 71 مليون نسمة وبمعدل نمو سنوي 2.56٪، كما يتوقع ان يدخل العراق نطاق الهبة الديمغرافية [*] بحلول عام 2020 والذي يُتيح اغتنام الفرصة لتحسين نوعية حياة الناس - إن أُحسِنَ استغلالها- من خلال زيادة معدلات التشغيل وخفض معدلات البطالة والتمتع بمستويات عالية نسبياً من التنمية، وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، مما ينعكس ذلك على الوضع التعليمي والصحي [1]. اذ يلاحظ من خلال الشكل (15)، بان الفئة العمرية (15-24) وهم السكان النشيطون اقتصادياً في تزايد مستمر حتى تصل نسبتهم في عام 2020 حوالي 58٪ وبعدها تأخذ بالتراجع.

(*) الهبة الديموغرافية: هو تحول ديموغرافي في السكان نتيجة انخفاض معدلات الإنجاب بحيث يتحول المجتمع الذي غالبيته من الأطفال وصغار السن والمعالين إلى مجتمع يشكل فيه السكان في سن العمل والإنتاج المجموعة الأكبر، أي إن معدل نمو السكان النشطين اقتصاديا في الفئة (15-64) سنة يتجاوز معدل النمو للفئات السكانية المعالة وهم صغار السن أي (دون سن 15 عاما) وكبار السن أي (65 عاما فأكثر).

المصدر: المصدر السابق نفسه، ص 30.

(1) صندوق الأمم المتحدة للسكان و وزارة التخطيط العراقية، مصدر سبق ذكره، ص 30.

الشكل (15): سيناريوهات دخول العراق دائرة الهبة الديمغرافية



المصدر: صندوق الأمم المتحدة للسكان و وزارة التخطيط العراقية، التقرير الوطني الأول حول حالة السكان في إطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والأهداف الإنمائية للألفية، 2011، ص 30.

(9) الفساد المؤسسي: يُعد الفساد المؤسسي أو بما يسمى «الإرهاب البارد» الوجه المظلم للحياة العامة، لما له من آثار بليغة في التأثير على مفاصل الدولة والمجتمع؛ بسبب هدر الامكانات الاقتصادية وضياعها وإضاعة الكثير من الفرص المؤاتية لواقع أفضل، وبما يمكن أن يُساهم في عملية الاصلاح الاقتصادي. اذ بينت احصاءات الأمم المتحدة ان ما نسبته (70٪) من الأموال العراقية المخصصة لإعادة الاعمار تضمحل جراء الفساد [1]. وهو ما يؤدي الى اقتصاص جزء كبير

---

[1] ابتهال محمد رضا داود، الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع اشارة خاصة الى تجربة العراق في الفساد، مجلة دراسات دولية، العدد 48، نيسان 2011، ص 79. للمزيد حول الفساد في العراق يُنظر:

هاشم الشمري، ايثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2011. و حسن لطيف كاظم الزبيدي، عاطف لافي السعدون، الفساد جذوره وثماره المرّة في العراق، مجلة دارسات اقتصادية، العدد 18، بيت الحكمة، بغداد، 2006.

من الأموال المخصصة لإعادة البناء والتطوير التي تهدف لتحسين نوعية الخدمات ومنها الصحة والتعليم.

(10) الاضطراب السياسي: يؤدي الاضطراب السياسي وما ينعكس بدوره سلباً في عرقلة تقدم التنمية البشرية، خصوصاً وبعد ما شهده البلد من تغييرات وتبدلات جذرية بعد انهيار السلطة، وما تولد بعد ذلك من حراك سياسي نحو بناء دولة وليدة بعد عام 2003، صاحب ذلك فوضى عارمة اجتاحت البلاد، وأثرت على مجمل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبذلك شغلت الدولة عن رسم السياسيات الاقتصادية والاجتماعية المناسبة الكفيلة بتحقيق نمو مستقر وتنمية اقتصادية وبشرية مستدامة تُسهم بتحسين مستويات التنمية البشرية للبلد.

ثالثاً: الإرهاب في العراق وتداعياته على مؤشرات التنمية البشرية

لقد برز خلال عقدي الثمانينات والتسعينات وصولاً للاحتلال العسكري الأمريكي للعراق أحد أشكال الإرهاب بشكل واسع وهو إرهاب الدولة والذي مورس تجاه كل من يُعارض أوامر السلطة الحاكمة وأيدولوجيتها، وتنال كل من يحاول المساس في قوتها ونفوذها من أي من أبناء الشعب، وقد ارتكبت ضدهم كافة صور التعذيب والرعب، وراح ضحية تلك الحقبة الكثير من العراقيين العزل من عامة ونُخب نتيجة إرهاب السلطة الدكتاتورية الجائرة.

وعندما نتناول أهم التطورات الدولية قُبيل سقوط النظام العراقي ذات الصلة بهذا الشأن، فان أهمها على الاطلاق ما جرى في أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001 والتي أخذت بُعداً دولياً وصدىً اعلامياً واسعاً ترتب عليه تغير كبير في السياسة الأمريكية إزاء العالم والعراق بالتحديد، فيذكر كارلسل وبراومان بان الرئيس الأمريكي جورج بوش واصل تبريره في الحرب على العراق بوصفها جزءاً من الحرب على الإرهاب، وان نظام صدام حسين كان يؤيد ويدعم تنظيم القاعدة. وسيتم إرساء

الديمقراطية في العراق، وفي الشرق الأوسط بشكل عام؛ لأن ذلك من شأنه أن يقلل من خطر الإرهاب، الا ان تقبل ذلك الادعاء أصبح أكثر صعوبة [1].

لقد تم بالفعل دخول القوات الأمريكية للعراق، وذلك لم يكن خالياً من مشاهد العنف. فمما لا شك فيه ان خروج المحتل أحياناً مرهون بضمانات من شأنها تضمن استمرار ضياع الهوية الاجتماعية وغياب العناصر اللازمة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي لإعادة تشكيل الهوية وايجاد مخرج رمزي مقبول كملجأ وكسلام ذاتي، وبذا استمرت اشكاليات الهوية وما رافق ذلك من صراعات [2]. ولا يقتصر ما يتركه الاحتلال من ارث ثقيل على ذلك فحسب، بل يتعداه الى أشكال مختلفة كتمزق النسيج الاجتماعي واثارة النعرات الدينية والطائفية. وهذا كله يرسخ الثالوث الخطير المرض والجهل والفقر وما يصبحه من تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مما يؤدي الى زيادة التراكمات السلبية التي تعرقل مسيرة النمو والتطور والتي قد تمتد لعقودٍ من الزمن.

اذ يرى البعض ان ما أدخله الاحتلال للمجتمع العراقي يمثل نمطاً جديداً ومتشابكاً وهو غير مألوف، جعلت العراق يقع في دائرة النزاعات والصراعات والفتنة الطائفية [3]. وبالفعل فقد شهد العراق ارتفاعاً في الإرهاب منقطع النظير بعد الاحتلال العسكري الأمريكي للعراق بعد عام 2003 للمدة (2003-2010) بالمقارنة مع المدة السابقة (1991-2003) والتي لم تشهد سوى عمليات قليلة. اذ

---

(1) Rodney P. Carlisle and John S. Browman, Iraq War, Updated Edition, Facts On File, New York, 2007, P 168 – 169.

(2) عبد الجبار محمود العبيدي، خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدامة: دراسات في إشكالية الفكر الاقتصادي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 472.

(3) حسن لطيف الزبيدي وآخرون، العراق والبحث عن المستقبل، المركز العراقي للبحوث والدراسات، النجف، 2008، ص 506- 532.

شهدت السنوات التي سبقت عام 2003 ما يقرب من 138 عملية إرهابية راح ضحيتها 511 قتيلاً و 715 جريح. كما يشير اليه الجدول (30).

الجدول (30): احصاءات الإرهاب في العراق للمدة (1991-2010)

السنة	العمليات الناجحة	انتحاري	عدد العمليات الإرهابية	عدد القتلى	عدد الجرحى
1991	2	0	3	1	2
1992	29	0	34	103	88
1994	17	0	18	75	195
1995	12	0	17	156	256
1996	9	0	12	11	14
1997	18	1	21	106	23
1998	6	0	6	13	16
1999	12	2	12	32	105
2000	8	0	9	4	12
2001	0	0	0	0	0
2002	3	0	6	10	4
2003	81	6	87	347	1261
2004	293	25	305	2090	3961
2005	607	162	619	3337	5974

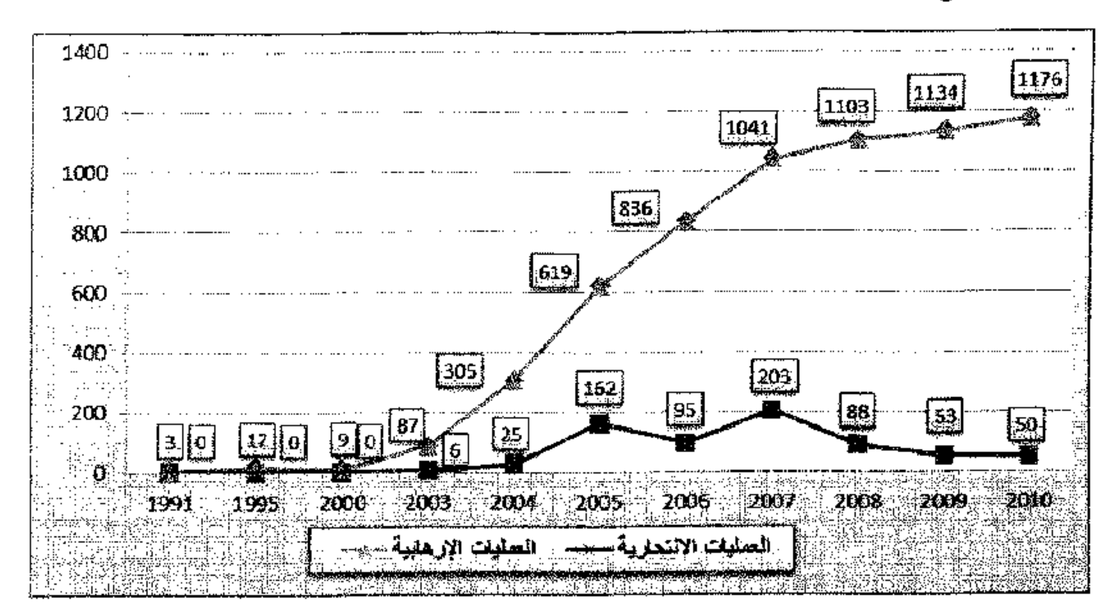
8256	4591	836	95	821	2006
11965	6534	1041	203	1033	2007
6637	2841	1103	88	1059	2008
9373	2573	1134	53	1077	2009
6745	2041	1176	50	1113	2010
54887	24865	6439	685	6200	2010-1991

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات الإرهاب العالمي المتاحة على الموقع: www.start.umd.edu

بمقابل ذلك نجد الفترة الثانية (2003-2010) أي بعد الاحتلال العسكري للعراق من قبل القوات الأمريكية قد شهدت (12740) عملية إرهابية والتي أسفرت عن 49219 قتيلاً و 109059 جريحاً. أي بمعدل زيادة يفوق 900٪. بالرغم من ان المدة الأولى التي سبقت عام 2003 هي 12 سنة بينما الفترة التالية هي 8 سنوات فقط. وهو ما نجم عنه آثار كارثية على مجمل الحياة العامة في العراق، وعلى جميع الصُعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

تكشف لنا بيانات الإرهاب في العراق بعد عام 2003، كما في الشكل (16)، بانها ازدادت بشكل كبير جداً لتبلغ 6439 عملية خلال المدة (1991-2010) وصلت تلك العمليات الى قمتها في عام 2010 الى 1176 عملية إرهابية، الا ان استهدافه النوعي تدنى بالرغم من زيادة العمليات الإرهابية من خلال انخفاض عدد القتلى والجرحى.

الشكل (16): العمليات الإرهابية والانتحارية للمدة (1991-2010)

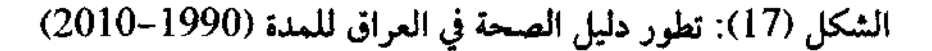


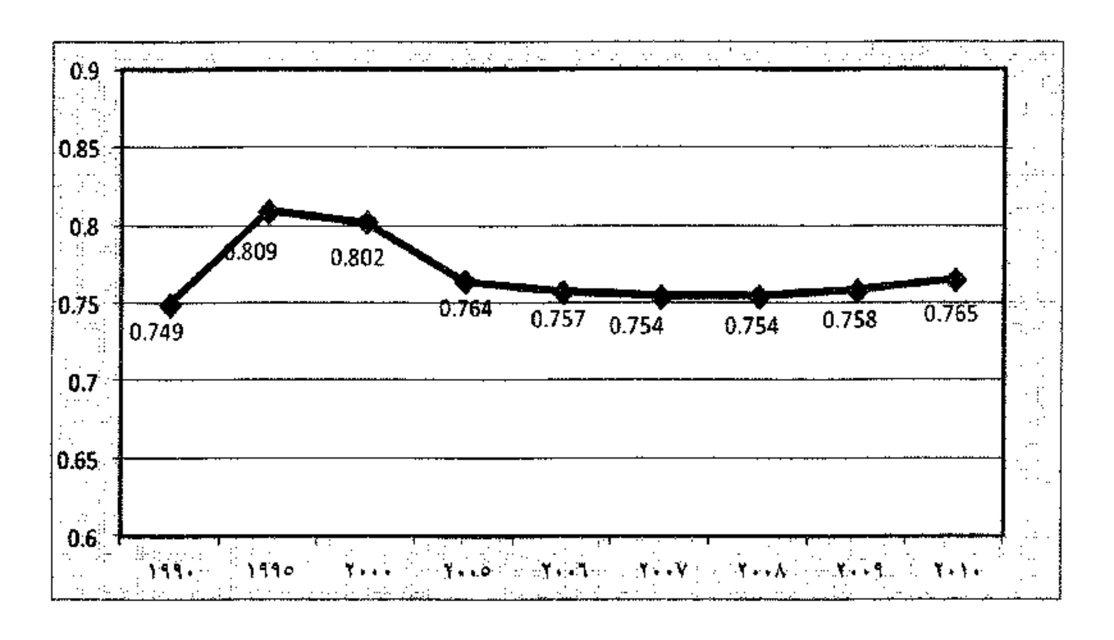
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (10).

ملاحظة: تم استبعاد بعض أغلب سنوات عقد التسعينيات وبداية الألفية لعدم وجود عمليات إرهابية وانتحارية.

ان زيادة العمليات الإرهابية وما يسفر عنها من سقوط قتلى وجرحى ينعكس على مؤشرات التنمية البشرية، بعضها انعكاس مباشر كتأثير العمليات الإرهابية على متوسط العمر المتوقع للإنسان، وهي علاقة عكسية، أي كلما ازدادت العمليات الإرهابية كلما انخفض متوسط العمر المتوقع للإنسان، وهذا ما يتضح بشكل جلي بالنسبة للعراق. فعندما ازدادت العمليات الإرهابية بعد عام 2003 انخفض متوسط العمر المتوقع في العراق بشكل ملحوظ وصولاً الى أدنى قيمةً له في عامي 2007 و 2008 حينما بلغ متوسط العمر المتوقع للإنسان 67.8 سنة، لتزايد اعداد القتلى الى 6534 والجرحى الى 11965، وبذلك فقد أصبح مؤشر الصحة 0.745 للأعوام نفسها. وبعدها أخذ بالتقدم المتباطئ، بسبب وجود أعمال العُنف والإرهاب وعدم الاستقرار الأمني الذي يهدد حياة الناس، فانه لم يصل الى ما كان عليه في مطلع

التسعينيات من القرن الماضي، عندما بلغ أقصاه بواقع 71.3 سنة كمتوسط لعمر الإنسان، ومؤشر الصحة عند 0.809. يُنظر الشكل (17).


الشكل (17): تطور دليل الصحة في العراق للمدة (1990-2010)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قواعد بيانات البنك الدولي المتاحة على الرابط: www.worldbank.org.

أما فيما يتعلق بواقع التعليم في العراق، فان الأخير كان يتمتع قبل عام 1991 بنظام تعليمي يُعد على نطاق واسع أحد أفضل الأنظمة التعليمية في منطقة الشرق الأوسط، حيث كانت معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي قريبة من معدلات الالتحاق العالمية، بالإضافة إلى معدلات محو الأمية وتلبية التعليم العالي للمعايير الدولية [1]. الا انه تأثر بالظروف التي مرَّ بها البلد بعد ذلك، تأثراً كمياً ونوعياً،

(1) منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة و جمهورية العراق، استراتيجية اليونسكو لدعم التعليم الوطني 2010- 2014، ص 24.

شملت تلك الظروف من الحصار الاقتصادي [1] والحروب وعدم الاستقرار الأمني وتفاقم العنف على نطاق واسع.

يرتبط التسرب من التعليم بتدهور أوضاع التنمية البشرية من خلال مؤشر معدل التسرب من الدراسة. ذلك ان معظم المتسربين من الدراسة هم من الفئتين الأفقر في المجتمع، لوجود علاقة عكسية بين مستوى الدخل ومستوى التسرب، فكلما انخفض الدخل، ازدادت إمكانية تسرب الطلبة. كما يترك التسرب آثاراً ضارة تتكبدها التنمية البشرية، كونه يهدد التمكين الإنساني ويحد من قدرة الأفراد على التفاعل الإيجابي مع محيطهم الاجتماعي. فضلاً عن خلق المواقف السلبية والسلوك غير المسؤول تجاه المجتمع ومؤسساته وقوانينه ويسهل تعرض هؤلاء المتسربين للانحراف[2]. لهذا فان التعليم يحتل مكانة بالغة الأهمية في تجنب حالات الانجراف خصوصاً بين الشباب، لأنه يمكنهم من صياغة حياتهم بشكل أفضل ويمكنهم من ممارسة خياراتهم بشكل أفضل، من خلال تأثيره في تشكيل الوعي، فتنخفض معدلات الالتحاق في المدارس، تبرز بعض الحالات الشاذة وغير الشرعية – اخلاقيا أو قانونياً – ومنها مشاهد العُنف والاقتتال. وهو ما شهده العراق في سنوات الاحتلال بعد 2003.

واجه العراق تحديات كبيرة في تحقيق هدف بلوغ صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي نسبة 100٪ بحلول عام 2015 عقب تدني هذه النسبة من 91٪ عام 1990 الى 85٪ عام 2007 [3]. وهو العام الذي شهد أغزر حالات العنف والإرهاب

([1]) للمزيد حول أثر الحصار الاقتصادي على التعليم في العراق يُنظر: عباس ناجي جواد، دراسة قياسية لأثر الحصار الاقتصادي في الإنفاق الحكومي على التعليم في العراق، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 1، العدد 2، 2005، ص 62- 78.

([2]) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبيت الحكمة، مصدر سبق ذكره، ص 129.

[3] فريق الأمم المتحدة القطري في العراق و وزارة التخطيط/ حكومة العراق، مصدر سبق ذكره، الهدف الإنمائي الثانية للألفية: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.

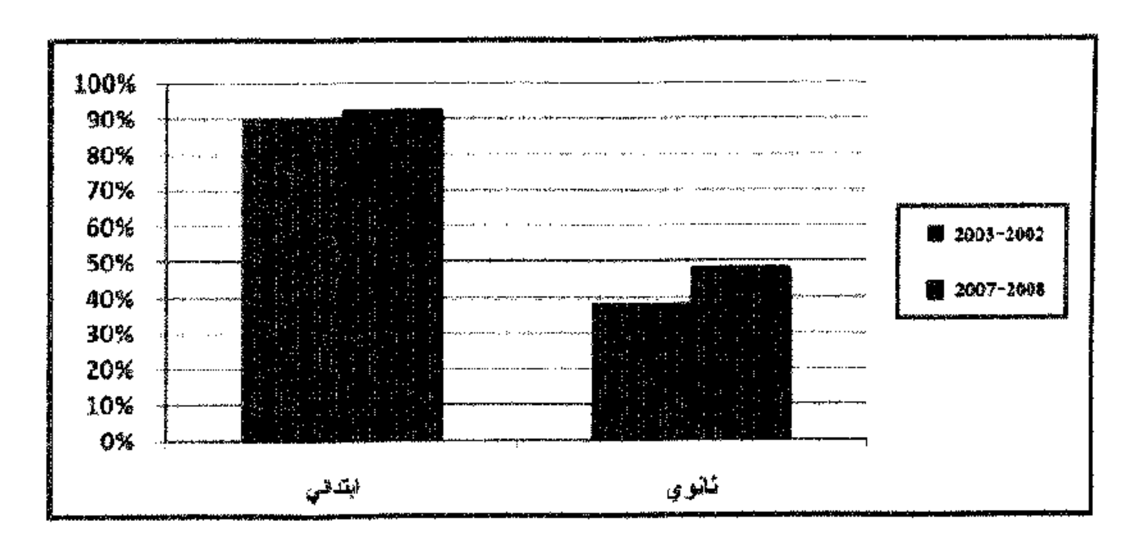
والقتل، اذ بلغت العمليات الإرهابية فيه بحسب قاعدة الإرهاب العالمي 1041 عملية إرهابية، و 203 انتحاري فجّر نفسه، ووصل فيه عدد القتلى والجرحى الى قمته بواقع (6534)، (11965) على التوالي. وهو ما يشير اليه الجدول (31) والشكل (16).

هناك علاقة وثيقة بين التسرب من التعليم وتردي الأوضاع الأمنية. وهو ما أشار اليه التقرير الوطني لحال التنمية البشرية لعام 2008، اذ انخفض عدد الطلاب في عموم العراق من 4334609 طالب للعام الدراسي 2003-2004 الى نحو 3767369 طالب للعام الدراسي 2004-2005 [1]، أي انخفض عدد الطلبة الى نحو 567240 طالب خلال عام واحد، وهي بداية الانحلال الأمني وتفاقم العمليات الإرهابية. كما يوجد حوالي 1,115.916 من هم خارج الدراسة، أي ما نسبته 16٪ من الأطفال بين 6-14 عاماً، أي الفئة العمرية للتعليم الابتدائي. كما يجابه الأشخاص النازحون في الداخل من صعوبات عدة في إلحاق أطفالهم بسبب تركهم لمنازلهم دون أخذ الوثائق الضرورية لنقل أطفالهم، اذ تعرض أكثر من 220.000 طفل بسن المدرسة الى النزوح عن ديارهم منذ بداية 2006، مما ترتب عليه فقدان جلهم للتعليم المدرسي بسبب النزوح والتهجير القسري [2]. كما شهدت معدلات الالتحاق الصافية للعام الدراسي 2007-2008 زيادة متواضعة في كلٍ من التعليم الابتدائي والثانوي، مقارنة بالعام الدراسي 2002-2003، لو أخذنا بعين الاعتبار التحسن المعاشي في الظروف الاقتصادية وغيرها بعد عام 2003، والذي من المفترض أن يقود الى زيادة أكبر في نسب الالتحاق، وهو ما يعكسه الشكل (18).

الشكل (18): مقارنة صافي معدلات الالتحاق (٪) بين عامي (2002-2008)

([1]) تم اعتماد الأرقام الواردة على جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2008-2009، الباب التاسع: احصاءات التربية والتعليم، جدول (3/9).

([2]) منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة و جمهورية العراق، مصدر سبق ذكره، ص 27.



المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة و جمهورية العراق، استراتيجية اليونسكو لدعم التعليم الوطني 2010– 2014، آذار 2011، ص 28.

أما بالنسبة للتعليم العالي فقد عانت الكليات والجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى من ضعف الاستثمار والنهب أثناء الحرب. كما أصبح الأكاديميون والطلاب هدفاً للعنف والإرهاب، وتعين على الكثير منهم الهجرة لخارج العراق لحماية حياتهم [1]. فخلال العام الدراسي 2006-2007 نجد أن 50٪ فقط من طلبة جامعة بغداد تمكنوا من الالتحاق بشكل منتظم بمقاعد الدراسة؛ بسبب المخاوف الأمنية. أما بالنسبة للعام الدراسي 2007–2008، فقد تحسنت نسبة الالتحاق المنتظم لتصل الى حوالي 80٪، كما ترافق ذلك مع عودة العديد من التدريسين لأماكن عملهم [2].

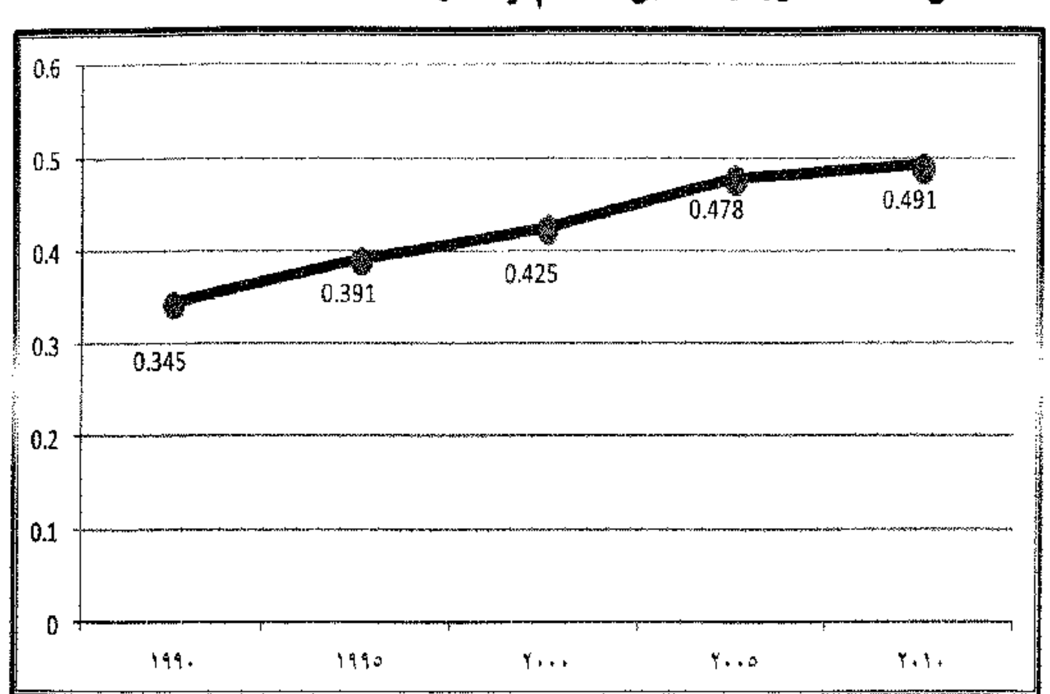
لقد ازدادت قيمة دليل التعليم خلال المدة (1990–2000) من 0.345 الى 0.425، فان مقدار التحسن (0.080)، أي ان الزيادة المتحققة 18٪ وهي أكبر من مقدار التحسن خلال المدة الثانية (2000–2010) والبالغة (0.066)، بزيادة قدرها

(1) منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة و جمهورية العراق، مصدر سبق ذكره، ص 10.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 30.

13٪، اذ ارتفع مؤشر التعليم في عام 2000 من 0.425 الى 0.491 في عام 2010، وهذا ما يشير اليه الشكل (19).

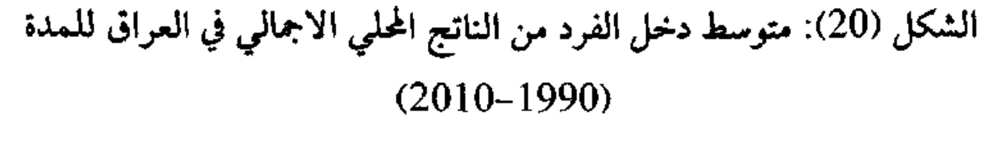
الشكل (19): تطور قيمة دليل التعليم في العراق للمدة (1990-2010)



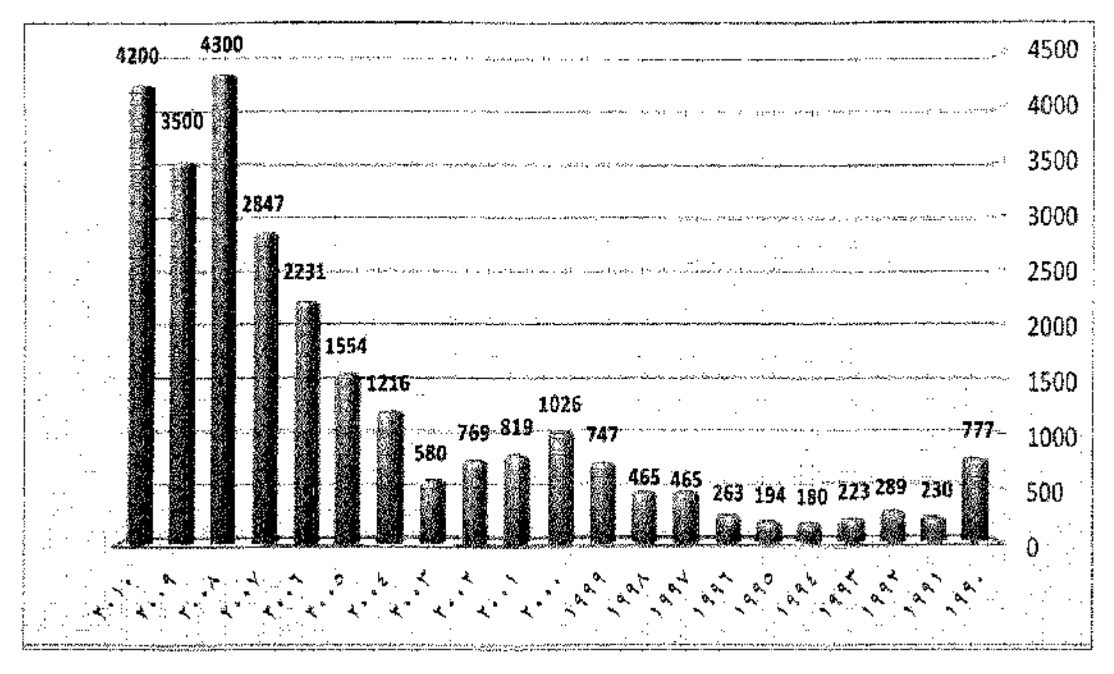
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قواعد بيانات البنك الدولي المتاحة على الرابط: .www.worldbank.org

لقد تباطأ تقدم مؤشر التعليم خلال المدة الثانية، ويُعزى ذلك الى تفاقم العمليات الإرهابية على نطاق واسع، وبالتحديد بعد عام 2003. وعند عقد مقارنة أخرى مع البلدان العربية ذات التنمية البشرية المتوسطة، والتي يقع العراق ضمنها، نجد بان متوسط ما حققته تلك البلدان من مقدار التحسن لمؤشر التعليم خلال المدة (1990-2010) بلغ 0.196 وهذه الزيادة تفوق ما حققه العراق والتي لم تتعدَ حدود 0.154.

ونلحظ من خلال الشكل (20)، ان متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بلغ في عام 1990 حوالي 777 دولار سنوياً، الا انه انخفض ووصل الى أدنى مستوياته خلال العقدين (1990-2010) في عام 1994، فقد بلغ 194 دولار بسبب العقوبات الاقتصادية وزيادة وطأتها، ثم بعد ذلك عاود الارتفاع في عام 2000 فوصل الى 1026 دولار. وانخفض مرةً أخرى في عام 2003 نتيجة للاحتلال الأمريكي، والذي شلّ الحركة الاقتصادية وتوقفت الصادرات النفطية بسبب العمليات العسكرية مما تسبب بهذا الانخفاض الى النصف. الا انه بعد ذلك عاود الارتفاع نتيجةً لرفع العقوبات واستئناف الصادرات النفطية وزيادتها، فأتاح ذلك لمتوسط دخل الفرد بالتزايد من 580 دولار في عام 2003 وصولاً الى 4300 دولار في عام 2008 وهو أعلى مستوى بلغه خلال عقدين من الزمن. وفي عام 2009 تسببت الأزمة المالية العالمية في انخفاض أسعار النفط بشكل والذي يُعد المورد الرئيس للعراق، فانعكس الأثر السلبي على متوسط الدخل الذي بلغ نحو 3500 دولار ثم ارتفع في عام 2010 الى 4300 دولار بعد انحسار الأزمة وارتفاع أسعار النفط. لذا نلحظ استقراراً نسبياً في قيمة دليل التنمية البشرية بوصفه أحد مكونات دليل التنمية البشرية.



الشكل (20): متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2010-1990)



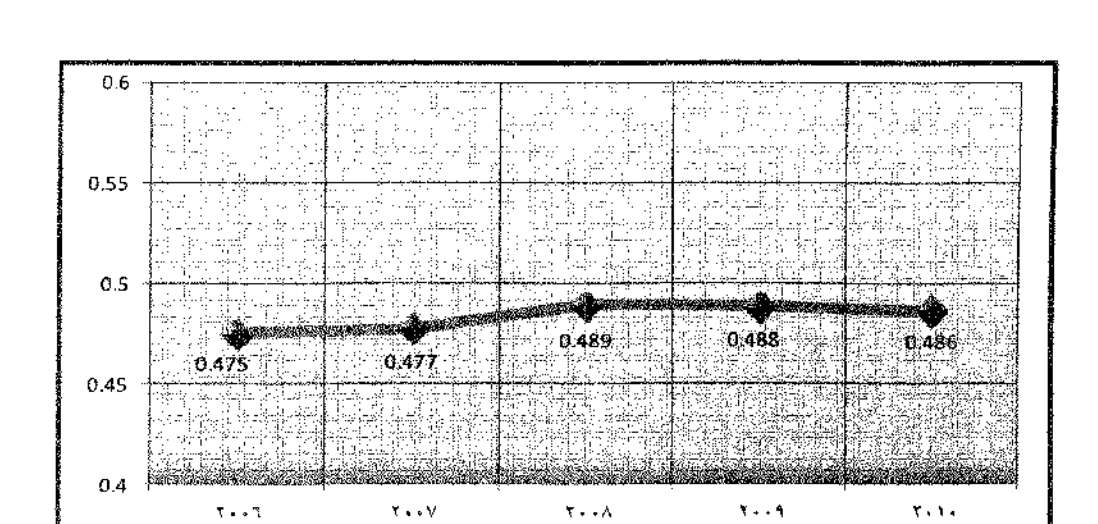
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

(1) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبيت الحكمة، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، بغداد، 2008، ص 205.

(2) جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الاحصائية السنوية، 2011، ص 83.

أما فيما يتعلق بمؤشر الدخل والذي يُعبر عن مستوى معيشة الفرد العراقي فنلاحظ – بالرغم من نقص البيانات المتاحة – بان مؤشر الدخل ارتفع منذ عام 2006 من 0.475 الى أعلى مستوى له في عام 2008 عندما بلغ 0.489، الا انه ما لبث ان انخفض في عام 2010 الى 0.486، كما يتضح من خلال الشكل (21).

الشكل (21): تطور مؤشر الدخل في العراق للمدة (2006-2010)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قواعد بيانات البنك الدولي المتاحة على الرابط: www.worldbank.org.

نستنتج من خلال اتجاه متوسط دخل الفرد بان الإرهاب لم يؤثر بشكل صريح على متوسط دخل الفرد؛ نتيجة للاستثمارات الكبيرة في القطاع النفطي التي تشكل المورد الرئيس للناتج المحلي الإجمالي للعراق وزيادة مستواه – باستثناء تأثير انخفاض أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية في عام 2009- اذ ازداد الإنتاج النفطي العراقي من خلال دخول الكثير من الشركات العملاقة في الإنتاج النفطي.

وبالرغم من زيادة متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، إلا أن ذلك لا يعني القضاء على الفقر، وهو النمو الذي لا يصب في صالح الفقراء. فقد أكدت خطة التنمية الوطنية للعراق للأعوام 2010-2014 باستعراضها للواقع وأبرز التحديات، وبالرغم من أن تردي الأوضاع الأمنية ينعكس على السكان إجمالاً إلا أن تأثيرها اشد على الفقراء منهم؛ نتيجة لضعف قدراتهم على مواجهة هذه الأوضاع وما يترتب عليها من فقدان فرص كسب الدخل، وارتفاع الأسعار، وشحة السلع،

وصعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية.. الخ. فضلاً عن فقدانهم لوظائفهم وأصولهم المادية. ومما لا شك فيه، إن إمكانية التخفيف من الفقر تبقى محدودة في وقت يزداد فيه عدم الاستقرار الذي ينتج أوضاعاً اقتصادية واجتماعية غير صحية لتحقيق الأمن الإنساني [1].

وما يزال الإنسان العراقي ينشأ بطريقة خاطئة يسودها غياب مفاهيم التنمية البشرية السليمة، وتعميق الوعي الطائفي- العشائري، وتعميق مفاهيم تعلية الأنا واشاعة المقدس، ورفض الآخر [2]. وهي من التحديات التي تواجه بناء الدولة/ الأمة العراقية، فنزعة الولاء الطائفي- العشائري ما زالت طاغية على نزعة الانتماء الوطني. وللتخلص من ذلك يتطلب إعادة صياغة الهوية الوطنية وفق سياسات مخططة بملىء الوعي بثقافة المواطنة، وأن يعي الناس جميعاً بأن هناك قيماً وأهدافاً مشتركة يمكنهم ان يشاركوا فيها بطريق إيجابية [3]، وبذلك يصبح من المتعذر معالجة كل ما جرى في العراق والتقليل من حدته، دون معرفة الأسباب الحقيقية والجذور العميقة التي تؤدي لإثارة العنف والقلاقل، والقضاء على الأحضان الراعية له. وبعد ذلك يمكن الانتقال الى مرحلة أكثر تطوراً وهي وضع السياسات والخطط الملائمة التي تحّد من تفاقم الظاهرة بمرور الزمن، وذلك من خلال تمكينهم وتوسيع قدراتهم وامكاناتهم من خلال فتح آفاق رحبة أمامهم باتباع نهج متكامل للتنمية البشرية يتيح العمل بشكل

([1]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، خطة التنمية الوطنية للأعوام 2010- 2014، مصدر سبق ذكره، ص 148.

([2]) خضر عباس علوان، مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق في: الاحتلال الأمريكي للعراق المشهد الأخير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 32-33.

([3]) علي حسن الربيعي، تحديات بناء الدولة العراقية: صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية في: الاحتلال الأمريكي للعراق المشهد الأخير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 90.

شفاف ونموذجي مع كل الأطراف ذات الشأن، كالمؤسسات والوزارات الحكومية والمؤسسات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني.. وغيرها.

وعموماً حتى بعد عام 2011 فلم يتغير الكثير، فهناك قضايا يبدو انها ظلت عالقة، وان المرحلة الانتقالية لم تنجز مهامها بعد، وهي: التحول السياسي والاقتصادي، الامن، الهجرة والنزوح، والمرأة، والتعليم غير مكتملة، وما أنجز من تحسن في مستويات المعيشة يقتصر على انفاق استهلاكي يرافق نمو العوائد النفطية، مع توسع في خدمات التجارة والبيع والنقل وهي أنشطة لا تؤسس مقومات تنمية مستدامة يتشارك فيها بكفاءة وفاعلية كل من القطاع العام والخاص، أما الأمن فلم يستتب ولم يجد مكانه في واقع يتنازعه الارهاب والصراع السياسي، وما يزال تهديد التهجير والنزوح قائماً مع كل موجة عنف جديدة [1]. وبمجمل ذلك كله يؤثر على حال التنمية البشرية أو يقوض الانجازات المتحققة.

رابعاً: أثر الإرهاب في التنمية البشرية على مستوى المحافظات

هل ان ما يعترض التنمية البشرية في العراق من تحديات تقتصر على عدم الاستقرار الأمني، وهو الذي يُقوض التنمية البشرية بشكل أو بآخر فقط؟ بالتأكيد لا؛ فهناك مجموعة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه التنمية البشرية في العراق والتي ناقشناها مسبقاً. اذ يُشير أحد التقارير الوطنية بان التنمية في العراق لم تكن منصفة، اذ يخفي دليل التنمية البشرية والذي تم احتسابه على المستوى الاجمالي فوارقاً بين المحافظات العراقية، وهذه الحقيقة تكشف بدورها عن اثار السياسات التي اهملت التنمية البشرية [2].

([1]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبيت الحكمة والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة والاسكوا، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، بغداد، 2014.

([2]) صندوق الأمم المتحدة للسكان و وزارة التخطيط العراقية، مصدر سبق ذكره، ص 39.

ناقشنا فيما سبق انعكاسات الإرهاب على مؤشرات التنمية البشرية في العراق عموماً للمدة (1990- 2010). وهنا سنناقش الإرهاب في العراق وآثره في مؤشرات التنمية البشرية بحسب المحافظات العراقية، لا سيما بعد تصاعد أعمال العنف وتزايد العمليات الإرهابية في بعض المحافظات العراقية الساخنة، وهو ما تتيحه البيانات المتعلقة بأعداد الضحايا.

ويؤثر العُنف والإقتتال على صحة المدنيين والمسلحين على حد سواء، من جراء الوفيات والإصابات الآنية أثناء المعارك والاعتداءات المسلحة، فحتى المصادر الرسمية تشير الى صعوبة الحصول في أجواء العُنف، على معلومات دقيقة عن أعداء الوفيات وحجم الإصابات الناجمة عن العُنف، ولا تتوفر أرقام إجمالية دقيقة ومتفق عليها [*]، عن أعداد تلك الضحايا من المدنيين المصابين في حوادث التفجيرات والقتل العشوائي، وأعداد المصابين الداخلين الى المستشفيات والمتوفين منهم، وأعداد المعاقين [1]. وتوفيقاً بين هذه الجهة وتلك سنعتمد على المصادر الرسمية التي وفرتها وزارة الصحة العراقية، حول أعداد القتلى والجرحى. وذلك من أجل إبراز الانعكاسات التي صاحبت أعمال العنف والإرهاب والتي أثرت في مجمل حياة الفرد العراقي خصوصاً فيما يتعلق بتقويض خياراته المتاحة، وما يحول دون تحقيق تحسن في مؤشرات التنمية البشرية.

(*) نود الإشارة هنا الى ان ما يحدث في بعض الأحيان نتيجة خلط الأوراق لبس وغموض بين العمليات الإرهابية والإرهابيين. وبين المقاومة ضد الاحتلال الأمريكي في العراق والمجاهدين، الذي يهدفون الى التحرر الوطني. فهناك بعض الاحصاءات بهذا الخصوص، حسب الزمان المكان والجهات المقاومة، للمزيد يُنظر: مراد بطل الشيشاني، المقاومة العراقية بين الإرهاب والتحرر الوطني – دراسة احصائية -، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2006.

(1) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبيت الحكمة، مصدر سبق ذكره، ص 65.

تتباين قيمة دليل التنمية البشرية فيما بين المحافظات العراقية، وكما ورد في التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008. اذ نجد بان محافظات اقليم كردستان تتصدر الترتيب بين المحافظات العراقية فالسليمانية، أربيل، ودهوك جاءت بالترتيب (1، 2، 4) على التوالي. في الوقت الذي نجد بان المحافظات الجنوبية جاءت في ذيل قائمة المحافظات العراقية، كما في القادسية والمثنى وميسان والتي أخذت الترتيب على التوالي (16، 17، 18). وهذا ما يعكسه الجدول (31).

اذ يبدو تفسير التفاوتات واضحاً وبشكل مباشر؛ وذلك لما حظي به من وضع اقتصادي مستقر تقريباً خلال فترة العقوبات الاقتصادية وبعد تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء، كما ينسب ذلك أيضاً الى الأوضاع الأمنية المستقرة نسبياً في اقليم كردستان [1]. ان توافر الأمن والاستقرار في محافظات اقليم كردستان يبدو واضحاً من خلال تصدرها لمحافظات العراق في ترتيب دليل التنمية البشرية. اذ ان انعدام العمليات الإرهابية واستتاب الامن والاستقرار – من بين عوامل أخرى – أثر بشكل كبير في ارتفاع أدلة التنمية البشرية المتمثلة في ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة الذي وصل في اقليم كردستان الى 63 سنة، في حين بلغ في محافظات العراق 58.2 سنة، الا انه ما زال أدنى من المتوسط العربي والعالمي البالغ كل منهما (67.5)، (68.1) سنة على التوالي. وفيما يتعلق بالتعليم فان محافظات كردستان أيضا متصدر المحافظات العراقية فيبلغ فيها نسبة الالتحاق الاجمالية للمراحل الابتدائية والثانوية والعليا لعامي 2006-2007 نحو 70٪ وهو أعلى من متوسط العراق البالغ 59٪، بالإضافة الى دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي البالغة في اقليم كردستان 6017 دولار أمريكي مقارنة بالمتوسط الحسابي لمتوسط دخل الفرد في جميع المحافظات العراقية والبالغ 3757 دولاراً، ان تقدم هذه مؤشرات بالنسبة للمحافظات الأخرى؛ يجعلها متصدرة في دليل

---

(1) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبيت الحكمة، مصدر سبق ذكره، الإطار (1.3) ص 39.

التنمية البشرية والذي يبلغ فيها (0.659) لإقليم كردستان، وهو بالطبع أعلى من مؤشر دليل التنمية البشرية لمجمل المحافظات العراقية البالغ (0.623) [1].

ان أوضاع العُنف والاقتتال توجد تفاوتات كبيرة في نوعية الخدمات الجيدة نسبياً للمواطنين في المحافظات الآمنة، في الوقت الذي تتراجع فيه تلك الخدمات في محافظات أخرى، خاصة مع ضعف نشاطات الإشراف والتقييم والمراقبة، وعمليات المتابعة التي تضاءلت كثيراً. كما تختلف الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين في المحافظات نوعاً وكماً، تبعاً للوضع الأمني في تلك المحافظة، فقد ارتفع مستوى الخدمات الصحية وتطور نوعيتها في المحافظات الاكثر أمناً كالمحافظات الجنوبية ومحافظات اقليم كردستان؛ بسبب هجرة الملاكات الطبية اليها من المحافظات الساخنة في وسط العراق وخاصةً بغداد [2].

---

(1) الأرقام الواردة تم الاعتماد عليها بالرجوع الى وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبيت الحكمة، مصدر سبق ذكره، (الملحق الاحصائي 1) ص 185.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 134.

الجدول (31) : الإرهاب ومستويات التنمية البشرية في العراق حسب المحافظات للمدة (2007-2010)

المحافظة	دليل التنمية البشرية ومكوناته لعامي 2007 - 2008								ضحايا الإرهاب									
	دليل التنمية البشرية		دليل العمر المتوقع		دليل التعليم		دليل الدخل		2007		2008		2009		2010		نسبة التغير 2007 - 2010	
	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الجرحى	القتلى	الجرحى	القتلى	الجرحى	القتلى	الجرحى	القتلى	الجرحى	القتلى
السليمانية	1	0.676	1	0.64	3	0.69	1	00.7	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
أربيل	2	0.652	4	0.62	7	0.65	2	0.69	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الأنبار	3	0.652	14	0.54	1	0.82	7	0.59	817	1534	248	197	570	174	580	156	38	10
دهوك	4	0.638	2	0.64	10	0.63	3	0.65	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
البصرة	5	0.634	6	0.59	2	0.74	9	0.58	1387	1186	1973	604	301	197	717	205	60	17
بابل	6	0.629	5	0.61	8	0.7	13	0.57	1674	648	416	225	831	178	610	143	94	22
نينوى	7	0.626	3	0.64	17	0.65	8	0.59	6217	2775	5007	1663	3510	1063	2183	706	79	25
كربلاء	8	0.626	8	0.57	14	0.74	14	0.57	749	251	171	117	243	42	660	150	263	60
كركوك	9	0.625	11	0.55	15	0.71	4	0.62	2431	655	941	393	1028	342	319	126	49	19
بغداد	10	0.625	17	0.5	9	0.77	5	0.61	18335	5170	9779	1743	7961	1111	5991	1037	116	20
ديالى	11	0.615	18	0.47	11	0.8	15	0.57	4019	2806	2134	1278	953	370	1412	499	50	18
ذي قار	12	0.612	7	0.59	12	0.67	16	0.57	824	251	442	498	28	23	47	10	19	4
صلاح الدين	13	0.6	9	0.56	13	0.67	17	0.57	778	471	627	314	209	476	550	119	117	25
واسط	14	0.6	10	0.56	18	0.67	10	0.58	441	262	277	204	48	28	298	42	114	16

النجف	15	0.6	15	0.54	6	0.67	6	0.6	340	149	21	46	2	..	275	24	185	16
القادسية	16	0.591	12	0.55	4	0.64	11	0.58	241	197	50	22	23	4	3	..	2	..
المثنى	17	0.57	13	0.55	5	0.61	18	0.55	103	41	..	..	4	1	4	2	10	5
ميسان	18	0.568	16	0.53	16	0.6	12	0.58	253	140	271	134	154	59	139	35	99	25
اقليم كردستان	..	0.659	..	1.39	..	0.66	..	0.68	..	..	..	..	..	..	..	35	..	..
العراق	..	0.623	..	0.55	..	0.71	..	0.61	38609	16563	22357	7438	15935	4068	13788	35	83	0
البلدان العربية	..	0.699	..	0.71	..	0.69	..	00.7	..		..	..	..	..	..	35	..	..

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (1) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبيت الحكمة، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، بغداد، 2008، ص 195.

(2) جمهورية العراق، وزارة الصحة، التقرير السنوي لعام 2010، ص 40.

(*) النسب تم احتسابها من قبل الباحث.

أما فيما يتعلق بالمحافظات العراقية الأخرى – عدا محافظات اقليم كردستان – فالعلاقة بين العمليات الإرهابية ومؤشرات التنمية البشرية، لم تتجلَ بشكل صريح كما أنها علاقة غير واضحة الى حدٍ ما بين العمليات الإرهابية ومؤشرات التنمية البشرية، وهذا يعود الى ان بعض المحافظات الجنوبية كمحافظات النجف، القادسية، المثنى، وميسان، والتي تتمتع باستقرار أمني أكبر من بعض المحافظات الأخرى الساخنة، الا ان مستوى التنمية البشرية فيها ما زال متدنياً. نتيجة للاختلالات الكبيرة التي تعاني منها هذه المحافظات؛ بسبب التباين المكاني للتنمية الاقتصادية في تلك المحافظات. فضلاً عن بعض ما تتسم به من خصائص اجتماعية وسكانية من شأنها أن تحول دون تحقيق مستويات تعليمية وصحية مرتفعة.

هناك تحسن نسبي في الأوضاع الأمنية في عام 2010 بالمقارنة مع عام 2007، وهذا ما يشير اليه الجدول (31)، وذلك ما يتمثل بانخفاض في أعداد الجرحى والقتلى، وهذا الانخفاض تفاوت بين المحافظات العراقية، فبعضها شهدت تحسناً كبيراً كما في محافظات كربلاء وصلاح الدين وميسان وبابل وبنسبة (60٪)، (25٪)، (25٪)، (22٪) على التوالي في عدد القتلى، والتحسن في تناقص عدد الجرحى أكبر من ذلك.

ومن الملاحظ أيضاً بان بعض المحافظات الساخنة كمحافظات الأنبار والبصرة وبابل ونينوى والتي ترتفع فيها أعداد الجرحى والقتلى اثر ارتفاع العمليات الإرهابية، الا انها تتصدر أغلب المحافظات العراقية وبذلك احتلت الترتيب (3)، (5)، (6)، (7) على التوالي.

خامساً: تكلفة الفرصة البديلة للإرهاب في العراق

بعد انهيار السطلة في العراق عام 2003 إثر الغزو الأمريكي للعـراق وتفكـك أجهزة الدولة بما فيها حتى قوات الأمن الداخلي وحلّ الجيش العراقي، أصبح حفـظ الأمن والقوة المسيطرة هي القوات الأمريكيـة، حتـى منصـف تشـرين الثـاني 2008 وبعد مفاوضات مكثفة بين العراق والولايات المتحدة تم التوقيع على اتفاقيـة لوضـع جدول زمني لانسحاب القوات الأمريكية وتحمل القـوات العراقيـة حفـظ الأمـن في جميـع انحـاء الـبلاد، ويقتصـر الجـيش الأمريكـي علـى بعثـة المسـاعدة والتـدريب والاستشارية لمساعدة القوات العراقية، وبالفعل قد تم انسحاب القوات الأمريكيـة في شهر حزيران عام 2009 من داخل المـدن والبلـدات العراقيـة، مـع انسـحاب جميـع القوات الأمريكية من جميع الأراضي العراقية والمياه والأجواء قبل نهاية شـهر كـانون الاول عام 2011 [1]. وهذا ما يعني ضمناً بان الحكومة العراقية أمام مواجهات صعبة للغاية في مواجهة الهجمات والعمليات الإرهابية التي ما زالت تفتك بالبلد، مع عـدم القدرة الكافية لقدرات الجيش والأمن الداخلي في مواجهة العمليات الإرهابية وعدم الاستقرار الأمني. وهو ما يستدعي الى بذل المزيد من الجهود التي تتطلب تخصيصـات مالية أكبر للتسليح والتدريب وغير ذلك.

وأشار تقرير التنمية البشرية الدولي لعام 2010 الى ان معدلات الالتحاق بالمدارس ترتبط بزيادة الإنفاق العام على التعليم في مختلف أنحاء العالم. فأكثر التلاميذ يلتحقون بالمدارس الرسمية وخصوصاً في المرحلة الابتدائية 92٪ والمرحلة الثانوية

(1) James Hackett, The Military Balance 2010: The Annual assessment of global military capabilities and defence economics, The International Institute for Strategic Studies (IISS), 2010, P 235.

85٪ [1]. كما أشار تقرير منظمة الصحة العالمية للعام نفسه، والذي جاء تحت عنوان "تمويل النظم الصحية" على أهمية الإنفاق على القطاع الصحي أيضاً [2]. وعليه بشكل عام يجب أن يحظى الإنفاق بشأن كبير اذا ما أريد النهوض بواقع التنمية البشرية المستدامة. على الأخص اذا أخذنا بنظر الاعتبار ما عاناه العراق خلال عقود خلت من اهمال الجوانب الاجتماعية، من خلال نقص التمويل الكافي لتوفير الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والذي أدى بدوره الى تدهور مستويات التنمية البشرية، ما جعل العراق يصنف ضمن الفئة الأقل بين البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة.

حتى عند النظر في الموازنات العامة للسنوات ما بعد انهيار النظام السابق وولادة دولة جديدة، فبالرغم من انها تتجه نحو تحسين تخصيصات القطاعات الاجتماعية لكنها لا تلبي أيضاً احتياجاته من أجل تمكين الناس في الحاضر والمستقبل، بالنظر لضخامة حجم المشكلات والاختلالات الموروثة من جهة، والآثار المباشرة للنزاعات وفقدان الأمن وما يفرضه الإرهاب من جهة أخرى [3]. فقد أفضى فقدان الأمن والاستقرار في عموم العراق- باستثناء محافظات كردستان- الى تغير في توجهات السياسات الحكومية؛ بموجب ما فرضته أولوية الانشغالات الأمنية، واعادة تشكيل المنظومة الأمنية من جديد، وهذا ما استوجب تخصيصات مالية كبيرة على حساب الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم. وهو ما أضاف عبئاً على توفير تلك الخدمات. والتي هي ذات تأثير مباشر على حياة الفرد العراقي.

---

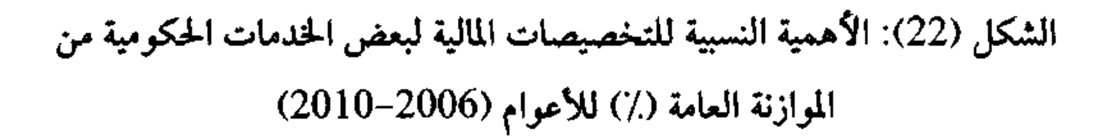
(1) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2010، مصدر سبق ذكره، ص 39- 40.

(2) منظمة الصحة العالمية، التقرير الخاص بالصحة في العالم: تمويل النظم الصحية السبيل الى تغطية شاملة، مصدر سبق ذكره.

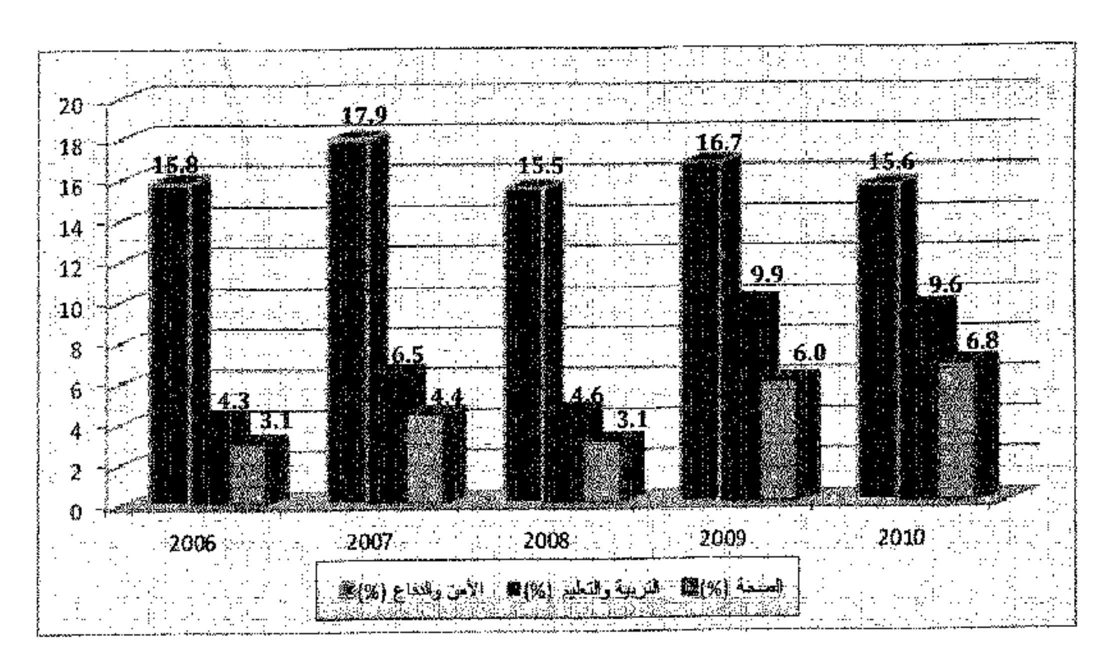
(3) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبيت الحكمة، مصدر سبق ذكره، ص 119.

لقد فرض عدم الاستقرار الأمني في العراق، وما شهده من الأعمال الإرهابية التزامات على الحكومة العراقية بإعطائها الصدارة في سُلم أولوياتها، لما يحتله الهاجس الأمني؛ من أجل التصدي تجاه كل من يحاول العبث بالأمن والاستقرار ويستهدف المدنيين العُزل، من خلال اتخاذ الاجراءات الاحترازية المحتملة مسبقاً، وهذا يستوجب متطلبات ذات وجوه متعددة، منها تسليح قوى الامن والجيش وتوفير المعدات العسكرية وما يتبعه من تدريب وتأهيل العناصر الأمنية. وهذا كله يتطلب تخصيصات مالية كافية.

يرتبط العنف والإرهاب بعلاقة طردية مع التخصيصات التي تقوم بها الحكومة العراقية لتوفير الخدمات الامنية، وهذا ما تشهد به المرحلة التي مرَّ بها العراق. بمعنى آخر عندما تصاعدت العمليات والحوادث الإرهابية ويزداد العُنف وعدم الاستقرار قامت الحكومة بزيادة التخصيصات المالية من أجل توفير الخدمات الأمنية بشكل ملحوظ للحيلولة دون وقوع المزيد من العمليات الإرهابية. وهو ما قد يكون على حساب تقليل النفقات الاجتماعية الأخرى. فنلاحظ بان ما خصصه العراق لتوفير الخدمات الأمنية المتمثلة بالأمن والدفاع، هي ثلاثة أضعاف تقريباً ما هو مخصص لتوفير الخدمات الصحية وخدمات التربية والتعليم، وهي الخدمات الاجتماعية الحيوية التي تشكل العناصر الرئيسة للارتقاء بمستوى التنمية البشرية. يُنظر في ذلك الشكل (22).



الشكل (22): الأهمية النسبية للتخصيصات المالية لبعض الخدمات الحكومية من الموازنة العامة (٪) للأعوام (2006-2010)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على جمهورية العراق، وزارة المالية، الموازنة العامة الاتحادية للأعوام 2006، 2007، 2008، 2009، 2010.

بلغت التخصيصات المالية من الموازنة العامة للدولة لعام 2006 لتوفير الخدمات الصحية 1.588.3 مليار دينار عراقي، أي ما نسبته 3.1٪ من اجمالي الموازنة العامة. أما ما خُصص لتوفير خدمات التربية والتعليم للعام المذكور نفسه فبلغت 2176.3 مليار دينار في عام 2007 أي ما نسبته 4.3٪ من اجمالي الموازنة العامة. في الوقت الذي نجد فيه ان ما خصص للأمن والدفاع فهو تقريباً ضعف ما خصص للتربية والتعليم اذ وصل الى 4042.4 مليار دينار للعام المذكور، أي ما نسبته 15.8٪ من اجمالي الموازنة العامة، وهذا ما أفضته الأوضاع الأمنية من عدم الاستقرار فخصصت هذه المبالغ الكبيرة من أجل تحقيق الأمن والاستقرار عبر تحسين

قدرات الأجهزة الأمنية وتوفير الاليات والمعدات العسكرية والتدريب.. وغير ذلك. وازدادت نفقات الأمن والدفاع في عام 2007 الى أكثر من ضعف لتصل الى 9269.1 مليار دينار، وكذلك ازدادت أهميتها النسبية من اجمالي الانفاق العالم لتصل الى 17.9٪. وكذلك ازدادت نفقات الصحة والتربية والتعليم أيضاً الا انها لم تصل الى ما وصلت اليه نفقات الأمن والدفاع اذ وصلت الى (2291.2)، (3384.3) لكلٍ منهما، وأهميتهما النسبية (4.4)، (6.5) لكلٍ منهما على التوالي أيضاً.

استمرت الزيادة في حجم الانفاق العام عموماً؛ نظراً لزيادة الواردات النفطية – باستثناء عام 2009 التي انخفض فيها الانفاق العام اثر الازمة المالية العالمية وانخفاض كبير في أسعار النفط المورد الرئيس للبلد- وبقيت الأهمية النسبية لنفقات الأمن والدفاع بالرغم من انخفاضها الى 15.6٪ مقارنة بالأعوام السابقة، مع زيادة الأهمية النسبية للنفقات المخصصة للصحة والتربية والتعليم لكل منها الى (9.6٪)، (6.8٪) على التوالي في عام 2010.

نستنتج مما سبق ان ما أفضته الضرورات والمستجدات الأمنية وتصاعد وتيرة الإرهاب والعنف خصوصاً في عامي (2006-2007)؛ ومن أجل تحقيق الأمن والاستقرار في عموم المحافظات العراقية، خصوصاً المحافظات الساخنة التي تشهد حالات عُنف وإرهاب بشكل ملحوظ الى زيادة النفقات المخصصة على الأمن والدفاع كنسبة مئوية من الموازنة العامة. وتمت على حساب الخدمات الاجتماعية كخدمات الصحة والتربية والتعليم. وهذا ما يُمكن أن نلاحظه جيداً اذا ما قارنا، على سبيل المثال بالإنفاق على التربية والتعليم كنسبة من اجمالي نفقات موازنة اقليم كردستان وما شهدته من تحسن ملموس، اذ تصل الى ما نسبته 10.8٪ من موازنة الاقليم في عام 2006، بعدما كانت 5.2٪ في عام 1997؛ ويعود ذلك – من بين

عوامل أخرى- للتحسن الأمني الذي يؤهل الاقليم الى الاهتمام بالخدمات الاجتماعية [1].

ان التدهور الأمني يفرض ضياعاً لجهود التنمية الاقتصادية؛ نتيجة لانحسار دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي؛ لأن حدوث العمليات والحوادث الإرهابية تهدد استثمار القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات المختلفة بسبب ارتفاع حجم المخاطرة الذي يهدد أرواح المستثمرين ورؤوس أموالهم على حدٍ سواء، اذ توصف رؤوس الأموال بمثل هذه الأوضاع بانها « أموال جبانة » فزعزعة الأمن والاستقرار ومن الوهلة الأولى يجعل الأموال تشق طريقها نحو الخارج بحثاً عن بيئة تتمتع بالأمن والاستقرار، وحتى لو كان هامش الأرباح أقل في هذه البيئة من سابقتها.

لقد اوضحت التجارب بأن المستثمر يفضل البلدان ذات البيئة الاقتصادية والسياسية المستقرة، فالاستقرار الاقتصادي والسياسي يُعد مطلباً أساسياً وذو أهمية بالغة في القرار الاستثماري للمستثمر الأجنبي؛ لأنه يُقلل من المخاطر وعدم اليقين، لذا تُعد عوامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر على نقيض البيئة السياسية والأمنية المتقلبة كالانقلابات العسكرية والسياسية وأعمال العنف تكون عوامل طاردة للاستثمار الأجنبي [2]. وهذا هو حال العراق، اذ انه لم يتمتع ببيئة مستقرة الى حدٍ كبير خصوصاً بعد عام 2003 فلم تُسهم الاستثمارات الأجنبية في عملية التنمية الاقتصادية سوى شركات

(1) تم اعتماد الأرقام الواردة فيما يتعلق بإقليم كردستان على: جمهورية العراق، اقليم كردستان – عراق، رئاسة مجلس الوزراء، وزارة التخطيط هيئة احصاء الاقليم، المجموعة الاحصائية رقم (1) لسنة 2007، ص 60.

(2) صباح رحيم مهدي الاسدي، مستقبل التنمية البشرية في ضوء مستجدات البيئة الاقتصادية في العراق، اطروحة دكتوراه قدمت الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2010، 147.

استخراج النفط، ومشاريع ضئيلة هنا وهناك. وعلى صعيد التنمية البشرية فلم تلعب الاستثمارات الأجنبية دور يُذكر في انعاش القطاعات الاجتماعية ما يتعلق بالتعليم والصحة والمتهالك بعض منها. وكل هذه هي تكاليف كبيرة أو بالأحرى تكاليف الفرصة البديلة تحملها الاقتصاد والفرد العراقي طيلة الفترة الماضية؛ بسبب أعمال العنف والإرهاب وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في البلد.

وفي حين يرى آخرون أن المشكلات الأمنية بالرغم من جديتها، الا انها لم تعطل الاقتصاد العراقي كلياً جراء العنف، فقد تمكنت الأعمال التجارية الصغيرة من النمو والازدهار رغم الاضطرابات المحلية، وهذا الأمر يعزى، بجزئه الأكبر، الى الإصلاحات الاقتصادية بعد عام 2003. فان ما أتاحته الزيادة الملموسة في الرواتب الحكومية حسّنت ظروف حياة حوالي مليوني موظف ومتقاعد [1].

ويجب أن لا نغفل عن مسألة مهمة تُعد أحد التكاليف الكبيرة التي تحملها الاقتصاد العراقي جراء تفاقم الإرهاب والانفلات الأمني، الا وهي تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي- والتي ورد في موضوع سابق كأحد التحديات التي تواجهها التنمية البشرية في العراق- نظراً لما سنحت به الأوضاع الأمنية المتردية من ممارسة الفساد والإفساد على نطاقٍ واسع في البلد، والتي من الصعب معرفة حجمها وآثارها التي فتكت بالاقتصاد والمجتمع على حدٍ سواء.

---

(1) فريق أبحاث، ديناميكيات النزاع في العراق: تقييم استراتيجي، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد- أربيل- بيروت، 2007، ص 37.

وفي ختام هذا الفصل يجدر بنا الإشارة الى ان هناك آثار للإرهاب انعكست على أوضاع التنمية البشرية في البلدان العربية، لا سيما في العراق لم تخضع للقياس، بالرغم من جسامتها فآثار الإرهاب أمن الإنسان بأبعاد السبعة التي جاء بها تقرير التنمية البشرية لعام 1994، وعلى حقوق الإنسان وحريته، وعلى تمتعه بالديمقراطية والحكم الصالح.. وغير ذلك العديد من القضايا التي تهتم بها التنمية البشرية وذات صلة بحياة الإنسان وتمكينه.

الخاتمة

لقد ثبتت صحة الفرضية من خلال ما يتركه الارهاب من آثار سلبية على مؤشرات التنمية البشرية في البلدان العربية التي تم تناولها في صفحات هذا الكتاب؛ بسبب تأثيراته المباشرة على أمن الإنسان الشخصي وما يمثله من تهديد لحياته، فضلاً عن التأثير غير المباشر على قدرته في الوصول الى موارد الصحة والتعليم والدخل، وهو أمر تم التدليل عليه من خلال فحص تأثيرات الارهاب في دليل التنمية البشرية ومكوناته. الا انه لم يكن بنفس التأثير في جميع مؤشرات التنمية البشرية، اذ ان تأثيره على مؤشر الصحة والمتمثل بمتوسط العمر المتوقع لحياة الإنسان عند الولادة بشكل أكبر من تأثيره على المؤشرات الأخرى المتمثلة بمؤشري التعليم والدخل. كما اتضح بان الإرهاب قد قوّض من دور القطاع الخاص في عملية التنمية، وبالتحديد كل ما من شأنه ان يُسهم في تحسين مستوى التنمية البشرية في البلدان العربية، والعراق على وجه الخصوص. فضلا عن تأثيره السلبي في مؤسسات الدولة والقطاع العام التي أصبحت أقل كفاءة وأضعف في احداث التأثير الايجابي المنشود في رفاهية افراد المجتمع.

ان زعزعة الأمن والاستقرار قد يكون في وقت قصير، في حين ان عملية البناء واستعادة الثقة بالوضع الأمني يستغرق وقتاً طويلاً، وهو ما يخلف وراءه آثار تتابعية قد تحتاج الى أمد متوسط أو طويل لمعالجتها. كما في حالات هجرة الكفاءات والمنظمين، وهروب رؤوس الأموال التي من الصعب عودتها في حالة أن تشهد البلاد أوضاع أمنية غير مستقرة. وفي في حالة بقاء الأوضاع الأمنية في بعض البلدان العربية كما في العراق، فلسطين، لبنان، الصومال، اليمن، السودان. فمن المتوقع أن لا تتحسن مؤشرات التنمية البشرية فيها كثيراً، اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ما تمتلكه من موارد مادية وبشرية، والتي قد تُسهم في النهوض بواقع التنمية البشرية فيها؛ كما لم

يأخذ واضعو السياسيات في الدول العربية بعين الاعتبار المعالجات التنموية الاقتصادية والاجتماعية في مكافحة الارهاب والتي تستهدف بناء الإنسان، والتعويل بشكل مفرط على الأجهزة الأمنية من أجل تحقيق ذلك. وبالرغم من انها معالجات سريعة الأثر، الا انها ليست حلولاً ناجعة في الحد من ظاهرة التطرف التي تؤدي الى الإرهاب، فهي حلولاً وقتية لا تصمد طويلاً.

كما ينبغي أن تتجه سياسات التنمية البشرية وبرامجها نحو التركيز على بناء الإنسان العربي الممكن، وتحقيق التنمية البشرية المستدامة، عبر توفير فرص التعليم وكسب الدخل والوصول الى الموارد الصحية. وأحد القنوات التي قد تُمكن من الوصول لذلك هو القيام بتسهيل الحصول على الائتمانات والقروض من خلال انشاء مصارف تنمية متخصصة في دعم قطاعي الصحة والتعليم في البلدان العربية ذات التنمية البشرية المتوسطة والمنخفضة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تكون القروض بفوائد مُيسرة؛ وبذلك سيساند القطاع الخاص القطاع الحكومي بشكل كبير في إنشاء المؤسسات الخدمية الصحية والتعليمية مثل المدارس والمستشفيات الخاصة .. الخ، والذي يؤدي ذلك تحسين وتوفير الخدمات الاجتماعية، وبالتالي يُمكن من احراز تقدم ملموس في مستوى التنمية البشرية في تلك البلدان.

ينبغي على الحكومات العربية اعادة النظر في حجم الانفاق العام من الموازنات الحكومية المخصصة لقطاعي الصحة والتعليم، واعطاء الأولوية لهذين القطاعين الحيويين، خصوصاً في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة والمتوسطة. من خلال زيادة التخصيصات المالية وتوظيفها بالشكل الأمثل؛ لما يمكن أن يقود بالنتيجة الى تحقيق مستويات تنموية مرتفعة.

كما يمكن الاستفادة في هذا المضمار من تجارب العديد من بلدان العالم التي عانت العنف والإرهاب والحروب الأهلية في ايجاد الحلول الناجعة بأقل الخسائر

المادية والبشرية، كما في تجربة إيرلندا الشمالية خلال المدة 1971-1976 والتي نجحت من خلال اعادة النظر في المظالم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومعالجتها، والتي ساهمت بشكل كبير في معالجة الإرهاب والقضاء عليه في ذلك البلد.

أما فيما يتعلق الأمر بالعراق فمن أجل أن تكون عملية التنمية البشرية في العراق عملية متكاملة وناجحة، ينبغي التنسيق المشترك بين الوزارات والهيئات العراقية المعنية وعلى رأسها وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبالتنسيق مع الجهات المعنية الأخرى، من العمل المشترك وفق أسس ورؤية استراتيجية تدخل حيز التطبيق وفق برنامج زمني مدروس بشكل مستفيض ومحدد مسبقاً. كما يجب اعادة النظر من قبل الحكومة العراقية في السياسات والاجراءات من النشاط الاقتصادي الخاص الذي تضرر بفعل تصاعد الارهاب، فضلا عن القيام بالإصلاح المؤسسي لمؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني بما يمهد لتأسيس الشراكة الثلاثية من أجل التنمية البشرية بين القطاع الخاص والمجتمع المدني والدولة. ويجب أن لا ننسى الدور الذي يمكن أن تلعبه وزارة الشباب والرياضة من الاهتمام بقضايا الشباب بشكل أكبر، لا سيما اذا ما أخذنا بعين الاعتبار حجم الكتلة الشبابية الكبيرة في المجتمع العراقي، وهذا ما يتطلب وضع استراتيجية تهدف الى بناء الشاب العراقي ودمجه في الحياة العامة واعطائه دور أكبر في المجتمع، وبذا ستتحقق نتائج ايجابية تتمثل في إبعاد الشباب عن الطرق المنحرفة والملتوية من جهة، واشراكهم في عملية التنمية من جهة أخرى.

ومن الجدير بالذكر ان البلدان العربية تفتقر الى مراكز بحثية متخصصة تُعنى بالبحوث والدراسات المتعلقة بموضوعات سواء كانت التنمية البشرية أو قضايا الدراسات الأمنية والارهاب.. وغير ذلك؛ والتي تُقدم المعلومات والبيانات والدراسات والبحوث ذات الصلة وبشكل متواصل؛ ليتسنى لأصحاب القرار وصانعي السياسات من اتخاذ الاجراءات والتدابير المدروسة من خلال الخيارات

والبدائل المتاحة بحسب الأولوية . ففيما يتعلق الأمر بحالة العراق على سبيل المثال فمن الممكن أن تتبنى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وبالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ووزارة العلوم والتكنولوجيا وجميع الجهات المعنية بإنشاء مثل هكذا مراكز ولو بشكل محدود في المدى القريب، بما تمتلكه من كوادر مهنية وعلمية متخصصة بهذا الشأن، أو الوزارات الأمنية.. وغيرها.

المَصَادِر وَالمَرَاجِع

المَصَادِر

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب العربية والمترجمة

1. ابراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، ط 2، دار الشروق، القاهرة، 2001.
2. أبو الفضل ابن منظور، لسان العرب، المجلد الأول، ط 3، دار صادر، بيروت، 2003.
3. ابراهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية (الإنسانية) بين النظرية والواقع، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
4. احسان محمد الحسن، علم الاجتماع الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، 2005.
5. أحمد خليل الحسيني، الفقر والدولة، جامعة بابل، بابل، 2010.
6. أحمد عارف العساف و محمود حسين الوادي، اقتصاديات البلدان العربية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمّان، 2010.
7. أسامة عبد المجيد العاني، المنظور الاسلامي للتنمية البشرية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2002.
8. أشواق عبد الحسن الساعدي، الثقافة والتنمية البشرية: دراسة نظرية لبعض المتغيرات الثقافية، الطبعة الأولى، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، 2008.

9. ألكس شميد في: احصائيات عن الإرهاب التحدي الماثل في قياس اتجاهات الإرهاب العالمي، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، منتدى حول الجريمة والمجتمع المجلد 4، العددان 1 و 2، كانون الأول/ ديسمبر 2004، الامم المتحدة، نيويورك، 2005.

10. الخليل بن أحمد الفراهيدي ، كتاب العين ، ترتيب وتحقيق : عبد الحميد هنداوي ، الجزء الثاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 2003 ، باب الهاء والراء والباء معهما.

11. امارتيا سن، الهوية والعنف: وهم المصير الحتمي، ترجمة: سحر توفيق، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2008.

12. امارتيا سن، التنمية حرية: مؤسسات حرة وانسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة: شوقي جلال، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2004.

13. باري ميركِن، المستويات السكانية وتوجهات المنطقة العربية وسياساتها: التحديات والإمكانات المتاحة، سلسلة أوراق بحثية: تقرير التنمية الإنسانية العربية، برنامج الأمم المتحدة الانمائي و المكتب الاقليمي للدول العربية، القاهرة، 2010.

14. باسل البستاني، تمويل التنمية البشرية في البلدان العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم 3، الأمم المتحدة، نيويورك، 1996.

15. بلقيس عثمان العشَا، رسم خارطة تهديدات تغيُّر المناخ وتأثيرات التنمية الإنسانية في البلدان العربيّة، سلسلة أوراق بحثية: تقرير التنمية الإنسانية العربية، برنامج الأمم المتحدة الانمائي و المكتب الاقليمي للدول العربية، 2010.

16. جاد شعبان، تقرير التنمية الإنسانية: سلسلة أوراق بحثية، خلق فُرَص العمل في الاقتصادات العربية: الإبحار في المياه الصعبة، برنامج الأمم المتحدة الانمائي و المكتب الاقليمي للدول العربية، 2010.

17. جاك فونتانال، العولمة الاقتصادية والأمن الدولي مدخل الى الجيواقتصاد، ترجمة: محمود براهم، ط 2، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر العاصمة، 2009.

18. حسنين المحمدي بوادي، العالم بين الارهاب والديمقراطية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007.

19. حسين الطلافحة، التخطيط والتنمية في الدول العربية، سلسلة جسر التنمية، العدد 113، السنة الحادية عشر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2012.

20. دعد رفيق دلّال، اقتصاديات البلدان العربية ودور مدخل الإنتاج، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمّان، 2010.

21. رائد قاسم، الارهاب والتعصب عبر التاريخ، دار المحجة البيضاء، بيروت، 2005.

22. رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في البلدان العربية، دار دجلة، عمّان، 2008.

23. رقية خلف حمد الجبوري، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، سلسة أطروحات الدكتوراه 103، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.

24. سعد الدين ابراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في البلدان العربية، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

25. سمير ذياب سبيتان، الجغرافيا البشرية، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمّان، 2012.

26. شيرون ويهارتا و ايان انطوني، الصراعات المسلحة الكبرى في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي 2003، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

27. صبري فارس الهيتي، التنمية السكانية والاقتصادية في البلدان العربية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمّان، 2013.

28. عبد الرزاق الفارس، السلاح والخبز الإنفاق العسكري في البلدان العربية 1970-1990: دراسة في الاقتصاد السياسي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.

29. عبد المنعم السيد علي، البناء الاقتصادي العراقي الأسس والمقومات - القيود والتحديات في: العراق دراسات في السياسة والاقتصاد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2006.

30. علي عبد القادر علي، ملاحظات حول تحديات الأمن الاقتصادي العربي في الدول العربية، سلسلة أوراق عمل 1003، المعهد العربي للتخطيط، الكويت - الكويت، 2009.

31. عماد الامام، المؤسسات والتنمية، سلسلة جسر التنمية، العدد 42، السنة الرابعة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005.

32. عيسى محمد الغزالي، تحليل البطالة، سلسلة جسر التنمية، العدد 58 السنة الخامسة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2006.

33. فرغلي هارون، الارهاب العولمي وانهيار الامبراطورية الأمريكية، مراجعة وتقديم: سامي فريد، دار الوافي للنشر والطباعة، القاهرة، 2006.

34. كانتي باجيال، الأمن الإنساني المفهوم والقياس، ترجمة: ابراهيم عبد الرزاق، بيت الحكمة، بغداد، 2007.

35. محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011.

36. محمد أزهر السماك و لطيف محمد عبد الله عليا، جغرافية البلدان العربية: دراسة اقليمية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمّان، 2011.

37. محمد السيد عرفه، تجفيف مصادر تمويل الارهاب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2009.

38. محمد حسن دخيل، اشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة، دار الحلبي للمنشورات القانونية، بيروت، 2009.

39. محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي: الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، ط 4، دار الملاّك للفنون والآداب والنشر، بغداد، 2009.

40. محمد فتحي عبد، واقع الإرهاب في البلدان العربية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999.

41. مصطفى محمد موسى، التكدس السكاني العشوائي والارهاب، جامعة نايف للعلوم العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.

42. منير الحمش، الاقتصاد السياسي: الفساد.. الاصلاح.. التنمية، اتحاد الكتب العرب، دمشق، 2006.

43. مهدي الحافظ، التنمية البشرية أفكار ومعالجات جديدة، بيت الحكمة، بغداد،2011.

44. نبيل احمد حلمي، الارهاب الدولي، وفقاً لقواعد القانون الدولي العام ، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون تاريخ.

45. نعوم تشومسكي، ارهاب الأباطرة وارهاب القياصرة قديما وحديثا، ترجمة: أحمد عبد الوهاب، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2005.

46. نعوم تشومسكي، الهيمنة أم البقاء السعي الأمريكي الى السيطرة على العالم، ترجمة: سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004.

47. هشام الحديدي، الارهاب: بذوره وبثوره وزمانه ومكانه وشخوصه، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000.

48. وليد عبد مولاه، بطالة الشباب، سلسلة جسر التنمية، العدد 87 السنة الثامنة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009.

49. يوسف محمد صادق، الارهاب والصراع الدولي، دار سرديم للطباعة والنشر، العراق- السليمانية، 2013.

ثالثاً: الرسائل والأطاريح الجامعية

1. احمد خليل حسن الحسيني، التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (1990-2000)، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة القادسية، 2004.

2. اكرم مسلم دخل الله الشواوره، الإنفاق الحكومي والخاص وأثرهما في التنمية البشرية في الأردن دراسة اقتصادية للمدة 1970-2002، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الموصل، 2005.

3. صباح رحيم مهدي الاسدي، مستقبل التنمية البشرية في ضوء مستجدات البيئة الاقتصادية في العراق، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2010، 147.

4. عباس علي محمد، الامن والتنمية: دراسة حالة العراق للمدة (1970-2007)، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة البصرة، 2010.

رابعاً: المجلات والندوات

1. ابتهال محمد رضا داود، الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع اشارة خاصة الى تجربة العراق في الفساد، مجلة دراسات دولية، العدد 48، نيسان 2011.

2. جورج القصيفي، التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون في: ندوة التنمية البشرية في البلدان العربية، التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبرنامج الامم المتحدة الانمائي (القاهرة: 6-9 كانون الأول/ ديسمبر 1993)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.

3. حسن لطيف كاظم الزبيدي، المرأة والتنمية البشرية في العراق الجديد: مقاربة من منظور إسلامي، مجلة الملتقى، العدد 4، 2007.

4. حسن لطيف كاظم الزبيدي و عاطف لافي مرزوك السعدون، حال التنمية البشرية في العراق: سجل التدهور، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 4، 2007.

5. رانية ثابت الدروبي، واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (24)، العدد الأول، 2008.

6. رضا عبد الجبار سلمان الشمري، الضرورات الاستراتيجية لتنمية الموارد البشرية العربية، وقائع المؤتمر العلمي الأول لكلية الادارة والاقتصاد/ جامعة القادسية للمدة من 8-17/ آذار/ 2011، المجلد الثاني، الجزء الأول، 2009.

7. سالم توفيق النجفي، التنمية البشرية في العراق.. قيود الماضي وسياسات المستقبل، مجلة الحكمة، العدد 42، السنة التاسعة، بغداد، 2006.

8. عامر عبود جابر و ياسين موسى جاسم، تحليل مكونات التنمية البشرية في البلدان العربية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 31، العدد 97، 2009.

9. عثمان محمد عثمان، قياس التنمية البشرية: مراجعة نقدية في: ندوة التنمية البشرية في البلدان العربية، التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبرنامج الامم المتحدة الانمائي (القاهرة: 6-9 كانون الأول / ديسمبر 1993)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.

10. عدنان ياسين مصطفى، الفقر والمشكلات الاجتماعية في: الفقر والغنى في البلدان العربية، وقائع الندوة العلمية التي اقامها قسم الدراسات الاجتماعية لبيت الحكمة للفترة 22- 23 تشرين الأول 2000، بيت الحكمة، بغداد، 2002.

11. محمد محمود الامام، التنمية البشرية من المنظور القومي في: ندوة التنمية البشرية في البلدان العربية، التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية

والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبرنامج الامم المتحدة الانمائي (القاهرة: 6-9 كانون الأول/ ديسمبر 1993)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.

12. محمود حميد خليل، التبعية الاقتصادية وأزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية وانعكاساتها على اقتصادياتها مع التركيز على اقتصاديات البلدان العربية، مجلة تكريت، العدد 34، 2011.

خامساً: التقارير الرسمية والوثائق والقوانين

1.الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008.

1. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011.
2. الجمعية العامة، الدورة السادسة والستون A/RES/66/288، تقرير مكتب الأمين العام للأمم المتحدة بعنوان 'المستقبل الذي نصبو اليه' الأمم المتحدة، نيويورك، 2012.
3. الجمعية العامة، الدورة التاسعة والخمسون A/59/565، تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير بعنوان " عالم أكثر أمناً: مسؤوليتنا المشتركة "، نيويورك، 2004.
4. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، آثار الفقر والبطالة على التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا، سلسلة أوراق موجزة 18، 2002.
5. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، وضع وآفاق المدينة العربية : التحضر وتحدي الأحياء الفقيرة، الجزء الأول، نيويورك، الأمم المتحدة، 2009.
6. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا: العدد 1، نيويورك، الأمم المتحدة، 2011.

7. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، استعراض الإنتاجية والتنمية المستدامة في منطقة الإسكوا: العدد 2، نيويورك، الأمم المتحدة، 2011.

8. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، الأمن الغذائي والنزاع في منطقة الإسكوا، نيويورك، الأمم المتحدة، 2010.

9. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، وضع وآفاق المدينة العربية: واقع التناقضات والاختلافات بين المدن العربية رؤية نقدية على خلفية بعض الأنماط الحضرية، نيويورك، الأمم المتحدة، 2009.

10. المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، تقرير حول تقييم العُنف المسلح في اليمن: تقرير اليمن، العدد1، جنيف، مايو 2010.

11. الوقائع العراقية، العدد 4009، تاريخ 11/ 9/ 2005.

12. برنامج الامم المتحدة الانمائي و مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، تقرير المعرفة العربي للعام 2009، دبي، 2009.

13. برنامج الامم المتحدة الانمائي و مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، تقرير المعرفة العربي للعام 2010/ 2011، الجزء الأول: التقرير العام، دبي، 2011.

14. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة، نيويورك، 2002.

15. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة، نيويورك، 2003.

16. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004: نحو الحرية في البلدان العربية، نيويورك، 2004.

17. البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، نيويورك، 2009.

18. البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2003، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.

19. البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2004، الأمم المتحدة، نيويورك، 2004.

20. البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2005، الامم المتحدة، نيويورك، 2005.

21. البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعامي 2007- 2008، الأمم المتحدة، نيويورك، 2008.

22. البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2010، الأمم المتحدة، نيويورك، 2010.

23. البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2011، الأمم المتحدة، نيويورك، 2011.

24. البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2013، الأمم المتحدة، نيويورك، 2013.

25. البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2014، الأمم المتحدة، نيويورك، 2014.

26. البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير تحديات التنمية العربية 2011: نحو دولة تنموية في العالم العربي، 2011.

27. البرنامج الانمائي للأمم المتحدة و معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية المصري لعام2010: شباب مصر بناة المستقبل، مصر، 2010.

28. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 وبروتكول عام 1967 الخاصين بوضع اللاجئين، الأمم المتحدة، نيويورك.

29. برنامج الأمم المتحدة الانمائي وجامعة الدول العربية، تحديات التنمية البشرية في الدول العربية، الجزء (1)، القاهرة، 2009.

30. برنامج الامم المتحدة الانمائي و جامعة الدول العربية، تحديات التنمية في الدول العربية: الأمن الغذائي والزراعة، الجزء (2)، 2009.

31. جمهورية العراق، مجلس النواب العراقي، دستور جمهورية العراق، 2005.

32. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2008-2009.

33. جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الاحصائية السنوية، 2011.

34. جمهورية العراق، وزارة المالية، الموازنة العامة الاتحادية لعام 2006.

35. جمهورية العراق، وزارة المالية، الموازنة العامة الاتحادية لعام 2007.

36. جمهورية العراق، وزارة المالية، الموازنة العامة الاتحادية لعام 2008.

37. جمهورية العراق، وزارة المالية، الموازنة العامة الاتحادية لعام 2009.

38. جمهورية العراق، وزارة المالية، الموازنة العامة الاتحادية لعام 2010.

39. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبيت الحكمة، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، بغداد، 2008.

40. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبيت الحكمة والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة والاسكوا، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، بغداد، 2014.

41. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، خطة التنمية الوطنية للأعوام 2010- 2014، بغداد، 2009.

42. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي و وزارة التخطيط/ اقليم كردستان، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر، الطبعة الأولى، 2009.

43. جمهورية العراق، وزارة الصحة، التقرير السنوي، 2010.

44. جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، دراسة حول تقييم وضع الموازنة العامة للأعوام (2006-2010).

45. جمهورية العراق، اقليم كردستان – عراق، رئاسة مجلس الوزراء، وزارة التخطيط، هيئة احصاء الاقليم، المجموعة الاحصائية رقم (1) لسنة 2007.

46. صندوق الأمم المتحدة للسكان، تقرير عن حالة سكان العالم 2011، البشر والإمكانات في عالم تعداده 7 بلايين نسمة، الأمم المتحدة، جنيف، 2011.

47. صندوق الأمم المتحدة للسكان و وزارة التخطيط العراقية، التقرير الوطني الأول حول حالة السكان في إطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والأهداف الإنمائية للألفية، 2011.

48. مكتب العمل الدولي و المنتدى العربي للتشغيل، تطوير أنظمة الحماية الاجتماعية المناسبة وحماية السكان في المنطقة العربية، ورقة عمل، بيروت، اكتوبر 2009.

49. البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير لبنان الوطني للتنمية البشرية لعامي 2008-2009.

50. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2010-2011.

51. فريق الأمم المتحدة القطري في العراق و وزارة التخطيط/ حكومة العراق، الأهداف الإنمائية للألفية في العراق، 2010.

52. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: التصدي لانعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات الممتدة، الأمم المتحدة، روما، 2010.

53. منظمة الأغذية والزراعة، تقرير حول حالة الأغذية والزراعة: الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل افضل، الأمم المتحدة، روما، 2012.

54. منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة و جمهورية العراق، استراتيجية اليونسكو لدعم التعليم الوطني 2010- 2014.

55. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام 2011، 2011.

56. منظمة الصحة العالمية، التقريرُ العالميُّ حول العُنف والصِّحَّةِ، المكتب الاقليمي لشرق المتوسط – القاهرة، 2002.

57. منظمة الصحة العالمية، التقرير الخاص بالصحة في العالم: تمويل النظم الصحية السبيل الى تغطية شاملة، الأمم المتحدة، جنيف، 2010.

58. مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية، بيروت، 2010.

59. مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية، بيروت، 2012.

سادساً: مواقع الانترنيت

1. الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية www.arableagueonline.org
2. الموقع الرسمي لدول مجلس التعاون الخليج العربية www.gcc-legal.org
3. الموقع الرسمي لوكالة المخابرات الأمريكية www.cia.gov
4. موقع التشريعات الرسمي التابع لوزارة العدل للمملكة المتحدة www.legislation.gov.uk
5. قواعد بيانات البنك الدولي www.worldbank.org
6. قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة العالمية المتاحة على الرابط : www.fao.org
7. موقع الامم المتحدة www.un.org
8. مقال منشور في شبكة النبأ المعلوماتية بعنوان "العراق يتصدر أكثر الدول فسادا في العالم" بتاريخ 7/ تشرين الثاني 2006، على الموقع: www.annabaa.org
9. موقع منظمة الشفافية العالمية www.transparency.org

10. قاعدة بيانات مؤشرات الحوكمة التابعة للبنك الدولي على الرابط: www.govindicators.org

11. موقع مؤسسة صندوق من أجل السلام: www.fundforpeace.org

12. موقع البنك المركزي العراقي: www.cbi.iq

13. موقع معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام المتاحة على الموقع: www.sipri.org

14. موقع البرنامج الانمائي للأمم المتحدة: www.undp.org

15. قاعدة بيانات الاحصاءات العربية (POGAR) التابعة للبرنامج الانمائي للأمم المتحدة المتاحة على الموقع: www.arabstats.org

16. موقع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين www.unhcr.org

17. قاعدة بيانات الإرهاب العالمي التابعة للاتحاد الوطني المعني بدراسة الإرهاب والردود على الإرهاب (START) www.start.umd.edu

18. باتر محمد علي وردم، كارثة الانفاق العسكري في العالم العربي، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن بتاريخ 28/ 12/ 2003 على الرابط : www.m.ahewar.org

سابعاً: أخرى

1. جورج قرم، الاقتصاد السياسي والقضية العربية، محاضرة أُلقيت في ندوة برهان الدجاني السنوية التي نظمتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية بالتنسيق مع المركز الأردني لأبحاث وحوارات السياسات، عمّان، كانون الأول 2009.

ثامناً: المصادر الانكليزية

1. Arjun Jayadev, Global Governance and Human Development: Promoting Democratic Accountability and Institutional Experimentation, Research Paper 2010/06: Human Development Reports, United Nations Development Programme, June 2010.

2. Ben Saul, The Legal Response of the League of Nations to Terrorism, university of Sydney, Legal Studies Research Paper, No. 11/50, 2011.

3. Bruce Hoffman, Inside Terrorism, Edition2, Columbia University Press, New York, USA, 2006.

4. Daniel Kaufmann, AartKraay, Massimo Mastruzzi, The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues, world Bank, Policy Research Working Paper 5430, 2010.

5. Edward P.Halibozek, Gerald L. Kovacich, Andrew Jones, The corporate security professional's handbook on terrorism, Edition 3, Elsevier, oxford, UK, 2007.

6. Elizabeth Martin, CRC report for congress, Terrorism and Related Terms in Statute and Regulation: Selected Language, USA, 2006.

7. George Gray Molina and Mark Purser, Human Development Trends since 1970: A Social Convergence Story, Research Paper 2010/02: Human Development Reports, United Nations Development Programme, June 2010.

8. International Labour Office, Global Employment Trends for Youth 2011 update, October 2011.

9. James Hackett, The Military Balance 2010: The Annual assessment of global military capabilities and defence economics, The International Institute for Strategic Studies (IISS), 2010.

10. Kim Cragin and Peter Chalk, Terrorism& Development Using Social and Economic Development to Inhibit a Resurgence of Terrorism, Rand Organization, Santa Monica -USA, 2003.

11. Riadh Ben Jelili, The Arab Region's Unemployment Problem Revisited, The Arab Planning Institute, Kuwait, 2010.

12. R. Jolly and D. Basu Ray, The Human Security Framework and National Human Development Reports, NHDR Occasional Paper 5.

13. The Failed States Index ,Conflict Assessment Indicator: The Fund for Peace Country Analysis Indicators and Their Measures ، The Fund for Peace ،Washington D.C, 2011.

14. The National Counterterrorism Center, 2010 NCTC Report on Terrorism, Washington, USA, 2011.

15. Transparency international organization, Global Corruption Report: Climate Change, Berlin-Germany, 2011.

16. United Nations and League of Arab States, The Millennium Development Goals in the Arab Region 2007: A Youth Lens, 2007.

17. United Nations Development Programme and General Secretariat for Development Planning, Qatar's Third National Human Development Report: Expanding the Capacities of Qatari Youth, Qatar, 2012.

18. United Nations Development Programme, Human development report 1990, United Nations, New York, 1990.

19. United Nations Development Programme Human development report 1991, United Nations, New York, 1991.

20. United Nations Development Programme, Human development report 1992, United Nations, New York, 1992.

21. United Nations Development Programme, Human development report 1993, United Nations, New York, 1993.

22. United Nations Development Programme, Human development report 1995, United Nations, New York, 1995.

23. United Nations Development Programme, Human development report 1996, United Nations, New York, 1996.

24. United Nations Development Programme, Human development report 1997, United Nations, New York, 1997.

25. United Nations Development Programme, Human development report 1998, United Nations, New York, 1998.

26. United Nations Development Programme, Human development report 1999, United Nations, New York, 1999.

27. United Nations Development Programme, Human development report 2000, United Nations, New York, 2000.

28. United Nations Development Programme, Human development report 2001, United Nations, New York, 2001.

29. United Nations Development Programme, Human development report 2002, United Nations, New York, 2002.

30. UNESCO Institute for Statistics, Arab States: regional report, Montreal- Canada, 2002.

الإرهاب
والتنمية البشرية
في البلدان العربية









المملكة الأردنية الهاشمية
عمان - العبدلي - شارع الملك حسين
قرب وزارة المالية - مجمع الرضوان التجاري رقم 118
هاتف: 4611169 6 962+ - 4616436 6 962+
فاكس: 4616435 6 962+
ص.ب 926141 عمان 11190 الأردن
info@daralredwan.com
www.redwanpublisher.com